



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة

Université Mohamed Khider –Biskra

Faculté des sciences économiques , Commerciales et  
des Sciences de Gestion

Département des Sciences Economiques

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

## تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة و الأداء:

### دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2014/2004)

أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد صناعي

إشراف الأستاذ:

أ.د. عبد الحميد غوفي

إعداد الطالب:

محمد رضا بوسنة

#### لجنة المناقشة:

رئيسا  
مقررا  
ممتحنا  
ممتحنا  
ممتحنا  
ممتحنا  
ممتحنا

جامعة بسكرة  
جامعة بسكرة  
جامعة بسكرة  
جامعة باتنة  
جامعة باتنة  
جامعة قسنطينة 2

أستاذ التعليم العالي  
أستاذ التعليم العالي  
أستاذ التعليم العالي  
أستاذ التعليم العالي  
أستاذ التعليم العالي  
أستاذ محاضر أ

أ.د. عبد الوهاب بن بريكة  
أ.د. عبد الحميد غوفي  
أ.د. مفيدة يحيياوي  
أ.د. عمار زيتوني  
أ.د. كمال عايشي  
د. سميرة عطوي

السنة الجامعية: 2016/2015



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## شكر و تقدير:

الحمد لله الذي اعانني على اتمام هذا العمل و الشكر له اولا و اخرا، على كل نعمة انعمها علي، فسيحان الله و الحمد لله و لا اله الا الله و الله اكبر.

و اما بعد ، اتقدم بالشكر الى كل من قدم لي يد العون من قريب او من بعيد، وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف الفاضل و المحترم، أ.د/ عبد الحميد غوفوي، على ما قدمه من جهد ونصح وصبر طيلة مرحلة الماجستير و الدكتوراه، الى جانب دروس التواضع التي قدمها لي دائما. إدارة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة بسكرة ، و على رأسها استاذي المحترم أ.د. عبد الوهاب بن بركة، و الى كل اساتذة الكلية الأفاضل.

اساتذة لجنة المناقشة على قبولهم المساهمة في اثناء هذا العمل المتواضع، بالنصائح والملاحظات القيمة.

زملائي و اخوتي الأساتذة و الطلبة بجامعة العربي بن امصيدي - أم البواقي-، والذين تشرفتم كثيرا بالعمل معهم.

أساتذتي الذي درسوني في كل الأطوار، و كل الاساتذة الذين أنارت لي ناصحتهم كثيرا من الزوايا المظلمة في هذا البحث. و خاصة اساتذة جامعة UQTR بكندا، على الاستقبال الجيد، وعلى النصائح التي قدموها لي

كما اتقدم بالشكر الى كل من وفر لي الكتب و المراجع و المعلومات التي استعنت بها خلال عملية البحث. و كذلك الى كل الاهل و الاصدقاء.

## الإهداء:

الى الذين قال فيهما الله عز و جل " و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربني ارحمهما كما ربياني صغيرا "، الى ينبوع العنان الذي لا ينضب والدتي الحبيبة، و الى

قدوتي في هذه الحياة والدي أطال الله في عمريهما.

الى من أزرنتني و كانت لي في نفس الوقت الزوجة و الصديقة، و ضحت من أجلي بالكثير

وهان عليهما كل شيء، زوجتي الغالية حفظها الله.

الى الوردتين المتفتحتان حولي، فزاد ريحها بهبة أيامي اخي العزيز و اختي الحنونة وعاهما

الله.

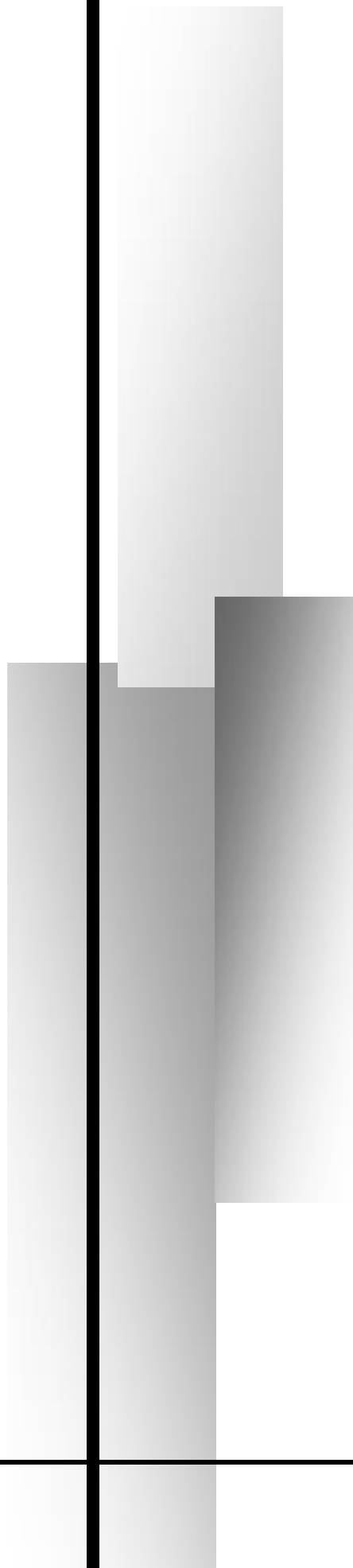
الى كل افراد عائلتي صغيرها و كبيرها، و الى عائلتي الثانية التي وفرت لي الزوجة

الطالعة.

الى كل الاصدقاء و الاحباب و الزملاء.

الى كل هؤلاء اهدي ثمره هذا الجهد المتواضع.

# المخلص



## الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في الصناعة المصرفية في الجزائر، خلال الفترة 2004-2014، حيث تم تحليل هاته العلاقة من خلال الاعتماد على نموذج Berger الذي طوره سنة 1995، حيث تم العمل على اختبار اربعة فرضيات أساسية خاصة بهذا النموذج وهي: فرضية الهيكل-السلوك-الأداء (SCP) التقليدية التي ترى ان هناك علاقة مباشرة وطردية بين تركيز الصناعة والأداء. فرضية القوة السوقية (RMP) والتي تقترض وجود علاقة موجبة بين الحصة السوقية للمؤسسات ومؤشرات أدائها. الفرضية الثالثة هي فرضية الهيكل كفاءة X (ESX) التي ترى بأن الكفاءة X هي سبب العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، حيث أن الكفاءة X تؤثر على الأداء وهيكل الصناعة في نفس الوقت. اما الفرضية الرابعة فهي فرضية الهيكل كفاءة حجم (ESS) والتي ترى بأن كفاءة الحجم هي سبب العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، حيث تؤثر عليهم في نفس الوقت في نفس الوقت.

وتم تقدير النموذج باستخدام نموذج المعادلات الآتية، من خلال الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين، وتوصلت الدراسة الى تحقق فرضية واحدة فقط من بين الفرضيات السابقة في الصناعة المصرفية في الجزائر، وهي فرضية RMP، حيث تم الحصول على اثر موجب ومعنوي للحصة السوقية للبنوك على مؤشرات العائد لها، وبالتالي فان العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في الصناعة المصرفية في الجزائر هي علاقة مباشرة، تتم عبر تأثير الحصة السوقية على مؤشرات الأداء بها.

**الكلمات المفتاحية:** نموذج ال-SCP، هيكل الصناعة، الأداء، نموذج Berger، الكفاءة، الصناعة

المصرفية.

## Résumé :

L'objectif de cette étude est d'analyser la relation entre structure de l'industrie bancaire algérienne et sa performance pour la période 2004-2014. L'analyse de cette relation a été bâtit sur le modèle de Berger en 1995. Notre étude va être basée sur le teste de quatre hypothèses principales de ce modèle. L'hypothèse de structure-conduct-performance (SCP), qui consiste à souligner l'existence d'un rapport de causalité bidirectionnel et positif entre la concentration de l'industrie et la performance. La deuxième hypothèse, appelée Relative Market Power (RMP), soutient l'existence d'une relation positive entre la part du marché de l'entreprise et les indices de sa performance. L'avant dernière hypothèse nommée X-efficient structure (ESX) repose sur l'efficience X, qui a pour elle un effet sur la structure de l'industrie et sa performance en même temps. Enfin la dernière hypothèse scale efficient structure (ESS), estimant que l'efficience d'échelle a des effets directs sur la structure de l'industrie et sa performance simultanément.

Le modèle a été estimé à l'aide du Model des équations simultanées, en se basant sur la méthode des doubles moindres carrés. Notre étude a abouti à la confirmation d'une seule hypothèse, celle de RMP. On a enregistré un effet positif et significatif de la part du marché des banques sur les indices de sa rentabilité, qui résulte une relation directe et positive entre la structure et la performance de l'industrie bancaire algérienne.

**Mots-clés:** Paradigme SCP, structure de l'industrie, la performance, le modèle Berger, l'efficience, l'industrie bancaire.

**Abstract :**

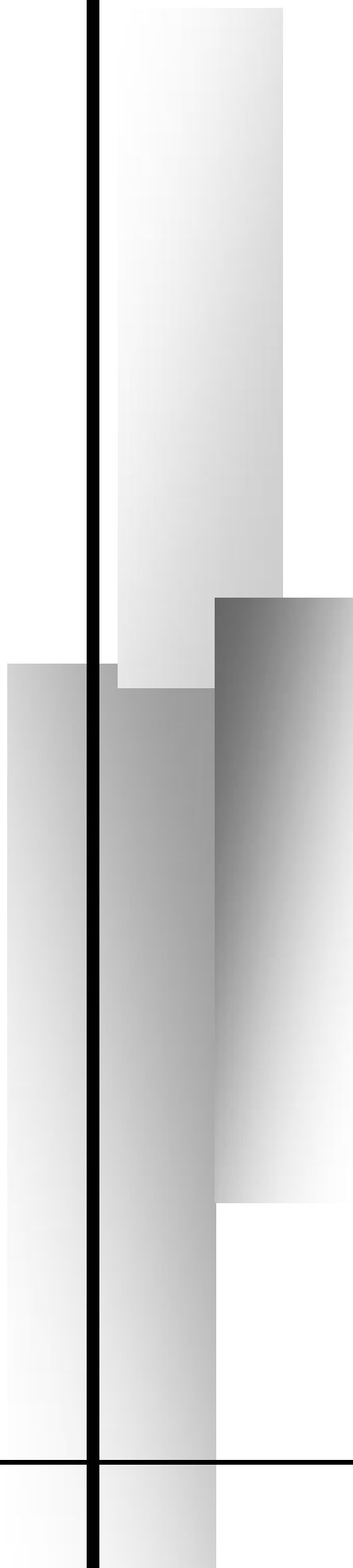
The objective of this study is to analyse the structure-performance relationship in the Algerian banking industry for 2004-2014. Analysis of this relationship has been built on the Berger model in 1995. This study is based on the testing of four main assumptions of this model. The structure-conduct-performance hypothesis (SCP); which highlight the existence of a two-way positive causal relationship between the industry concentration and performance. The second hypothesis, called Relative Market Power (RMP), supports the existence of a positive relationship between the Market share of a firm and its performance. The third hypothesis named X-efficient structure (ESX) based on X-efficiency, which has an effect on the industry structure and performance simultaneously. Finally, the last hypothesis called scale efficient structure (ESS), considering that scale efficiency has a direct impact on the industry structure and performance simultaneously.

The model was estimated using the model of simultaneous equations, based on the two stages least squares method. The results support the RMP hypothesis. This suggests a positive and significant relationship between the market share and banks performance, Therefore the structure-performance relationship in the Algerian banking industry is a direct positive relationship.

**Keywords:** SCP paradigm, industry structure, performance, Berger model, efficiency, the banking industry.



# فهرس المحتويات



V	الملخص
X	فهرس المحتويات
XX	قائمة الجداول
XXI	قائمة الأشكال
XXIV	قائمة الملاحق
XXIV	قائمة الاختصارات و الرموز

أ-س

## مقدمة

د	أولاً: إشكالية الدراسة
د	ثانياً: فرضيات الدراسة
هـ	ثالثاً: أهداف الدراسة
و	رابعاً: أهمية الدراسة
و	خامساً: منهج الدراسة
ز	سادساً: حدود الدراسة
ح	سابعاً: صعوبات الدراسة
ط	ثامناً: الدراسات السابقة
م	تاسعاً: نموذج وخطة الدراسة

[52-1]

## الفصل الأول: الخصائص الميكانيكية للصناعة

2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: تركيز الصناعة مفهومه ومؤشرات قياسه.....
3	المطلب الأول: ماهية تركيز الصناعة.....
3	أولاً: تعريف تركيز الصناعة.....
3	ثانياً: خصائص مقاييس تركيز الصناعة.....
6	ثالثاً: أهمية قياس التركيز.....
6	رابعاً: منحني التركيز.....
9	خامساً: العوامل المؤثرة في تركيز الصناعة.....
11	المطلب الثاني: مقاييس التركيز المطلقة.....
11	أولاً: معكوس عدد المنشآت.....

12	.....ثانيا: نسبة التركيز
12	.....ثالثا: مؤشر هيرفندال هيرشمان
13	.....رابعا: مؤشرات هانا وكاي
14	.....خامسا: مؤشر انتروبي
15	.....سادسا: مؤشر روزنبلوث
15	.....سابعا: مؤشر هورفاث
16	.....ثامنا: مؤشر Panzar and Rosse $\downarrow$ H-statistic
17	.....المطلب الثالث: مقاييس التركيز النسبية
17	.....أولا: منحى لورنز
18	.....ثانيا: معامل جيني
19	.....ثالثا: معامل الاختلاف
20	.....رابعا: تباين لوغاريتم أحجام المنشآت
20	.....خامسا: مؤشر لندا
21	.....المبحث الثاني: مفهوم عوائق الدخول إلى الصناعة وأشكاله
21	.....المطلب الأول: مدخل إلى عوائق الدخول
22	.....أولا: مفهوم عوائق الدخول
24	.....ثانيا: تصنيف عوائق الدخول
25	.....المطلب الثاني: عوائق الدخول الهيكلية
25	.....أولا: اقتصاديات السلم
26	.....ثانيا: ميزة التكاليف المطلقة
27	.....ثالثا: اقتصاديات النطاق
27	.....رابعا: تمييز المنتجات الطبيعي
28	.....خامسا: عوائق الدخول القانونية والتنظيمية
30	.....سادسا: عوائق الدخول الجغرافية
30	.....سابعا: عوائق الخروج من الصناعة
31	.....ثامنا: التكامل العمودي
31	.....المطلب الثالث: عوائق الدخول الإستراتيجية (استراتيجيات إعاقة الدخول)
32	.....أولا: إستراتيجيات السعر الحد
33	.....ثانيا: التسعير الافتراضي

34	.....ثالثا: تمييز المنتجات الاستراتيجي
34	.....رابعا: الاشارة الى الالتزام
35	.....المبحث الثالث: تمييز وتنوع المنتجات داخل الصناعة
35	.....المطلب الأول: الإطار النظري لتمييز المنتجات
35	.....أولا: مفهوم تمييز المنتجات
36	.....ثانيا: أشكال تمييز المنتجات
40	.....المطلب الثاني: النماذج المفسرة لتمييز المنتجات
40	.....أولا: نموذج Lancaster
41	.....ثانيا: نموذج Salop
42	.....المطلب الثالث: خصائص تنوع المنتجات في الصناعة
42	.....أولا: أشكال تنوع المنتجات
43	.....ثانيا: محفزات تنوع المنتجات
44	.....ثالثا: أدوات قياس تنوع المنتجات
44	.....المبحث الرابع: درجة التكامل العمودي في الصناعة والعوامل المحفزة له
45	.....المطلب الأول: مفهوم ومحددات التكامل العمودي
45	.....أولا: مفهوم التكامل العمودي
46	.....ثانيا: قياس التكامل العمودي
49	.....المطلب الثاني: محفزات التكامل العمودي
49	.....أولا: الحفاظ على حصة سوقية معتبرة
49	.....ثانيا: الحوافز التكنولوجية
50	.....ثالثا: تخفيض المخاطر وعدم اليقين
51	.....رابعا: تجنب الضرائب ومراقبة الاسعار
52	.....خلاصة

## الفصل الثاني: أداء الصناعة وسبل تقييمه

54	.....تمهيد
55	.....المبحث الأول: مدخل الى الأداء
55	.....المطلب الأول: مفهوم الأداء والعوامل المؤثرة فيه

55	أولاً: مفهوم الأداء.....
56	ثانياً: العوامل المؤثرة في الأداء.....
58	المطلب الثاني: خصائص عملية تقييم الأداء.....
58	أولاً: مفهوم تقييم الأداء.....
59	ثانياً: أنواع معايير الأداء.....
61	المبحث الثاني: أدوات تقييم الأداء.....
61	المطلب الأول: أسلوب التحليل المالي في تقييم الأداء.....
61	أولاً: مفهوم التحليل المالي.....
61	ثانياً: أساليب التحليل المالي.....
66	ثالثاً: الانتقادات الموجهة إلى النسب المالية التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء.....
67	المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء.....
67	أولاً: معيار القيمة الاقتصادية المضافة.....
69	ثانياً: معيار القيمة السوقية المضافة.....
70	ثالثاً: بطاقة الأداء المتوازن.....
74	رابعاً: مؤشر q-tobin.....
76	المبحث الثالث: كفاءة الصناعة مفهومها وأدوات قياسها.....
76	المطلب الأول: كفاءة وفعالية الأداء.....
76	أولاً: مفهوم الكفاءة الاقتصادية.....
80	ثانياً: مفهوم الفعالية في المنظمة.....
81	المطلب الثاني: أدوات قياس الكفاءة الاقتصادية.....
81	أولاً: المقاييس اللامعلمية للكفاءة.....
86	ثانياً: المقاييس المعلمية للكفاءة.....
89	المبحث الرابع: المخاطر وأثرها على أداء المؤسسة.....
90	المطلب الأول: مفهوم الخطر وأنواعه.....
90	أولاً: مفهوم الخطر.....
91	ثانياً: أنواع المخاطر.....
93	المطلب الثاني: مقاييس المخاطر.....
93	أولاً: المقاييس الرياضية.....

95	.....ثانيا: المقاييس الذاتية.....
95	.....المطلب الثالث: قياس الأداء المعدل بالمخاطر VaR.....
96	.....أولا: مفهوم تقنية الـVaR.....
96	.....ثانيا: الخطوات اللازمة لتقدير قيمة الـVaR.....
98	.....ثالثا: الانتقادات المقدمة لتقنية VaR.....
99	.....خلاصة.....

[148-100]

## الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء وفق منهج الاقتصاد الصناعي

101	.....تمهيد.....
102	.....المبحث الأول: ظهور الاقتصاد الصناعي وتطوره.....
102	.....المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الصناعي وخصائصه.....
102	.....أولا: مفهوم الصناعة.....
103	.....ثانيا: الاقتصاد الجزئي التقليدي (حسب النظرية النيوكلاسيكية).....
104	.....ثالثا: تعريف الاقتصاد الصناعي وعلاقته بالاقتصاد الجزئي.....
107	.....رابعا: ظهور الاقتصاد الصناعي.....
108	.....المطلب الثاني: تطور الاقتصاد الصناعي وفق منهج مدرسة هارفرد.....
108	.....أولا: تطور الاقتصاد الصناعي خلال الفترة من بداية القرن العشرين إلى سنة 1920.....
109	.....ثانيا: مساهمة مدرسة هارفرد في تطور الاقتصاد الصناعي خلال الفترة 1920-1960.....
111	.....المطلب الثالث: فترة السبعينات من القرن الماضي وظهور الاقتصاد الصناعي الحديث.....
111	.....أولا: أعمال مدرسة شيكاغو وظهور الاقتصاد الصناعي الحديث.....
112	.....ثانيا: نظرية الأسواق التنافسية كشكل جديد للتحليل الاقتصادي الصناعي.....
115	.....المبحث الثاني: تحليل علاقة هيكل الصناعة بأدائها باستخدام نموذج الهيكل-السلوك-الأداء.....
115	.....المطلب الأول: مكونات نموذج الـSCP.....
115	.....أولا: الظروف الأساسية للصناعة.....
116	.....ثانيا: هيكل السوق.....
116	.....ثالثا: السلوك.....
117	.....رابعا: الأداء.....

118	..... خامسا: السياسات الحكومية.
120	..... <b>المطلب الثاني: تحليل العلاقة ما بين التركيز والربحية.</b>
120	..... أولا: تطور خصائص الدراسات الخاصة بعلاقة هيكل الصناعة بأدائها.
121	..... ثانيا: علاقة التركيز بمؤشرات الربحية.
125	..... ثالثا: علاقة التركيز بالهامش سعر-تكلفة.
127	..... رابعا: العلاقة بين هيكل سوق ومؤشر الأداء السوقي q-tobin.
128	..... خامسا: التركيز ودوران السوق(الصناعة).
129	..... <b>المطلب الثالث: ادماج عوائق الدخول في تحليل العلاقة بين تركيز السوق والربحية.</b>
129	..... أولا: دراسة Bain
130	..... ثانيا: دراسة Mann
130	..... ثالثا: دراسة Shepherd
131	..... رابعا: دراسة Comanor and Wilson
132	..... <b>المبحث الثالث: المنهج الحديث في تفسير العلاقة هيكل الصناعة والأداء.</b>
133	..... <b>المطلب الأول: المتغيرات المستحدثة في نموذج الـ SCP التقليدي.</b>
133	..... أولا: الخطر
135	..... ثانيا: القوة التفاوضية للمستثمرين
136	..... ثالثا: التجارة الخارجية.
138	..... رابعا: نمو الصناعة.
139	..... خامسا: تنويع المنتجات.
140	..... سادسا: التوزيع الجغرافي.
141	..... سابعا: المجموعات الاستراتيجية.
142	..... <b>المطلب الثاني: مدخل الكفاءة في تفسير العلاقة هيكل-أداء.</b>
142	..... أولا: ظهور منهج الكفاءة كمدخل لتحليل العلاقة هيكل-أداء.
146	..... ثانيا: نموذج Berger لتفسير العلاقة هيكل صناعة-أداء.
150	..... خلاصة

## الفصل الرابع: الصناعة المصرفية: الخصائص والتحديات

152	..... تمهيد
153	..... <b>المبحث الأول: الصناعة المصرفية في مواجهة تحديات العولمة.</b>

153	المطلب الأول: مفهوم الصناعة المصرفية ومكونات بيئتها.....
153	أولاً: تعريف الصناعة المصرفية.....
154	ثانياً: البيئة المصرفية.....
155	المطلب الثاني: العولمة المالية وآثارها على الصناعة المصرفية.....
156	أولاً: مفهوم وأسباب العولمة المالية.....
158	ثانياً: آثار العولمة المالية على الصناعة المصرفية..
160	المطلب الثالث: مكونات الصناعة المؤسسات المصرفية.....
160	أولاً: تصنيف البنوك حسب طبيعة الملكية.....
160	ثانياً: تصنيف البنوك حسب حجم النشاط.....
161	ثالثاً: تصنيف البنوك حسب طبيعة النشاط.....
168	المبحث الثاني: خصوصيات هيكل الصناعة المصرفية وأدائها.....
168	المطلب الأول: الميزانية العمومية للبنوك التجارية.....
168	أولاً: مكونات جانب الأصول في ميزانية البنوك التجارية.....
169	ثانياً: مكونات جانب الخصوم في ميزانية البنوك التجارية.....
171	المطلب الثاني: النماذج المفسرة لمدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية في الصناعة المصرفية.....
172	أولاً: المقاربة بالإنتاج.....
172	ثانياً: المقاربة بالوساطة.....
173	ثالثاً: قياس التركيز والأداء في الصناعة المصرفية.....
174	المبحث الثالث: تنظيم الصناعة المصرفية.....
174	المطلب الأول: التطور الفكري لعملية تنظيم الصناعة المصرفية.....
174	أولاً: مفهوم وأسس تنظيم الصناعة المصرفية.....
178	ثانياً: أهمية عملية تنظيم الصناعة المصرفية.....
179	المطلب الثاني: دور البنوك المركزية في تنظيم والإشراف على أداء الصناعة المصرفية....
179	أولاً: طرق وأساليب رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك.....
180	ثانياً: رقابة البنك المركزي على سلوك الصناعة المصرفية.....
184	ثالثاً: رقابة البنك المركزي على كفاءة أداء البنوك التجارية.....
185	المطلب الثالث: دور لجنة بازل في التنظيم والإشراف على أداء الصناعة المصرفية دولياً .



185	أولا: نشأة لجنة بازل.....
186	ثانيا: مضمون معايير بازل 1 و2.....
187	ثالثا: العناصر المستحدثة في معيار بازل 3.....
190	خلاصة .....

[191-264]

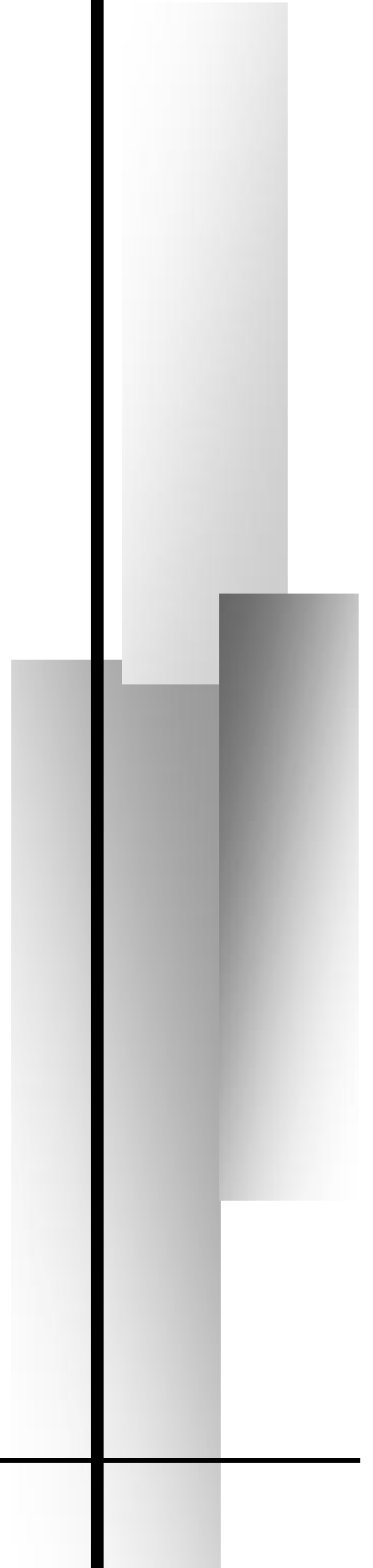
## الفصل الخامس: تقدير معالم نموذج Berger في الصناعة المصرفية في الجزائر

192	تمهيد .....
193	المبحث الأول: واقع الصناعة المصرفية في الجزائر.....
193	المطلب الأول: تطور الصناعة المصرفية في الجزائر في ضوء الإصلاحات المصرفية.....
193	أولا: فترة التسيير المركزي للبنوك من قبل الدولة.....
195	ثانيا: استقلالية البنوك وبداية العهد الجديد لنشاط البنوك التجارية في الجزائر.....
200	المطلب الثاني: الوضعية الراهنة لنشاط الصناعة المصرفية في الجزائر.....
200	أولا: بنية الصناعة المصرفية في الجزائر في بداية 2015 .....
201	ثانيا: تطور نشاط الوساطة للصناعة المصرفية في الجزائر.....
204	المبحث الثاني: عرض نموذج الدراسة والأسلوب الإحصائي المعتمد .....
205	المطلب الأول: عرض عينة ونموذج الدراسة.....
205	أولا: عرض عينة الدراسة.....
206	ثانيا: عرض نموذج Berger.....
209	ثالثا: التعديلات المقدمة على نموذج Berger.....
211	المطلب الثاني: نموذج المعادلات الآتية وكيفية استخدامه في تقدير نموذج الدراسة.....
211	أولا: مفهوم نموذج المعادلات الآتية.....
212	ثانيا: الشكل العام لنموذج المعادلات الآتية .....
214	ثالثا: مشكلة التحديد في نماذج المعادلات الآتية.....
218	رابعا: أساليب تقدير معالم نموذج المعادلات الآتية.....
219	المبحث الثالث: تقدير مؤشرات الكفاءة لبنوك عينة الدراسة.....
219	المطلب الأول: النموذج المعتمد في تقييم كفاءة البنوك.....
219	أولا: عرض أسلوب الحد العشوائي.....
223	ثانيا: أساليب تقدير معالم النموذج.....

225	المطلب الثاني: تحليل الخصائص الإحصائية للمتغيرات المستخدمة في تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية.....
225	أولاً: التعريف بالمتغيرات المستعملة في تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية.....
227	ثانياً: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة.....
233	المطلب الثالث: تقدير مؤشرات كفاءة الحجم والكفاءة التشغيلية.....
233	أولاً: تقدير معاملات دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية واختبارها احصائياً.....
235	ثانياً: تقدير كفاءة الحجم.....
237	ثالثاً: تقدير الكفاءة التشغيلية.....
238	المبحث الرابع: تقدير معالم نموذج الدراسة.....
239	المطلب الأول: تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية للنموذج.....
239	أولاً: المتغيرات الداخلية.....
245	ثانياً: المتغيرات الخارجية.....
247	ثالثاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.....
249	المطلب الثاني: اختبار التحديد لنموذج الدراسة.....
249	أولاً: اختبار شرط الترتيب.....
251	ثانياً: شرط الرتبة للنموذج.....
254	المطلب الثالث: تقدير النموذج واختباره احصائياً.....
254	أولاً: المفاضلة بين طرق تقدير نموذج الدراسة.....
255	ثانياً: تقدير معالم نموذج الدراسة باستخدام أسلوب المربعات الصغرى على مرحلتين.....
258	ثالثاً: تحليل النموذج اقتصادياً.....
264	خلاصة.....
[275-265 ]	الخاتمة.....
[303-276]	قائمة المراجع.....
[326-304]	الملاحق.....

قائمة الجداول، الأشكال

والملاحق



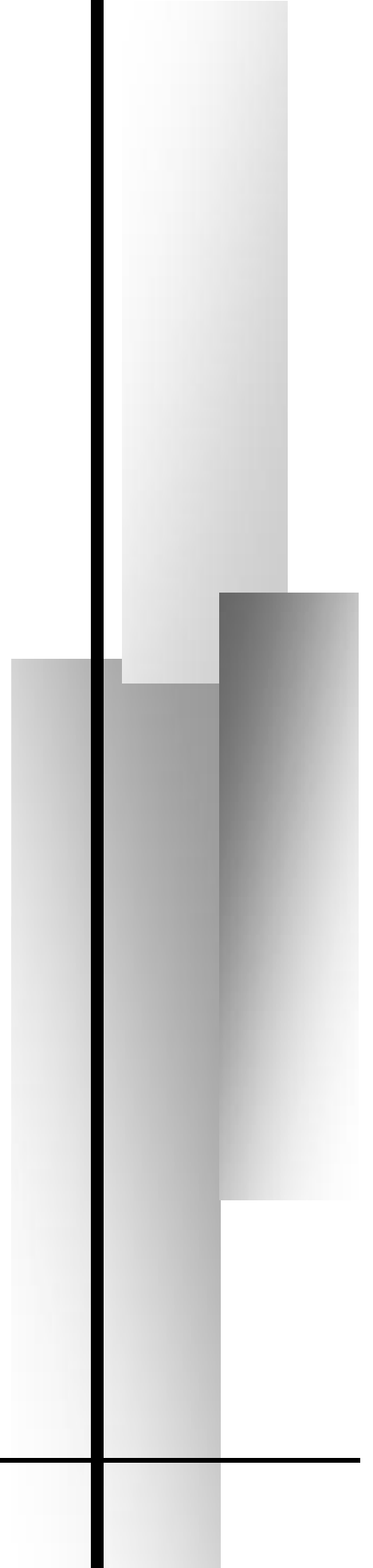
الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
7	توزيع الحصص السوقية لأربع صناعات وهمية	(1.1)
106	أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الجزئي التقليدي والاقتصاد الصناعي	(1.3)
126	نتائج الانحدار لدراسة Collins and Preston	(2.3)
201	بنية الصناعة المصرفية في الجزائر بداية 2015	(1.5)
202	تطور الكثافة المصرفية في الجزائر في الفترة 2014/2005	(2.5)
203	تطور الوساطة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2014/2000	(3.5)
205	مكونات عينة الدراسة	(4.5)
217	معاملات نموذج المعادلات الآتية للمثال التوضيحي	(5.5)
226	تطور المتوسط الحسابي لمتغيرات دالة التكاليف المتسامية	(6.5)
227	معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	(7.5)
231	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية	(8.5)
233	نتائج اخبار Hausman	(9.5)
234	نتائج عملية تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية باستخدام نموذج الأثر الثابت	(10.5)
235	مؤشرات كفاءة الحجم لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2014/2003	(11.5)
237	قيم الكفاءة التشغيلية لبنوك عينة الدراسة	(12.5)
243	تطور الحصص السوقية والتركيز للبنوك المكونة لعينة الدراسة خلال الفترة 2014/2004	(13.5)
246	تطور المتغيرات الكلية الخاصة بالاقتصاد الجزائري المستخدمة في الدراسة	(14.5)
247	اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة	(15.5)
251	معاملات نموذج المعادلات الآتية محل الدراسة	(16.5)
255	مقارنة بين خصائص تقدير نموذج الدراسة وفق الطرق المعتمدة في التقدير	(17.5)
256	نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة	(18.5)
263	البيانات الخاصة بمتغيرات مؤشر لرنر في الصناعة المصرفية الجزائرية	(19.5)
263	نتائج تقدير مؤشر لرنر للصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010/2004	(20.5)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	منحنيات التركيز للصناعات الأربعة السابقة	(1.1)
18	منحنى لورنز	(2.1)
72	الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن	(1.2)
73	سلسلة القيمة الخاصة ببعده العمليات الداخلية في المنظمة	(2.2)
119	عناصر نموذج الـ SCP	(1.3)
143	مخطط يوضح فرضية الـ SCP التقليدي	(2.3)
143	مخطط يوضح فرضية الـ RMP	(3.3)
145	مخطط يوضح نموذج الكفاءة-هيكل	(4.3)
155	القوى الخمس للمنافسة المحددة لربحية القطاع	(1.4)
166	أشكال البنوك الشاملة	(2.4)
204	تطور حصص البنوك العمومية والخاصة في نشاط الوساطة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2014/2000	(15)
208	العلاقة بين المتغيرات في نموذج Berger	(2.5)
210	العلاقات المدروسة في نموذج الدراسة	(3.5)
236	تطور وفرات الحجم الخاصة ببنوك عينة الدراسة	(4.5)
238	مستويات الكفاءة التشغيلية لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2014/2003	(5.5)
240	متوسط قيم الأداء للبنوك الخاصة والبنوك العمومية خلال الفترة 2014/2004	(6.5)
241	تطور قيمة النتيجة الصافية لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2014/2004	(7.5)
241	تطور قيمة إجمالي الأصول لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2014/2004	(8.5)
244	تطور التركيز داخل الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2014/2004	(9.5)
260	حصص البنوك العمومية والخاصة في القروض الممنوحة خلال الفترة 2014/2004	(10.5)

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
305	بعض التعاريف الخاصة بمصطلح الأداء	01
307	معايير بازل 3	02
308	تطور الحصص السوقية للبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2014-2000	03
309	إجمالي القروض الممنوحة من قبل بنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2014-2003	04
310	متوسط قيم أداء البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2014-2004	05
311	تطور قيمة النتيجة الصافية وإجمالي الأصول لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2014-2004	06
312	توزيع القروض الممنوحة من قبل البنوك الجزائرية حسب القطاع خلال الفترة 2014-2004	07
313	البيانات الخاصة بمتغيرات دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2014-2003	08

قائمة اختصارات

والرموز



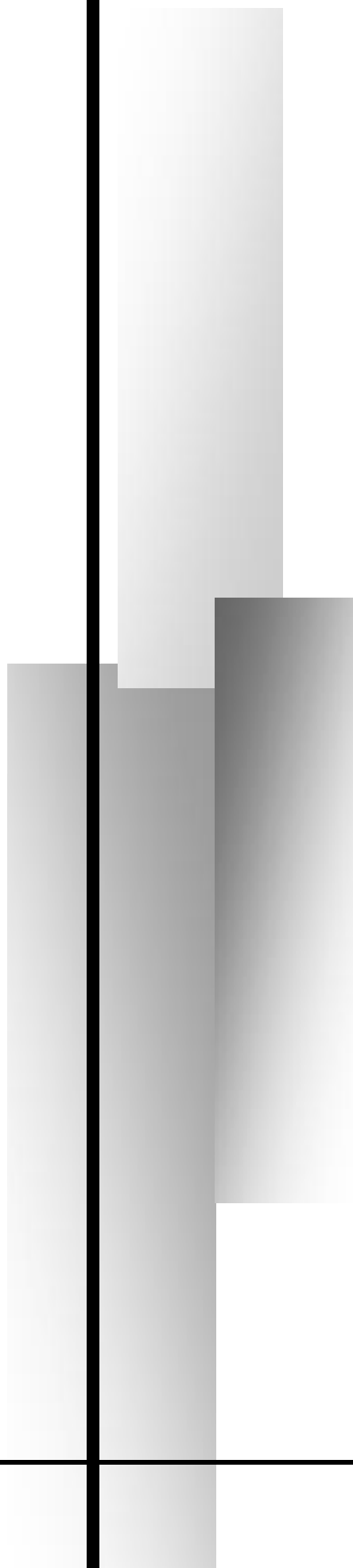
المختصارات	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
Vol	volume	المجلد
P	Page	الصفحة
N°	Numéro	العدد
USA	United States of America	الولايات المتحدة الأمريكية
UK	United Kingdom	المملكة المتحدة
HH	Herfindahl–Hirschman Index	مؤشر هيرشمان هيرفندال
HK	Hannah and Kay indices	مؤشرات هانا وكاي
R	The Rosenbluth index	مؤشر روزنبلوث
CCI	Comprehensive Concentration Index	مؤشر التركيز الشامل
P-R	Panzar and Rosse Index	مؤشر Panzar and Rosse
MES	Minimum-efficient scale	أدنى مستوى للحجم الأمثل
EBIT	Earnings before interest and taxes	صافي الربح قبل الفائدة والضريبة
EVA	Economic Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة
WACC	Weighted Average Cost of Capital	التكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر
MVA	Market Value Added	معيار القيمة السوقية المضافة
BSC	Balanced Score Card	بطاقة الأداء المتوازن
DEA	Data Envelopment Analysis	تحليل المعطيات المغلفة
DMU	Decision Making Units	وحدات اتخاذ القرار
CCR	Charnes , Cooper and Rhodes	
BCC	Banker-Charnes-Cooper	
SFA	STOCHASTIC FRONTIER ANALYSIS	تحليل الحد العشوائي
TFA	Thick Frontier Approach	طريقة الحد السميك
DFA	Distribution-Free Approach	طريقة التوزيع الحر
VaR	Value at Risk	القيمة المعرضة للمخاطر
SCP	Structure-conduct-performance	الهيكل-السلوك-الأداء
SEC	securities and exchange commission	لجنة الأوراق المالية



نموذج الحصة السوقية	Relative Market Power	<b>RMP</b>
فرضية هيكل الكفاءة X	X-efficient structure	<b>ESX</b>
فرضية هيكل كفاءة الحجم	Scale efficient structure	<b>ESS</b>
نسب العائد على الأصول	Return on assets	<b>ROA</b>
معدل العائد على حقوق الملكية	Return on equity	<b>ROE</b>
الأصول المرجحة بالمخاطر	Risk-Weighted Assets	<b>RWA</b>
معياري السيولة في المدى القصير	Liquidity Coverage Ratio	<b>LCR</b>
معياري السيولة في المدى الطويل	Net Stable Funding Ratio	<b>NSFR</b>
البنك الوطني الجزائري	La BANQUE NATIONALE D'ALGERIE	<b>BNA</b>
القرض الشعبي الجزائري	CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE	<b>CPA</b>
بنك الجزائر الخارجي	La Banque Extérieure D'Algérie	<b>BEA</b>
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	La Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	<b>BADR</b>
بنك التنمية المحلية	La Banque de Développement Local	<b>BDL</b>
بنك BNP Paribas الجزائر	BNP Paribas El Djazaïr	<b>BNP</b>
بنك Société Générale الجزائر	Société Générale Algérie	<b>SG</b>
بنك البركة الجزائر	la Banque Al Baraka Algérie	<b>BARAKA</b>
بنك الخليج الجزائر	Gulf Bank Algeria	<b>GULF</b>
نتيكسيس الجزائر	NATIXIS ALGÉRIE	<b>NATIXIS</b>
المؤسسة العربية المصرفية	Arab Banking Corporation	<b>ABC</b>
ترست بنك الجزائر	Trust Bank Algeria	<b>TRUST</b>
مصرف المغرب العربي للإستثمار والتجارة	la Banque du Maghreb Arabe pour l'Investissement et le Commerce	<b>Maghrab Banque</b>
الصندوق الوطني للإستثمار	Fonds National d'Investissement	<b>FNI / BAD</b>
فرضية القوة السوقية	Relative Market Power	<b>RMP</b>
أسلوب المربعات الصغرى على مرحلتين	two-stage least squares.	<b>2SLS</b>

أسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل	Three stage least squares	<b>3SLS</b>
تركيز الصناعة	concentration	<b>Conc</b>
الحصة السوقية	Market Share	<b>MS</b>
نموذج الأثر الثابت	Fixed Effect Model	<b>FE</b>
تقنية المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية	Least Square Dummy Variable	<b>LSDV</b>
نموذج الأثر العشوائي	Random Effect Model	<b>RE</b>
اختبار ديكي فولر الصاعد	Augmented Dickey-Fuller	<b>ADF</b>

مقدمة



شهدت عملية التحليل لمختلف الصناعات استعمال العديد من النماذج الاقتصادية، وهذا من أجل التعرف على كيفية تفاعل العناصر المكونة لتلك الصناعات داخل الاقتصاديات المختلفة، ومن بين تلك النماذج المستخدمة نجد نموذج الهيكل-السلوك-الأداء، والذي يطلق عليه نموذج ال SCP، حيث يقوم أساسا على عملية البحث عن طبيعة العلاقة بين عناصر النموذج الثلاث، وهذا في ظل الظروف الأساسية التي تنشط بها تلك الصناعات، وبالرغم من تضافر جهود عدة اجيال من الباحثين، من أجل التوصل إلى احسن وصف نظري لتلك الوقائع المشاهدة داخل تلك الصناعات، بداية من اعمال الفريد مارشال، الا انه لم يتم التوصل بعد إلى ذلك المستوى من الوصف النظري للعلاقة الحقيقية بين عناصر نموذج ال SCP.

من أجل التقدم اكثر في تحليل العلاقة بين عناصر النموذج السابق ، لجأ العديد من الباحثين في مجال الاقتصاد الصناعي، إلى التركيز حول دراسة العلاقة بين عنصرين من عناصر النموذج، وهذا بداية بدراسة العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، الذي قام به أوائل الباحثين في ميدان الاقتصاد الصناعي، على غرار J. Bain، إلى جانب دراسة العلاقة بين هيكل الصناعة و سلوك المؤسسات الناشطة بها، وكذلك العلاقة بين السلوك والأداء للمؤسسات داخل الصناعة.

من بين الصناعات التي خضعت إلى عملية التحليل وفق منهج الاقتصاد الصناعي، نجد الصناعة المصرفية، وهذا نظرا إلى الأهمية التي تكتسيها هاته الصناعة داخل الإقتصاديات العالمية، مما جعلها محل اهتمام حكومات الدول، وهذا من أجل تطويرها وتحسين الأداء بداخلها، إلى جانب الحد من الازمات التي تواجهها، خاصة بعد التطورات الحديثة التي عرفتها، والتي كان من بين أسبابها الرئيسية الثورة التي حدثت في تكنولوجيات الاعلام والاتصال، بالإضافة إلى تأثيرها بمظاهر العولمة المالية والتحرير المالي والمصرفي الذي مارسته مختلف دول العالم، وذلك بالسماح للمؤسسات غير المصرفية بدخول الصناعة المصرفية، مما زاد من حدة المنافسة داخلها.

أمام هذا الانفتاح والزيادة في المنافسة، اصبحت هناك ضرورة كبيرة إلى القيام بتحليل الصناعة المصرفية، من أجل تحديد أنسب القوانين التي تساهم في تدعيم وتحسين الأداء داخلها، إلى جانب توفير دعامة أساسية لإدارة البنوك من أجل اتخاذ القرارات المثلى، التي تسمح لها بحسن التمتع داخل الصناعة المصرفية التي تنشط بها.

والصناعة المصرفية في الجزائر تأثرت هي الأخرى بمظاهر العولمة المالية، خاصة بعد قرار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، إلى جانب خضوع الجزائر إلى اقتراحات المنظمات المالية الدولية حول ضرورة اصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، وتبني التحرير المالي والمصرفي، ولذلك فقد صدرت العديد من القوانين التي تهدف إلى اصلاح المنظومة المصرفية الوطنية وتحديثها، واهم تلك القوانين هو قانون 10/90 ( قانون النقد والقرض).

ومع تبني التحرير المصرفي في الجزائر، توسعت السوق المصرفية الوطنية حيث اصبحت تضم العديد من البنوك الخاصة الاجنبية، إلى جانب تحول البنوك العمومية إلى مؤسسات اقتصادية تعمل وفق مبادئ اقتصاد السوق؛ ومواكبة لهذا التطور في نشاط الصناعة المصرفية حرصت السلطات الوطنية على تعديل القوانين تماشياً مع التطور في السوق المصرفية، وهذا خاصة بعد ازمة بنكي الخليفة بنك، والبنك التجاري والصناعي الجزائري، مما تطلب توفر بعض الدراسات حول هيكل وأداء الصناعة المصرفية الجزائرية، من أجل التوصل إلى امثل تدخل للسلطات النقدية الوطنية في الصناعة المصرفية المحلية.

تتبع أهمية تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة المصرفية وأدائها من علاقتها بعملية التنظيم، حيث تعد هاته العلاقة المرجع المعتمد من قبل العديد من السلطات المشرفة على تنظيم أداء هاته الصناعة، حيث نجد أن العديد من قوانين الاندماج والمنافسة في الصناعة المصرفية، في العديد من الدول المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من الدول الأوروبية، تمت صياغتها بناء على نتائج الدراسات الخاصة بأثر هيكل الصناعة على الأداء، خاصة ما تعلق بأثر التركيز، حيث انه في حالة وجود أثر للتركيز على أداء البنوك، عبر وجود تواطؤ بين تلك البنوك، فإن هذا من شأنه التأثير على فائض المستهلك من جهة، وعلى وضعية المنافسة داخل الصناعة، مما قد يدفع السلطات المشرفة على الصناعة المصرفية إلى فرض قوانين تمنع عمليات التواطؤ داخل الصناعة، وكذلك التعامل بحذر مع طلبات الاندماج بين البنوك.

بينما اذا كانت العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء تتم على أساس الكفاءة، فإن هذا يدفع السلطات المشرفة على نشاط الصناعة المصرفية العمل على تشجيع البنوك على تطوير كفاءتها، دون تقييد عملية الاندماج داخل الصناعة. غير ان المشكل الذي يمكن أن تواجه تلك السلطات، يكمن في اختيار المؤشرات التي بإمكانها تحديد الهيكل الحقيقي للصناعة المصرفية، إلى جانب تحديد النموذج الذي بإمكانه التعبير عن العلاقة الحقيقية التي تربط هيكل الصناعة بأدائها، حيث شهدت الدراسات في هذا المجال، الاعتماد على نماذج مختلفة

تختلف باختلاف هدف الدراسة، وكذلك باختلاف تصور صاحب الدراسة حول العلاقة التي تربط بين هيكل الصناعة والأداء.

### أولاً: إشكالية الدراسة

من خلال ما تم الإشارة إليه، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما هي العلاقة التي تربط هيكل الصناعة بأدائها؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو حجم تركيز الصناعة المصرفية في الجزائر؟
- هل هناك علاقة موجبة و معنوية بين تركيز الصناعة المصرفية في الجزائر وربحية البنوك العاملة بها؟
- هل هناك علاقة موجبة ومعنوية بين الحصة السوقية للبنوك العاملة في الجزائر وربحيتها؟
- هل هناك علاقة موجبة ومعنوية تربط الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في الجزائر بربحيتها؟
- هل هناك علاقة موجبة ومعنوية تربط كفاءة الحجم للبنوك العاملة في الجزائر بربحيتها؟
- هل هناك علاقة عكسية ومعنوية تربط الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في الجزائر بهيكل الصناعة؟
- هل هناك علاقة عكسية ومعنوية تربط كفاءة الحجم للبنوك العاملة في الجزائر بهيكل الصناعة؟

### ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة، سوف ننطلق من مجموعة الفرضيات التالية:

1. تركيز الصناعة المصرفية في الجزائر مرتفع؛
2. تربط تركيز الصناعة المصرفية في الجزائر بربحية البنوك العاملة بها، علاقة موجبة ومعنوية؛

3. تربط الحصة السوقية للبنوك العاملة في الجزائر بربحيتها، علاقة موجبة ومعنوية؛
4. تربط الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في الجزائر بربحيتها، علاقة موجبة ومعنوية؛
5. تربط كفاءة الحجم للبنوك العاملة في الجزائر بربحيتها، علاقة موجبة ومعنوية؛
6. تربط الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في الجزائر بهيكل الصناعة، علاقة عكسية ومعنوية؛
7. تربط كفاءة الحجم للبنوك العاملة في الجزائر بهيكل الصناعة، علاقة عكسية، معنوية.

### ثالثا: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهاته الدراسة في العمل على تحليل علاقة هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر بربحية البنوك العاملة بها، حيث سنحاول عرض شكل العلاقة الذي تم التوصل اليه من طرف دراسات اخرى، ومن ثم تقييم شكل تلك العلاقة في الصناعة المصرفية الجزائرية، عبر تطبيق احد النماذج المعتمدة في الاقتصاد الصناعي، وهو نموذج Berger الذي طوره سنة 1995، حيث سنحاول الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء؛ وإلى جانب هذا الهدف الرئيسي، تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف أهمها:

- التعرف على أهم المؤشرات المعتمدة لتحليل خصائص الهيكل والأداء في الصناعة المصرفية، حيث سنحاول التطرق في الاطار النظري إلى الخصائص الهيكلية للصناعة، ومختلف المؤشرات المعتمدة في تقييم كل خاصية من تلك الخصائص الهيكلية،
- عرض مفهوم الأداء ومفهوم تقييم الأداء، إلى جانب عرض مختلف المؤشرات المعتمدة لتقييم الأداء؛
- تحديد هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر عبر دراسة توزيع الحصص السوقية على عينة من البنوك العاملة بها، وكذا تقييم حجم تركيز النشاط داخلها؛

- دراسة مؤشرات الأداء الخاصة بعينة من البنوك وتحديد التباين في مؤشرات الأداء خاصة بين البنوك العمومية والخاصة؛
- تقييم كفاءة الحجم والكفاءة التشغيلية لعينة الدراسة عبر تطبيق اسلوب الحد العشوائي SFA.

#### رابعاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية البحث من العناصر التالية:

- أهمية الصناعة المصرفية داخل اقتصاديات الدول المختلفة، وذلك باعتبارها ركيزة أساسية من بين الركائز التي يتم الاعتماد عليه في سبيل تحقيق النمو والتطور لاقتصاديات تلك الدول، حيث اثبتت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مكانة الاقتصاد المالي بصفة عامة، والاقتصاد المصرفي بصفة خاصة داخل الاقتصاد العالمي، اين ادى اخفاق مجموعة من البنوك العالمية ذات الحجم النظامي في الصناعة المصرفية الامريكية إلى أزمة مالية عالمية، سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية، وصل مداها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى في العديد من دول العالم؛
- أهمية دراسة هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر وكذلك تحليل اداء البنوك العاملة بها، ومن ثم العمل على تحديد طبيعة العلاقة التي تربط هذين العنصرين، حيث يمكن ان تشكل هذه العلاقة اداة ذات أهمية كبيرة عند القيام بالتخطيط للشكل الأمثل لتنظيم الصناعة المصرفية في الجزائر، إلى جانب اهميتها في تدعيم عملية ادارة البنوك العاملة في الجزائر.

#### خامساً: منهج الدراسة

تستلزم الدراسة العلمية مراحل وخطوات تحدد وتضبط الباحث، بغية التوصل إلى المعلومات الدقيقة، وهذا ما يعرف بمنهج الدراسة، ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة، اعتمد الباحث في اعداد هذه الدراسة على نوعين من المناهج:



## 1. المنهج الوصفي:

يقوم هذا المنهج على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين، بطريقة كمية أو نوعية، في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره، حيث تم اعتماد هذا المنهج من أجل وصف وتحليل هيكل الصناعة المصرفية والعوامل المحددة له، إلى جانب التعرف على الخصائص التي تميز الصناعة المصرفية عن غيرها من الصناعات، وكذلك التعرف على أنواع ومقاييس الأداء في الصناعة المصرفية؛ حيث تم الاعتماد على احد اساليب المنهج الوصفي وهو اسلوب دراسة حالة، عبر التركيز على البيانات الخاصة بمجموعة محدودة من البنوك العاملة في الصناعة المصرفية الجزائرية وليس على بيانات كل البنوك؛

## 2. المنهج التجريبي:

في القسم التطبيقي للدراسة استخدم الباحث المنهج التجريبي الذي يشمل استقصاء العلاقات السببية بين المتغيرات المسؤولة عن تشكيل الظاهرة أو الحدث، وذلك بهدف التعرف على اثر ودور كل متغير في تفسير الظاهرة، ومن أجل القيام بدراسة ميدانية حول الصناعة المصرفية في الجزائر تم جمع البيانات والمعطيات الخاصة بها، ومن ثم الاعتماد على الادوات الاحصائية من أجل تحليل العلاقة بين الهيكل والأداء داخلها، خاصة ما تعلق بتقنية المعادلات الآتية؛

## سادسا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

### 1. الحدود المكانية:

ركزت الدراسة على عينة محدودة من البنوك العاملة في الجزائر، وهي مجموعة البنوك التي استطاع الباحث الحصول على البيانات المالية الخاصة بها، حيث اشتملت على عينة من البنوك العمومية والخاصة التي مازالت تنشط في الجزائر خلال نهاية سنة 2014؛

## 2. الحدود الزمانية:

بسبب ندرة المعلومات الخاصة بنشاط البنوك العاملة في الجزائر من جهة، ونظرا لكون مجموعة من البنوك الخاصة الأجنبية انطلقت في نشاطها بداية من سنة 2003، فان فترة الدراسة كانت بين سنتي 2004 و2014، ونظرا للتحويلات التي شهدتها الصناعة المصرفية الجزائرية خلال هاته الفترة، فان هاته الفترة تعد مفيدة لدراسة العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في الجزائر؛

## 3. الحدود الموضوعية:

نقص المعلومات الخاصة بعينة الدراسة، حال دون تمكن الباحث من دراسة كل خصائص هيكل الصناعة والأداء للبنوك العاملة في الجزائر، ولهذا فقد ركز الباحث على تحليل التركيز والحصص السوقية كمحددات لهيكل الصناعة، إلى جانب التركيز على الربحية كمحدد لأداء البنوك العاملة في الجزائر، ومن ثم العمل على تحليل العلاقة التي تربط بين هاته المتغيرات.

## سابعاً: صعوبات الدراسة

واجه الباحث اثناء القيام بإعداد هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، من بينها اتساع موضوع العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، وصعوبة التوصل إلى ربط نظري شامل بين المتغيرين، حيث تطلب الامر القيام بمسح مجموعة من الابحاث التي حاولت الربط بين المتغيرين، والتي كانت في كثير من الاحيان متناقضة فيما بينها، وبالتالي فان هذا تطلب العمل على تحليل هذا التناقض عبر القيام بتحليل الادوات المستخدمة، والظروف السائدة عند تحليل العلاقة.

ومن بين الصعوبات ايضا نجد صعوبة الحصول على البيانات المالية الخاصة بنوك عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، بسبب امتناع العديد من البنوك، خاصة العمومية منها، عن توفير بيانات منشورة عن الوضعية المالية لتلك البنوك نظرا لاعتبارهم كون هاته المعلومات معلومات خاصة، ولا يمكن اعطاؤها إلى الباحثين، ولحسن الحظ تمكن الباحث من العثور على احدى قواعد البيانات العالمية المتخصصة في عرض البيانات المالية للبنوك في العديد من دول العالم، والجزائر من بينها، ويتعلق الامر بقاعدة البيانات

Bankscope، حيث تم تحميل هاته البيانات من قاعدة البيانات الخاصة بمدرسة الدراسات الشرقية والافريقية ( the School of Oriental and African Studies SOAS ) بلندن.

ومن بين الصعوبات التي واجهها الباحث ايضا هو قلة البرمجيات المتوفرة من أجل تقدير قيم الكفاءة التشغيلية في بنوك العينة، على اعتبار ان هناك بعض البرمجيات المتخصصة في تقدير الكفاءة التشغيلية غير انها غير متوفرة لكل الباحثين.

### ثامنا: الدراسات السابقة

بسبب وجود عدد كبير من الدراسات التي حاولت دراسة العلاقة بين هيكل الصناعة المصرفية وأداء البنوك العاملة بها، سنحاول التركيز على بعض الدراسات التي حاولت تطبيق نموذج Berger لتفسير العلاقة بين المتغيرين، ومن بين تلك الدراسات يمكن ذكر الدراسات التالية:

#### 1. دراسة Frame and Kamerschen<sup>1</sup>:

حيث حاول الباحثان سنة 1997 تطبيق نموذج Berger على عينة من البنوك الريفية المحمية من قبل الدولة، والموجودة داخل اقليم ولاية جورجيا الامريكية، والهدف من هذه الدراسة تمثل في معرفة مدى تحقق احد النماذج المفسرة للربحية، اي نموذج القوة السوقية ونموذج الكفاءة-هيكل، والنتيجة التي توصلت اليها الدراسة هو تحقق نموذج السلطة السوقية RMP، وذلك من خلال الاثر الموجب للحصة السوقية لمجموعة البنوك المحمية على ربحيتها، حيث بينت الدراسة ان تلك البنوك المحمية حاولت استغلال عوائد الدخول القانونية، التي وفرتها لها الدولة في تحسين ادائها مقاسا بالعائد على حقوق الملكية.

<sup>1</sup> W. SCOTT FRAME and DAVID R. KAMERSCHEN, **The Profit-Structure Relationship in Legally Protected Banking Markets Using Efficiency Measures**, Review of Industrial Organization, Vol 12, No 1, Special Issue: Industrial Organization, Topics in Banking, February 1997. Pp 9-22 .

2. دراسة من Aguirre and Lee<sup>1</sup>:

حاول كل من Aguirre and Lee سنة 2001، تطبيق نموذج Berger على عينة من الصناعات المصرفية في عشر دول متقدمة من دول العالم خلال الفترة 1985-1999، حيث قام الباحثان بإدراج مؤشر مباشر يقيس الكفاءة داخل عينة الدراسة، والنتيجة اظهرت تحقق فرضية الكفاءة-هيكل.

3. دراسة Fiona Tregenna<sup>2</sup>:

قامت بها سنة 2009 على عينة من البنوك الامريكية في الفترة ما قبل ازمة الرهن العقاري 2007 (أزمة Subprimes)، حيث حاولت الباحثة دراسة اثر هيكل الصناعة على اداء البنوك خلال الفترة 2005/1994، والنتيجة التي توصلت لها الباحثة هي تحقق نموذج ال SCP التقليدي، حيث فسرت الارباح المرتفعة التي حققتها البنوك محل الدراسة إلى تأثير التركيز المرتفع، وهذا حتى في حالة ابعاد البنوك الكبيرة من العينة فانه سيتكم التوصل إلى نفس النتيجة، وبالتالي فان هذا يستبعد اثر الكفاءة في العلاقة هيكل-أداء، كما ان نتائج الأداء المحقق من قبل البنوك لم يتم استخدامه في تحسين الملاءة المالية للبنوك، وبالتالي فان هذا اثر عليها خلال فترات الازمة؛

4. دراسة Berry-Stölzle and al<sup>3</sup>:

شملت سنة 2011 مجموعة من مؤسسات التأمين في 12 دولة أوروبية متقدمة خلال الفترة 2007/2003، وهذا عبر ادراج مؤشرات مباشرة لقياس الكفاءة، وتوصلت الدراسة إلى اثبات تحقق نموذج الكفاءة-هيكل، على اعتبار ان مؤسسات التأمين التي تتمتع بكفاءة تكون لها القدرة على فرض اسعار اقل من منافسيها، وبالتالي تحقيق ارباح معتبرة من جهة، والحصول على حصة سوقية اكبر من جهة اخرى.

<sup>1</sup> Maria.S. Aguirre and Thomas K. Lee, **A Reevaluation of the Market Structure Performance Relationship for Banks under Different Regimes**; Asociación Argentina de Economía Política XXXVI Annual meeting, Buenos Aire. 2001. P19. [http://www.aaep.org.ar/anales/works/works2001/aguirre\\_lee.pdf](http://www.aaep.org.ar/anales/works/works2001/aguirre_lee.pdf).

Consulté le 25/02/2015 à 22:32.

<sup>2</sup> Fiona Tregenna, **The fat years: the structure and profitability of the US banking sector in the pre-crisis period**, Cambridge Journal of Economics, Volume 33, Issue 04, July 2009, Pp 609-632.

<sup>3</sup> Berry-Stölzle, T. R., M. A. Weiss, and S. Wende. **Market structure, efficiency, and performance in the European property-liability insurance industry**. working paper, Temple University, Philadelphia, PA, USA, 2011. P 16. URL:[http://www.aria.org/meetings/2011%20papers/Market\\_Structure\\_in\\_EU\\_insurance\\_markets%20072311.pdf](http://www.aria.org/meetings/2011%20papers/Market_Structure_in_EU_insurance_markets%20072311.pdf).

Consulté le 25/02/2015 à 22:32.

5. دراسة AL Muharrami and Matthews<sup>1</sup>:

من خلال تطبيق نموذج Berger بفرضياته الفرعية الاربعة سنة 2009 على عينة من البنوك في مجموعة من دول التعاون الخليجي خلال الفترة 2002/1993، وتوصلت الدراسة إلى تحقق نموذج ال SCP التقليدي، حيث اكتشف الباحثان وجود علاقة موجبة بين تركيز الصناعة المصرفية وأدائها.

6. دراسة Fu and Heffernan<sup>2</sup>:

حول الصناعة المصرفية في الصين سنة 2009، حيث حاول الباحثان تطبيق نموذج Berger خلال فترتي الاصلاح التي شملت الصناعة المصرفية في الصين، وتوصل الباحثان إلى تحقق فرضية السلطة السوقية ( RMP )، خلال فترة الاصلاح الأولى 1992/1985، بينما تحققت فرضية الكفاءة-هيكل وبالتحديد فرضية الكفاءة X ( ESX ) خلال الفترة الثانية 2002/1993.

7. دراسة اخرى ل Williams<sup>3</sup>:

شملت 419 بنك داخل دول امريكا اللاتينية سنة 2012، والتي حاول من خلالها تحليل العلاقة هيكل-أداء باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين ، وتوصل هو الآخر إلى تحقق فرضية الكفاءة-هيكل.

8. دراسة سامي منسي وعبد الرزاق زواري<sup>4</sup>:

قام بها الباحثان سنة 2011، على عينة مكونة من 10 بنوك تونسية خلال الفترة 2005/1990، والتي توصل من خلالها الباحثان إلى تحقق فرضية الكفاءة-الهيكل، وهذا بعد ادراج مقياس مباشر للكفاءة تم تقديره باستخدام اسلوب تحليل البيانات المغلفة DEA، وبالتالي فان الباحثان توصلوا إلى ان النتائج المحققة من

<sup>1</sup> S. Al-Muharrami, and K. Matthews, **Market power versus efficient-structure in Arab GCC banking**; Applied Financial Economics, vol. 19, no. 18, oct 2009. Pages 1487 – 1496.

URL: <http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09603100902845478#.VO7LxC6zl51>.

Consulté 25/02/2015 à 22:32.

<sup>2</sup> X. Fu, and S. Heffernan, **The Effects of Reform on China's Bank Structure and Performance**; Journal of Banking and Finance, vol.33, no.1, January 2009. Pages 39-52.

<sup>3</sup> Jonathan Williams, **Efficiency and market power in Latin American banking**; Journal of Financial Stability Volume 8, Issue 4, December 2012, Pages 263–276.

<sup>4</sup> Sami Mensi and Abderrazak ZOUARI , **BANKING INDUSTRY, MARKET STRUCTURE AND EFFICIENCY: THE REVISITED MODEL TO INTERMEDIARY HYPOTHESES**; International journal of Economics and Finance, Vol 2, No 4, November 2010. Pp 23-36.

قبل البنوك التونسية خلال فترة الدراسة كانت ناتجة عن مستوى الكفاءة التي تتمتع بها، وليس نتيجة لأي قوة سوقية لها.

## 9. علاقة الدراسة بالدراسات السابقة:

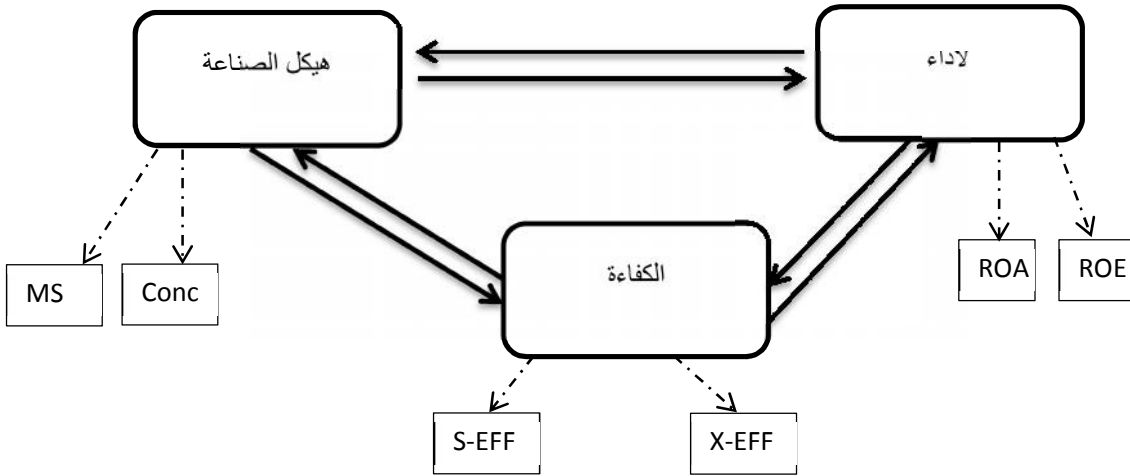
يبين العرض السابق للدراسات السابقة، أنها حاولت تطبيق نموذج Berger لتحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في صناعات مختلفة، ولهذا فقد شكلت تلك الدراسة الأساس الذي تم من خلاله بناء محتوى دراستنا، غير أن ما يميز هاته الأخيرة عن تلك الدراسات السابقة يكمن فيما يلي:

- تطبيق نموذج Berger على الصناعة المصرفية في الجزائر، على اعتبار ندرة الدراسات التي حاولت تطبيق هذا النموذج في الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، والصناعة المصرفية في الجزائر بصفة خاصة، وبالتالي فإن النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة بإمكانها دعم أو نقد بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة؛
- ولتطبيق نموذج Berger، سنحاول القيام بقياس مؤشرات الكفاءة، من خلال الاعتماد على نموذج البيانات الزمنية المقطعية، عكس ما ورد في دراسات سابقة، أين تم الاعتماد على النسب المالية، أو على نماذج أخرى غير نماذج بيانات Panel Data؛
- أهم عنصر يميز دراستنا هذه، هو القيام بإدراج مؤشر الأداء كمؤشر مفسر لكل من تركيز الصناعة، الحصة السوقية ومؤشرات الكفاءة؛ والهدف من هذا الاجراء هو العمل على دراسة امكانية وجود علاقة متبادلة بين مؤشر الأداء وتلك المؤشرات، وليس مجرد الاكتفاء بدراسة الأثر في اتجاه واحد لتلك المؤشرات على مؤشرات الأداء، ولتحليل تلك العلاقة المتبادلة سنعتمد على نموذج المعادلات الآنية الذي بإمكانه المساهمة في تقدير معالم نموذج Berger في ظل وجود علاقة متبادلة بين المتغيرات الداخلية له.

## تاسعا: نموذج وخطة الدراسة

### 1. نموذج الدراسة الافتراضي:

للإجابة على اشكالية الدراسة، سوف نحاول الاعتماد على نموذج Berger الذي طوره سنة 1995 مع ادخال بعض التعديلات عليه، حيث يحاول هذا النموذج المكون من خمس معادلات، دراسة العلاقة بين هيكل الصناعة معبر عنه بالحصصة السوقية والتركيز داخل الصناعة مع أداء المؤسسات العاملة بالصناعة معبر عنها بمؤشرات الربحية، إلى جانب دراسة امكانية وجود متغير وسيط في العلاقة بينها يتمثل في مؤشر الكفاءة، ويمكن تمثيل نموذج الدراسة في الشكل التالي:



### 2. خطة الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى خمسة فصول، أربعة منها نظرية وفصل خامس عبارة عن دراسة ميدانية، وذلك على النحو التالي:

- الفصل الأول: بعنوان " الخصائص الهيكلية للصناعة" تم التطرق من خلاله إلى أهم أربع خصائص هيكلية للصناعة، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم التركيز، خصائص مؤشرات قياسه، العوامل المؤثرة فيه ومقاييس التركيز المطلقة والنسبية؛ بينما تطرقنا في المبحث الثاني إلى عوائق الدخول، من حيث مفهومها وتصنيفاتها، وكذلك لعوائق الدخول الهيكلية والاستراتيجية؛ أما المبحث الثالث فقد تضمن عنصر تمييز المنتجات عبر تقديم مفهومه وأشكاله، والنماذج المفسرة لتمييز المنتجات؛ المبحث الرابع تضمن التكامل العمودي داخل الصناعة من حيث مفهومه، طرق قياسه ومحفظاته.

• الفصل الثاني: بعنوان "أداء الصناعة وسبل قياسه"، تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى أداء الصناعة بمفهومه الواسع، وكيفية قياس مختلف الجوانب المكونة له، حيث ميزنا فيه بين الأداء المالي والكفاءة إلى جانب عرض المخاطر واثرها على أداء الصناعة، ولهذا فقد تضمن المبحث الأول من هذا الفصل مفهوم الأداء وتقييم الأداء، العوامل المؤثرة في الأداء وخصائص معايير تقييم الأداء؛ أما المبحث الثاني منه فقد تضمن أدوات تقييم الأداء، حيث تم الحديث فيه عن مختلف المؤشرات المعتمدة في تقييم الأداء، انطلاقاً من أدوات التحليل المالي كأدوات تقليدية لتقييم الأداء، ومن ثم الحديث عن الأدوات الحديثة لتقييم الأداء والتي تشمل كل من معيار القيمة الاقتصادية المضافة ومعيار القيمة السوقية المضافة، بطاقة الأداء المتوازن ومعيار q-tobin؛

المبحث الثالث من هذا الفصل تم تخصيصه لتقييم الكفاءة في الصناعة، حيث تضمن عرض لمفهوم الكفاءة الاقتصادية وكذلك مفهوم الفعالية الاقتصادية، وبعد ذلك تم التطرق إلى أدوات تقييم الكفاءة العملية واللامعلمية؛ المبحث الرابع من هذا الفصل كان حول موضوع المخاطر واثرها على الأداء، أين حاولنا من خلاله طرح موضوع المخاطر كوجه من أوجه الأداء، حيث تطرقنا فيه المفهوم المخاطر، أدوات قياسها ومفهوم الأداء المعدل بالمخاطر؛

• الفصل الثالث: بعنوان تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، وفق منهج الاقتصاد الصناعي، حيث حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح التفسير الذي قدمه منهج الاقتصاد الصناعي للعلاقة هيكل صناعة-أداء، ولهذا فقد تضمن هذا الفصل على أربعة مباحث، تحدثنا في المبحث الأول منه عن تطور التحليل الاقتصادي من التحليل الاقتصادي الجزئي إلى التحليل الاقتصادي الصناعي، حيث حاولنا من خلاله توضيح أوجه الاختلاف بين كلى المنهجين، ومن ثم حاولنا اعطاء شرح أكثر للاقتصاد الصناعي من خلال عرض مفهومه ومراحل تطوره؛

في المبحث الثاني تطرقنا إلى تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء وفق منهج ال SCP التقليدي، من خلال عرض أداة التحليل الأساسية في الاقتصاد الصناعي، وهي نموذج الهيكل-السلوك-الأداء أو ما يعرف بنموذج ال SCP، حيث تطرقنا إلى شرح لمختلف مكونات هذا النموذج، وإلى مختلف العلاقات التي يمكن أن تربط بين العناصر المكونة له؛ ثم حاولنا عرض شكل تطور العلاقة بين تركيز الصناعة وربحيتها باعتبارها أول علاقة ركزت عليها الدراسات الأولى للعلاقة هيكل صناعة-أداء، ومن ثم تم التطرق إلى شكل العلاقة تركيز-ربحية بعد اضافة متغير عوائد الدخل في تحليل الربحية.



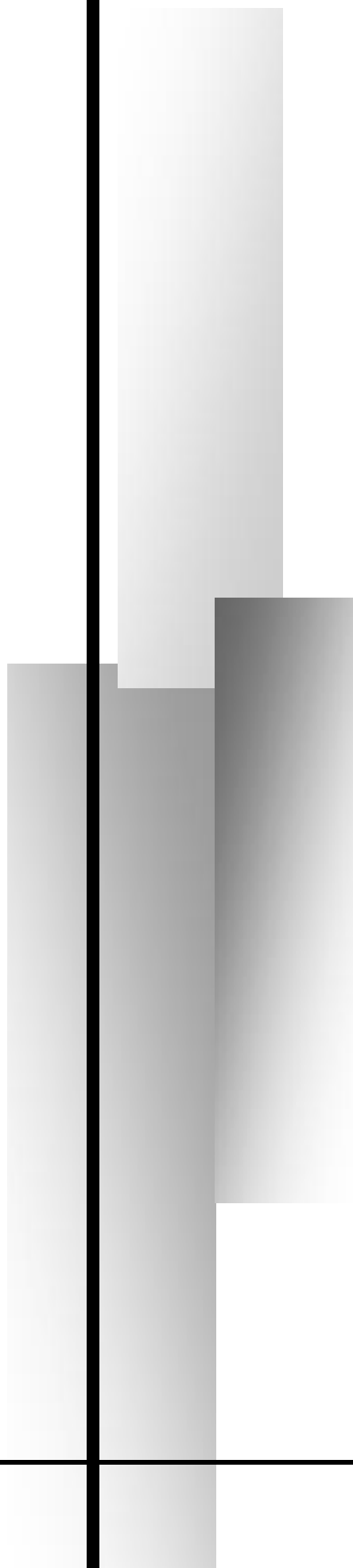
اشتمل المبحث الثالث على المنهج الحديث في تفسير العلاقة بين هيكل الصناعة-أداء، عبر عرض مختلف المتغيرات التي تم ادراجها من قبل الباحثين من أجل تفسير العلاقة تركيز الصناعة-أداء، ومن ثم تم الحديث عن منهج الكفاءة ودوره في تفسير العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، حيث تم فيه عرض نموذج Berger، ونتائج استخدامه في العديد من الدراسات الميدانية.

● الفصل الرابع: بعنوان " الصناعة المصرفية خصوصياتها وتحدياتها": تمحور هذا الفصل حول خصوصيات الصناعة المصرفية، حيث تضمن المبحث الأول منه على تحديات الصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية، حيث تم فيه عرض مفهوم العولمة المالية وأهم التحديات التي قدمتها للصناعة المصرفية؛ اما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى اهم مكونات الصناعة المصرفية اي انواع البنوك العاملة في الصناعة المصرفية؛ المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى خصوصيات العملية الانتاجية في الصناعة المصرفية، حيث ان عملية تقييم هيكل الصناعة أو الكفاءة أو الأداء بحاجة إلى تحديد مدخلات ومخرجات البنوك، ولهذا فقد حاولنا من خلال هذا المبحث التطرق إلى اهم النماذج المفسرة لمدخلات ومخرجات العملية الانتاجية في البنوك؛ اما المبحث الرابع فقد تطرقنا فيه إلى عملية تنظيم الصناعة المصرفية واثره على ادائها، عبر عرض الاطار النظري لعملية تنظيم الصناعة المصرفية ومن ثم الحديث عن دور البنوك المركزية في تنظيم الصناعة المصرفية محليا، ولجنة بازل ودورها في تنظيم الصناعة على المستوى الدولي؛

● الفصل الخامس: بعنوان " تقدير معالم نموذج Berger في الصناعة المصرفية في الجزائر"، تضمن المبحث الأول منه على واقع الصناعة المصرفية في الجزائر، حيث تطرقنا فيه إلى تطور الصناعة المصرفية في الجزائر واهم الاصلاحات التي طبقت فيها، إلى جانب الحديث عن تطور نشاط الوساطة المصرفية في الجزائر؛ المبحث الثاني من هذا الفصل تضمن الحديث عن نموذج الدراسة واسلوب المعادلات الآتية المعتمد لتقدير معالم نموذج الدراسة؛ في المبحث الثالث حاولنا العمل على تقدير كفاءة الحجم والكفاءة التشغيلية لبنوك عينة الدراسة؛ وفي المبحث الرابع حاولنا تقدير معالم نموذج Berger باستخدام اسلوب المعادلات الآتية، ومن ثم العمل على تفسير نتائج النموذج.

● الخاتمة: تضمنت النتائج التي تم التوصل إليها، ومناقشة فرضيات البحث، ثم تقديم مجموعة من التوصيات، وفي الأخير تقديم مجموعة من آفاق الدراسة.

الفصل الأول  
الخصائص الهيكلية  
للصناعة



تمهيد

حاول التحليل الاقتصادي الكلاسيكي لهيكل الصناعة التمييز بين أربع هياكل أساسية للصناعة، وهي: هيكل المنافسة التامة، هيكل المنافسة الاحتكارية، هيكل احتكار القلة وهيكل الاحتكار التام، حيث تم التمييز بين هاتاه الهيكل على أساس بعض الخصائص مثل: عدد المنتجين في الصناعة، مدى توفر المعلومات، مقدار الهامش سعر-تكلفة، حرية الدخول والخروج وتمييز المنتجات داخل الصناعة؛ غير أن المشكل الذي كان يواجه هذا التحليل في البداية كان يكمن في كيفية تقييم وقياس تلك الخصائص، من أجل تحديد الهيكل الحقيقي للصناعة.

ومع تطور التحليل الاقتصادي، وظهر الاقتصاد الصناعي، حاول الباحثون ادراج مؤشرات مختلفة من أجل قياس خصائص هيكل الصناعة بشكل كمي، وبالتالي محاولة التوصل إلى مؤشرات تحدد هيكل الصناعة بشكل يتفق فيه أغلبية الباحثين، ولهذا نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الخصائص الهيكلية للصناعة، من خلال المباحث الأربعة التالية:

- المبحث الأول: تركيز الصناعة مفهومه ومؤشرات قياسه؛
- المبحث الثاني: مفهوم عوائق الدخول إلى الصناعة وأشكاله؛
- المبحث الثالث: تمييز وتنوع المنتجات داخل الصناعة؛
- المبحث الرابع: درجة التكامل العمودي في الصناعة والعوامل المحفزة له.

المبحث الأول: تركيز الصناعة مفهومه ومؤشرات قياسه

شهد مؤشر تركيز الصناعة استخداما كبيرا في العديد من الدراسات الميدانية، نظرا لقدرته على اعطاء نظرة أولية على الهيكل الحالي للصناعة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب سهولة قياسه دون الحاجة إلى عدد كبير من المعلومات، ولهذا نجد أن أولى الدراسات في ميدان هيكل الصناعة حاولت الاعتماد على هذا المؤشر في التعبير على هيكل الصناعة، وسنحاول في هذا المبحث عرض مفهوم تركيز الصناعة، وأهم المؤشرات المعتمدة في قياسه.

المطلب الأول: ماهية تركيز الصناعةأولاً: تعريف تركيز الصناعة

يشير مصطلح تركيز الصناعة إلى حجم المنشآت التي تقوم بتسويق منتج ما مقاسا بالحصصة السوقية لكل منشأة منها، أي عدد وحجم المنشآت العاملة داخل الصناعة، حيث كلما قل عددها كلما دل ذلك على زيادة التركيز داخل الصناعة، وكذلك كلما زاد التباين في أحجام تلك المنشآت فإن ذلك يعني مزيدا من التركيز في الصناعة، كما يشير مصطلح تركيز الصناعة إلى "مدى تركيز عملية إنتاج سلعة أو خدمة معينة في أيدي عدد محدود من المنشآت داخل الصناعة"<sup>1</sup>.

أن أساس اعتماد الباحثين على مؤشرات التركيز يرجع أساسا إلى بساطة وتوفر البيانات التي يعتمد عليها، عند القيام بعملية قياس التركيز، كما أن مؤشرات التركيز لا تستطيع وحدها تحديد هيكل السوق، وإنما يتحدد هذا الأخير بالاستعانة بمؤشرات أخرى كمدى التكامل بين المؤسسات داخل الصناعة، وقوة عواقب الدخول ومدى التميز في المنتجات داخل الصناعة، وغيرها من المؤشرات التي سيتم التطرق لها فيما بعد.

ثانياً: خصائص مقاييس تركيز الصناعة

وفق ما تم التطرق له من قبل فإن تركيز الصناعة يقصد به مدى استحواد عدد قليل من المنشآت على حصص سوقية كبيرة داخل الصناعة، وتعتمد عملية قياس التركيز في الصناعة على تركيز البائعين (المنتجين) وليس تركيز المشترين، وهذا لأنه عند الرجوع إلى مفهوم مصطلح الصناعة نجده يهتم بجانب العرض فقط داخل

1 اقتصاديات تعريب فريد بشير طاهر، المريخ الرياض، 1994. 29.

الأسواق، في حين يرتبط مصطلح السوق بجانب الطلب؛ غير أن هناك بعض الدراسات الأخرى التي حاولت قياس تركيز المشتريين باستخدام مجموعة من المقاييس الكمية، والتي تتشابه في طريقة حسابها مع مقاييس تركيز المنتجين<sup>1</sup>.

ونظرا لاختلاف المقاييس المستخدمة في عملية قياس التركيز، دفع ذلك مجموعة من الباحثين في ميدان التركيز إلى محاولة تحديد بعض الخصائص والتي حسبهم يتوجب توفرها في مقياس التركيز حتى نستطيع الحكم على جودته في التعبير عن التركيز، ومن بين تلك الخصائص نجد تلك التي قدمها كل من Hall and Tideman سنة 1967، والتي تمثلت في الخصائص الستة التالية<sup>2</sup>:

- أن يكون مقياس التركيز أحادي البعد (أحادي الجانب)، أي يعتمد في عملية القياس على جانب واحد فقط من جوانب الصناعة، أي أنه يعتمد فقط على المبيعات أو القروض أو الودائع في حالة البنوك وهكذا؛
- أن تكون عملية قياس التركيز في الصناعة (بالاعتماد على أحد المقاييس) مستقلة عن حجم تلك الصناعة، أي أن حجم الصناعة لا يمكن له التأثير على نتيجة القياس، بمعنى أنه يمكننا الحصول على صناعات ذات حجم صغير ويكون التركيز فيها كبيرا أو صغيرا ونفس الشيء بالنسبة للصناعات ذات الحجم المتوسط والكبير؛
- يجب أن يزيد تركيز الصناعة حسب ذلك المقياس عند زيادة الحصة السوقية لأي منشأة داخل الصناعة على حساب منشأة أخرى صغيرة داخل الصناعة؛
- إذا تم تقسيم جميع المنشآت داخل الصناعة إلى K جزء متساوي، فإن تركيز الصناعة يجب أن ينخفض بـ  $\frac{1}{K}$  جزء؛
- إذا احتوت الصناعة على N منشأة متساوية الحصة السوقية، فإن تركيز الصناعة يكون دالة متناقصة بعدد المنشآت N؛
- يجب أن يحمل مؤشر التركيز قيمة ما بين الصفر والواحد.

<sup>1</sup> L. A. Guth & R. A. Schwartz & D. K. White comb, **Bayer concentration ratios**, the journal of industrial Economics, vol 25, N° 4, jun 1977. pp 241-258.

David E. Mills, **Buyer Power and Industry Structure**, Review of Industrial Organization, Vol 36, N° 3, 2010. pp 213-225.

<sup>2</sup> B. CURRY and K. D. GEORGE, **Industrial concentration: A Survey**, The journal of industrial economics, Vol 31, N° 3, March 1983. pp 203-255.

وتتمثل المحاولة الثانية في وضع مجموعة الخصائص التي يمكن الاعتماد عليها في تصنيف مقاييس التركيز حسب مدى قدرتها على التعبير عن الواقع، حيث قام كل من Hannah and Kay سنة 1977 بوضع الخصائص السبعة التالية<sup>1</sup>:

- خاصية ترتيب المنحنيات: وذلك يعني أنه إذا كانت لدينا صناعتين مختلفتين A و B بهما نفس العدد من المنشآت، نقول عن الصناعة A أنها اشد تركيزا من الصناعة B إذا كان المجموع التراكمي للحصص السوقية ل n أكبر منشأة بها (بعد ترتيبها ترتيبا تنازليا من حيث الحصص السوقية لها) أكبر من المجموع التراكمي ل n أكبر منشأة في الصناعة B، ويتضح ذلك ببياننا إذا وقع منحنى التركيز للصناعة A أعلى من منحنى التركيز للصناعة B عند كل نقطة من نقاطه؛
- خاصية المبيعات المحولة: وتعني أنه عند حدوث تحويل لجزء أو كل المبيعات من منشأة صغيرة داخل الصناعة إلى أخرى كبيرة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في تركيز الصناعة مقاسا بذلك المقياس؛
- خاصية الدخول إلى الصناعة: وتعني هاته الخاصية أن مقياس التركيز يجب أن يبرز تراجع في قيمة التركيز داخل الصناعة وهذا في حالة حدوث دخول أي منشأة صغيرة إلى داخل الصناعة (ويقصد بمنشأة صغيرة تلك التي تكون حصتها السوقية أقل من حد معين يتم تحديده عند القيام بعملية القياس)، كما أنه في حالة خروج منشأة صغيرة من الصناعة فإن مؤشر التركيز سوف يزيد، ولقد تم التركيز على المنشآت الصغيرة، لأنه لو تعلق الأمر بدخول منشأة كبيرة فإن التركيز سوف يزيد بدلا من أن يتراجع؛
- خاصية الدمج: والتي تعني أنه يجب على مقياس التركيز أن يظهر زيادة في التركيز عند حدوث عملية اندماج بين منشآت عاملة داخل الصناعة؛
- يجب أن يؤدي تحول المستهلكين من علامة تجارية إلى أخرى إلى تراجع التركيز داخل الصناعة؛
- أن الانخفاض التدريجي في الحصة السوقية لإحدى المنشآت الجديدة في الصناعة يجب أن يؤدي إلى تراجع تأثيرها على التركيز داخل الصناعة؛
- يجب أن تؤدي العوامل المساهمة في زيادة أحجام المنشآت في الصناعة إلى زيادة التركيز داخلها.

<sup>1</sup> idem

وتعتبر الخصائص التي قدمها كل من Hannah and Kay الأكثر استخداماً من قبل الباحثين، خاصة ما تعلق بالمعايير الأربعة الأولى، والتي حظيت بإقبال كبير على استخدامها من قبل الباحثين مقارنة بالخصائص الثلاثة الأخيرة، ولهذا سنحاول الاعتماد عليها فيما بعد عند تقييم مقاييس التركيز.

### ثالثاً: أهمية قياس التركيز

يرجع الإقبال الكبير على قياس التركيز داخل الصناعة عند البحث على خصائص هيكل تلك الصناعة، وفق ما تم التطرق له من قبل، إلى سهولة وبساطة البيانات التي تعتمد عليها مقاييس التركيز، وتنشأ أهمية خاصة تركيز الصناعة في عدة نقاط أساسية، تتمثل أهمها في كون خاصية التركيز ذات أثر كبير على شدة المنافسة داخل الصناعة (في اغلب الأحيان يكون التأثير سلبياً<sup>1</sup>)، لأن خاصية التركيز ترتبط أساساً بعدد المنشآت العاملة داخل الصناعة وبأوزانها النسبية من حيث الحصة السوقية لكل واحدة منها؛

وتبرز أهمية خاصية التركيز كذلك في قدرتها على تفسير العديد من السلوكيات الاستراتيجية للمنشآت العاملة في الصناعة، وكذلك في تفسير أداء تلك المنشآت، حيث نجد أن جزء كبير من الدراسات الميدانية التي عالجت جوانب السلوك والأداء داخل الصناعة كانت تعتمد في ذلك على مساهمة خاصية التركيز في تفسير تلك السلوكيات الاستراتيجية على غرار الإعلان والبحث والتطوير والتسعير وغيرها؛ حيث حاولت تلك الأبحاث التوصل إلى مستوى التركيز الأفضل الذي يسمح بتحقيق أحسن فعالية لتلك السلوكيات الاستراتيجية إلى جانب العمل على تحديد مدى تأثير التغيير في التركيز على التغيير في طبيعة تلك السلوكيات وكذلك العكس أي أثر السلوكيات على شدة التركيز داخل الصناعة.

### رابعاً: منحنى التركيز Concentration curve

يعتبر منحنى التركيز المنحنى البياني الذي يعبر على الوزن النسبي (من حيث حجم الحصة السوقية) لكل عدد من المنشآت داخل الصناعة، ويتم تشكيل منحنى التركيز في معلم يتكون من محورين متعامدين، يعبر المحور الأفقي منهما على العدد التراكمي للمنشآت الناشطة داخل الصناعة بحيث تكون مرتبة

<sup>1</sup> J. A. Bikker & K. Haaf, **Competition, concentration and their relationship: An empirical analysis of the banking industry**, Journal of Banking and Finance, vol 26, 2002. Pp 2191-2214.

ترتيباً تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل واحدة منها، أما المحور العمودي فيعبر عن المجموع التراكمي لنسب الحصص السوقية المقابلة لكل عدد من المنشآت داخل الصناعة<sup>1</sup>.

ويسمح منحى التركيز من تحديد درجة التركيز عند كل مستوى من مستويات الصناعة، وكذلك يسمح بترتيب مجموعة من الصناعات حسب درجة التركيز لكل واحدة منها، ولو أخذنا الجدول التالي والذي يعطي بيانات عن الحصص السوقية داخل أربع صناعات افتراضية وذلك كما يلي:

جدول رقم (1.1): توزيع الحصص السوقية لأربع صناعات وهمية

الصناعة المنشأة	الصناعة 01	الصناعة 02	الصناعة 03	الصناعة 04
المنشأة 01	1644	7412	5066	3564
المنشأة 02	1644	3706	3376	3564
المنشأة 03	1644	1854	2250	3564
المنشأة 04	1644	926	1300	1500
المنشأة 05	1644	464	1200	1200
المنشأة 06	1644	232	666	838
المنشأة 07	1644	116	444	566
المنشأة 08	1644	58	296	/
المنشأة 09	1644	28	198	/
المجموع	14796	14796	14796	14796

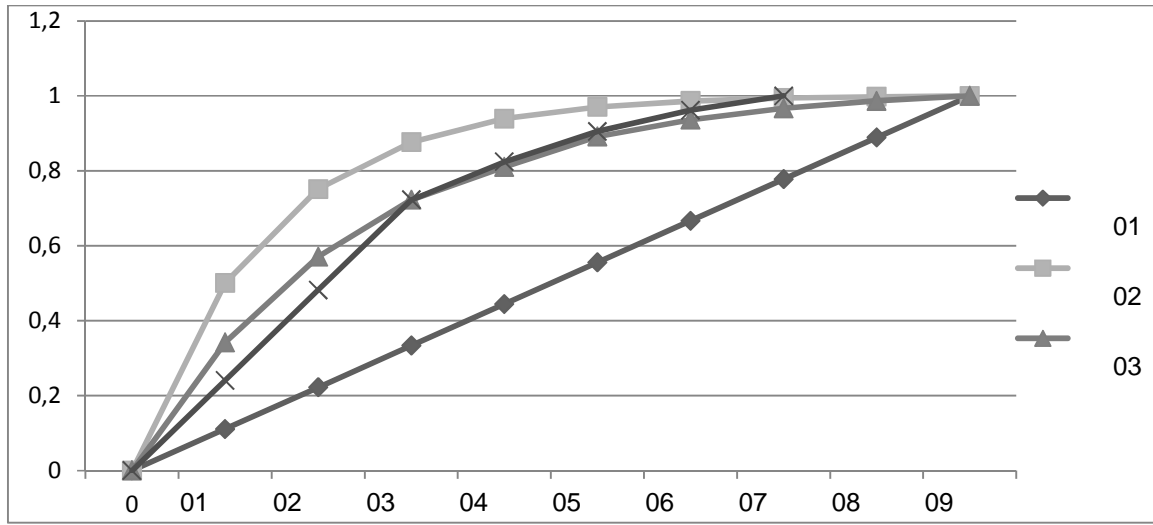
المصدر: بيانات افتراضية من إعداد الباحث

ويمكن تمثيل بيانات الجدول السابق في الشكل التالي الذي يعطي التمثيل البياني لتركيز الصناعات السابقة

<sup>1</sup> روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، ص 32.



شكل رقم (1.1): منحنيات التركيز للصناعات الأربعة السابقة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول (1.1)

يتضح من المنحنى السابق أن منحنى التركيز للصناعة 01 يأخذ الشكل المستقيم وهذا راجع إلى تساوي الوزن النسبي لكل المنشآت العاملة بها، في حين أن منحنيات التركيز للصناعات الثلاثة الأخرى (أي الصناعة 02، 03، 04) كانت مقعرة نحو الأسفل وذلك يرجع إلى أن نصيب المنشآت الكبيرة العاملة بها من الحصة السوقية كان أكبر من المتوسط مما جعل مساهمتها في المجموع التراكمي تكون كبيرة، مما أدى إلى تقعر منحنى التركيز.

وعند القيام بعملية ترتيب المنحنيات فإنه كلما وقع المنحنى اعلى من منحنى آخر عند مستوى محدد من عدد المنشآت فإن هذا يعني أن المنحنى الأول أكثر تركيزاً من المنحنى الثاني عند ذلك المستوى، وبالتالي فإنه يمكن القول أن الصناعة 01 هي أقل الصناعات الأربعة تركيزاً في المثال السابق، وعليه فإن منحنى التركيز يوفر لنا وسيلة سهلة وعملية من أجل قياس شدة التركيز داخل صناعة ما، ومقارنتها بصناعات أخرى، إلا أنها تشترط توفر المعلومات اللازمة عن كل صناعة عند كل مستوى من مستوياتها، وأي نقص في المعلومات حول احد اجزاء الصناعة يجعل من الصعب الحكم عن مدى تركيزها.

إلى جانب ذلك فإن منحنى التركيز لا يستطيع اعطاء ترتيباً مطلقاً للصناعات في حال تقاطعها، مما يتطلب تحديد أي جزء من تلك المنحنيات يجب التركيز عليه، ففي المثال السابق إذا اعتمدنا الجزء الذي يضم أكبر منشآت داخل الصناعة فإن الصناعة 03 تكون أكثر تركيزاً من الصناعة 04، أما إذا اعتمدنا على الجزء

الذي يضم أكثر من ثلاث منشآت داخل الصناعة فإن الصناعة 04 تصبح أكثر تركيزاً من الصناعة 03، وبالتالي لا يمكن إعطاء حكم مطلق على ترتيب المنحنيين 03 و 04 باستخدام منحني التركيز إلا إذا تم تحديد الجزء الذي سوف يتم الاعتماد عليه عند القيام بعملية المقارنة.

#### خامساً: العوامل المؤثرة في تركيز الصناعة

على الرغم من عدم إمكانية وضع حصر شامل لجميع العوامل التي يمكن أن تؤثر في التركيز، إلا أن أغلب تلك العوامل تم تصنيفها من قبل أغلب الباحثين ضمن ثلاث أصناف رئيسية هي: عوامل هيكلية، عوامل متعلقة بنمط نمو المنشآت وسلوكها داخل الصناعة أما الصنف الثالث فيتمثل في عوامل متعلقة بالتجارة الخارجية.

ومن بين العوامل الهيكلية المؤثرة في درجة التركيز داخل الصناعة نجد **حجم سوق الصناعة** والذي يعتبر عاملاً أساسياً لأنه يرسم معالم الصناعة التي تنشط بها المنشآت مما يؤثر بشكل مباشر على كيفية تطور درجة التركيز<sup>1</sup>.

ومن العوامل الهيكلية الأخرى المؤثرة على درجة التركيز نجد **مدى فعالية عوائق الدخول** إلى الصناعة وكذلك عوائق للخروج منها، وكما سيتم توضيحه فيما بعد فإن فعالية تلك العوائق في إعاقة دخول منشآت أخرى إلى الصناعة تؤثر وتتأثر بدرجة التركيز، لأنه سيسمح للمنشآت المتواجدة بداخل الصناعة من التوسع بالطريقة التي تحقق أعلى الإيرادات، دون الخوف من دخول أخرى جديدة، وإلى جانب العوامل السابقة يمكن ذكر **حجم الطلب** على السلعة، وكذلك **مستوى الأسعار** بالنسبة لدخل العملاء.

يتمثل الصنف الثاني من العوامل المؤثرة على تركيز الصناعة في **نمط نمو المنشآت داخل الصناعة** وكذلك **سلوكياتها الاستراتيجية**، حيث أن نوع تلك الاستراتيجيات سوف يؤثر على كيفية وسرعة تغير التركيز<sup>2</sup>،

<sup>1</sup> R. E. Caves and M. E. Porter, *The dynamics of changing seller concentration*, The Journal of Industrial Economics, Vol 29, N° 1, Sep 1980. pp 1-15.

<sup>2</sup> David Levy, *Specifying the dynamics of industry concentration*, The Journal of Industrial Economics, Vol 34, N° 1, Sep 1985. pp 55-68.

ولعل أهم تلك الاستراتيجيات نجد عمليات الاندماج والتكامل بين المنشآت العاملة بالصناعة<sup>1</sup>، خاصة ما تعلق بالمنشآت الكبيرة حيث أنه أي محاولة للتحالف فيما بينها سوف يؤثر بشكل كبير على التركيز وبسرعة معتبرة.

أما عمليات التكامل العمودي بين المنشآت التي تنشط في صناعات تكون متكاملة فيما بينها، فبالرغم من امكانية تأثير مثل هذا النوع من التكامل على التركيز، إلا أن ذلك يتم بسرعة وشدة أقل من التكامل الأفقي للمنشآت التي تعمل في نفس الصناعة، كما أنه من الممكن أن ينتقل التركيز من بعض الصناعات شديدة التركيز إلى صناعات أخرى مكتملة لها، خاصة إذا تم التكامل بين بعض المنشآت العاملة بكتلي الصناعتين، كما أن بعض الاستراتيجيات الخاصة بالمنشآت داخل الصناعة مثل استراتيجيات الاعلان<sup>2</sup> والبحث والتطوير وكذلك استراتيجيات التسعير<sup>3</sup> لها أثر كبير على التركيز داخل الصناعة.

إلى جانب ما سبق فإن دورة حياة المنشآت دخل الصناعة من شأنها هي الأخرى التأثير على التركيز، حيث أن الطريقة والسرعة التي يتم بهما انشاء منشآت جديدة، وكذلك الكيفية التي يتم من خلالها خروج منشآت أخرى من الصناعة، بإمكانه التأثير على عدد المنشآت وحجمها، وبالتالي التأثير على التركيز.

تعد عوامل التجارة الخارجية مهمة أيضا في تفسير درجة التركيز داخل الصناعة، حيث أن حملة زيادة التركيز في العديد من اسواق دول العالم كان مرده إلى تحرير التجارة الخارجية بفعل العولمة، وتتمثل أهم عوامل التجارة الخارجية في اسعار السلعة التي تنتج داخل تلك الصناعة، والحصص المصدرة والمستوردة منها، وتعتبر الواردات أكثر تأثيرا على التركيز داخل الصناعات المحلية من الصادرات<sup>4</sup>؛ ونظرا لأهمية عوامل التجارة الخارجية في تفسير التركيز داخل الصناعة فقد نادى بعض الاقتصاديين إلى ضرورة اخذها بعين الاعتبار عند استخدام مقاييس التركيز لتقييم التركيز في الأسواق المحلية، ومن الأشكال المعدلة لمقاييس التركيز يمكن ذكر

<sup>1</sup> Jürgen Müller, **The Impact of Mergers on Concentration: A Study of Eleven West German Industries**, The Journal of Industrial Economics, Vol 25, N° 2, dec 1976. pp 113-132.

<sup>2</sup> Thomas S. Friedland, **Advertising and Concentration**, The Journal of Industrial Economics, Vol 26, N° 2, dec 1977. pp 151-160.

<sup>3</sup> George Symeonidis, **Price Competition and Market Structure: The Impact of Cartel Policy on Concentration in the UK**, The Journal of Industrial Economics, Vol 48, N° 1, Mar 2000. pp 1-26.

<sup>4</sup> Tein-chen Chou, **Concentration, Profitability and Trade in a Simultaneous Equation Analysis: The Case of Taiwan**, The Journal of Industrial Economics, Vol 34, N° 4, june 1986. pp 429-443.

الشكل التالي الذي يعبر عن الشكل المعدل لنسبة التركيز والتي سوف يتم التطرق لها فيما بعد في مقاييس

$$C_A = \frac{Q_r - (Q_r/Q).X}{Q - X + M} \quad \text{التركيز}^1:$$

$C_A$ : نسبة التركيز المعدلة؛  $Q_r$ : مخرجات أكبر  $r$  منشأة داخل الصناعة المحلية.

$Q$ : إجمالي مخرجات الصناعة المحلية؛  $X$ : تمثل مقدار الصادرات؛  $M$ : تمثل مقدار الواردات

### المطلب الثاني: مقاييس التركيز المطلقة

عموماً يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من مقاييس التركيز<sup>2</sup>: مقاييس مطلقة ومقاييس نسبية، حيث تعتمد المقاييس المطلقة في عملية قياسها للتركيز على التوفيق بين عدد المنشآت العاملة في الصناعة والتباين في حصصها السوقية، أما المقاييس النسبية فهي تكفي بالتركيز على التباين في الحصص السوقية للمنشآت داخل الصناعة دون التركيز على عددها.

#### أولاً: معكوس عدد المنشآت

ويعبر عنه بالكسر  $\frac{1}{N}$  حيث  $N$ : هو عدد المنشآت العاملة في الصناعة؛ وبالتالي فإن هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي لتلك المنشآت، وهذا ما يجعله لا يستجيب لبعض معايير Hannah and Kay، إذا حسب هذا المؤشر فإن الصناعات 01 و 02 و 03 الواردة في الجدول (1.1) لها نفس التركيز، وهو ما حد من استخدامه في الدراسات التطبيقية إلا في حالات نادرة أين تكون فيها الحصص السوقية للمنشآت العاملة في الصناعة متقاربة.

<sup>1</sup> M. A. Utton, **Domestic Concentration and International Trade**, Oxford Economic Papers, Vol 34, N° 3; Nov 1982. Pp 479-497.

<sup>2</sup> Yves Morvan, **Fondement d'économie industrielle**, 2ème édition, édition economica, paris, 1991. P 133.

ثانياً: نسبة التركيز

يعتبر هذا المؤشر من بين أهم مقاييس التركيز المستخدمة، حيث يقوم بقياس المجموع التراكمي لنسبة الحصص السوقية لـ  $r$  منشأة كبيرة داخل الصناعة، ويرمز له بـ  $C_r$ ، ويعتبر  $r$  عدد اختياري يختاره الباحث، ويمكن التعبير عن مؤشر نسبة التركيز بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$C_r = \sum_{i=1}^r \frac{x_i}{X} = \sum_{i=1}^r S_i$$

$X$ : الإنتاج الكلي للصناعة؛  $X_i$ : الحصة السوقية للمنشأة  $i$ ؛

$C_r$ : نسبة التركيز لـ  $r$  منشأة.

ويعتبر هذا المؤشر بسيطاً من حيث عملية الحساب حيث أنه يعامل كل المنشآت داخل الصناعة بنفس الوزن، وبالتالي فهو يحتاج إلى البيانات الخاصة بـ  $r$  أكبر منشأة فقط داخل الصناعة، غير أن هاته الميزة تعتبر مشكلة كذلك لأن المؤشر سوف يقوم بغض النظر عن بقية أجزاء الصناعة، كما أن المشكلة في استخدامه تكمن أيضاً في كيفية اختيار قيمة  $r$ ، والذي يتم بطريقة تحكيمية بناء على دراسات سابقة مماثلة لهاته الدراسة.

حيث أنه في العادة يتم اختيار قيمة لـ  $r$  تقع ضمن المجال [3, 8]، وتمثل نسبة التركيز نقطة واحدة فقط على منحنى التركيز، وبالتالي فإن المعلومات التي يوفرها المقياس تبقى ناقصة ولا تعبر على طبيعة التركيز على طول منحنى التركيز، خاصة ما تعلق بالمعلومات الخاصة بالمنشآت الكبرى داخل الصناعة، ولهذا فإن مؤشر التركيز لا يسمح بترتيب منحنيات التركيز خاصة عندما تتقاطع فيما بينها.

ثالثاً: مؤشر هيرفندال هيرشمان Herfindahl–Hirschman Index

يعطي هذا النوع من المؤشرات أهمية نسبية لكل منشأة تعمل داخل الصناعة مساوية لحجم حصتها السوقية، وبالتالي فإن هذا المؤشر يسمح بتجاوز نقائص مؤشر نسبة التركيز، ولقد شهد مؤشر هيرفندال هيرشمان (أو كما يعرف بـ Herfindahl index أو HHI والذي يرمز له اختصاراً بـ مؤشر HH) استخداماً

<sup>1</sup> Jean Tirole, **The theory of industrial organization**, seventh printing, The MIT Press, England, 1994. P 221.

واسعا من قبل الباحثين في مجال تركيز الصناعة، خاصة عند القيام بتحليل سلوكيات الاندماج والتحالف بين المنشآت داخل الصناعة، وتساوي قيمة مؤشر HH مربع الحصة السوقية للمنشآت العاملة في الصناعة، وذلك كما تظهره العلاقة التالية<sup>1</sup>:  $HH = \sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2$  أو  $HH = \sum_{i=1}^N (S_i)^2$  والهدف من تربيع الحصة السوقية للمنشآت هو اعطاء وزن لكل منشأة بمقدار حجم حصتها السوقية داخل الصناعة، وبالرغم من عدم وجود قيم معيارية لهذا المؤشر يمكن الاعتماد عليها في تحديد مستوى التركيز، إلا أن هناك بعض المحاولات لوضع قيم معيارية له، مثل القيم التي تم اعتمادها من قبل وزارة العدل ولجنة التجارة الفدرالية الامريكية، حيث حددا حجم التركيز وفق القيم التالية<sup>2</sup>:

- عندما يكون  $HH < 0,15$  لا يوجد تركيز داخل الصناعة؛
- عندما يكون  $0,15 \leq HH < 0,25$  فإن التركيز يكون متوسطا؛
- عندما يكون  $0,25 \leq HH$  فإن التركيز يكون مرتفعا.

#### رابعا: مؤشرات هانا وكاي Hannah and Kay indices

لقد قام كل من هانا وكاي بوضع مؤشر اشمل من مؤشر هيرشمان هيرفندال، ويعتبر مؤشر هانا وكاي من المؤشرات المطلقة، لكونه يعتمد في عملية القياس على حجم الحصة السوقية، وعدد المنشآت داخل الصناعة، ويعطي مؤشر HK أوزانا للحصص السوقية للمنشآت العاملة في الصناعة مساوية ل  $S_i^{\alpha-1} / \alpha$  معلمة تحكمية بحيث  $\alpha > 0$  و  $\alpha \neq 1$ ،

وعليه فإن مؤشر هانا وكاي يؤخذ الشكل التالي:  $HK(\alpha) = \sum_{i=1}^N S_i^\alpha$  وبالتالي فإن المؤشر يعطي أوزانا لحصص المنشآت تختلف باختلاف قيمة  $\alpha$ .

<sup>1</sup> Malcolm C.Sawyer, **The Economics of Industries and Firms: theories, evidence and policy**, SECOND EDITION, Routledge, UK, 1985. P 20.

<sup>2</sup> U.S. Department of Justice and the Federal Trade Commission, **Horizontal Merger Guidelines**, USA, August 19, 2010. P 19. Url: <http://www.justice.gov/atr/horizontal-merger-guidelines-08192010#5c>. consulté le 25/02/2015. A 10 :50.

ولحساب الرقم المكافئ لعدد المنشآت حسب مؤشر HK فإن مقلوب المؤشر يمكن كتابته على الشكل التالي<sup>1</sup>:

ومثله مثل مؤشر HH فإن مؤشر هانا وكاي يستوفي الخصائص الأربعة الأساسية التي قاما بوضعها.

$$n(\alpha) = \left( \sum_{i=1}^N S_i^\alpha \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

### خامساً: مؤشر انتروبي Entropy index

يعتبر مؤشر انتروبي (مؤشر E) من المؤشرات التي تعطي للحصص السوقية للمنشآت أوزاناً مختلفة، حيث أن هذا المؤشر يقدم أوزاناً مساوية للوغاريتم مقلوب الحصص السوقية للمنشآت، حيث يمكن تمثيل مؤشر

$$E \text{ بالعلاقة التالية: } E = \sum_{i=1}^N S_i \ln\left(\frac{1}{S_i}\right)$$

ولهذا يعتبر مؤشر انتروبي من المؤشرات المعكوسة لقياس التركيز لأنه يأخذ القيمة 0 (E=0) في حالة الاحتكار التام، ويأخذ القيمة  $E = \ln N$  في حالة صناعة يسود بها هيكل المنافسة التامة وتحتوي على عدد N من المنشآت تمتلك حصص سوقية متساوية، ومن أجل تبسيط عملية استخدام المؤشر فقد تم عرض معامل انتروبي النسبي (Relative Entropy coefficient (RE)) والذي يأخذ الشكل التالي<sup>2</sup>:

والقيمة واحد في حالة المنافسة التامة، ومن جهة أخرى فقد شهد مؤشر انتروبي صياغة جديدة تقدم بها مارفيلس سنة 1971، وهذا من أجل توضيح أن مؤشر انتروبي هو من المؤشرات المعكوسة لقياس التركيز، ويتعلق ذلك

$$E = -\ln \prod_{i=1}^N S_i^{S_i} \iff e^{-E} = \prod_{i=1}^N S_i^{S_i} \text{ بالصياغة التالية:}^3$$

$$. E = \ln \frac{1}{\prod_{i=1}^N S_i^{S_i}} \iff$$

<sup>1</sup> Jacob A Bikker and Katharina Haaf, **Measures of competition and concentration in the banking industry: a review of the literature**, Economic & Financial Modelling, Vol 9, N° 2, 2002. Pp 53-98.

<sup>2</sup> R.R. Barthwal, **Industrial economics: An introductory text book**, 2nd edition, New Age International publisher, New delhi, India, 2004. p 198.

### سادسا: مؤشر روزنبلوث The Rosenbluth index

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المطلقة لقياس التركيز وهذا راجع إلى اعتماده في عملية القياس على ترتيب المنشأة داخل الصناعة بالإضافة إلى حصتها السوقية، وبالتالي فإن هذا المؤشر يعطي أوزاناً أكبر للمنشآت الصغيرة على اعتبار أن هاته الأخيرة تحتل مراتب متأخرة داخل الصناعة مما يجعل قيمة ترتيبها كبيرة،

$$R = \frac{1}{(2 \sum_{i=1}^N i.P_i) - 1} \quad \text{ويأخذ المؤشر الشكل التالي}^1$$

$P_i$ : الحصة السوقية للمنشأة  $i$ ؛

ويأخذ المؤشر القيمة  $\frac{1}{N}$  في حالة كون المنشآت العاملة في الصناعة ذات احجام متساوية، أما في حالة احتواء الصناعة على محتكر وحيد فإن قيمة المؤشر تكون مساوية للواحد ( $R=1$ ).

### سابعا: مؤشر هورفاث The Horvath index

ويطلق عليه أيضا تسمية مؤشر التركيز الشامل Comprehensive Concentration Index (CCI) وهذا لكونه يقوم بحساب قيمة التركيز داخل الصناعة بالاعتماد على معطيات كل المنشآت العاملة بها، حيث يتم حساب قيمة المؤشر عبر العلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$CCI = S_i + \sum_{j=2}^N (S_j)^2 (1 + [1 - S_j]) \quad / i = 1$$

وبالتالي فإن المؤشر يعبر عن تركيز الصناعة من خلال جمع الحصة السوقية لأكبر منشأة داخل الصناعة (بوزن مساوي للواحد) مع مجموع مربع أنصبة بقية المنشآت الأخرى وبأوزان مساوية لـ  $(1 + [1 - S_j])$  أي 1 زائد الحصة السوقية لبقية المنشآت الأخرى ما عدا المنشأة  $j$ ، فلو اخذنا كمثال صناعة بها أربعة منشآت وكانت الحصص السوقية لتلك المنشآت بعد ترتيبها ترتيبا تنازليا كما يلي: 50%، 30%، 15%، 5% على التوالي فإن قيمة مؤشر ال CCI لهاته الصناعة يتم حسابه كما يلي:

<sup>1</sup> Douglas Needham, *The economics of industrial structure conduct and performance*, ST. Martin's Press Inc., USA, 1978. P 125.

<sup>2</sup> Janos Horvath, *Suggestion for a Comprehensive Measure of Concentration*, Southern Economic Journal, Vol 36, N° 4, Apr 1970. pp 446-452.



$$CCI = 0.5 + [(0.3)^2(1 + (1 - 0.3))] + [(0.15)^2(1 + (1 - 0.15))] \\ + [(0.05)^2(1 + (1 - 0.05))] = 0.5 + 0.153 + 0.0416 + 0.0049 \\ \Rightarrow CCI = 0.6995$$

ويعتبر مؤشر CCI قليل الاستخدام في الدراسات الميدانية مقارنة ببقية المؤشرات السابقة التي تم التطرق إليها مثل مؤشر HK ومؤشر HHI؛

### ثامنا: مؤشر Panzar and Rosse لـ H-statistic (مؤشر P-R)

لقد اشتهر هذا المؤشر باستخدامه في قياس التركيز داخل الصناعة المصرفية، حيث قام كل من Panzar و Rosse في الفترة الممتدة بين 1977 و 1987 بعدة أبحاث للتوصل إلى مقياس للتركيز داخل الصناعة المصرفية، وبالتالي تم التوصل إلى مقياس H-statistic، غير أن هذا لا يمنع إمكانية تطبيقه في صناعات أخرى؛ وينطلق استخدام هذا المؤشر من فرضية أن البنوك داخل الصناعة المصرفية تعمل عند مستوى التوازن في الأجل الطويل، وأن أداء تلك البنوك داخل الصناعة يتم تحت تأثير أطراف أخرى من داخل الصناعة، ولهذا فإن نموذج P-R يفترض وجود مرونة سعرية لطلب أكبر من الوحدة، وكذلك يفترض تجانس هيكل التكاليف بالنسبة للبنوك العاملة داخل نفس الصناعة.

وبالرجوع إلى وضعية التوازن داخل الصناعة والتي تتحقق عند تساوي الإيرادات الحدية مع التكاليف الحدية للبنوك، والتي يمكن التعبير عنها كما يلي:  $\hat{R}_i(x_i^*; N^*; z_j) - \hat{C}_i(x_i^*; W_i; t_i)$  حيث يرمز  $x_i^*$  إلى مخرجات البنك عند التوازن، ويرمز  $N^*$  إلى عدد البنوك في الصناعة عند التوازن،  $W_i$  هو معامل ل  $m$  عامل سعر مدخلات البنوك عند التوازن،  $z_j$  هو معامل للمتغيرات عند التوازن التي يمكن أن تؤثر على دالة الإيرادات للبنك،  $t_i$  هو معامل للمتغيرات عند التوازن التي يمكن أن تؤثر على دالة التكاليف للبنك، وبالتالي فإن قيمة المؤشر H-statistic تساوي مقدار مرونة الإيرادات الكلية للبنك بالنسبة للتغير في أسعار المدخلات وذلك

كما يلي<sup>1</sup>:  $H = \sum_{i=1}^m \frac{\delta R_i^*}{\delta W_{k_i}} \cdot \frac{W_{k_i}}{R_i^*}$  وعليه فإن مؤشر H-statistic يمكن أن يكون على إحدى الحالات التالية<sup>2</sup>:

- $H \leq 0$  وهو ما يدل على أن هيكل الصناعة هو هيكل احتكار تام؛
- $0 < H < 1$  عندما تكون قيمة المؤشر لصناعة ما محصورة بين الصفر والواحد نقول عن هاته الصناعة أنها تتدرج ما بين هيكل احتكار القلة وهذا عند قيم صغيرة ل H وهيكل منافسة احتكارية وهذا عند قيم ل H تكون قريبة من الواحد الصحيح؛
- $H = 1$  وتشير هاته القيمة للمؤشر أن هيكل الصناعة هو هيكل منافسة تامة، وهذا راجع لكون قيمة المداخل عند التوازن تتغير بنفس النسبة التي تتغير بها أسعار المدخلات، لأن التوازن في حالة المنافسة التامة يتحدد عند النقطة التي تتساوى فيها الأسعار مع التكاليف الحدية للمدخلات.

### المطلب الثالث: مقاييس التركيز النسبية

تقوم المقاييس النسبية (أو كما تعرف بمقاييس اللامساواة) بقياس مدى التباين في الحصص السوقية للمنشآت العاملة في صناعة ما دون الأخذ بعين الاعتبار عدد المنشآت العاملة بها، وعادة ما يشتق هذا النوع من المقاييس من منحنى معروف بمنحنى لورنز (Lorenz curve).

### أولاً: منحنى لورنز

في مقال له بعنوان *Methods of measuring the concentration of wealth* قام لورنز سنة 1905 بطرح المنحنى المعروف باسمه وهذا كأداة تستخدم للتعبير عن مدى التباين في توزيع الثروة (الدخل) بين افراد مجتمع ما<sup>3</sup>، ولقد تم استخدام منحنى لورنز بعد ذلك في التعبير عن مدى التباين في الحصص السوقية

<sup>1</sup> Bikker, J.A., S. Shaffer and L. Spierdijk. **Assessing competition with Panzar-Rosse model: the role of scale, costs and equilibrium**. DNB Working Paper, N° 225, oct 2009. p 6.

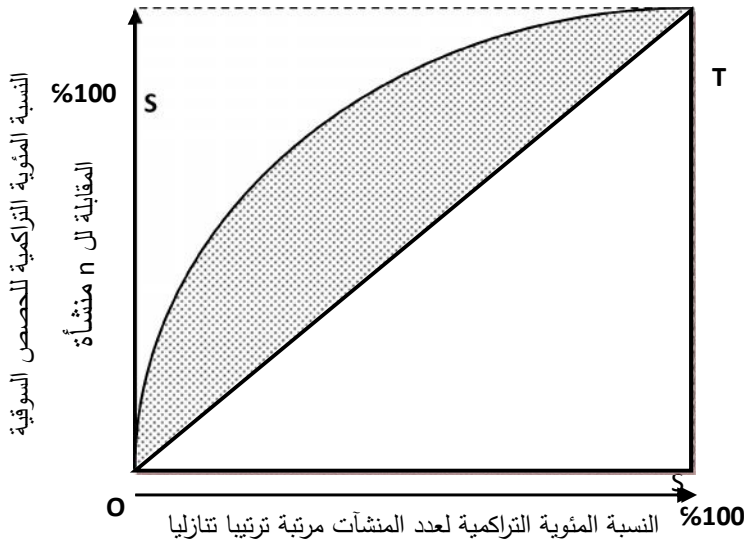
<sup>2</sup> Jim Wong and al, **Competition in Hong Kong's Banking Sector: A Panzar-Rosse Assessment**, chapter in: Hans Genberg and Cho-Hoi Hui, **The Banking Sector in Hong Kong: Competition, Efficiency, Performance and Risk**, Palgrave Macmillan, UK, 2008. P 18.

<sup>3</sup> M. O. Lorenz, **Methods of measuring the concentration of wealth**, Publications of the American Statistical Association, Vol 9, N° 70, june 1905. Pp 209-219.

للمنشآت داخل صناعة ما؛ ويبين هذا المنحنى في كل نقطة من نقاطه التباين في المجموع التراكمي للحصص السوقية النسبية لـ  $n$  أكبر منشأة داخل الصناعة (حيث  $1 \leq n \leq N$ ).

يمثل المحور الأفقي لمنحنى لورنز النسبة المئوية التراكمية لعدد المنشآت مرتبة ترتيباً تنازلياً، أما المحور العمودي فهو يمثل النسبة المئوية التراكمية للحصص السوقية المقابلة لـ  $n$  منشأة السابقة، ولهذا فإنه عندما تكون الحصص السوقية لتلك المنشآت متساوية فيما بينها فإن منحنى لورنز لتلك الصناعة يتمثل في محور الربع الأول من المعلم المرسوم بداخله، وهذا نظراً لكون النسبة  $\frac{n}{N}$  مساوية للمجموع التراكمي للحصص السوقية النسبية لـ  $n$  منشأة؛ وكلما انحرف منحنى لورنز لصناعة ما عن المحور الأول فإن هذا يدل على وجود تباين في الحصص السوقية للمنشآت بتلك الصناعة، والشكل التالي يوضح منحنى لورنز لأحدى الصناعات:

الشكل رقم (2.1): منحنى لورنز



Source: M. O. Lorenz, **Methods of measuring the concentration of wealth**; Publications of the American Statistical Association, Vol 9, N° 70, June 1905. Pp 209-219.

### ثانياً: معامل جيني Gini coefficient

يتم اشتقاق قيمة معامل جيني من منحنى لورنز للامساواة، وانطلاقاً من المنحنى السابق يمكن التعبير عن قيمة معامل جيني بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$G = \frac{\text{مساحة الجزء المظلل من منحنى لورنز}}{\text{مساحة المثلث OST}}$$

ويأخذ معامل جيني القيمة 1 عندما تتكون الصناعة من منشأة واحدة تسيطر على جزء كبير من الصناعة و-N من المنشآت ذات حصص سوقية هامشية تكاد تكون معدومة، مما يجعل من مساحة الجزء المظلل مساوية لمساحة المثلث OST؛ أما إذا كانت الصناعة تتكون من عدد N من المنشآت ذات أحجام متساوية (من حيث الحصص السوقية) فإن قيمة G تساوي الصفر (G=0)، وهذا راجع إلى أن التباين في الأحجام يكون معدوما وبالتالي فإن مساحة الجزء المظلل تكون معدومة لأن منحنى لورنز يكون منطبقا على المحور الأول للمعلم المرسوم بداخله، ورياضيا يمكن التعبير عن قيمة معامل جيني بالعلاقة التالية:

$$G = \left( \frac{\sum_{n=1}^N \sum_{i=1}^n S_i}{\frac{N+1}{2N} \sum_{i=1}^N S_i} \right) - 1$$

### ثالثا: معامل الاختلاف

يعتبر معامل الاختلاف (أو الانحراف المعياري النسبي) من المؤشرات الاحصائية التي يتم الاستعانة بها عند القيام بالمقارنة بين مجموعة من العينات الاحصائية تختلف فيما بينها من حيث المتوسطات الحسابية وكذلك من حيث قيمة الانحراف المعياري، كما يعتبر هذا المؤشر من مؤشرات قياس التشتت النسبية، حيث يتم حسابه وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$C = \frac{\delta}{\bar{X}} = N \sqrt{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \left( X_i - \frac{1}{N} \right)^2}$$

وبالتالي فإنه يمكن تعريف معامل الاختلاف على أنه حاصل قسمة الانحراف المعياري لحجم المنشآت داخل الصناعة مقاسة بحجم حصصها السوقية مقسوما على المتوسط الحسابي للحصص السوقية داخل الصناعة.

<sup>1</sup> R.R Barthwal, op cit ; p 200.

#### رابعاً: تباين لوغاريتم أحجام المنشآت

يعتبر هذا المؤشر أيضاً من المؤشرات المستخدمة لقياس التشتت في الحصة السوقية للمنشآت داخل الصناعة، ولقد تم التعبير عن هذا المؤشر وفق العديد من الصيغ نذكر منها الصيغتين التاليتين: الصيغة

$$V = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N (\log S_i)^2 - \frac{1}{N^2} \left( \sum_{i=1}^N \log S_i \right)^2 \quad \text{الأولى}^1:$$

أما الصيغة الثانية فهي تعتمد على الوسط الهندسي لأحجام المنشآت<sup>-</sup> حيث يمكن صياغة المؤشر على الشكل التالي<sup>2</sup>:  $V = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \left( \log \frac{X_i}{G} \right)^2$  وبالتالي فإن قيمة المؤشر تكون معدومة عند تساوي الحصة السوقية للمنشآت داخل الصناعة.

#### خامساً: مؤشر لندا The Linda index

ينطلق هذا المؤشر من حساب النسبة  $Q_i$  والتي تعبر عن النسبة بين متوسط الحصة السوقية لـ  $i$  أكبر منشأة داخل الصناعة مقارنة بمتوسط الحصة السوقية لـ  $K-i$  منشأة الأخرى حيث  $K$  هو عدد المنشآت ويأخذ قيمة ما بين 2 و  $N$  ويتم حساب النسبة السابقة  $Q_i$  كما يلي:  $Q_i = \frac{A_i / A_k - A_i}{i / k - i}$  حيث أن  $A_i$  هو مجموع الحصة السوقية لـ  $i$  أكبر منشأة داخل الصناعة؛

$A_k$ : مجموع الحصة السوقية لـ  $K$  أكبر منشأة داخل الصناعة؛

$$L = \frac{1}{k} \left( \sum_{i=1}^{k-1} \frac{Q_i}{k-1} \right) \quad \text{وبالتالي فإن قيمة مؤشر لندا يمكن حسابه وفق العلاقة التالية}^3:$$

إذا فإن مؤشر لندا يعبر عن مدى التباين في متوسط الحصة السوقية لـ  $i$  أكبر منشأة داخل الصناعة مقارنة ببقية المنشآت داخلها، ولهذا فهو يعتبر من المؤشرات النسبية لأنه يسمح بقياس التركيز داخل مجموعة جزئية من المنشآت تسيطر على جزء كبير من الصناعة (احتكار قلة) مما يجعل عملية حساب المؤشر تتطلب عدد قليل من البيانات تخص الـ  $k$  منشأة داخل الصناعة؛

<sup>1</sup> Paul R. Ferguson, Glenys J. Ferguson, **Industrial economics: issues and perspectives**, 2<sup>nd</sup> edition, New York University Press, USA, 1994. P 42.

<sup>3</sup> R.R Barthwal, op cit ; p 199.

وبالرغم من كون المؤشرات السابقة من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التركيز داخل صناعة ما، إلا أن هذا لا ينفى وجود مؤشرات أخرى يمكن استخدامها في عملية قياس التركيز، إلا أن استخدام هاته الأخيرة كان محدودا على أرض الواقع.

### المبحث الثاني: مفهوم عوائق الدخول إلى الصناعة وأشكاله

تعتبر عوائق الدخول مهمة في تحديد خصائص هيكل الصناعة، نظرا لارتباطها بمفهوم المنافسة المحتملة، وبالتالي فإنه هذا سيعطي فكرة حول مستقبل المنافسة داخل الصناعة، ولهذا سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم عوائق الدخول وأنواعها.

### المطلب الأول: مدخل إلى عوائق الدخول

تعتبر عوائق الدخول ثاني أهم الخصائص الهيكلية للصناعة، حيث حاول العديد من الاقتصاديين تقييم أثر تلك العوائق على سلوك وأداء المنشآت العاملة في الصناعة، ولعل أهم الأسئلة التي تم طرحها حول موضوع عوائق الدخول تمثلت في<sup>1</sup>:

- تحت أي الظروف يمكن للدخول الفعلي أو المحتمل أن يوجه سلوك المنشآت العاملة داخل الصناعة؟
- ما هي أسباب وجود فارق معتبر لأسعار الصناعة عن مستواها في ظل المنافسة التامة؟
- هل يمكن لعوائق الدخول أن تؤدي إلى تخفيض المنافع الجماعية خاصة ما تعلق بمنفعة المستهلك؟
- ما هي عوائق الدخول الأكثر فعالية في اعاقه الدخول؟ وما هي الصناعات التي تحتوي على مثل هاته العوائق؟

ومن أجل الإجابة على مجموعة الأسئلة السابقة فقد تعددت وجهات النظر التي تناولت موضوع عوائق الدخول، حيث تعد محاولات الاقتصادي J. S. Bain من أشهر المحاولات في موضوع عوائق الدخول.

<sup>1</sup> Godefroy Dang Nguyen, *Économie industrielle appliquée*, édition Vuibert, Paris, 1995. P 314.

أولاً: مفهوم عوائق الدخول

نقول عن صناعة أنها تحتوي على عوائق للدخول إذا تميزت تلك الصناعة بصعوبة دخول منشآت جديدة إليها، وبالرغم من أن هذا التعريف يقرب إلى الذهن المفهوم الخاص بعوائق الدخول، إلا أنه لا يحدد بشكل واضح مفهومها الصحيح.

والمقصود بعملية الدخول هو ظهور منتج جديد للسلع والخدمات أو منشأة جديدة مقدمة لتلك المنتجات داخل صناعة أو سوق معينة، ومن بين أولى التعاريف التي قدمت إلى عوائق الدخول نجد التعريف الذي قدمه J. S. Bain في كتابه Barriers to new competition سنة 1956، على أنها هي "الميزات التي تتوفر عليها المنشآت القائمة دون الجديدة وذلك يتجلى في قدرتها على البيع بسعر أعلى من سعر المنافسة لمدة طويلة دون جذب منشآت جديدة إلى الصناعة"<sup>1</sup>، ويقصد بمدة طويلة تلك المدة التي تسمح للمنشآت الحالية من استرجاع تكاليف رأس المال التي أنفقتها.

حيث اعتبرت دراسة Bain على أنها من الدراسات الأولى التي تناولت موضوع عوائق الدخول، غير أنه من بين الانتقادات الموجهة إلى تعريف Bain لعوائق الدخول أنه تعريف عام وضيق، حيث أن تعريف Bain لم يحدد بدقة خصائص عوائق الدخول وجعلها مرتبطة أساساً بقدرة المنشأة على الحفاظ على أسعار لمنتجاتها أعلى من الأسعار التنافسية، دون تحفيز منشآت أخرى على الدخول وبالتالي فإن تعريف Bain لا يميز بين عوائق الدخول الهيكلية وعوائق الدخول الاستراتيجية، كما أن تعريف Bain ربط عوائق الدخول بشرط البيع بأسعار أعلى من الأسعار التنافسية وبالتالي حسبه فإن الصناعات التي تقوم المنشآت العاملة بها بالبيع بأسعار المنافسة تعتبر صناعات عديمة عوائق الدخول وهو ما يمكن أن يكون غير واقعياً.

ومن جهة أخرى قام George Stigler بتقديم فكرة عن عوائق الدخول مغايرة لتلك التي قدمها Bain، فبدلاً من تعريف عوائق الدخول من خلال التطرق إلى أثارها والنتائج المترتبة عنها، حاول Stigler التطرق إلى عوائق دخول بالاعتماد على مدخل التكاليف التي يمكن أن تتحملها المنشآت التي تنوي الدخول إلى الصناعة، حيث يرى Stigler أن "عوائق الدخول هي تكاليف الإنتاج (عند أي مستوى من مستويات عملية الإنتاج) التي

<sup>1</sup> Godefroy Dang Nguyen, op cit, P 315.

تتحملها المنشآت التي تريد وتبحث عن الدخول إلى الصناعة، دون أن تتحملها المنشآت المتواجدة حالياً داخل الصناعة<sup>1</sup>.

وبالتالي فإنه حسب Stigler، فإن اقتصاديات السلم لا يمكن اعتبارها على أنها عوائق للدخول (خاصة في ظل المساواة في الحصول على التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج بالنسبة لجميع المنشآت التي تبحث عنها) لأن المؤسسات الحالية هي الأخرى تحملت تلك النفقات اللازمة من أجل إمكانية الإنتاج عند المستوى الذي يسمح لها الاستفادة من اقتصاديات السلم، بالرغم من أن Bain يصنف اقتصاديات السلم على أنها من أهم عوائق الدخول، وكذلك الحال بالنسبة لتكاليف الاعلان التي لا يصنفها Stigler على أنها من عوائق الدخول باعتبار أنها تكاليف تتحملها كل من المنشآت الحالية داخل الصناعة وكذلك تلك المنشآت التي تنوي الدخول إلى الصناعة، وهذا ما شكل أهم الانتقادات التي وجهت إلى تعريف Stigler لعوائق الدخول.

ومن جهة أخرى عرف James Ferguson عوائق الدخول على أنها "تلك العوامل التي تجعل عملية الدخول إلى الصناعة غير مربحة في الوقت الذي تمارس فيه المنشآت المتواجدة حالياً داخل الصناعة أسعار أعلى من التكاليف الحدية وتحقق بصفة مستمرة أرباح المحتكر"<sup>2</sup>، وبالتالي فإن تعريف Ferguson اضاف إلى تعريف Bain عنصر آخر وهو أن الأسعار تكون اعلى من التكلفة الحدية.

ومن التعاريف الأخرى المقدمة إلى عوائق الدخول نجد التعريف الذي قدمه Fisher، على أن عوائق الدخول هي "كل ما يمكن أن يمنع الدخول إلى السوق في الوقت الذي يكون فيه ذلك الدخول مفيد اجتماعياً"<sup>3</sup>، غير أن هذا التعريف لا يحدد بدقة خصائص عوائق الدخول مثله مثل التعاريف السابقة فمثلاً نجد أن التكاليف الغير قابلة للاسترجاع التي يمكن أن تواجه المنشآت الجديدة التي تنوي الدخول إلى الصناعة يمكن أن تعتبر حسب هذا التعريف على أنها ليست من عوائق الدخول وهذا في حالة احتمال أن يؤدي دخول تلك المنشأة إلى سوء استغلال الموارد اجتماعياً، وهو ما يمكن أن يعتبر من نقائص هذا التعريف.

<sup>1</sup> R. Preston McAfee, Hugo M. Mialon, Michael A. Williams, **What Is a Barrier to Entry?**, The American Economic Review, Vol 94, N° 2, 2004. pp 461-465

<sup>2</sup> Harold Demsetz, **Barriers to Entry**, The American Economic Review, Vol 72, No 1, Mar 1982. pp 47-57.

<sup>3</sup> Franklin M. Fisher, **Diagnosing monopoly**, Working paper department of economics, N° 226, Massachusetts institute of technology, USA, oct 1978. P 28.



وقدم weizsacker تعريفاً آخر لعوائق الدخول يجمع فيه بين تعريفَي كل من Fisher و Stigler، وحسب weizsacker فإن "كل عامل يسبب تكلفة إضافية تتحملها المنشآت الداخلة فقط ويخلق انحراف في تخصيص الأمتل للموارد اجتماعياً يعتبر عائقاً للدخول"<sup>1</sup>، وبالتالي فلقد واجه تعريفه نفس الانتقادات الموجهة إلى التعريفين السابقين.

وحسب Gilbert فإن عوائق الدخول هي عوائد تكون نتيجة التواجد المسبق داخل الصناعة، حيث يتم قياس ذلك العائد مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة في حالة ما إذا قامت بنفس الاستثمارات في صناعات أخرى بديلة<sup>2</sup>،

كما عرف كل من D. Carlton and J. Perloff عوائق الدخول على أنها "كل شيء بإمكانه أن يمنع أي منشأة (مقاول) من انشاء مؤسسة جديدة داخل سوق معينة"<sup>3</sup>، وعليه فإن أغلب التعاريف التي تم التعرض لها من قبل لم تتوصل إلى وضع تعريف محدد لعوائق الدخول واكتفت بالتركيز على بعض خصائصها، والتي تمثلت أساساً في قيام المنشآت المتواجدة حالياً داخل الصناعة بفرض أسعار أعلى من أسعار المنافسة دون أن يحفز ذلك منشآت أخرى على الدخول إلى الصناعة بالإضافة إلى كون ذلك الدخول مفيداً اجتماعياً.

### ثانياً: تصنيف عوائق الدخول

إن عدم التوصل إلى تقديم تعريف شامل وواضح لجميع خصائص عوائق الدخول أدى إلى دخول العديد من الخصائص والعوامل ضمن فئة عوائق الدخول، وهذا ما زاد من صعوبة عملية حصر تلك العوائق، إلا أنه عموماً هناك نوعين رئيسيين من عوائق الدخول هما<sup>4</sup>: عوائق الدخول الهيكلية (أو عوائق الدخول الخارجية) وعوائق الدخول الاستراتيجية (أو عوائق الدخول الداخلية)؛

<sup>1</sup> R. Preston McAfee, Hugo M. Mialon, Michael A. Williams, op cit, p 462.

<sup>2</sup> Godefroy Dang Nguyen, op cit, P 317.

<sup>3</sup> Jeremy West, **Barriers to Entry**, The Competition Committee, OECD, October 2005. P 62.

<sup>4</sup> Niu, Yongge, Lily C. Dong, and Rong Chen, **Market entry barriers in China**, Journal of Business Research, vol 65, N° 1, 2012. pp 68-76.

حيث تشير عوائق الدخول الهيكلية إلى تلك العوائق المرتبطة أساساً بالخصائص الهيكلية للصناعة، وبالتالي فإنه في أغلب الأحيان فإن المنشآت العاملة بالصناعة لا تستطيع التأثير عليها، أما عوائق الدخول الاستراتيجية فهي تلك العوائق الناتجة عن بعض السلوكيات الاستراتيجية للمنشآت القائمة داخل الصناعة.

### المطلب الثاني: عوائق الدخول الهيكلية

حسبما تم التطرق له من قبل فإن عوائق الدخول الهيكلية هي تلك العوائق التي لا تستطيع المنشآت الحالية داخل الصناعة ولا المنشآت المحتمل دخولها إلى الصناعة التأثير فيها، أو تلك التي يمكن أن تتحدد بناء على سلوكيات المنشآت الحالية داخل الصناعة، والتي تهدف من خلالها إلى مواجهة المنافسة الحالية داخل الصناعة، وليس الهدف منها اعداد استراتيجيات من أجل منع دخول منشآت جديدة إلى الصناعة.

ويميز J. Bain ضمن عوائق الدخول الهيكلية ثلاثة عوائق رئيسية تتمثل في<sup>1</sup>: اقتصاديات السلم، مزايا التكاليف المطلقة وتمييز المنتجات؛ غير أنه يمكن إضافة أصناف أخرى لعوائق الدخول الهيكلية، ويتعلق الأمر بعوائق الدخول القانونية والجغرافية.

#### أولاً: اقتصاديات السلم

تشير اقتصاديات السلم إلى ظاهرة انخفاض التكاليف المتوسطة للوحدة الواحدة من مخرجات عملية الإنتاج الناتجة عن زيادة مستوى الإنتاج الكلي للمنشأة، ويمكن التمييز بين نوعين من اقتصاديات السلم<sup>2</sup>: اقتصاديات السلم المالية (pecuniary economies)، والمتمثل في انخفاض التكاليف الاجمالية الناتجة عن التخصص وزيادة حجم مشترياتها من المواد الأولية وعوامل الإنتاج، والتي عادة ما يتبعها استفادة المنشأة من تخفيضات على أسعار مشترياتها؛ واقتصاديات السلم الحقيقية والتي يمكن أن تنشأ من خلال اعتماد تكنولوجيا معينة أو طريقة تنظيم محددة، تسمح بزيادة عدد الوحدات المنتجة أو تقليل التكاليف المتوسطة لعملية الإنتاج، وبالتالي حتى تتمكن المنشأة من الاستفادة من اقتصاديات السلم، يجب عليها انتاج على الأقل أدنى حجم من

<sup>1</sup>J.Chuch & R.Ware, **Industrial Organization: A Strategic Approach**, McGraw-Hill, USA, 2000. Pp 514-517.

<sup>2</sup> John Lipczynski, John Wilson and John Goddard, op cit, p 34.

الإنتاج، يمكن أن يسمح لها بتحقيق أدنى مستوى للتكاليف المتوسطة، وهو ما يعرف بأدنى مستوى للحجم الأمثل (Minimum-efficient scale MES).

ويمكن لاقتصاديات السلم أن تشكل عوائق للدخول في حالتين رئيسيتين: تتمثل الأولى في حالة كون أدنى مستوى للحجم الأمثل MES كبير نسبياً مقارنة بحجم السوق الإجمالي، وبالتالي يتطلب الأمر من الداخلين الجدد إلى الصناعة القيام باستثمارات كبيرة من أجل بلوغ ذلك الحجم؛ وأما الحالة الثانية فتتمثل في كون التكاليف الإضافية المترتبة عن القيام بالإنتاج عند مستوى أدنى من MES ذات حجم معتبر، مما يعني ضرورة التزام الداخلين الجدد بالعمل عند مستوى من الإنتاج يكون قريباً من MES، حتى لا تكون التكاليف المتوسطة لمنتجاتها كبيرة جداً مقارنة بأدنى حجم للتكاليف المتوسطة.

كما أثبتت الدراسات أيضاً أن اقتصاديات السلم تشكل عوائق فعالة للدخول في الأسواق الصغيرة مقارنة بالأسواق الكبيرة، حيث اثبت Bain أن أدنى مستوى للحجم الأمثل للإنتاج MES يمثل على الأكثر 7.5% من الحجم الإجمالي للأسواق الكبيرة، وفيما يخص الأسواق الصغيرة فقد توصلت دراسته إلى أن MES شكل 25% في ثلث الأسواق محل الدراسة<sup>1</sup>.

### ثانياً: ميزة التكاليف المطلقة

نقول عن منشأة متواجدة حالياً داخل الصناعة على أنها تمتلك ميزة مطلقة في التكاليف عن المنشآت المحتمل دخولها، إذا كان منحنى التكاليف المتوسطة طويلة الأجل للمنشآت الجديدة أعلى من منحنى التكاليف المطلقة طويلة الأجل للمنشآت المتواجدة داخل الصناعة في كل نقطة من نقاطه، وبالتالي فإن المنشآت التي تنوي الدخول إلى الصناعة؛ يجب عليها التفكير ملياً قبل اتخاذ قرار الدخول إلى الصناعة.

ويمكن أن تنشأ ميزة التكاليف المطلقة من عدة مصادر، يتمثل أولها في السيطرة على تكنولوجيا معينة، من خلال الخبرات والمهارات التي اكتسبتها المنشآت الحالية بفعل أثر التجربة، والتي عادة ما تشكل سر

<sup>1</sup> Jasper Bles Ron Kemp Jeroen Maas Marco Mosselman, **Barriers to Entry Differences in barriers to entry for SMEs and large enterprises**, Research Report H200301, Scientific Analysis of Entrepreneurship and SMEs, the Netherlands' Ministry of Economic Affairs, May 2003. P 71. Url: <http://ondernemerschap.panteia.nl/pdf-ez/h200301.pdf> . Consulté le 29/02/2016. À 21:02.

من أسرار تلك المنشآت، وكذلك تنشأ ميزة التكاليف المطلقة من حصول المنشآت الحالية على متطلبات عملياتها الإنتاجية بأسعار منخفضة، سواء تعلق الأمر بالمواد الأولية، أو عوامل الإنتاج، وبعض قنوات التوزيع والموارد المالية، وكذلك توفر المنشآت الحالية على اليد العاملة المتخصصة وذات الخبرة العالية وبأسعار منخفضة نسبياً، والتي لا تقبل التحول إلى منشآت أخرى جديدة داخل الصناعة، إلا مقابل اجور أعلى وظروف عمل أحسن.

وترتبط فعالية هذا النوع من عوائق الدخول بحجم المنشآت الحالية داخل الصناعة وكذلك بأدنى مستوى للحجم الأمثل للإنتاج MES، حيث أنه في حالة كون المنشآت الحالية داخل الصناعة ذات أحجام صغيرة نسبياً مقارنة بالحجم الإجمالي للسوق، وأن الفضاء المتبقي داخل السوق يكون أكبر من MES، فإن هذا من شأنه التقليل من فعالية تلك العوائق، وكذلك الحال عندما تتمكن إحدى المنشآت الجديدة الحصول على تكنولوجيا حديثة، تسمح لها بالإنتاج بتكاليف أقل من أو تساوي التكاليف الخاصة بالمنشآت الحالية، أو عندما تقوم إحدى المنشآت الجديدة بالاستحواذ على منشآت متواجدة مسبقاً داخل الصناعة، وبالتالي يوفر ذلك لها نفس المزايا المتوفرة أمام المنشآت الأخرى داخل الصناعة.

### ثالثاً: اقتصاديات النطاق

يمكن لاقتصاديات النطاق أن تشكل عوائق للدخول إلى بعض الصناعات التي تتصف بتعدد المنتجات المعروضة بداخلها، وتتمثل اقتصاديات النطاق في أن التكاليف الاجمالية لإنتاج مجموعة من المنتجات من قبل منشأة واحدة داخل الصناعة تكون أقل من تكاليف انتاجها من قبل مجموعة من المنشآت، وبالتالي فإن ذلك يلزم المنشآت التي تنوي الدخول إلى الصناعة، الاستثمار في أكثر من منتج واحد، حتى تستطيع الوصول إلى مستوى تكاليف المنشآت الحالية داخل الصناعة.

### رابعاً: تمييز المنتجات الطبيعي

على الرغم من أن تمييز المنتجات يعتبر هو الآخر من الخصائص الهيكلية للصناعة، إلا أنه في بعض الحالات يمكن أن يشكل عائقاً للدخول إذا تسبب في تمكين المنشآت الحالية داخل الصناعة من الحصول

على مزايا أمام المنشآت المحتمل دخولها، وكذلك فرض أسعار أعلى من أسعار المنافسة تسمح لها بتحقيق أرباح عالية دون تحفيز منشآت أخرى على الدخول إلى الصناعة، ويقصد بتمييز المنتجات طبيعياً هو أن مصادر تمييز المنتجات والخصائص المميزة لها نشأت بناء على أمور خارجية، وليس بناء على استراتيجيات أعدتها المنشأة، مثل ميزة المنطقة الجغرافية وكذلك ميزة المنتجات الوطنية ومصادر أخرى سوف يتم التطرق إليها لاحقاً في هذا الفصل.

وعلى اعتبار أن تمييز المنتجات يمكن أن يخلق ولاء للعملاء اتجاه تلك العلامة المتميزة، وكذلك تحسين سمعة المنشأة التي تقدمها، وبالتالي فإن هذا يمكن أن يخلق صعوبات أمام المنشآت التي تنوي الدخول إلى الصناعة؛ وعليه فإنه من بين العوائق المرتبطة بتمييز المنتجات بالنسبة للمنشآت الجديدة، هو ارتفاع النفقات التي تنفقها تلك المنشآت على ترويج منتجاتها، والذي يمكن أن ينعكس مباشرة على التكاليف المطلقة لعملية الإنتاج، خاصة إذا كانت عملية الدخول تمت عبر تقرير المنشأة الجديدة الإنتاج عند مستويات منخفضة من الإنتاج، وبالتالي فإن ذلك من شأنه حرمان المنشأة من الاستفادة من اقتصاديات السلم في الترويج، والتي يترتب عنها ضعف فعالية حملة الترويج، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليفها المتوسطة، كما أنه في حالة قيام المنشأة الجديدة بإنفاق حجم معتبر من الأموال على الاعلان والترويج، فإن هذا قد يؤدي إلى زيادة مخاطر تلك التكاليف، خاصة وأن هذا النوع من التكاليف يعرف عادة على أنه من التكاليف الغير قابلة للاسترجاع.

#### خامساً: عوائق الدخول القانونية والتنظيمية

يعتبر هذا النوع من العوائق من أكثر أنواع عوائق الدخول فعالية، على اعتبار أنه يتم سنها وتنفيذها من قبل الحكومة بأجهزتها المختلفة، وكذلك تقوم بالحرص على حسن تنفيذها، حيث تعتبر مدرسة شيكاغو أن هاته العوائق هي من أصعب عوائق الدخول في وجه المنشآت الجديدة التي تنوي الدخول إلى الصناعة، وأكثرها تأثيراً على المنافسة<sup>1</sup>، كما شهد هذا النوع من عوائق الدخول جدلاً واسعاً حول حقيقة تصنيفها ضمن عوائق الدخول الهيكلية<sup>2</sup>، حيث أن هناك من يرى بأنه يمكن تصنيف هاته العوائق القانونية والتنظيمية ضمن صنف عوائق الدخول الاستراتيجية، نظراً لتأثر هاته العوائق بالضغوط التي تبديها بعض المنشآت داخل الصناعة، حتى

<sup>1</sup> John Lipczynski, John Wilson and John Goddard, op cit, p 284.

<sup>2</sup> Jeremy West, Barriers to Entry. P 74.

يتم توجيهها ضمن المسار الذي يخدم مصالحها، وبالتالي توجيهها إلى منع وعرقلة دخول مزيد من المنشآت إلى داخل الصناعة؛ غير أنه في أغلب الأحيان فإن هاته العوائق يغلب عليها صفة الهيكلية، ويمكن أن تنشأ عوائق الدخول القانونية من بعض العوامل نذكر منها ما يلي على سبيل الذكر لا الحصر<sup>1</sup>:

- 1) قوانين التسجيل والترخيص لبعض الأعمال والمنتجات: تتطلب عملية النشاط داخل بعض الصناعات حصول المنشآت على ترخيص من الحكومة أو من الجهات الرسمية المخولة بتقديم تلك التراخيص، مثل خدمات سيارات الأجرة ومؤسسات الكهرباء والغاز والبنوك، وبالتالي فإن ذلك يعطي سلطات الضبط الخاصة بتلك الصناعات القدرة على التحكم في عدد المنشآت العاملة داخل الصناعة، وفي حالة تسجيل تلك المنشآت لأرباح غير عادية فإنه لا يمكن لمنشآت أخرى الدخول إلى الصناعة، بدون الحصول على ترخيص من قبل الجهات المعنية، ولهذا فإن مثل هاته القوانين تشكل عوائق فعالة للدخول إلى الصناعة؛
- 2) قوانين الاحتكار: تعطي قوانين بعض الدول الحق لبعض المنشآت من أن تحتل مرتبة محتكر داخل بعض الصناعات التي تتميز بهيكل الاحتكار الطبيعي، وهذا قد يكون لمدة محدودة وغير محدودة، وبالتالي فإن مثل هاته القوانين سوف تمنع عملية الدخول إلى الصناعة بشكل قطعي؛
- 3) حقوق الملكية الفكرية: من أجل تشجيع عمليات البحث والتطوير وكذلك عمليات الابتكار، فإن بعض الجهات الحكومية تقوم بإعطاء اصحاب الاختراعات والابتكارات براءات اختراع، تتمثل في حق ملكية فكرية تعطي صاحبها الحق في احتكار استخدام تلك الاختراعات، ويسمح ذلك للمنشأة صاحبة براءة الاختراع الاستفادة منه في زيادة أرباحها، دون خوف من امكانية حصول منشآت أخرى على الحق في استخدام ذلك الاختراع، وبالتالي فإن ذلك من شأنه اعاقه دخول منشآت جديدة إلى داخل الصناعة؛
- 4) السياسات الحكومية: يمكن للسياسات الحكومية في كثير من الأحيان أن تشكل عوائق للدخول سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة ما تعلق بسياسات التشغيل والضرائب والأسعار وحتى النوعية وغيرها...، حيث تجد المنشآت التي تتوي الدخول إلى الصناعة نفسها أمام العديد من الالتزامات، حتى تتمكن من الدخول وبالتالي فإن ذلك يدفعها إلى التفكير جيدا قبل اتخاذ قرار الدخول إلى الصناعة؛

<sup>1</sup> John Lipczynski, John Wilson and John Goddard , op cit, p 284.

سادسا: عوائق الدخول الجغرافية

يتعلق هذا النوع من عوائق الدخول بحدود المنطقة الجغرافية التي تنشط بها الصناعة، حيث تعبر هاته العوائق عن المزايا التي تميز المنشآت المحلية عن المنشآت الأجنبية التي تنوي الدخول إلى الأسواق المحلية، وبالتالي فإن هاته العوائق تقف في وجه المنشآت الأجنبية وليس المنشآت المحلية التي تنوي الدخول إلى الصناعة، ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها حول عوائق الدخول الجغرافية يمكن ذكر ما يلي<sup>1</sup>:

- التعريفات والحصص الجمركية والاعانات المقدمة إلى المنشآت المحلية من قبل السلطات المحلية، بالإضافة إلى التفضيلات التي تمنح إلى المنشآت المحلية في بعض الصفقات العمومية؛
- الإجراءات الجمركية: حيث أن صعوبة تلك الاجراءات والتكاليف الادارية المترتبة عنها يمكن أن تسهم في عرقلة عمليات الاستثمار في الكثير من الدول، مما يمنع مستثمرين اجانب من دخول السوق المحلية؛
- عوائق اللغة والثقافة: يمكن للغة والثقافة السائدة في بعض الدول أن تشكل عوائق للدخول أمام منشآت اجنبية إلى داخل اسواقها المحلية خاصة عندما يتعلق الأمر بالجانب الديني.

سابعا: عوائق الخروج من الصناعة

لقد شككت عوائق الخروج دعما كبيرا لفعالية عوائق الدخول، ولقد تم تعريف عوائق الخروج بنفس المنهج الذي تم الاعتماد عليه في تعريف عوائق الدخول، حيث يرى Bain أن عوائق الخروج تظهر عندما تحصل بعض المنشآت العاملة داخل الصناعة على أرباح ادنى من الأرباح التي يمكن أن تجنيها خارج الصناعة<sup>2</sup> وبالتالي فبالرغم من الفرص التي تتوفر أمام تلك الشركات، غير أن تكاليف الخروج من الصناعة، حالت دون قيام تلك الشركات بتغيير نشاطها، أما Stigler فيرى أن عوائق الخروج هي تلك التكاليف التي تتحملها المنشآت عند مغادرتها صناعة معينة دون أن تتحملها المنشآت الأخرى التي لم تقم بالدخول اصلا إلى الصناعة، وبالتالي فإن عوائق الخروج يمكن أن تشكل عائقا للدخول من خلال زيادة مخاطر صعوبة الخروج من الصناعة.

<sup>1</sup> John Lipczynski, John Wilson and John Goddard, op cit, p 284.

<sup>2</sup> Paul Geroski, Richard J. Gilbert, Alexis Jacquemin, **Barriers to entry and strategic competition**, Harwood Fundamentals of Pure and Applied Economics, 1990; reprinted By Routledge, London, in 2001. P 59.

وترتبط عادة عوائق الخروج بعاملين أساسيين هما: التكاليف غير القابلة للاسترجاع من جهة، والعقوبات والتعويضات المفروضة على المنشأة في حالة مغادرتها الصناعة، أو في حالة تقريرها وقف النشاط نهائياً من جهة أخرى، ويقصد بالتكاليف غير القابلة للاسترجاع تلك التكاليف التي قامت المنشأة بإنفاقها، والتي لا تستطيع استرجاعها أو استرجاع جزء كبير منها عند مغادرتها الصناعة، وتضم هاته التكاليف كل من: <sup>1</sup>التكاليف الثابتة التي قامت المنشأة بإنفاقها، مثل الاستثمارات التي قامت بالحصول عليها، والتي لا يمكن استخدامها إلا في عملية إنتاج داخل الصناعة المعنية، بالإضافة إلى تكاليف الموارد البشرية مثل تكاليف التوظيف والتكوين، وكذلك تكاليف الاعلان وتكاليف البحث والتطوير.

أما العقوبات والتعويضات المفروضة على المنشأة فهي تلك النفقات الاضافة التي تقوم المنشأة بتسديدها إلى جهات معينة مثل تعويضات العمال وكذلك التعويضات المقدمة إلى العملاء والموردين في حالة وجود عقود تنص على ذلك.

### ثامناً: التكامل العمودي

يمكن للتكامل العمودي بين المنشآت العاملة داخل الصناعة ومنشآت أخرى مكملتها أن يشكل عائقاً للدخول، خاصة إذا تم التكامل مع منشآت مسيطرة على الصناعات التي تنشط بها<sup>2</sup>، مثلما يحدث عندما يتم التكامل مع منشآت محتكرة لعملية بيع المنتجات الأولية التي تحتاجها الصناعة أو منشآت محتكرة لعملية توزيع منتجات الصناعة.

### المطلب الثالث: عوائق الدخول الاستراتيجية (استراتيجيات اعاقه الدخول)

تعتبر عوائق الدخول الاستراتيجية الصنف الرئيسي الثاني من عوائق الدخول، وتشمل مجموعة العوائق التي تكون بناء على استراتيجيات خاصة بالمنشآت الموجودة داخل الصناعة، بهدف اعاقه دخول منشآت جديدة

<sup>1</sup> Charles W. L. Hill, Gareth R. Jones, **Strategic Management: An Integrated Approach**, eighth edition, Houghton Mifflin Company, USA, 2008. P 52.

<sup>2</sup> Jeremy West, op cit. P 75.



إلى داخل الصناعة، ولهذا سوف نحاول في هذا المطلب التعرض إلى الاستراتيجيات الأربعة الرئيسية لإعاقة الدخول، والتي تتمثل في استراتيجية السعر الحد، استراتيجية التسعير الافتراضي بالإضافة إلى تمييز المنتجات الاستراتيجية وعملية خلق الالتزام والاشارة اليه.

### أولاً: استراتيجيات السعر الحد

تعتبر استراتيجيات الحد السعري احد الاستراتيجيات المتوفرة أمام المنشآت المتواجدة داخل الصناعة، من أجل العمل على منع دخول منشآت جديدة إلى الصناعة، وهذا في ظل تحصيلها لايرادات فوق عادية، نتيجة تموقعها داخل الصناعة، ومن أجل أحسن فهم لهاته الاستراتيجية، سوف نطلق من صناعة تتوفر على منشأة واحدة فقط، كما أن عملية الدخول إلى هاته الصناعة تتم بسهولة نسبياً، ولهذا فإن على هاته المنشأة سوف تهدف إلى تحقيق أقصى أرباح ممكنة دون أن تحفز منشآت أخرى جديدة على الدخول إلى الصناعة، ويمكن لها ذلك من خلال تحديد سعر معين، يعرف بالسعر الحد، بحيث يمثل هذا السعر أكبر سعر ممكن أن تضعه المنشأة من أجل تحصيل أرباح اضافية دون أن تحفز منشآت أخرى على الدخول إلى الصناعة، بحيث يكون هذا السعر أقل من سعر المحتكر وأعلى من متوسط اجمالي التكاليف للمنشأة الحالية، مما يمكن هاته الأخيرة من تحصيل أرباح فوق العادية لكن أقل من أرباح المحتكر.

وحتى تتمكن المنشآت الحالية من اتباع استراتيجية السعر الحد، فإنه يجب عليها أن تتمتع بميزة في التكاليف تميزها عن المنشآت الأخرى المحتمل دخولها، وقد تكون هاته الميزة في شكل ميزة في التكاليف المطلقة، أو ميزة عبر اقتصاديات السلم، حيث أنه بالرغم من كون هاتين الميزتين من عوائق الدخول الهيكلية، إلا أنها في هاته الحالة تعتبر غير فعالة، إذا لم تقم المنشأة الحالية بفرض سعر حد داخل الصناعة.

ولقد شهدت نظرية السعر الحد جملة من الانتقادات خاصة من قبل Stigler سنة 1968 و Yamey (1972) تعلقت أساساً بالفرضيات التي انطلقت منها النظرية، وتتمثل أهم تلك الانتقادات فيما يلي<sup>1</sup>:

- أن المنشآت الحالية داخل الصناعة، خاصة تلك المحتكرة لا تهدف دائماً إلى اعاقه الدخول، وإنما قد تتساهل في بعض الأحيان من أجل دخول بعض المنشآت الصغيرة إلى الصناعة؛

<sup>1</sup> John Lipczynski, John Wilson and John Goddard, op cit, p 289.

- عدم منطقية الافتراض الذي تتبناه المنشآت المحتمل دخولها حول سلوك المنشآت القائمة، من حيث السعر والكمية التي تعمل بها؛
- لم تظهر نظرية السعر الحد أثر نمو حجم الصناعة على فعالية استراتيجية السعر الحد؛
- كما لم تظهر النظرية أيضا أثر حجم المنشأة المحتمل دخولها على فعالية استراتيجية السعر الحد؛
- في بعض الصناعات التي تتميز باحتكار قلة، فإن عملية تبني استراتيجية السعر الحد تتطلب تنسيق ما بين المنشآت القائمة، وهذا التنسيق لا يمكن أن يتحقق دائما على أرض الواقع.

### ثانيا: التسعير الإفتراضي Predatory pricing

تعتبر استراتيجية التسعير الإفتراضي من بين الحلول البديلة المتوفرة أمام المنشآت القائمة، من أجل العمل على إعاقة دخول منشآت جديدة إلى الصناعة، خاصة في ظل فشل استراتيجية السعر الحد في إعاقة الدخول إلى الصناعة، غير أن أثر استراتيجية التسعير الإفتراضي قد يمتد مداها إلى حد التأثير على المنافسة بين المنشآت الحالية الأخرى داخل الصناعة، وهذا ما جعلها دائما عرضة للرقابة من قبل الجهات المشرفة على تنظيم الصناعة، خاصة فيما يتعلق بقوانين منع الاحتكار.

وتتجلى صفة الإفتراضية في ذلك السلوك الذي يهدف إلى طرد وإخراج بعض المنشآت من داخل الصناعة، وهذا باستخدام أساليب أخرى غير الكفاءة، ولهذا فإنه في الحالة العامة تتلخص استراتيجية التسعير الإفتراضي في تلك التضحية بصافي المداخيل التي لا يمكن تفسيرها إلا بأنها محاولة للقضاء على المنافسة داخل الصناعة، وتحصيل أرباح المحتكر فيما بعد<sup>1</sup>، وعليه فإن استراتيجية التسعير الإفتراضي تتميز بالخصائص الأساسية التالية<sup>2</sup>:

- يجب على المنشأة صاحبة الاستراتيجية أن تبيع منتجاتها بأسعار أقل من أو تساوي التكاليف المتوسطة لها؛

<sup>1</sup> William L. Greene and others, **Predatory pricing**, American Bar Association. Section of Antitrust Law, Monograph N° 22, USA, 1996. P 3.

<sup>2</sup> Roland H. Koller, **Predatory pricing in a market economy**, first publication, Arno Press Inc, USA, 1978. P 5.

• المنشآت الضحية المستهدفة بهاته الاستراتيجية يجب أن تخرج من الصناعة كنتيجة لعملية التسعير المتبعة؛

• أن أصل عملية تخفيض الأسعار يكون بنية السيطرة على الصناعة.

وبالرغم من كون استراتيجية التسعير الافتراضي يتم تنفيذها بعد حدوث عملية دخول منشآت جديدة إلى الصناعة، إلا أنها يمكن أن تشكل عائق للدخول وهذا من خلال قيام المنشآت القائمة بإخطار المنشآت المحتمل دخولها، بأنه سوف تقوم باتباع استراتيجية التسعير الافتراضي في حالة حدوث أي عملية دخول إلى الصناعة، مما يمكن أن يؤدي إلى تراجع بعض المنشآت على الدخول.

### **ثالثا: تمييز المنتجات الاستراتيجية strategic product differentiation**

كما لاحظنا من قبل فإن تمييز المنتجات يمكن اعتباره على أنه أحد عوائق الدخول الهيكلية، إلا أنه مع تطور المنافسة وزيادة شدتها اكتست عملية تمييز المنتجات بطابع الاستراتيجية، وبالتالي فقد اصبحت العديد من المنشآت داخل الصناعة تعتمد على استراتيجية تمييز المنتجات لمنع دخول منشآت جديدة إلى الصناعة؛ وسنحاول في المبحث القادم التطرق إلى عملية تمييز المنتجات بنوع من التفصيل.

### **رابعا: الإشارة إلى الالتزام Signalling commitment**

تتلخص هاته الاستراتيجية في قيام المنشآت القائمة بالإعلان عن التزامها بالقيام باستثمارات كبيرة معينة، مثل اعلانها عن القيام بزيادة قدرتها الإنتاجية أو تطوير منتجات جديدة أو القيام بحملة اعلانية كبيرة، وذلك سواء من خلال قيام تلك المنشآت بالتنفيذ الفعلي لذلك الالتزام قبل حدوث عملية الدخول، أو تأجل عملية تنفيذه إلى ما بعد حدوث عملية الدخول، وبالتالي ترتبط فعالية هاته الاستراتيجية بمدى استجابة المنشآت المحتمل دخولها لتلك الاشارات.

**المبحث الثالث: تمييز وتنوع المنتجات داخل الصناعة**

يسمح تمييز المنتجات بتوضيح أكثر للهيكل الحقيقي للصناعة، ولهذا تم اعتبارها على أنها أحد خصائص الهيكل، ولهذا سنتطرق خلال هذا المبحث إلى مفهوم تمييز المنتجات والنماذج المفسرة له.

**المطلب الأول: الإطار النظري لتمييز المنتجات**

بالإضافة إلى الخصائص الهيكلية التي تم التطرق لها من قبل، فإن تمييز المنتجات يعتبر هو الآخر من الخصائص الهيكلية المهمة في كل صناعة، ولهذا وجب التطرق إلى مفهوم هاته الخاصية وأشكالها المختلفة.

**أولاً: مفهوم تمييز المنتجات**

تشير خاصية تمييز المنتجات إلى "الوضعية التي يُنظر فيها إلى منتجين أو أكثر على أنها تشكل بدائل متقاربة من وجهة نظر المستهلك، ولكن ليست ببدائل تامة فيما بينها"<sup>1</sup>، وبالتالي فإن عملية تمييز المنتجات تعتبر احد مظاهر المنافسة في الصناعات ذات هيكل احتكار القلة، وهذا على عكس الصناعات ذات هيكل المنافسة التامة، والتي تعتبر ذات منتجات متجانسة فيما بينها، حيث أن المنشآت ذات المنتجات المتميزة عن منتجات منافسيها تمتلك القدرة على المنافسة، وهذا من خلال تغيير خصائص منتجاتها وكذلك

(أو بدلا من) تغيير أسعار تلك المنتجات، وبالتالي فإنه يمكن النظر إلى تمييز المنتجات على انه قدرة المنشآت على خلق تمييز لمنتجاتها عن منتجات منافسيها وهذا من وجهة نظر المستهلك سواء من الجانب المادي أو النفسي مما يجعله يصنف تلك المنتجات المعروضة عليه على أنها بدائل قريبة ولكن غير تامة.

ويتأثر مفهوم تمييز المنتجات بمعالم وحدود الصناعة، أي أنه من أجل التمكن من تحديد فعالية وأهمية تمييز المنتجات كخاصية هيكلية للصناعة، فإنه يجب وضع وتحديد معالم مجال دراسة تلك الخاصية، ولهذا فإنه عادة ما يتم تقسيم الصناعة إلى مجموعات من المنتجات، تضم كل مجموعة منها جملة من المنتجات تشكل

<sup>1</sup> Kenneth D. George, Caroline Joll & E. L. Lynk, **Industrial Organization: Competition, Growth and Structural Change**; Fourth edition, Routledge, USA. 1992. P 213.

بدائل قريبة فيما بينها، ويتم الحكم على أن تلك المنتجات تشكل بدائل قريبة فيما بينها من خلال الاعتماد على قياس المرونة التقاطعية لكل منتج من منتجات الصناعة، ومن ثم تحديد حد أدنى لقيمة تلك المرونة (تحديد عتبة لتلك المرونة بطريقة تحكيمية arbitrary)، وهذا حتى نستطيع الحكم على أن تلك المنتجات تنتمي إلى نفس المجموعة، وبالتالي فإن أي قيمة للمرونة التقاطعية بين منتجين معينين تكون أقل من تلك العتبة، فإننا نقول على هذين المنتجين بأنهما لا ينتميان إلى نفس المجموعة.

### ثانياً: أشكال تمييز المنتجات

عموماً يمكن تصنيف تمييز المنتجات حسب معيارين أساسيين هما: معيار نطاق التمييز وكذلك معيار مصدر التمييز، وحسب المعيار الأول فإن تمييز المنتجات يمكن أن يشمل التمييز الأفقي والتمييز العمودي والتمييز السعري للمنتجات، أما من حيث معيار مصدر التمييز فإن تمييز المنتجات يشمل كل من التمييز الطبيعي والتمييز الاستراتيجي للمنتجات<sup>1</sup>، وفيما يلي سنحاول إلى كل شكل من الأشكال السابقة بنوع من التفصيل:

#### 1. أشكال تمييز المنتجات حسب معيار نطاق التمييز: ويضم الأشكال التالية:

أ. التمييز العمودي للمنتجات: والذي يقصد به أن تمييز المنتجات يكون عبر الاختلاف من حيث الجودة الكلية للمنتجات، وبالتالي فإن أغلب أو جميع المستهلكين يتفوقون على الفرق في الجودة بين تلك المنتجات، وفي حالة كون تلك المنتجات معروضة بأسعار متساوية، فإنه في الغالب سوف يتوجه الجميع إلى اقتناء المنتج ذو الجودة المرتفعة، وخير مثال على ذلك نجد صناعة السيارات في العالم، حيث أن بعض العلامات المشهورة مثل Porsche و Jaguar، متفوق على أنها متفوقة من حيث الجودة على العديد من العلامات التجارية الأخرى، مثل Renault و Ford وبعض علامات السيارات الآسيوية، ولو أن تلك السيارات كانت معروضة بنفس الأسعار فإن أغلب المستهلكين سوف يتوجهون إلى اقتناء النوعين الأولين<sup>2</sup>؛

<sup>1</sup> Jean J. Gabszewicz and Xavier Y. Wauthy, **Nesting horizontal and vertical differentiation**, Regional Science and Urban Economics, vol 42, N°6, 2012. Pp 998-1002.

<sup>2</sup> Ferreira, Rodolphe Dos Santos, and Jacques-François Thisse, **Horizontal and vertical differentiation: The Launhardt model**, International Journal of Industrial Organization, vol 14, N° 4, 1996. Pp 485-506.

ب. التمييز الأفقي للمنتجات: يقصد به مدى التمييز الذي يكون بين مجموعة المنتجات التي تكون مختلفة فيما بينها في بعض الخصائص، غير أنها تكون متشابهة من حيث الشكل الاجمالي لها، وبالرجوع إلى مثال السيارات نجد أن بعض الفئات من السيارات المعروضة في العالم، بالرغم من الاختلاف في بعض الخصائص لكل واحدة منها، إلا أنه من وجهة نظر المستهلكين تختلف جودتها من مستهلك إلى آخر، وبالتالي فإنه يمكن القول إن هاته السيارات متميزة فيما بينها افقياً؛

ج. التمييز السعري للمنتجات: يقصد به قدرة المنظمة على فرض اسعار مختلفة على نفس المنتج الذي له نفس التكلفة المتوسطة والحدية تحت كل الظروف<sup>1</sup>؛ وبالتالي فإن هذا يجعل من التمييز السعري عبارة عن قرار المنظمة فرض اسعار مختلفة على نفس المنتج والذي يكون موجه إلى فئات سوقية مختلفة من جهة، ومن جهة أخرى تكون الأسعار أيضاً مرتبطة بحجم المشتريات لكل فرد؛ حيث يعد التمييز السعري محاولة من المنظمة على العمل على فرض اسعار تتناسب مع حاجات وقدرات كل فئة من الفئات السوقية التي تتعامل معها، ومدى قابلية تلك الفئة السوقية على دفع السعر المفروض من قبل المنظمة، مما يسمح بزيادة رضا العملاء على منتجات المنظمة.

ويمكن أن يكون التمييز السعري من الدرجة الأولى، الثانية أو الثالثة<sup>2</sup>؛ ويكون التمييز السعري من الدرجة الأولى عندما يكون الاختلاف في الأسعار بناء على اختلاف الفئات السوقية من جهة وكذلك للاختلاف في الكمية التي تم اقتناؤها من قبل كل عميل، أي أن هذا التمييز يمكن أن يكون أيضاً بين العملاء الذين ينتمون إلى نفس الفئة السوقية نتيجة لاختلاف الكميات المشتراة من قبل كل عميل؛ أما التمييز السعري من الدرجة الثانية فيكون على أساس الكمية المشتراة فقط؛ بينما يكون التمييز السعري من الدرجة الثالثة إذا كانت الاختلاف في الأسعار على أساس الفئة السوقية التي ينتمي إليها العميل.

2. أشكال تمييز المنتجات حسب معيار مصدر التمييز: ويصنف هذا المعيار تمييز المنتجات إلى

تمييز طبيعي وتمييز استراتيجي.

<sup>1</sup> Armstrong, M, **Recent developments in the economics of price discrimination**. In: Blundell, R. and Newey, W.K. and Persson, T., **Advances in Economics and Econometrics: Theory and Applications**, Ninth World Congress, volume II, Cambridge University Press, UK, 2006. pp 97-141.

<sup>2</sup> John Lipczynski, John Wilson and John Goddard, op cit, p 358.

أ. التمييز الطبيعي: وهو الذي يكون مصدره عوامل خارجية عن المنشأة ولا تستطيع المنشأة التحكم فيها كلياً، ومن بين مصادر التمييز الطبيعي للمنتجات يمكن ذكر المصادر التالية على سبيل الذكر لا الحصر:

• التباين الجغرافي: ويتعلق الأمر بالمنتجات التي تتأثر بخصائص الموقع المعروضة فيه، من حيث قربه وسهولة الوصول اليه، خصوصاً في حالة السلع والخدمات واسعة الاستهلاك، والتي تكون عمليات الشراء بها تتم باستمرار، وكذلك يؤثر الموقع من حيث شهرة الحي أو الشارع الذي يضم مركز العرض، وكذلك الطبقة الاجتماعية التي تسكن ذلك الموقع، وهذا ما نجد في سوق العقار حيث أنه يمكن التمييز بين نفس النوع من المنازل من حيث الموقع والحي الموجودة به؛

• التكنولوجيا الحديثة: والمقصود هنا هو التكنولوجيا المحيطة بالمنظمة وليس تلك التي تطورها المنشأة وتستخدمها في منتجاتها، ومن بين الأمثلة على ذلك نجد تكنولوجيا النقل وتقنيات الاعلام والاتصال والتي تحاول المنشأة الاستفادة منها من أجل اعطاء تمييز لمنتجاتها عن بقية المنتجات الأخرى التي لا يمكنها الاستفادة من تلك التكنولوجيا؛

• الماركات والعلامات التجارية: تعرف العلامة التجارية على أنها تلك العلامة أو المؤشر الذي يُظهرُ أن مجموعة المنتجات التي تحمل تلك العلامة تنتمي إلى نفس المصدر، وعادة ما تكون العلامة التجارية كلمة أو اسم أو شعار أو رمز أو صورة أو يمكن أن تكون حتى لون أو صوت، وعندما تحظى تلك العلامات بثقة العملاء، فإنها تصبح كمصدر من مصادر تمييز المنتجات عن المنتجات المنافسة، وهذا خاصة في حالة كون العملاء لا يستطيعون تمييز الجودة الحقيقية للمنتجات، مما يدفعهم إلى الاعتماد على العلامات التجارية من أجل تمييز تلك المنتجات؛

• الخصائص القومية أو الوطنية: يمكن أن يتم تمييز المنتجات في بعض الحالات بناء على خصائص دول المنشأ لها، وهذا راجع في الأساس إلى المزايا التنافسية على مستوى الدول، والتي قد تكون في كثير من الأحيان مفيدة للمنتجين الذين يعملون فوق ترابها، وبالتالي تصبح مجموعة المنتجات المنتجة بها متميزة في نظر العملاء، وهذا ما نجده مثلاً في تصاميم الملابس الايطالية وكذلك افلام Hollywood؛

• أذواق وتفضيلات المستهلكين: بما ان تمييز المنتجات يتم بالأساس من وجهة نظر المستهلكين، خاصة ما تعلق بالتمييز الأفقي للمنتجات، أين تختلف عملية تمييز المنتجات من مستهلك إلى آخر، مما

يجعل من أذواق وتفضيلات المستهلكين مصدر من مصادر التميز للمنتجات، وبالتالي فإن أي تغيير في أذواق المستهلكين سوف يغير في درجة تمييز المنتجات لديهم؛

• جهل المستهلكين حول حقيقة جودة المنتجات: في كثير من الحالات يكون المستهلكين غير قادرين على تقدير الجودة الفعلية للمنتجات، خاصة في قطاع الخدمات، أين تتميز منتجاته بالكثير من الخصائص التي تميزها عن السلع المادية، خاصة عنصر عدم الملموسية، مما يزيد من صعوبة تقييم جودتها قبل الحصول عليها، وبالتالي فإن ذلك يجعل المستهلكين أكثر تأثراً بالعناصر الثانوية أكثر من اهتمامهم بجوهر المنتج.

ب. التمييز الاستراتيجي للمنتجات: يعتبر كنتيجة لبعض السلوكيات الاستراتيجية للمنشآت، ومن بين مصادر التمييز الاستراتيجي للمنتجات يمكن ذكر ما يلي على سبيل الذكر لا الحصر:

• الاختلاف في عوامل الإنتاج: تعتبر مدخلات عملية الإنتاج من أهم مصادر الميزة التنافسية للمنشأة، وتشمل تلك المدخلات كل من الموارد البشرية، المادية وغير المادية، والتي تساهم فيما بينها في خلق القيمة لدى عملاء المنشأة، وبالتالي تحقيق المزيد من التميز؛

ومن جهة أخرى نجد أن الموارد المادية التي تستعملها المنشأة من مواد أولية ومعدات الإنتاج ومباني وغيرها كثيرا ما تعطي تلك المنشأة التميز المنشود، أما ما يخص العوامل غير المادية فإن التكنولوجيا المستخدمة من قبل المنظمة، وكذلك الخبرة التي تمتلكها تعتبر من بين المصادر المهمة للتمييز داخل الصناعة التي تنشط بها<sup>1</sup>؛

• الخدمات التكميلية: لقد ادت زيادة المنافسة بين المنتجين وتقارب خصائص منتجاتهم إلى ظهور الحاجة إلى عوامل إضافية تسمح بتمييز المنتجات في نظر العملاء، وهذا ما دفع المنتجين إلى التحول نحو الاهتمام بالخدمات الإضافية من أجل خلق التميز لمنتجاتهم، وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلحات جديدة في مجال تسويق المنتجات، مثل مصطلح المنتج الموسع Extended product، وحزمة المنتج Product package وكذلك مصطلح المنتج الشامل The total product، والتي تشير في مجملها إلى المنتج الجوهر مضافا إليه مجموعة من الخدمات المكمل له<sup>2</sup>؛

<sup>1</sup> ibid, p 418.

<sup>2</sup> حميد الطائي وبشير العلق، تسويق الخدمات: مدخل استراتيجي، وظيفي، تطبيقي، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009. 66.



- معدل التغيير في خصائص المنتجات: تعرف بعض الأنواع من المنتجات خاصة تلك المنتجات غير الأساسية بتأثر المستهلكين بمعدل تجديد خصائصها، وهو ما عليه الحال في المنتجات الالكترونية وبعض الفئات من السيارات وغيرها، وبالتالي فإن البرمجة المناسبة والتوقيت الجيد لعملية تجديد تلك الخصائص يبقي تلك المنتجات دائما متميزة في نظر المستهلكين؛
- استراتيجيات المزيج التسويقي لمنتجات المنشأة: وهي عبارة عن مجموعة الاستراتيجيات التي تضعها المنشأة لكل عنصر من عناصر المزيج التسويقي الخاص بها، وكلما تمكنت المنشأة من تحليل بيئتها التسويقية وسلوك عملائها تحليلا جيدا، كلما زاد ذلك من فعالية ذلك المزيج التسويقي الخاص بها.

### المطلب الثاني: النماذج المفسرة لتمييز المنتجات

لقد اعتمدت الأدبيات الاقتصادية عند تحليل خاصية تمييز المنتجات على مجموعة من النماذج، تختلف عن بعضها من خلال نظرة كل نموذج لمفهوم المنتج من وجهة نظر المستهلك، أي خصائص تفضيلات المستهلك، ويمكن ذكر النماذج التالية:

#### أولا: نموذج Lancaster

يعتبر نموذج Lancaster (1966) من أولى النماذج الفضائية أو المكانية والتي حاولت وصف أذواق ومتطلبات العملاء على أنها مرتبطة بخصائص المنتجات، وبالتالي فهي تعتمد على ذلك الوصف للمنتجات المتميزة فيما بينها على أنها عبارة عن مزيج مختلف لنفس المجموعة من الخصائص<sup>1</sup>، حيث أن المستهلكين عندما يقبلون على شراء منتج ما مثل: أجهزة التلفاز، فهم ينظرون إليها على أنها مجموعة من الخصائص كخاصية التكنولوجيا المستخدمة بها، وكذلك خاصية الصورة والحجم ومدى استهلاك الطاقة وغيرها من الخصائص الأخرى، وهو ما عليه الحال أيضا في حالة رغبة احد العملاء في شراء منزل مثلا فإنه يحاول التعبير على المنزل الذي ينوي الحصول عليه عبر مجموعة من الخصائص مثل المساحة، الموقع، المظهر الخارجي للمنزل، المواد المستخدمة في بناءه، ألوان ونوع الطلاء المستخدم.

<sup>1</sup> Kelvin Lancaster, **Socially Optimal Product Differentiation**, The American Economic Review, Vol. 65, N° 4, Sep., 1975, pp. 567-585. P 570.

ومن جهة أخرى فإن نموذج Lancaster يرى بأن منحنيات الطلب لتلك المنتجات مرتبطة فيما بينها، وبالتالي فإن أي تغيير في سعر أحد تلك المنتجات سوف يؤثر على كمية الطلب للمنتجات الأخرى، تتعلق شدة ذلك الارتباط بعدد الخصائص المميزة للمنتجات وكذلك عدد المنشآت العاملة داخل الصناعة، حيث أنه كلما قل عدد تلك الخصائص وكذلك عدد المنشآت كلما أدى ذلك إلى زيادة الارتباط بين المنشآت.

وبناء على ما سبق قام كل من Archibald and Rosenbluth (1975) بتقديم ملاحظة رئيسية حول نموذج Lancaster تمثلت في أنه كلما كانت الخطوط الممثلة للمنتجات متباعدة فيما بينها كل ذلك على تراجع حساسية مجموعة المنتجات للتغيير في أسعار احد المنتجات المجاورة لها، وبالتالي فإن تغيير كبير في سعر تلك المنتجات قد يرافقه تغيير طفيف في الكمية المطلوبة من المنتجات المجاورة لها، وكذلك فإنه كلما كانت تلك الخطوط متباعدة فيما بينها كلما زادت امكانية ظهور منتجات جديدة في السوق، ولهذا نجد أنه من بين استراتيجيات اعاقه الدخول هو قيام المنشآت الحالية بطرح تشكيلة كبيرة ومتقاربة من المنتجات حتى لا تدع مجالاً لدخول منتجات جديدة ذات خصائص متميزة عن منتجاتها الحالية<sup>1</sup>.

### ثانياً: نموذج Salop

يرى نموذج Salop الذي طوره سنة 1979 بأن المنشآت والمستهلكين يتوزعون جغرافياً في شكل محيط دائرة؛ ومن بين الأمثلة التي يمكن صياغتها على هذا الشكل نجد قطاع خدمات النقل الجوي الذي يضم مجموعة من المنشآت توفر رحلات إلى أماكن مختلفة وفي أوقات مختلفة، وهذا على مدار الـ 24 ساعة، كما أن كل زبون لديه الوقت المفضل للقيام برحلته، وعلى هذا الأساس فكلما قارب وقت الرحلات لإحدى المنشآت للوقت المفضل للزبون كلما دل ذلك على زيادة المنفعة التي يحصل عليها ذلك الزبون، وبالتالي فإن كل منشأة سوف تحاول خلق تميز لخدماتها عبر تحديد أوقات لرحلاتها تكون أكثر ملاءمة لطلبات العملاء، بالإضافة إلى اختلافها إلى أقصى حد ممكن عن أوقات رحلات المنشآت المنافسة.

ومن أجل تبسيط فهم نموذج Salop سوف ننطلق من صناعة لخدمات النقل الجوي تضم ثلاث منشآت فقط، ويمكن تمثيل تلك الصناعة على شكل دائرة، بحيث تتموقع تلك المنشآت على مسافات متساوية فيما بينها

<sup>1</sup> B. CURTIS EATON and RICHARD G. LIPSEY, **Product Differentiation**, chapter in: Richard Schmalensee and Robert Willig, **The Handbook of Industrial Organization**, Vol 1, Elsevier, UK, 1989. P 751.

على تلك الدائرة، وبالتالي إذا اعتبرنا ان محيط تلك الدائرة يساوي الواحد، فإن البعد الذي يفصل كل منشأة عن المنشأة المجاورة لها يساوي  $1/3$ ، ويفترض أن المستهلك يفضل اقتناء المنتجات ذات الخصائص القريبة من متطلباته، وبالتالي فإن تكاليف التنقل الناتجة عن بعد تلك الخصائص عن الخصائص التي يتوقع الحصول عليها يكون مساويا ل  $Kd^2$ ، حيث  $d$  تمثل بعد احد تلك المنتجات عن المستهلك و  $K$  تمثل تكاليف النقل لكل نقطة من نقاط المسافة التي تفصل موقع كل منتج عن موقع المستهلك<sup>1</sup>.

وبالرجوع إلى المثال السابق فإن أقصى بعد لأقرب منتج من منتجات المنشآت السابقة عن المستهلك يمكن أن يساوي  $d = 1/2N$ ، وباعتبار أن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك يفترض أنها تساوي 1، فإن أقصى سعر يمكن أن يقبله المستهلك من أجل اقتناء منتجات المنشأة الأقرب منه يساوي  $P = 1 - K/(2N)^2$ ، حيث أنه عند هذا المستوى من الأسعار يصبح المستهلك يرى بأنه لا فرق بالنسبة له سواء قام باقتناء ذلك المنتج أو لم يقم، خاصة إذا قامت بقية المنشآت بفرض نفس السعر على منتجاتها.

### المطلب الثالث: خصائص تنوع المنتجات في الصناعة

يعتبر تنوع المنتجات داخل الصناعة احدى الخصائص الهيكلية لها، على اعتباره يوفر صورة عن طبيعة المنتجات المسوقة داخل الصناعة، وبالتالي فإنه يحدد أشكال المنافسة السائدة داخل الصناعة.

#### أولاً: أشكال تنوع المنتجات

يقصد بتنوع المنتجات في الصناعة قيام المؤسسات الناشطة داخل الصناعة بإنتاج عدة أنواع من المنتجات، ويمكن أن يكون تنوع المنتجات وفق أحد الأشكال الثلاثة التالية<sup>2</sup>:

- توسيع خصائص المنتج: يمكن أن يكون تنوع المنتجات عبر قيام المؤسسات الناشطة داخل الصناعة بتعديل خصائص منتجها التقليدي، والحصول على منتج جديد يتم تسويقه إلى جانب المنتج السابق،

<sup>1</sup> Salop, Steven C, **Monopolistic competition with outside goods**, The Bell Journal of Economics, vol 10, N° 1, 1979. Pp 141-156. P 144.

<sup>2</sup> John Lipczynski, John Wilson and John Goddard, op cit, p 592.

مثل قيام أحد الشركات المسوقة للحليب، بإنتاج نوع جديد من الحليب له ذوق يختلف عن الذوق الأصلي له، مثل ذوق الشكولاتة أو ذوق الفراولة؛

- توسيع سوق منتجاتها: وهذا من خلال قيام الشركات الموجودة في الصناعة بتسويق منتجاتها إلى فئات سوقية جديدة، مثل قيام الشركات بتسويق منتجاتها إلى مناطق جغرافية جديدة؛
- التنوع التام: يتم من خلال قيام الشركات بإنتاج منتجات جديدة تختلف كثيرا عن المنتجات التقليدية لها، مثل قيام البنوك بتقديم خدمات تأمينية على مستوى الشبابيك الخاصة بها.

### ثانيا: محفزات تنوع المنتجات

يمكن أن يكون تنوع المنتجات داخل الصناعة نتيجة للعديد من الحوافز نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

- تحسين السلطة السوقية للمنشآت: حيث تساهم عملية تنوع المنتجات في تدعيم السلطة السوقية للمؤسسات داخل الصناعة، في مواجهة المنافسين الحاليين الذي ينتجون نوع واحد من المنتجات، وكذلك في مواجهة المنافسين المحتملين، حيث يمكنها تحقيق ذلك عبر الاستفادة من الدعم المتبادل بين منتجاتها؛
- تخفيض التكاليف: تسمح اقتصاديات النطاق بإمكانية استفادة المؤسسات داخل الصناعة من سلة المنتجات التي تسوقها داخل السوق، وبالتالي إمكانية تخفيض التكاليف المتوسطة لتلك المنتجات مقارنة بقيمتها في حالة عدم تنوع المنتجات؛
- تخفيض تكاليف المعاملات: ويتحقق هذا بشكل واضح في حالة المنتجات التي تكون متكاملة فيما بينها عموديا
- حوافز إدارية: تكمن في مجموعة الحوافز التي تدفع إدارة المؤسسة إلى تبني قرار تنوع المنتجات خاصة في حالة انفصال ملكية المؤسسة عن ادارتها، حيث يسمح لها باكتساب سلطة أكبر داخل الشركة، إلى جانب التحكم في المخاطر المرتبطة بنشاطها.

<sup>1</sup> Victor J. Tremblay & Carol Horton Tremblay; **New Perspectives on Industrial Organization: With Contributions from Behavioral Economics and Game Theory**, Springer Science Business Media, USA, 2012. Pp 552-556.

ثالثاً: أدوات قياس تنوع المنتجات

تعتبر الأدوات المستخدمة في قياس تنوع المنتجات داخل الصناعة شبيهة لتلك المستخدمة في قياس تركيز الصناعة، ومن بين الأدوات المستخدمة في هذا المجال يمكن ذكر الأدوات التالية<sup>1</sup>:

- تعداد عدد فروع الصناعة: ويتم هذا من خلال الاعتماد على التقسيم الخاص بالهيئات الإحصائية، حيث يتم تعداد الفروع ذات ثلاثة وأربعة أرقام التي تنتمي إلى العملية الإنتاجية للمؤسسات، وبالتالي فإنه كلما زاد عدد الفروع كلما دل ذلك على تنوع أكبر للمنتجات، فمثلاً نجد الأندية الرياضية التي تشارك في المنافسات الرياضية من جهة، وكذلك تقوم بتكوين اللاعبين عبر مدارس رياضية تابعة لها، ومن جهة أخرى تقوم بتنظيم حملات اعلانية ودعاية لصالح مؤسسات أخرى، وبالتالي فإن نلاحظ أنه يوجد على الأقل ثلاث مجالات من الأنشطة ترتبط بها هاته الأندية، وكلما حاولنا تفصيل التقسيم كلما تحصلنا على عدد أكبر من الصناعات وبالتالي تنوع أكبر؛
  - نسبة المنتجات الثانوية إلى اجمالي المنتجات الكلية: ويقصد بالمنتجات الثانوية مجموعة المنتجات والخدمات التي تختلف عن النشاط الأساسي للمؤسسة، وكلما زادت هاته النسبة كلما دل ذلك على تنوع أكبر للمنتجات داخل الصناعة؛
  - مؤشر هيرنفندال للتخصص Herfindahl index of specialization: يشبه هذا المؤشر مؤشر هيرشمان هيرنفندال المستخدم في قياس تركيز الصناعة والذي تم حسابه وفق العلاقة التالية:  $H = \sum_{i=1}^N (S_i)^2$
- حيث أن s في هذه الحالة تعبر عن حصة كل منتج من منتجات المؤسسات من المبيعات الاجمالية لها؛ وكلما زادت قيمة مؤشر هيرنفندال كلما دل ذلك على تنوع أكبر داخل الصناعة.

المبحث الرابع: درجة التكامل العمودي في الصناعة والعوامل المحفزة له

لقد حدث اختلاف كبير بين الباحثين في مجال الاقتصاد الصناعي حول حقيقة تصنيف عمليات التكامل العمودي على أنها من الخصائص الهيكلية للصناعة، على اعتبار أنها تحاول وصف طبيعة عملية إنتاج

<sup>1</sup> John Lipczynski, John Wilson and John Goddard, op cit, p 610.

وتسويق المنتجات في الصناعة، وكذلك الجهات المسؤولة عن تلك العملية، أو أنها تعبر عن بعض السلوكيات الاستراتيجية للمنشآت العاملة في الصناعة، وينتج هذا الاختلاف أساساً نتيجة التداخل بين البعدين الهيكلي والسلوكي في دراسة عملية التكامل العمودي، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى عملية التكامل العمودي باعتبار كونها إحدى الخصائص الهيكلية للصناعة، من خلال التعبير عن مدى التكامل في العملية الإنتاجية داخل الصناعة.

### المطلب الأول: مفهوم ومحددات التكامل العمودي

#### أولاً: مفهوم التكامل العمودي Vertical integration

يتعلق مفهوم التكامل العمودي بأداء المنشآت العاملة في مراحل مختلفة من نفس العملية الإنتاجية، حيث يشير مفهومه إلى تلك الوضعية التي تكون فيها إحدى الشركات تتمتع بملكية وكذلك السيطرة على مراحل متتابعة لنفس العملية الإنتاجية<sup>1</sup>، ومن جهة أخرى فإننا نقول عن منشأة ما على أنها متكاملة عمودياً إذا اشتملت عملية إنتاجها على إنتاج منتجين مختلفين يتميزان بكون كل أو جل مخرجات أحد تلك المنتجات يشكل كل أو بعض مدخلات المنتج الآخر.

وبالتالي فإن عملية التكامل العمودي لإحدى المنشآت تعني حسب هذا التعريف الأخير انتقال المنشأة إلى إنتاج بعض المدخلات المستخدمة في إنتاج المنتجات الرئيسية التي كانت تنتجها من قبل، أو من جهة أخرى يعني قيام المنشأة باستخدام مخرجاتها كمنتجات وسيطة في إنتاج منتجات جديدة، غير أن مفهوم التكامل العمودي يمكن أن يتعدى الأشكال السابقة إلى حالات أخرى تتمثل في قيام المنشأة بالتحول إلى القيام بأنشطة أخرى متتابعة مع عملية الإنتاج إلى جانب قيامها بعملية الإنتاج.

وعندما تحصل إحدى المنشآت على بعض السيطرة على المدخلات التي تستخدمها في العملية الإنتاجية، وكذلك السيطرة على العمليات أو النشاطات التي تسبق النشاط الذي تمارسه، وهذا من حيث ترتيب مراحل العملية التسويقية للمنتجات التي تنتجها والتي تضم مجموعة النشاطات السابقة\*، نقول عن هاته المنشأة بأنها قامت بالتكامل إلى الأمام upstream or backward vertical integration، أما إذا قامت تلك

<sup>1</sup> ibid, p 545.

\* هنا بالعملية التسويقية هو المفهوم الواسع والشامل للتسويق، والذي يشمل جميع العمليات التي تدخل في إطار دراسة متطلبات وحاجيات العملاء وعمليات الإنتاج والتسعير والترويج والتوزيع.

المنشأة بالسيطرة على عملية انتاج منتجات جديدة تستخدم منتجاتها الأولى كمدخلات وسيطة في عملية انتاجها، وكذلك إذا قامت تلك المنشأة بالتوسع إلى أداء أنشطة تتبع مجموعة الأنشطة الحالية التي تقوم بها، وهذا دائما وفق ترتيب العملية التسويقية لمنتجاتها فإن هاته المنشأة في هذه الحالة قد قامت بعملية التكامل إلى الخلف .downstream or forward vertical integration

### ثانيا: قياس التكامل العمودي

لقد حاول مجموعة من الباحثين التوصل إلى بعض المقاييس التي تسمح بقياس مدى التكامل العمودي داخل الصناعة، وتتمثل أهم تلك المحاولات على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:

(1) عدد مراحل العملية التسويقية: ويتم الاعتماد على هذا المقياس من خلال محاولة تحديد عدد المراحل التسويقية التي تشارك فيها المنشأة الواحدة داخل الصناعة، وكلما زاد عدد تلك المراحل كلما دل ذلك على زيادة درجة التكامل العمودي، وبالرغم من بساطة مفهوم هذا المقياس إلا أن المشكلة الأساسية في استخدامه تكمن في صعوبة تحديد تلك المراحل والفصل بينها، ومن جهة أخرى وبما أن هذا المقياس يعتمد على عدد تلك المراحل فإن العدد وحده لا يمكن أن يشكل معيارا للمقارنة بين مجموعة من الصناعات، لأنه إذا كانت احدى المنشآت تشارك في 10 عمليات على سبيل المثال، فإن هذا قد يدل على درجة كبيرة من التكامل العمودي في بعض الصناعات، بينما قد يدل على تكامل ضعيف في صناعات أخرى وبالتالي فإن عدد تلك المراحل لا يمكن أن يستخدم في مقارنة درجة التكامل بين تلك الصناعات؛

(2) نسبة القيمة المضافة إلى المبيعات: ينطلق هذا المقياس من فكرة أن التكامل العمودي كان أساسا كنتيجة لمحاولة المنشآت من تخفيض اعتمادها على السوق، في تأمين بعض احتياجاتها من مدخلات عملية الإنتاج من مواد وعمليات، ولهذا اقترح Adelman سنة 1955 هذا المقياس الذي يحاول قياس مدى تحقيق الاكتفاء الذاتي من قبل المنشآت العاملة داخل الصناعة، وهذا عبر قياسه لنسبة القيمة المضافة المحققة إلى اجمالي المبيعات، وبالتالي كلما زادت قيمة تلك النسبة كلما دل ذلك على زيادة اعتماد المنشآت على امكانياتها الداخلية في أداء أنشطتها، وبالتالي يدل ذلك على مزيد من التكامل العمودي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> E. Woodrow Eckard, **A Note on the Empirical Measurement of Vertical Integration**, The Journal of Industrial Economics, Vol. 28, N°. 1 , Sep, 1979, pp. 105-107 p 105.

وبالرغم من قدرة هاته النسبة على اعطاء فكرة عن مدى التكامل داخل الصناعة، وكذلك في القيام بمقارنة بين مختلف الصناعات، إلا أنه يمكن تسجيل بعض الملاحظات الخاصة بهذا المقياس؛ يتعلق جزء من تلك الملاحظات أساسا بعنصر القيمة المضافة، وكما هو معلوم أن القيمة المضافة تتحدد قيمتها بناء على الفرق بين مداخل وتكاليف المنشأة، وبالتالي فإن القيمة المضافة تتأثر بالتغير في مجمل مداخل وتكاليف المنشأة، وبالإضافة إلى امكانية تأثير التكامل العمودي بين المنشآت على كل مداخلها وتكاليفها، إلا أن هاته الأخيرة تتأثر بعوامل أخرى أيضا، مثل التغير في اسعار المدخلات وكذلك تطور التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، مما يجعل من عملية تحديد مدى التأثير الحقيقي للتكامل العمودي على تلك العوامل، وكذلك على القيمة المضافة امرا صعبا، وبالتالي تصبح مؤشر نسبة القيمة المضافة إلى المبيعات غير معبرة فعلا عن حقيقة درجة التكامل داخل الصناعة؛

(3) مساهمة النشاطات المساعدة (Employment in auxiliary activities): حيث اقترح Gort سنة 1962 امكانية قياس درجة التكامل العمودي داخل الصناعة من خلال قياس مدى مساهمة المنشأة في أداء النشاطات المساعدة للنشاط الرئيسي الذي تقوم به، وهذا عبر قياس نسبة النشاطات المساعدة إلى النشاطات الرئيسية للمنشأة، وكلما زادت تلك النسبة كلما دل ذلك على زيادة التكامل العمودي داخل الصناعة<sup>1</sup>، وتتمثل المشكلة الأساسية في قياس هذه النسبة، في صعوبة الفصل بين ما هو نشاط أساسي وما هو نشاط مساعد بالنسبة للمنشأة مما يحد من فعالية هذا المؤشر؛

(4) التنسيق الداخلي والخارجي: ويقصد به نسبة المبادلات الداخلية التي تقوم بها المنشأة إلى مجمل المبادلات التي تقوم بها تلك المنشأة، حيث حاول كل من Davies and Morris من خلال مقال لهما بعنوان A new index of vertical integration سنة 1995 التوصل إلى اداة جديدة لقياس درجة التكامل العمودي بالنسبة لمنشأة ما أو صناعة ما، يعتمد على فرضية كل من Coase و Williamson<sup>2</sup> بأنه من الاسباب الأساسية لظهور المؤسسات والمنشآت هو محاولة المنتجين التحول من الاعتماد على آلية السوق في المبادلات، إلى الاعتماد على المبادلات الداخلية داخل حدود المنشأة، ومن هذا المنطلق فقد حاول الباحثان التوصل إلى اداة تقيس نسبة المبادلات الداخلية إلى اجمالي المبادلات التي تقوم بها، حيث حاول الباحثان تجاوز الانتقادات

<sup>1</sup> MARTIN K. PERRY, **Vertical Integration: Determinants and Effects**, chapter in: Richard Schmalensee and Robert Willig, **The Handbook of Industrial Organization**, Vol 1, Elsevier, UK, 1989. P 237.

<sup>2</sup> S.W. Davies and C. Morris, **A new index of vertical integration: Some estimates for UK manufacturing**; International Journal of Industrial Organization, N° 13, 1995. Pp 77- 151.



الموجهة إلى الأدوات السابقة لقياس درجة التكامل العمودي، ولهذا فقد حاولا مراعاة الوضوح في المؤشر، وبالتالي تجنب ضرورة توفر المعرفة التقنية المتخصصة لدى الشخص الذي يستخدمه، إلى جانب تجنب التقييم الشخصي قدر المستطاع وهذا عبر الاعتماد على مؤشرات كمية بسيطة، ومن جهة فقد تميز المؤشر بالشمول أي القدرة على استخدامه في قياس درجة التكامل العمودي سواء على مستوى الصناعة أو على مستوى المؤسسة.

ومن أجل تبسيط فهم مؤشر Davies and Morris سوف نطلق من مثال لاقتصاد دولة ما به R صناعة و N منشأة، ولنفترض أن مجموعة المنشآت العاملة في ذلك الاقتصاد تحتوي على فروع تنشط عدد من الصناعات المختلفة تكون متعاقبة فيما بينها، أي أن منتجات الأولى تعتبر كمنتجات وسيطة للصناعة التي تليها، وبالتالي فإن عملية قياس درجة التكامل على مستوى المنشأة تتم باستخدام المؤشر السابق وفق العلاقة

$$VI^i = \sum_{j=1}^R \sum_{k \neq j}^R X_{jk}^i / X^i$$

حيث أن:  $VI^i$ : مؤشر درجة التكامل العمودي للمنشأة i؛

$X_{jk}^i$ : تمثل حجم المبادلات والتدفقات السلعية التي تتم من فرع المنشأة i الذي ينشط في الصناعة j إلى الفرع الذي ينشط في الصناعة k؛

$X^i$ : هو حجم المبيعات والتدفقات الكلية الخاصة بالمنشأة i، والتي تأخذ بعين الاعتبار مجموع تدفقاتها التي تحدث عبر فروعها باتجاه صناعات مختلفة للصناعة التي ينشط بها كل فرع، وبالتالي فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار التدفقات التي تحدث عبر كل فرع باتجاه الصناعة التي ينشط بها؛

حيث يؤخذ المؤشر قيمة ما بين الصفر والواحد، وكلما زادت قيمة المؤشر كلما دل ذلك على درجة أكبر من التكامل العمودي، كما أن المؤشر يتعامل مع التكامل العمودي بشكل شامل أي أنه لا يميز بين التكامل العمودي إلى الأمام أو التكامل إلى الخلف.

ومن جهة أخرى إذا أردنا قياس التكامل العمودي إلى الأمام للصناعة j فإن ذلك يتم وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$FVI_j = \sum_{k \neq j}^R \sum_{i=1}^N X_{jk}^i / X_j$$

حيث أن  $X_j$  تمثل إجمالي تدفقات الصناعة j؛

<sup>1</sup> Idem.

أما إذا اردنا قياس التكامل العمودي إلى الخلف للصناعة  $K$  فإن ذلك يتم وفق العلاقة التالية:

$$BVI_k = \sum_{k \neq j}^R \sum_{i=1}^N X_{jk}^i / c_k$$

حيث أن  $C_k$  تمثل إجمالي مدخلات الصناعة  $k$ .

### المطلب الثاني: محفزات التكامل العمودي

على الرغم من تعدد الحوافز لدى المنشآت من أجل القيام بعمليات التكامل العمودي، إلا أنه يمكن ترتيبها في أربع مجموعات رئيسية تتمثل في<sup>1</sup>: الحفاظ على حصة سوقية معتبرة، الحوافز التكنولوجية، تخفيض المخاطر وعدم الأكادة وكذلك تجنب الضرائب والتحكم في الأسعار، وفيما يلي سنقوم بالتطرق إلى تلك الحوافز بنوع من التفصيل.

### أولاً: الحفاظ على حصة سوقية معتبرة

ويتعلق أساساً بمدى تأثير التكامل العمودي على الحصة السوقية، حيث يمكن أن يتم ذلك عبر العديد من الجوانب نذكر منها ما يلي:

- (1) الهامش المضاعف: ويقصد به الهامش الناتج عن عملية التكامل العمودي بين المنشآت مقارنة بالهامش الذي كانت تحصل عليه كل منشأة قبل التكامل، حيث أن التكامل العمودي يسمح للمنشآت المتكاملة بالحصول على هامش أكبر وبالتالي فإن هذا يشكل حافزاً لدى المنشآت للتكامل عمودياً.
- (2) التكامل العمودي إلى الأمام لمحتكر مدخلات الإنتاج: ويتعلق الأمر هنا بمنشأة محتكرة لصناعة ما وتود الدخول إلى صناعة أخرى مكتملة، تحتاج إلى منتجاتها الحالية لها كمدخلات لإنتاج منتجاتها الجديدة.

### ثانياً: الحوافز التكنولوجية

يعتبر هذا النوع من العوامل من الحوافز الرئيسية للمنشآت من أجل التكامل العمودي، حيث أنه في بعض الصناعات وبسبب بعض الشروط التقنية، فإنه يستحسن قيام منشأة واحدة بأداء العديد من العمليات بدلا من أدائها من قبل مجموعة من المنشآت، حيث نجد مثلاً في مجال الحديد والصلب أن المنتجات دائماً تحتاج

<sup>1</sup> MARTIN K. PERRY, op cit. P 187.

إلى تسخينها من أجل إجراء أي تعديلات عليها، وبالتالي فإنه في حالة قيام مجموعة من المنشآت بتلك التعديلات فإن الأمر يتطلب إعادة تسخين الحديد من أجل إجراء تلك التعديلات، وهذا ما يحفز تلك المنشآت على التكامل العمودي، لأنه عندما تتولى منشأة واحدة القيام بتلك التعديلات، فإنها ستحاول تدنية عدد مرات إعادة تسخين الحديد، من أجل إجراء تلك التعديلات، وبالتالي تخفيض التكاليف المتعلقة بعملية التسخين.

### ثالثاً: تخفيض المخاطر وعدم الأكادة

لقد أدت التطورات الحديثة في بيئة الأعمال إلى تعقد هاته الأخيرة، وأصبحت المنشآت العاملة بها تواجه الكثير من المخاطر نتيجة نقص المعلومات المتوفرة لديها حول الظروف الخاصة بتلك البيئة، وبالتالي انتقل التحليل الاقتصادي من فرضية العقلانية التامة للمتعاملين الاقتصاديين، إلى فرضية العقلانية الاجرائية المحدودة (Bounded rationality)، والتي جاء بها Simon سنة 1959، وبالتالي فقد أصبحت البيئة الاقتصادية تتميز بكثير من اللاتيقين.

وتنشأ حالة عدم اليقين بناء على عوامل خارجية محيطة بالمنشأة مثل التطورات التكنولوجية، والقوانين الحكومية، وكذلك التغير في خصائص الطلب في السوق، كما يمكن أن تنشأ بناء على نقص المعلومات المتوفرة لدى متخذي القرار داخل المنشأة؛ وانطلاقاً من هاته الظروف فإن التكامل العمودي بين المنشآت يمكن أن يكون بحافز منها من أجل الحصول على مجموعة المعلومات التي تسمح لها باتخاذ القرار الكفاء.

ومن بين تلك المعلومات نجد المعلومات الخاصة بالصناعات الأخرى المجاورة لها من حيث تسلسل النشاطات التي تقوم بها، لأنه في كثير من الأحيان فإن تلك المنشآت المكتملة لها لا توفر تلك المعلومات بالشكل اللازم، سواء بسبب عدم قدرتها على القيام بذلك بالشكل الصحيح، أو بسبب تعمدتها على إخفاء تلك المعلومات وهذا من أجل الحفاظ على قدرة تفاوضية معتبرة، كما يسمح لها التكامل العمودي التنبؤ بالتوجهات التي سوف تؤول إليها الصناعات المكتملة لها بشكل أحسن من المنافسين، مما يسمح لها باتخاذ القرارات المناسبة التي تجعلها أكثر تنافسية، وكذلك يسمح لها ذلك بالتحكم أكثر في ظروف عدم الأكادة.

ومن جهة أخرى فإن المنشآت تلجأ إلى التكامل العمودي من أجل الحفاظ على بعض الأسرار التي تعتبرها جوهر الميزة التنافسية التي تتمتع بها، وبالتالي تفادي التقليد من قبل المنافسين، ويتم ذلك بنية التكتم على نوعية وحجم بعض المدخلات، التي تعتمد عليها تلك المنشآت في عملية الإنتاج، كما أن الاعتماد على السوق

في تأمين بعض المتطلبات الاستراتيجية للمنشأة يجعلها تحت رحمة الموردين، وبالتالي حسب Carlton فإن المنشآت تتجه نحو التكامل العمودي، من أجل تفادي بعض جوانب عدم اليقين المتعلقة بعرض مدخلات عملية الإنتاج الخاص بها، وبالتالي فإنها تكون عرضة لمخاطر أي تباطؤ من قبل الموردين في توفير الموارد الضرورية بالشكل والحجم اللازمين، وكذلك في المكان والزمان المناسبين؛ ويسمح التكامل العمودي كذلك للمنشآت من مواجهة التعقيدات القانونية والتي قد تزيد في بعض الأحيان من التكاليف التي سوف تتحملها المنشأة، إلى جانب القيود التي قد تنشأ عن بعض الأنواع من العقود.

#### رابعاً: تجنب الضرائب ومراقبة الأسعار

يعتبر عامل تجنب الضرائب من العوامل الأساسية التي تحفز المنشآت على التكامل العمودي؛ حيث أن تلك المنشآت من خلال سعيها إلى تفادي بعض الضرائب والرسوم الجمركية، فإنها تقوم بالتكامل عمودياً مع مجموعة أخرى من المنشآت المحلية والخارجية، بالإضافة إلى أن عملية التكامل العمودي تسمح لها بالتحكم في تكاليف الإنتاج، من خلال التحكم في تسعير السلع الوسيطة في عملية الإنتاج والتي تقوم بإنتاجها بنفسها، مما يجنبها الكثير من الضغوط التي يمارسها الموردون.

خلاصة

اتضح من خلال مباحث هذا الفصل الأول، أن هيكل الصناعة يتحدد من خلال أربع خصائص أساسية له، وهي: تركيز الصناعة، عوائق الدخول إلى الصناعة، تمييز المنتجات في الصناعة، ودرجة التكامل العمودي داخل الصناعة، حيث تتكامل تلك الخصائص فيما بينها من أجل تحديد ملامح هيكل الصناعة، ويختلف وزن كل خاصية منها من صناعة إلى أخرى؛ كما اتضح أيضا أن عملية قياس تلك الخصائص أصبحت تميل أكثر إلى الاعتماد على المقاييس الكمية التي تكون موضوعية في وصف خصائص هيكل الصناعة.

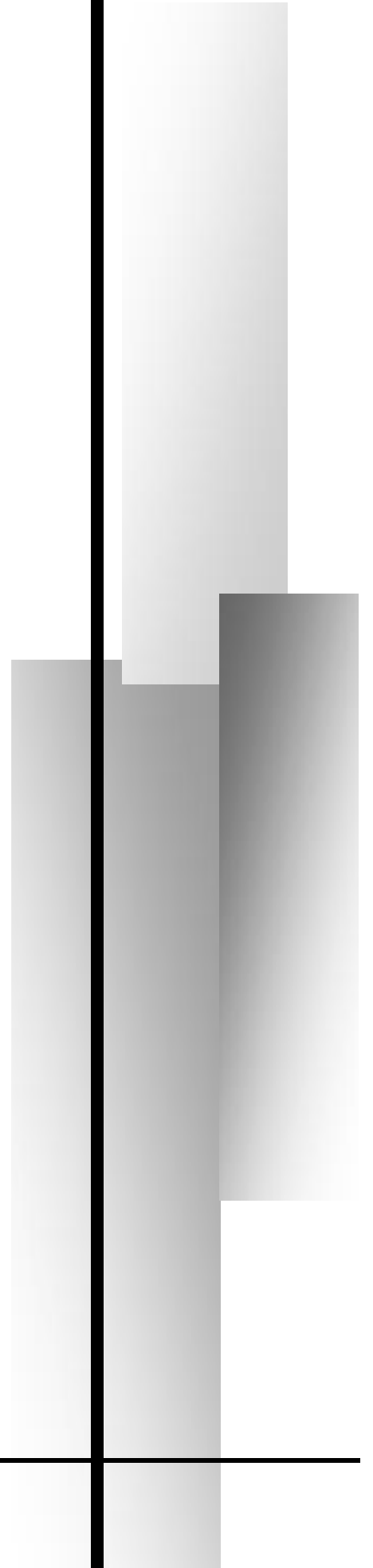
أما بالنسبة لتركيز الصناعة، فقد تم التوصل إلى أنه يبحث عن شكل توزيع الحصص السوقية في الصناعة، وبالتالي يحاول قياس مدى سيطرة عدد قليل من الشركات على جزء كبير من نشاط الصناعة، لأن هذا قد ينتج عنه تواطؤ بين تلك الشركات، مما قد يشكل احتكار قلة داخل الصناعة، ولهذا فقد تم التركيز منذ البداية من قبل الباحثين على قياس مستوى التركيز داخل الصناعة، غير أن المشكل الأساسي في عملية القياس يكمن في كيفية تحديد أحسن مؤشر لقياس التركيز داخل الصناعة، حيث أن هذا يرتبط أساسا بهدف البحث ولا يمكن تفضيل مؤشر عن مؤشر آخر.

ومن جهة أخرى تعد عوائق الدخول مهمة في تحديد هيكل الصناعة، نظرا لارتباطها بمفهوم المنافسة المحتملة، والتي يمكن أن تؤثر على سلوك المنتجين الحاليين من جهة، وعلى توازن الصناعة في المدى الطويل من جهة أخرى، ويمكن أن تكون عوائق الدخول على عدة أشكال، تتكامل فيما بينها من أجل إعاقة دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة، غير أن المشكل الأساسي الذي واجه دراسة عوائق الدخول يكمن أساسا في إيجاد مؤشرات كمية لقياس درجة عوائق الدخول داخل الصناعة.

بالنسبة لتمييز المنتجات يعد هو الآخر مهما في تحديد هيكل الصناعة، نظرا لما يقدمه من معلومات حول طبيعة المنافسة داخل الصناعة، هل هي منافسة سعرية أو منافسة على أساس الجودة؛ بينما تقدم درجة التكامل داخل الصناعة معلومات مكملة لبقية الخصائص الهيكلية، حيث توضح مسار العملية الإنتاجية داخل الصناعة، وإمكانية تجزئته على عدد من المؤسسات.

## الفصل الثاني

أداء الصناعة و سبل تقييمه



تمهيد

ساهمت التطورات العالمية الأخيرة في إعطاء أهمية كبيرة لعملية تقييم الأداء، ولهذا فقد حاول الباحثون في العديد من التخصصات العمل على إعطاء مفهوم دقيق للأداء، وكذلك تطوير الأدوات المستخدمة في تقييمه، من أجل تحديد السبل الكفيلة بتطويره؛ وتعتمد عملية تقييم الأداء على مجموعة من المراحل تتكامل فيما بينها من أجل نجاح عملية التقييم.

ويعد موضوع الكفاءة من بين جوانب الأداء التي ركز الباحثون على تحليله، وتطوير الأدوات المعتمدة في تقييمه، حيث انتقلت عملية تقييمه من استخدام النسب المالية التقليدية إلى الاعتماد على النماذج الرياضية المتطورة، سواء كانت معلمية أو لامعلمية؛ كما شكل موضوع المخاطر جانبا آخر من جوانب الأداء التي وجب الاهتمام به، نظرا لما يمكن أن تقدمه من تفسير لمؤشرات الأداء؛ ولمعالجة موضوع الأداء قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث الأربعة التالية:

- المبحث الأول: مدخل إلى الأداء؛
- المبحث الثاني: أدوات تقييم الأداء؛
- المبحث الثالث: كفاءة الصناعة مفهومها وأدوات قياسها؛
- المبحث الرابع: المخاطر وأثرها على أداء المؤسسة.

المبحث الأول: مدخل إلى الأداء

لقد شكل الأداء لزمان طويل محور اهتمام العديد من الباحثين في ميدان العلوم الادارية بصفة عامة وهذا نظرا لارتباطه بالأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، حيث يمثل عنصر الأداء مركز الاهتمام المشترك بين العديد من حقول المعرفة الإدارية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء والعوامل المؤثرة فيه

نتيجة للأهمية التي يحظى بها الأداء في ميدان الأعمال، فقد شهد مفهومه تطورا كبيرا ارتبط بتطور بيئة الأعمال.

أولاً: مفهوم الأداء

1. لغويا: يعتبر مصدر مصطلح الأداء من الكلمة اللاتينية "performare" والتي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما ، والتي اشتقت منها فيما بعد الكلمة الانجليزية "performance" والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه<sup>1</sup>، وحسب قاموس OXFORD ENGLISH DICTIONARY فإن مصطلح الأداء تم استخدامه على أنه عملية القيام بأداء دور درامي، أغنية أو قطعة موسيقية<sup>2</sup>، بالإضافة إلى استخدامه على أنه فعل القيام بمهمة أو وظيفة ما، أو مدى النجاح في أداء مهمة أو عملية معينة، كما يشير مصطلح الأداء حسب نفس القاموس إلى قدرات آلة، منتج أو مركبة معينة.

2. اصطلاحا: بسبب تطور مفهوم مصطلح الأداء وديناميكيته، فإنه لم يتم لحد الآن وضع مفهوم موحد ودقيق لهذا المصطلح، ويختلف مفهوم مصطلح الأداء باختلاف الغاية من استخدامه وكذلك باختلاف المستوى الذي يعبر عنه<sup>3</sup>، ولقد اكتسب مصطلح الأداء بعض المعاني الإضافية للمعنى الأصلي له والتي اعتبرت على أنها معاني مرادفة له، ومن تلك المعاني نجد الانجاز accomplishment، الكفاءة efficiency، القدرة capability والارضاء satisfaction، ولقد اكتفت العديد من التعاريف بوصف المصطلح عبر الجوانب المختلفة له، وهذا عبر اعطاء صورة شاملة للمصطلح تارة، وتارة أخرى تقوم بوصف المصطلح حسب نظرة

<sup>1</sup>مزهودة عبد المليك، مفهوم بين الكفاءة الفعالية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، أفريل 2001. 86.

<sup>2</sup>OXFORD ENGLISH DICTIONARY , performance, <http://oxforddictionaries.com/definition/performance> consulté le 18/06/2012 à 11:40

<sup>3</sup>Pierre Voyer, tableau de bord de gestion et indicateurs de performance, 2<sup>ème</sup> édition, presses de l'université Québec, CANADA, 2006. P 86.



وأفكار أصحابها، ففي حين تناولت بعض التعاريف الجانب المالي للأداء فقد تطرقت تعاريف أخرى إلى جانب القيمة فيه، أما فئة أخرى من التعاريف فقد ركزت على الجانب الاجتماعي والبيئي له، ومن بين التعاريف المقدمة له، نجد التعريف الذي قدمه Samsonowa والذي عرف الأداء بأنه " قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف المتوقعة، وبالتالي فهو يتأثر بالنتائج المحققة في أوسع معانيها وكذلك بخصائص الأهداف المخططة"<sup>1</sup>.

وحسب Brumbrach فإن مصطلح الأداء يشمل كل من النتائج وكذلك السلوكيات ( أي كيفية القيام بالمهام)، وبالتالي فإنه من وجهة النظر هذه، فإن السلوكيات تعتبر نتائج للعديد من العوامل المتعلقة بالعنصر المسؤول عن تأدية تلك المهام والظروف المحيطة به، وبالتالي فإنها توضح كيفية قيام ذلك العنصر بتجسيد المهام المخططة على أرض الواقع، أي التعبير عن المجهود الفكري والمادي الذي قام به ذلك الفرد<sup>2</sup>.

وبالرجوع إلى التعاريف السابقة للأداء نجدها أنها تتفق حول ارتباط مفهومه بمدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها غير أنها تختلف فيما بينها من حيث الجوانب التي تنظر من خلالها إلى الأداء\*، كما أنه يمكن ملاحظة أن مصطلح الأداء ارتبط كثيرا بمكونين رئيسيين هما الكفاءة والفعالية<sup>3</sup>، ومع تطور بيئة الأعمال بفعل العديد من العوامل في مقدمتها انتشار ظاهرة العولمة وما حملته معها من آثار لعل أبرزها زيادة حدة المنافسة داخل العديد من الأسواق العالمية، كل ذلك أدى إلى إضافة عنصر جديد إلى مكونات الأداء يتمثل في عنصر المخاطر، هذا البعد الذي أصبح يشغل بال مسيري الشركات حول كيفية إدارة تلك المخاطر.

### ثانياً: العوامل المؤثرة في الأداء

نظرا لارتباط الأداء بكيفية ومدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، فإن هذا جعل الأداء عرضة لتأثير العديد من العوامل التي تقيد نشاط المنظمة وتؤثر في إمكانية تحقيقها لأهدافها، ويمكن تقسيم العوامل السابقة إلى

<sup>1</sup>Tatjana Samsonowa, **Industrial research performance management: Key performance indicators in the ICT industry**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany, 2012. P 24.

<sup>2</sup>Michel Armstrong, **Performance Management: Key strategies and practical guidelines**, 2<sup>nd</sup> edition, Kogan Page Limited, London, UK, 2000. P 03.

1 يحتوي على عدد من التعاريف المقدمة لمصطلح الأداء.

3 الشيخ، تحليل النظرية لمفهوم

عوامل خارجية وأخرى داخلية<sup>1</sup>، وتمثل العوامل الخارجية إختصارات تضم الحروف الأولى من أسماء تلك العوامل، والمعروفة بمجموعة PESTEL وتضم كل من:

1. العوامل السياسية (Political factors): والتي تعبر عن كيفية ومدى تدخل الدولة في نشاط تلك المنظمات باختلاف أنواعها، إلى جانب التعبير عن مدى الاستقرار السياسي في الدولة التي تعمل بها تلك المنظمة؛

2. العوامل الاقتصادية (Economic factors): وهي الفئة الثانية من مجموعة PESTEL والتي تعد من أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المنظمة، حيث تشتمل هاته العوامل الاقتصادية على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية على مستوى الاقتصاد الذي تنشط به المنظمة إلى جانب خصائص بيئة الصناعة التي تنشط بها المنظمة من هيكل الصناعة وسلوك المنشآت العاملة بها؛

3. العوامل الاجتماعية: تعبر عن خصائص المجتمع الذي تنشط به المنظمة من خصائص ديموغرافية وثقافية وغيرها؛

4. العوامل التكنولوجية: تعد هي الأخرى مهمة جدا في تحديد أداء المنظمة على اعتبار إمكانية تأثيرها في كيفية استغلال المنظمة لمواردها وكذلك كيفية القيام بنشاطاتها وبالتالي ارتباطها بفعالية وكفاءة المنظمة؛

5. العوامل البيئية: أي الخصائص البيئية للمنطقة الجغرافية التي تنشط بها المنظمة خاصة ما تعلق بالتغيرات المناخية والتي كثيرا ما تؤثر على أداء العديد من الصناعات مثل صناعة السياحة وصناعة التأمينات؛

6. العوامل القانونية: والتي تشمل مجموعة القوانين التي تؤطر نشاط المنظمة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة مثل قوانين المستهلك؛ قوانين حماية البيئة، قوانين المنافسة ومنع الاحتكار، قوانين الاندماج وغيرها من القوانين؛

وتتمثل العوامل الداخلية المؤثرة في أداء المنظمة في كل من العوامل التقنية والموارد التي تعتمد عليها المنظمة في أداء أنشطتها والتي من أهمها نجد الموارد البشرية التي تتوفر عليها وكيفية تنظيم تلك الموارد.

<sup>1</sup>نعيمه يحيوي، أدوات مراقبة التسيير بين النظرية التطبيقية: دراسة حالة قطاع صناعة الحليب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008. 220

المطلب الثاني: خصائص عملية تقييم الأداءأولاً: مفهوم تقييم الأداء

لقد شكلت عملية تقييم الأداء محور اهتمام العديد من الباحثين في ميدان إدارة الأعمال وكذلك لفئة المديرين والمسيرين للعديد من الشركات، وهذا راجع إلى أهمية هاته العملية في تحديد الوضعية الحالية للمنظمة في مقابل تحقيق الأهداف المخططة، وكذلك من أجل اتخاذ القرارات الكفأة التي تتناسب والوضعية التي توجد بها تلك المنظمة، وذلك دائماً في سبيل تحقيق أهدافها الاستراتيجية؛ ونظراً لتشعب جوانب الأداء فإن عملية وضع المؤشرات التي تسمح بالتعبير الكلي والجيد عن وضعية المنظمة كانت عملية صعبة وفي تطور مستمر، بحثاً عن البديل الأحسن الذي يزيد من فعالية عملية تقييم الأداء.

ولقد حاولت فئة الباحثين المتخصصين في مجال المحاسبة تقييم الأداء بالاعتماد على التطور التاريخي للنتائج المالية للمنظمة، وهذا من خلال استخدام النظم المحاسبية في حساب النتيجة المحاسبية والمالية للمنظمة، ومن ثم القيام بالتعبير عن الأداء عبر مجموعة من النسب المالية الخاصة بكل جانب من الجوانب المالية له مثل الربحية والسيولة ومعدل دوران الأصول.

غير أن الباحثين في مجال الإدارة بصفة عامة، والإدارة الاستراتيجية بصفة خاصة، يركزون على كفاءة القرارات الاستراتيجية التي تم اتخاذها وتنفيذها على مستوى المنظمة، حيث يرون أن أهم عنصر في الأداء الاستراتيجي للمنظمة هو قدرتها على المقاومة والبقاء داخل الصناعة (survival) وبالتالي فإن عملية تقييم الأداء سوف تركز على هذا الجانب منه، وهو الرأي الذي اتفق عليه كل من Bernard (1938) وDrucker (1954)<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى يرى Ansoff (1965) أن أحسن مؤشر لأداء المنظمة يتمثل في العائد على الاستثمار، على اعتبار أن المنظمة تسعى إلى تحقيق أهداف القوى الفاعلة بها.

يتضح مما سبق أن تقييم الأداء على مستوى المنظمة هو عبارة عن عملية دراسة وتقييم لواقع تحقيق الأهداف على مستوى المنظمة، وبالتالي فإن عملية تقييمه تبحث عن الإجابة على بعض التساؤلات داخل

<sup>1</sup>Robert B. Carton and Charles W. Hofer, **Measuring Organizational Performance: Metrics for entrepreneurship and strategic management research**, Edward Elgar Publishing, Northampton, MA, USA, 2006. P 43.

المنظمة، مثل ماذا تحقق مما يجب أن يتحقق؟ لماذا لم يتحقق الذي كان يجب أن يتحقق؟ وما الذي يجب القيام به من أجل تحقيق ما لم يمكن تحقيقه من قبل؟

حيث تهدف هاته العملية أساسا إلى الوقوف على الوضعية الحالية لأداء المنظمة عبر دراسة وتحليل النتائج الحالية، ومقارنتها بالأهداف المخططة مسبقا من قبل المنظمة ومن ثم تحديد الانحرافات بين ما هو مخطط وما تم تحقيقه على أرض الواقع ومن ثم محاولة اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب<sup>1</sup>، كما ينظر إلى تقييم الأداء على أنه "جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة، وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية، مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة، وفترة زمنية محددة عن طريق اجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة"<sup>2</sup>.

كما تسمح عملية تقييم الأداء بتحديد المراكز الإدارية والإنتاجية المسؤولة عن تلك الانحرافات المسجلة<sup>3</sup>، وبالتالي فإن عملية تقييم الأداء تقوم أساسا على قياس الأداء الحالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات ومن ثم مقارنته بالأهداف المخططة (الأداء المخطط) واستخراج الانحرافات الموجودة بين ما هو محقق وما تم التخطيط له وفي الأخير اتخاذ الاجراءات التصحيحية.

### ثانيا: أنواع معايير الأداء

يمكن تعريف المعيار بأنه عبارة عن معلومة يمكنها مساعدة جهة فاعلة داخل المنظمة، فردا كان أم جماعة، على توجيه مسار نشاط ما نحو بلوغ هدف ما أو السماح لها بتقييم النتيجة<sup>4</sup>، وبالتالي فإن المنظمة تمتلك العديد من المعايير التي تستطيع الاعتماد عليها في عملية تقييم الأداء، والتي تختلف عن بعضها البعض في الكثير من الجوانب، ولهذا يمكن أن نميز بين الأنواع التالية من معايير تقييم الأداء<sup>5</sup>:

<sup>1</sup>مدحت كاظم القرشي،

2001. 232.

<sup>2</sup>مجيد الكرخي، **تقويم باستخدام النسب المالية؛** الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007. 31.

<sup>3</sup>سليمان اللوزي ويوحنا عبد آل آدم، **دراسة الجدوى الاقتصادية تقييم كفاءة أداء المنظمات؛** الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005. 200.

<sup>4</sup>Chatal Bonnefous et Alain Courtois (sous la direction de), **Indicateurs de performance**, Hermès Science Publication, Paris, 2001. P 26.

<sup>5</sup>مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-65.

1. المعايير الكلية والمعايير الجزئية: تسمح المعايير الكلية بقياس الأداء الإجمالي للمنظمة ككل مثل القيمة المضافة وحجم المبيعات الإجمالي وغيرها، في حين أن معايير الأداء الجزئية تتولى تقييم أداء أحد أجزاء أو عناصر المنظمة مثل إنتاجية العامل وإنتاجية الآلات والأصول المادية الأخرى... الخ.

2. أنواع المعايير حسب الوحدة المستخدمة في عملية القياس: والتي تتميز بها ما يلي:

- المعايير الكمية: وهي تلك المعايير التي تتخذ من عدد الوحدات كوحدة للقياس، مثل عدد الوحدات المنتجة والمباعة... الخ؛

- المعايير القمية: وهي تلك المعايير التي تكون وحدة القياس بها عبارة عن وحدات نقدية مثل القيمة المضافة وتكلفة الإنتاج وغيرها؛

- المعايير الوصفية: وهي تلك المعايير التي تتولى عملية وصف جوانب الأداء التي لا يمكن التعبير عنها كميًا، وبالرغم من سعي الجهات المشرفة على عملية التقييم إلى تجنب استخدام هذا النوع من المعايير ما أمكن ومحاولة تعويضها بمعايير أخرى كمية، إلا أن المعايير الوصفية ما زالت توفر لتلك الجهات الملاذ الأخير لتقييم بعض الجوانب من الأداء؛

3. المعايير المالية والمحاسبية والمعايير الاقتصادية: ويقصد بالمعايير المحاسبية والمالية تلك المعايير التي تستمد بياناتها ومعلوماتها من السجلات المالية والمحاسبية للمنظمة، مثل أنواع التكاليف ورقم الأعمال واهتلاكات الأصول وعناصر الخصوم وغيرها، أما المعايير الاقتصادية فهي تلك المعايير التي تركز على الجوانب الأخرى الغير مالية للأداء، مثل خصائص العملية الإنتاجية وإدارة الموارد البشرية وكذلك الجوانب التسويقية وغيرها، وبالرغم من سيطرة وانتشار معايير التقييم المالية في بداية عملية التحليل، نظرا لبساطتها واستجابتها لمتطلبات عملية اتخاذ القرار في ذلك الوقت، إلا أنه مع تطور بيئة الأعمال وتطور الفكر الإداري تحول الاهتمام أكثر بالمعايير الاقتصادية على حساب المعايير المالية، طبعًا دون إهمال هاته الأخيرة نظرا لأهميتها في عملية تقييم الأداء؛

4. المعايير الجارية والمعايير التاريخية: يقصد بالمعايير الجارية تلك المعايير التي تعتمد على البيانات الخاصة بالفترة الجارية فقط عند القيام بعملية التقييم، أما المعايير التاريخية فهي تلك المعايير التي تحتاج في عملية التقييم إلى البيانات الخاصة بالفترات السابقة إلى جانب البيانات الجارية، مثل معيار تطور المبيعات.

5. المعايير الذاتية والمعايير الاجتماعية: تعبر المعايير الذاتية على مدى قدرة وتوفيق المنظمة في تحقيق أهدافها الذاتية، أما المعايير الاجتماعية فهي تعبر عن مدى مساهمة المنظمة في تحقيق أهداف المجتمع الذي تنتمي إليه، أي مدى مساهمتها في التنمية المستدامة لذلك المجتمع والتزامها بمسئوليتها الاجتماعية نحوه.

### المبحث الثاني: أدوات تقييم الأداء

على الرغم من تعدد الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية، إلا أنه يمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين: أدوات التحليل المالي التقليدية، والأدوات الحديثة لتقييم الأداء، وفيما يلي عرض لتلك الأدوات.

### المطلب الأول: أسلوب التحليل المالي في تقييم الأداء

#### أولاً: مفهوم التحليل المالي

نتيجة للحجم الكبير للمعلومات المالية والمحاسبية الخاصة بالمنظمة، تم ظهور التحليل المالي كسبيل إلى إعادة هيكلة تلك المعلومات عبر أشكال مختصرة تزيد من فعالية استخدام تلك المعلومات في التعبير عن الأداء المالي للمنظمة، حيث يصف Gitman التحليل المالي بأنه "وظيفة الإدارة المالية، أو المدير المالي، والذي يتضمن استخدام وتحويل البيانات المالية والمحاسبية إلى شكل يمكن استخدامه مرشداً لتقييم المركز المالي للمنشأة وتخطيط التمويل المستقبلي"<sup>1</sup>.

#### ثانياً: أساليب التحليل المالي

تتوفر أمام المحلل المالي داخل المنشأة أنواع مختلفة من أساليب التحليل المالي، ومن بين تلك

الأساليب:

1. أسلوب التحليل الرأسي: يقصد به التحليل العمودي لكل جانب من جوانب الميزانية على حدى، وهذا بهدف البحث عن الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الأصول أو الخصوم داخلها، أي معرفة الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة إلى إجمالي الأصول وكذلك الحال بالنسبة إلى الخصوم؛

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004. 38

2. أسلوب التحليل الأفقي: يقصد به عملية دراسة وتحليل التغير الذي طرأ بكل عنصر من عناصر الميزانية وهذا مقارنة بقيمته في الدورات السابقة، من أجل التوصل إلى اتجاه التغير لذلك العنصر، دون القيام بمقارنته إلى إجمالي الأصول أو الخصوم؛

3. التحليل المالي بالنسب المالية: يعتبر هذا الأسلوب من أشهر أساليب التحليل المالي وأكثرها استخداماً في مجال تحليل الأداء المالي، حيث يعتمد هذا الأسلوب على مجموعة من النسب باعتبارها علاقة حسابية بين بسط ومقام، يمثل كل منها فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية، حيث أن اللجوء إلى استخدام شكل النسب في التحليل المالي كان من أجل التغلب على مشكلة صعوبة استخدام الأرقام المطلقة المتوفرة في الميزانية، وجعلها ذات قدرة أكبر على التعبير عن الوضعية المالية للمنظمة وكذلك جعلها ذات دلالة أكبر.

ويختلف تصنيف تلك النسب المالية باختلاف الأساس الذي تم الاعتماد عليه في عملية التصنيف، ويعتبر التصنيف الشائع ذلك الذي يتم على أساس الغرض من عملية التحليل، وعن طريقه يمكن تصنيف النسب المالية إلى أربع مجموعات رئيسية، حيث تشمل كل من نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط ونسب المديونية؛ وفيما يلي شرح لأهم العناصر المكونة لكل مجموعة من المجموعات السابقة:

أ. نسب السيولة: تشير نسب السيولة إلى مدى قدرة المنظمة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من خلال اعتمادها على أصولها السائلة، أي مجموعة الأصول القابلة للتحويل إلى سيولة في المدى القصير بدون تحمل خسائر كبيرة في قيمتها، ويرتبط مقدار حاجة المنظمة إلى السيولة بطول الدورة التشغيلية ( the operating cycle) الخاصة بها، والتي يقصد بها المدة ما بين زمن القيام بالاستثمار في السلع والخدمات وزمن تحصيل المنظمة لإيرادات ذلك الاستثمار ( أي التحصيل الفعلي لعوائد ذلك الاستثمار)، وكلما زاد طول الدورة التشغيلية للمنظمة كلما تطلب منها الأمر الاحتفاظ بحجم أكبر من الأصول السائلة؛

ب. نسب الربحية: تعتبر هاته المجموعة من أهم النسب المالية التي يتم التركيز عليها عند تحليل الأداء المالي سواء على مستوى المنظمة أو حتى على مستوى الصناعة التي تنتمي إليها تلك المنظمة، وهذا يمكن رده إلى أهمية مثل هاته النسب في الكشف عن كفاءة القرارات التي اتخذتها إدارة المنظمة إلى جانب ارتباطها بالأرباح والنتائج التي عادة ما تشكل محور اهتمام العديد من الأطراف الآخذة داخل المنظمة، ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال يمكن ذكر ما يلي:

- نسبة الهامش على صافي الربح Net Profit Margin Ratio : تسمح هاته النسبة للمحلل من قياس الربحية المترتبة عن كل دينار من المبيعات، ويتم حساب هاته النسبة من خلال قسمة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة على صافي المبيعات، وذلك حسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الهامش على صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

- معدل العائد على الاستثمار Return on investment ratio : تقيس هاته النسبة مقدار العائد المتحقق عن كل دينار من الاستثمار أو ما يعرف بالقوة الايرادية Earning Power، ولهذا يحظى هذا المعدل باهتمام كبير من قبل فئة الملاك والمقرضين والمستثمرين سواء العاملين في نفس صناعة المنظمة أو العاملين في صناعات أخرى، والذي يبحثون عن أفضل توظيف لأموالهم، ويتم حساب هذا المعدل من خلال مقارنة أحد مؤشرات العائد مثل صافي الايرادات أو صافي الارباح أو صافي الربح قبل الفائدة والضريبة مع أحد مؤشرات الاستثمار مثل إجمالي الأصول، والذي يشكل لنا معدل العائد على الأصول أو ما يعرف بمعدل القوة الايرادية الأساسية<sup>1</sup> Basic earning power ratio، يتم التعبير عنها وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة } * EBIT}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وبهدف القيام بتحليل أكثر لأسباب التغير في هذا المعدل يمكن تجزئته على الشكل التالي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة والضريبة } EBIT}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{نسبة الهامش على الربح التشغيلي} \times \text{معدل الأصول دوران}$$

وبالتالي فإن التغير العائد على الأصول يمكن رده إلى التغير في كل من نسبة الهامش التي تتمتع بها المنظمة إلى جانب التغير في معدل الدوران الخاص بأصول المنظمة؛ وإلى جانب الشكل السابق لمعدل

<sup>1</sup>Frank J. Fabozzi and Pamela P. Peterson, **Financial Management and Analysis**, second edition, John Wiley & Sons Inc, USA, 2003.P 723.

\* Earnings before interest and tax



العائد على الأصول فإن بعض الكتاب يقترحون شكلا آخر للمعدل يستخدمون فيه الربح الصافي مكان صافي الربح قبل الفائدة والضريبة<sup>1</sup>، وبالتالي يصبح شكل العلاقة السابقة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

أي: معدل العائد على الأصول = نسبة الهامش على صافي الربح × معدل دوران الأصول

• معدل العائد على حق الملكية Return On Equity: يعبر هذا المعدل على كفاءة إدارة المنظمة في استغلال أموال الملاك وهذا عبر تحقيق أكبر عائد ممكن مقارنة بحجم حقوق الملكية المتوفرة على مستوى المنظمة، ونظرا لمساهمة هذا المعدل في تبين ربحية السهم الواحد لدى الشركة لذلك فقد حظي بأهمية كبيرة في الأسواق المالية، وبحسب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وبهدف تسهيل عملية تحليل معدل العائد على حقوق الملكية والتوصل إلى اسباب تلك التغيرات، يقترح نموذج Du Pont الشكل التالي للمعدل والذي يفصله إلى جداء ثلاثة متغيرات مختلفة تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

معدل العائد على حقوق الملكية = نسبة الهامش على صافي الربح × معدل دوران الأصول × معدل الرفع المالي

وبالتالي فإن نموذج Du Pont يفسر التغير في معدل العائد على حقوق الملكية بالتغير في كل وبعض المتغيرات الثلاث التالية:

✓ نسبة الهامش على صافي الربح: والتي تقيس مقدار الأرباح الصافية المترتبة عن كل دينار واحد من المبيعات، والتي تعكس مقدار قدرة المنظمة على التحكم في تكاليف المنتجات المباعة؛

<sup>1</sup>idem

<sup>2</sup>حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004. 201.

✓ معدل دوران الأصول: والذي يقيس قدرة كل دينار مستثمر في الأصول الخاصة بالمنظمة في خلق المبيعات، وبالتالي فهو يوضح كفاءة المنظمة في استغلال الأصول الخاصة بها؛

✓ معدل الرفع المالي: والذي يقيس نسبة الأصول إلى حقوق الملكية أي مقدار مساهمة حقوق الملكية في تمويل الأصول وبالتالي مقدار اعتمد المنظمة على القروض في تمويل أصولها، إذا فمعدل الرفع المالي يسمح بتوضيح مدى نجاح إدارة المنظمة في اختيار مزيج رأس المال المناسب والذي يسمح بتحقيق أكبر عائد بالنسبة لحقوق الملكية.

ج. نسب النشاط: يقصد بها مجموعة النسب التي تقيس مساهمة نوع معين من الأصول في حجم المبيعات المسجلة على مستوى المنظمة، وهو ما يعرف بمعدل دوران الأصول، وكما تم الإشارة إليه من قبل فإن هذا المعدل يقيس مدى كفاءة إدارة المنظمة في استغلال تلك الأصول

د. نسب المديونية: تسمح هاته المجموعة من النسب بتحديد هيكل التمويل الخاص بالاستثمارات التي قامت بها إدارة المنظمة، حيث تعتبر فئة الملاك والمقرضين أكثر الفئات اهتمام بهذه النسب وهذا لما يمكن أن تقدمه من معلومات تتعلق أساسا بقياس درجة المخاطر التي تعمل في ظلها المنظمة نتيجة الاعتماد الزائد على القروض، إلى جانب تحديد مدى قدرة المنظمة على توفير العائد المناسب لفئة الملاك من خلال حسن اختيار الحجم المناسب من القروض الذي يسمح بتعظيم عوائد الملاك؛ ومن أهم النسب المكونة لهذه المجموعة يمكن ذكر ما يلي:

• نسبة الرافعة المالية Financial Leverage Ratio: وتقيس هاته النسبة مدى الاعتماد على القروض (قصيرة وطويلة الأجل) في تمويل إجمالي الأصول، ولهذا فإنه يتم حسابها وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وكما كانت قيمة هاته النسبة كلما دل ذلك على زيادة حجم المخاطر التي تعاني منها المنظمة، مما يزيد من مخاوف الجهات المقرضة وبالتالي يؤدي إلى تراجع المعروض من القروض وزيادة تكاليفها؛

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سبق ذكره. ص 194.

- نسبة القروض إلى حقوق الملكية: تقوم هاته النسبة بمقارنة إجمالي القروض إلى إجمالي حقوق الملكية على مستوى المنظمة، وهذا من أجل تحديد حد الأمان الذي توفره المنظمة لفئة المقرضين، وهذا راجع لكون حقوق الملكية تعتبر بمثابة الضمان لأصحاب القروض من إمكانية استرجاع أموالهم في حالة حدوث أي تعثر للمنظمة، وبالتالي فكلما زاد حجم حقوق الملكية كلما زاد حد الأمان لفئة المقرضين ويتم حساب هاته النسبة وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{نسبة القروض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{حقوق الملكية}}$$

### ثالثا: الانتقادات الموجهة إلى النسب المالية التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء

على الرغم من الأهمية التي حظيت بها النسب المالية التقليدية في الماضي والتي مازالت تحظى بها إلى غاية وقتنا الحالي وهذا فيما يخص مساهمتها في تقييم أداء المنظمات بصفة عامة، إلا أن هاته النسب لم تسلم من مجموعة الانتقادات التي تطرقت إلى جوانب قصورها ومن تلك الانتقادات يمكن ذكر ما يلي<sup>2</sup>:

1. تركيز تلك النسب على تحليل الأداء على المدى القصير فقط، وبالتالي فإن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات استراتيجية قد يحد من فعالية تلك القرارات؛
2. اعتماد تلك النسب على معلومات محاسبية ومالية خاصة بالوقت الماضي دون التطرق إلى المعلومات الخاصة بالأداء المستقبلي للمنظمة؛
3. إهمالها لبعض الجوانب الأساسية في نشاط المنظمة مثل جوانب الابتكار وإدارة المعرفة داخل المنظمة وإدارة الموارد البشرية وغيرها؛
4. تأثر تلك النسب بالمبادئ المحاسبية السائدة في البيئة التي تنشط بها المنظمة وبالتالي فإن هذا يحد من إمكانية استخدامها في المقارنة بين أداء تلك المنظمة ومنظمات أخرى تعمل في بيئة ذات مبادئ محاسبية مختلفة.

1.196

2.218

1

2

وبالرغم من مجموعة الانتقادات التي شهدتها هاته المقاييس التقليدية إلا أنها مازالت تشكل أحد أهم مقاييس الأداء داخل المنظمات سواء كانت منظمات ربحية أو غير ربحية، حيث نجد هاته المقاييس في أحدث نماذج تقييم الأداء في المنظمات مما يدل على الأهمية التي مازالت تحظى بها هاته الأدوات.

### المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء

نظرا للنقائص التي عانت منها الأساليب التقليدية لتقييم الأداء، فإن هذا دفع العديد من الباحثين إلى العمل على تطوير أدوات جديدة لتقييم الأداء، وفيما يلي مجموعة من تلك الأدوات المستحدثة.

### أولاً: معيار القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic Value Added

#### 1. مفهوم معيار القيمة الاقتصادية المضافة

يعتبر معيار القيمة الاقتصادية المضافة أداة بسيطة لقياس الأداء، تنطلق الفكرة الرئيسية للمعيار من أن المنظمة تقوم بتوظيف رأس المال الذي حصلت عليه من الملاك والمقرضين بهدف خلق إيرادات وأرباح، ومن جهة أخرى فإن كل من فئة الملاك والمقرضين بصفتهم مصادر رأس المال الخاص بالمنظمة يسعون من خلال توظيف واستثمار أموالهم إلى الحصول على أفضل عائد ممكن على أموالهم المستثمرة، وعلى هذا الأساس فإن معيار ال EVA يسمح بقياس مدى قدرة المنظمة على تحقيق أرباح أعلى من تكاليف رأس المال الموظف من قبلها، وعليه فإن يمكن حساب معيار ال EVA وفق العلاقة التالية:

$$EVA = NOPAT - (Cost\ of\ capital * Capital)$$

حيث أن: NOPAT: صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب؛

Capital: رأس المال المستثمر من قبل فئة الملاك والمقرضين، حيث يتم احتسابه مباشرة من خلال الرجوع إلى جانب الخصوم في ميزانية المنظمة، والقيام بجمع كل من حقوق الملكية وكذلك مجموعة الديون قصيرة وطويلة الأجل الموجودة على عاتق المنظمة؛

Cost of capital: التكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر ويرمز لها بـ  $WACC^*$ ، حيث يتم ترجيح تكاليف كل عنصر من عناصر رأس المال المستثمر بأوزان مساوية للأهمية النسبية لذلك العنصر داخل إجمالي رأس المال المستثمر، وبالتالي فإن التكلفة المرجحة لرأس المال يتم حسابها وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

Cost of capital= WACC

$$= \frac{Debt}{Debt+Equity} * (1 - TaxRate) * r_{Debt} + \frac{Equity}{Debt+Equity} * r_{Equity}$$

ولقد تم تبني هذا المعيار من قبل شركة General Motors سنة 1920، ومن ثم تم اعتباره كمعيار مكمل لمعيار العائد على الاستثمار خاصة خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، غير أن استخدامه ظل محدوداً<sup>2</sup>، وعند قيام شركة Stern & Steward خلال سنوات التسعينات من ذات القرن بإعادة طرح معيار القيمة الاقتصادية المضافة، شهد هذا المفهوم رواجاً كبيراً من قبل الشركات خلال فترة زمنية قصيرة أكثر من السابق، وحسب الشركة فإن عملية حساب معيار الـ EVA تتطلب إجراء أكثر من 160 تعديلاً على الربح المحاسبي، يتم تطبيق 20 تعديل منها فقط على أرض الواقع، خاصة بعد تبني المفهوم الجديد من قبل بعض الشركات الكبرى مثل AT&T و Coca-Cola، وانتشار قصص نجاح عملية التقييم بها، حيث اقترحت الشركة الشكل التالي للمعيار<sup>3</sup>:

$$EVA = \text{صافي ربح عمليات التشغيل بعد الضرائب} \pm \text{التسويات والتعديلات على أرباح التشغيل}$$

- ك (الاستثمار)  $\pm$  التسويات والتعديلات على عناصر المركز المالي.

2. مزايا وحدود استخدام معيار القيمة الاقتصادية المضافة: لقد سمح تبني معيار القيمة الاقتصادية المضافة في مجال تقييم الأداء المالي للمنظمة بتحقيق العديد من المزايا نذكر منها<sup>4</sup>: مساهمته في توضيح العائد الحقيقي الذي يحصل عليه الملاك المترتب عن استثمار أموالهم داخل المنظمة، حيث أنه بالإمكان

\*Weighted Average Cost of Capital

<sup>1</sup>Mihir A. Desai and Fabrizio Ferri, **understanding Economic Value Added**, Harvard Business School, July 2006.P 04.

<sup>2</sup>Nikhil Chandra Shil, **Performance Measures: An application of economic value added**, International Journal Of Business and Management, Vol 04, N° 03, March 2009. P 170.

<sup>3</sup>حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سبق ذكره. ص 248.

<sup>4</sup>Josie McLaren, **Implementing the EVA business philosophy: Management Accounting Evidence from New Zealand**, first published, research report, The Chartered Institute Of Management Accountants, LONDON, 2005. P 06.

الاعتماد على معيار ال EVA وحده في تحديد العائد الحقيقي للملاك على عكس مجموعة كبيرة من مقاييس الأداء التقليدية التي لا تستطيع وحدها تحديد ذلك.

كما يمكن اتخاذ المعيار أساسا لنظام الحوافز داخل المنظمة سواء تعلق الأمر بالموظفين أو فئة المسيرين، وهذا بدلا من الاعتماد على النتيجة المحاسبية التي ثبت عدم قدرتها على اعطاء صورة واضحة على حقيقة الأداء داخل المنظمة والتي شكلت لزمن طويل مخرجا للفئات السابقة من أجل اعطاء صورة جيدة عن أداء الموظفين وكذلك عن جودة القرارات المتخذة من قبل الإدارة.

وبالرغم من المزايا التي يوفرها استخدام معيار ال EVA في تقييم الأداء المالي للمنظمة إلا أنه لم يسلم من بعض النقائص يتمثل أهمها في كون تركيز المعيار على المدى القصير وبالتالي فإن ذلك يحد من إمكانية استخدامه في وضع وإعداد الخطط الاستراتيجية للمنظمة.

### ثانيا: معيار القيمة السوقية المضافة (MVA) Market Value Added

لقد اقترن استخدام هذا المعيار كثيرا بمعيار ال EVA وهذا راجع إلى قيام نفس الشركة بإصدارهما وهي شركة Stern & Steward Co، إلى جانب اعتبارهما بأنهما يشكلان ثورة في مجال التقييم المالي لأداء المنظمة، وتتمثل القيمة السوقية المضافة أساسا في الفرق ما بين القيمة السوقية للشركة والقيمة الدفترية لرأس المال المستثمر بها، وبالتالي فإن هذا المعيار يبين مدى قدرة إدارة المنظمة على خلق قيمة إضافية لمكونات رأس المال المستثمر بها وهذا داخل الأسواق المالية.

وتشير القيمة الموجبة لمعيار ال MVA إلى نجاح المنظمة في خلق قيمة سوقية إضافية لرأس مالها، أي أنها تكون في وضعية خلق للقيمة value creation، وكلما زادت قيمة معيار ال MVA في هذه الحالة كلما دل ذلك على قيمة أكبر للمستثمرين في رأس مال الشركة<sup>1</sup>، أما القيمة السالبة لمعيار ال MVA فإنها تشير إلى الوضعية المعاكسة للوضعية السابقة أي وضعية إهدار القيمة من قبل المنظمة (value destroyed).

<sup>1</sup> James. L. Grant, **Foundations of economic value added**, 2<sup>nd</sup> Edition, John Wiley & Sons, USA, 2003. P 05.

**ثالثاً: بطاقة الأداء المتوازن (BSC) Balanced Score Card**

1. تعريف بطاقة الأداء المتوازن: تعتبر هاته الأداة تعبير عن التطور الذي بلغته عملية تقييم الأداء في منظمات الأعمال، حيث تترجم رغبة الجهات ذات الصلة بعملية تقييم الأداء في التوسع إلى استخدام مقاييس غير مالية إلى جانب المقاييس المالية في عملية تقييم الأداء، ولهذا شهدت هاته الأداة نجاحاً كبيراً عقب ظهورها نظراً لانتشارها الواسع عقب سنوات قليلة من ظهورها، ولقد تم تطوير أداة ال BSC من طرف كل من Robert Kaplan أستاذ المحاسبة بجامعة هارفرد و David Norton مستشار أعمال في مدينة Boston.

وتعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها "أداة إدارية توفر لكبار المسؤولين التنفيذيين مجموعة من المقاييس من أجل تقييم مدى سير المنظمة نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية"<sup>1</sup>؛ ويرى كل من Kaplan and Norton أن بطاقة الأداء المتوازن هي "عبارة عن نظام يقدم مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ وخارطة مسار شمولي للشركات لتتبع ترجمة لرؤيتها الاستراتيجية في ضمن مجموعة مترابطة لمقاييس الأداء، تساهم هذه المقاييس بإنجاز الأعمال ووضع استراتيجية الأعمال، واتصال الاستراتيجية بالأعمال، والمساعدة في التنسيق بين الأداء الفردي والتنظيمي وصولاً إلى أهداف المنظمة"<sup>2</sup>، حيث تم تصنيف هذا المصطلح ضمن أهم 75 فكرة مهمة خلال القرن العشرين<sup>3</sup>؛ ولهذا فإن كل من Kaplan and Norton يعرفان بطاقة الأداء المتوازن على أنها "نظام إداري يهدف إلى مساعدة المنظمة على ترجمة رؤيتها واستراتيجياتها إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الاستراتيجية المترابطة من خلال أربعة أبعاد"<sup>4</sup>؛

وعليه يتضح من مجموعة التعاريف السابقة ارتباط بطاقة الأداء المتوازن بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، حيث أن تطور بيئة الأعمال الخاصة بالمنظمات أدى إلى تغير الهدف الأساسي من عملية التقييم، وبالتالي أصبح لزاماً على المنظمات الهادفة إلى اكتساب مزايا تنافسية، والاعتماد على المقاييس

<sup>1</sup> Ralph F. Smith, **Business process management and the balanced scorecard: Using processes as strategic drivers**, John Wiley and Sons Inc, USA, 2007. P 166.

<sup>2</sup> طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي ادريس، دراسات في الاستراتيجية وبطاقة التقييم المتوازن، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2007. 129.

<sup>3</sup> Paul R. Niven, **Balanced Score Card: step-by-step for government and non-profit agencies**, 2<sup>nd</sup> edition, John Wiley and Sons Inc, USA, 2008. P 12.

<sup>4</sup> مدى قدرة المنظمات الأهلية الصحية على تطبيق بطاقة (BSC) كأداة لتقويم التمويلي لتمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2011. 27.

التي تشخص أداء المنظمة من عدة جوانب وكذلك التي تأخذ استراتيجية المنظمة بعين الاعتبار؛ ولقد تم وصف بطاقة الأداء المتوازن بالنظام المتوازن لأنها تحاول إيجاد التوازن بين العناصر التالية<sup>1</sup>:

- المقاييس التي تقيس النتائج قصيرة الأجل والمقاييس التي تقيس النتائج طويلة الأجل؛
- المقاييس الداخلية والمقاييس الخارجية؛
- المقاييس المرجعية التي تشير إلى أداء سابق والمقاييس الإرشادية التي تقود أو تحفز الأداء مثل قياس معدلات الشكاوي؛
- المقاييس الموضوعية مثل المقاييس الكمية والمقاييس الذاتية التي تخضع للحكم الشخصي مثل مقاييس رضا العملاء؛
- المقاييس المالية والمقاييس الغير مالية.

## 2. السمات الأساسية لبطاقة الأداء المتوازن<sup>2</sup>:

- تعتبر بطاقة الأداء المتوازن نموذج متعدد الأبعاد: حيث يشتمل الشكل الأولي لها على النحو الذي طرحه Kaplan and Norton على أربعة أبعاد، كما قام باحثين آخرين بإضافة أبعاد أخرى مثل بعد البيئة ومجموعة الأبعاد الأخرى التي تراها إدارة المنظمة مهمة؛
- العلاقات السببية: حسب Kaplan and Norton فإن مكونات كل بعد من الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن ترتبط مع عناصر أخرى ضمن الأبعاد الأخرى لنظام بطاقة الأداء المتوازن؛
- الصفة التوازنية: حيث تحاول بطاقة الأداء المتوازن تحقيق التوازن بين العديد من العناصر الخاصة بأداء المنظمة وذلك على النحو الذي تم الإشارة إليه من قبل؛
- الصفة المحدودية للمعلومات: والمقصود بها هو أن بطاقة الأداء المتوازن تحاول توفير القدر الضروري فقط من المعلومات وهو ما نجده عند تقليص عدد المقاييس المستخدمة في قياس الأبعاد الأربعة إلى ما بين 16 و 20 مقياس بدلا من 35 مقياس الذي تم اقتراحه في البداية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> (BSC) كأداة لتقويم أداء البنك الإسلامي الفلسطيني: دراسة ميدانية من وجهة نظر

العاملين، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012. 30.

<sup>2</sup> محمد أحمد محمد أبو قمر، تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة قياس

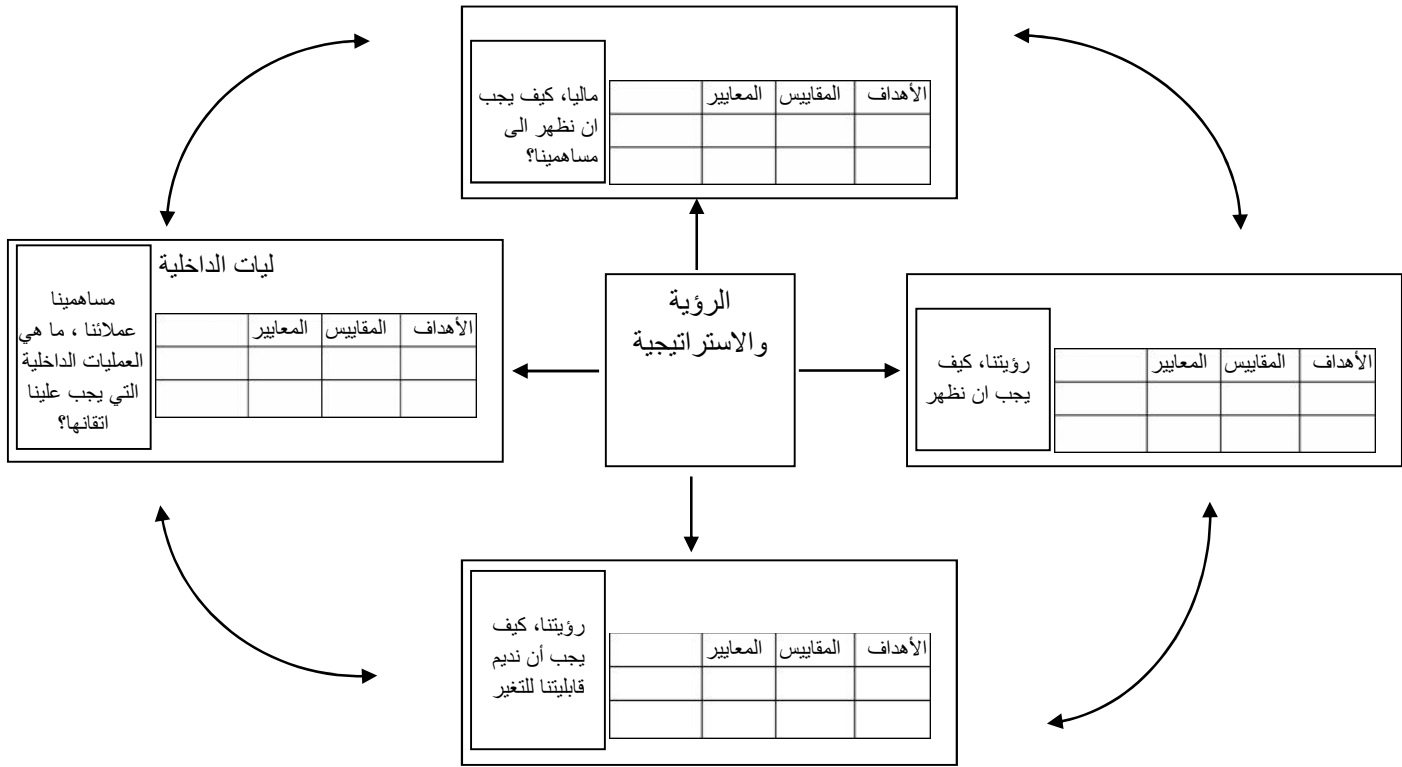
الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2009. 49.

<sup>3</sup> طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي ادريس، مرجع سبق ذكره، ص 132.



3. أبعاد ( منظورات ) بطاقة الأداء المتوازن: تقوم الفكرة الأساسية لبطاقة الأداء المتوازن بناء على ما تم طرحه من قبل Kaplan and Norton على ضرورة إحداث التوازن بين أربعة أبعاد أساسية لأداء المنظمة مرتكزين في ذلك على استراتيجية ورؤية المنظمة، والشكل التالي يوضح الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن؛ حيث يتضح من الشكل أن الأبعاد الأساسية لبطاقة الأداء المتوازن تضم كل من البعد المالي، بعد العملاء، بعد العمليات الداخلية وبعد التعلم والنمو وتتوسط هاته الأبعاد الأربعة رؤية واستراتيجية المنظمة، وفيما يلي شرح مختصر لتلك الأبعاد:

شكل رقم (1.2): الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن



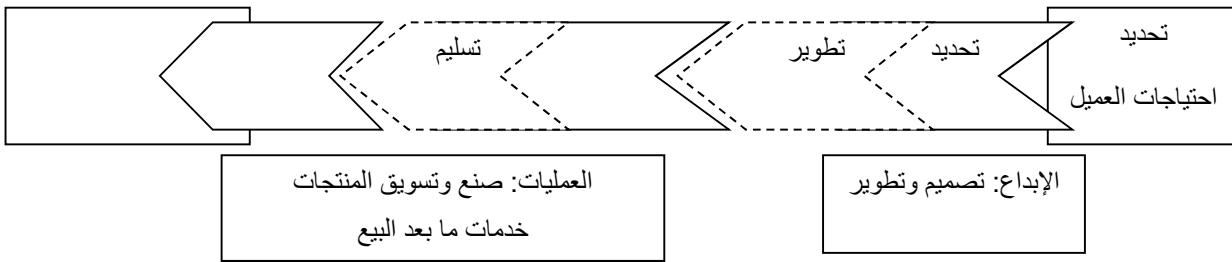
Paul R. Niven, **Balanced scorecard diagnostics : Maintaining maximum performance**, John Wiley : and Sons Inc, USA, 2005. p 14

• البعد المالي Financial perspective: على الرغم من الانتقادات الموجهة لهذا البعد، وفق ما تم التطرق له من قبل، إلا أن واقع عملية تقييم الأداء أثبت أهمية هذا البعد وكذلك عدم إمكانية الاستغناء عنه في عملية التحليل، وهذا راجع إلى ارتباطه ببعض الأهداف الخاصة بالمنظمة والأطراف الفاعلة بها، ويتم التطرق

إلى البعد المالي داخل نموذج ال BSC من خلال القيام بتقييم الأداء الحالي على مستوى المنظمة بالإضافة إلى محاولة ربط تلك النتائج المحققة مع الأبعاد الأخرى داخل ال BSC؛

- بعد العملاء Customer perspective: يرتبط هذا البعد بأداء المنظمة على مستوى القطاعات السوقية المستهدفة من قبل إدارة المنظمة وبالتالي فإنها تحاول التعرف عن مدى قدرة المنظمة على السيطرة على تلك القطاعات المستهدفة، ومن بين أهم المقاييس التي يتم الاعتماد عليها في قياس هذا البعد نجد<sup>1</sup>: رضا العملاء، الاحتفاظ بالعملاء، اكتساب عملاء جدد، ربحية العملاء وحصة المنظمة في القطاعات السوقية المستهدفة؛
- بعد العمليات الداخلية Internal-Business-Process perspective: حسبما يتضح من الشكل السابق فإن هذا البعد يركز على عملية تحديد العمليات الداخلية التي تحقق أكبر إرضاء ممكن لكل من العملاء والمساهمين داخل المنظمة، وهذا من خلال تحديد العمليات التي تسمح بعملية إتقانها بخلق قيمة معتبر بالنسبة لكلي الفئتين، وبالتالي فإن هذا البعد يعتمد على سلسلة القيمة الناشئة عن تلك العمليات الداخلية وهذا حسب ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (2.2): سلسلة القيمة الخاصة ببعد العمليات الداخلية في المنظمة



المصدر: Roberts S.Kaplan and David P.Norton, **The balanced scorecard: Translating strategy into action**, Harvard Business School Press, Boston, Massachusetts, 1996. P 27.

- بعد التعلم والنمو: وهو البعد الرابع من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن، يسمح استخدامه في عملية التحليل من تحديد مدى قدرة المنظمة على التطوير والتحسين والنمو، حيث تنشأ قدرة المنظمة على التعلم والنمو من ثلاث مصادر رئيسية تتمثل في: الأفراد، الأنظمة والإجراءات التنظيمية.

<sup>1</sup> Roberts S.Kaplan and David P.Norton, **The balanced scorecard: Translating strategy into action**, Harvard Business School Press, Boston, Massachusetts, 1996. P 26.

## رابعاً: مؤشر q-tobin

يعتبر مؤشر q-tobin من أهم المؤشرات المعبرة على أداء مؤسسة ما من خلال مقارنة القيمة السوقية للأصول المالية التي أصدرتها تلك المؤسسة مع القيمة الاستبدالية لأصولها المادية، وظهرت هاته النظرية بناء على مجموعة من الأعمال التي قام بها Tobin سنوات 1968 و 1969، ويدل اسم المؤشر على اسم صاحبه (James Tobin) إلى جانب حرف (q) الذي اختاره tobin عشوائياً دون الإشارة إلى معنى آخر<sup>1</sup>، وتكون القيمة المعيارية لهذا المؤشر عند ال 1، فإذا كانت قيمة المؤشر لإحدى المؤسسات أكبر من الواحد فإن هذا يعبر على فرص جيدة للاستثمار في أصول المؤسسة، وبالتالي مؤشر عن أداء جيد لها، أما إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 1 فإن هذا يعبر عن ضعف القيمة السوقية لأصول المؤسسة، وبالتالي تخوف من الاستثمار في أصولها نتيجة الأداء السيئ لها، ونظرياً يتم حساب قيمة مؤشر q-tobin وفق المعادلة التالية<sup>2</sup>:

$$\frac{\text{القيمة السوقية للأصول}}{\text{القيمة الاستبدالية للأصول}} = q - \text{tobin}$$

وعلى الرغم من القبول العام من قبل العديد من الباحثين في مجال الأداء إلا أن استخدامها ظل محدوداً، وحسب الباحثان (Chang and pruit) فإنه من بين الأسباب التي حددت من استخدام هذا المؤشرات هو حجم المعلومات اللازمة لحسابه والتي لا يمكن توفرها في كل الأحوال، إلى جانب أسباب أخرى مثل مشكلة الخطأ في القياس عند تقدير القيمة السوقية للأصول والتي يمكن أن تؤثر على قيم معاملات الانحدار عند محاولة دراسة علاقة المؤشر بمتغيرات أخرى، وبالتالي فإن هذا دفع مجموعة من الباحثين إلى محاولة تبسيط عملية حساب المؤشر من خلال تقليل حجم المعلومات اللازمة ومن بين تلك المحاولات نجد العمل الذي قام به الباحثان Lindenberg and Ross سنة 1981 حيث حاول الباحثان اقتراح نموذج لوغارتمي أساسي في حساب نسبة q-tobin، وهذا وفقاً للمعادلة التالية<sup>3</sup>:

$$L-R \text{ q} = \text{PREFST} + \text{VCOMS} + \text{LTDEBT} + \text{STDEBT} - \text{ADJ/TOTASST} - \text{BKCAP} + \text{NETCAP}$$

<sup>1</sup> محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة q-Tobin's الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008. 38.

<sup>2</sup> بتطبيق الإرشادية الإسلامية الاقتصادية والإدارية، وأثرها في قيمة تطبيقية - يونيو الخدمية المساهمة 187- 163. 2013.

<sup>3</sup> محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 40.

حيث أن:

- PREFST: القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للشركة؛
- VCOMS: سعر الأسهم العادية للشركة ( سعر السهم في 12/31 من كل عام) x عدد الأسهم المكتتب بها؛
- LTDEBT: قيمة الديون طويلة الأجل للمنشأة، معدلة بهيكل آجالها؛
- STDEBT: القيمة الدفترية لمطلوبات المنشأة قصيرة الأجل؛
- ADJ: صافي قيمة الأصول قصيرة الأجل؛
- TOTASST: القيمة الدفترية لإجمالي قيمة أصول الشركة؛
- BKCAP: القيمة الدفترية لصافي المخزون الرأسمالي للمنشأة؛
- NETCAP: القيمة الدفترية لصافي المخزون الرأسمالي للمنشأة، معدلة بنسبة التضخم.

ومن جهة أخرى تمكن الباحثان (Chang and Pruitt) سنة 1994 من اقتراح نموذج مبسط تقريبي لتقدير نسبة q-tobin يعتمد على عدد محدود من المعلومات المحاسبية والمالية، حيث يستطيع هذا النموذج تقدير قيمة q-tobin تكون قريبة جدا من قيمته الأصلية وبالتالي فإنه استطاع التفوق على النموذج السابق في دقة التقدير، وحسب نموذج Chang and Pruitt فإنه يتم حساب قيمة q-tobin التقريبية وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{Approximate } Q = (\text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT}) / \text{TA}$$

حيث أن :

MVE: سعر السهم ( في نهاية 12/31 من كل عام) x عدد الأسهم العادية المكتتب بها؛

PS: القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للشركة؛

DEBT: قيمة المطلوبات قصيرة الأجل، مطروح منها الأصول قصيرة الأجل، ومضافا إليها القيمة الدفترية للمطلوبات طويلة الأجل؛

<sup>1</sup>محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 42.

TA: القيمة الدفترية لإجمالي أصول المنشأة.

### المبحث الثالث: كفاءة الصناعة مفهومها وأدوات قياسها

يعتبر جانب من أكثر الجوانب المرتبطة بالأداء، بل أنها ترتبط أساسا بالمشكلة الاقتصادية، من حيث الاستخدام الأمثل للموارد، ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث الحديث عن مفهوم الكفاءة وأدوات قياسها.

#### المطلب الأول: كفاءة وفعالية الأداء

##### أولاً: مفهوم الكفاءة الاقتصادية

"Efficiency is a word that is easy to use, but very difficult to give a precise operational meaning"<sup>1</sup>

لقد ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والنادرة نسبيا المتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة والمتكررة<sup>2</sup>.

#### (1) تعريف الكفاءة:

يعود مفهوم الكفاءة تاريخيا إلى الاقتصادي الإيطالي "لفريد وباريتو" (1848-1923) الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف بأمتلية باريتو، ولقد تم ربط مفهوم الكفاءة بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في عملية الإنتاج، ومن بين التعاريف المقدمة لمصطلح الكفاءة هناك التعريف الذي قدمه Shone الذي عرف الكفاءة على أنها "الكيفية المثلى في استخدام الموارد لإنتاج شيء ما"، وتعرف الكفاءة أيضا على أنها "الطريقة المثلى لاستعمال الموارد"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>Finn R. Forsund and Iennart Hjalmarsson.P 152.

<sup>2</sup>قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003  
دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005. 05

<sup>3</sup>08

ومن التعاريف الخاصة بمصطلح الكفاءة من عرفها على أنها " الوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات"، وكذلك فإن الكفاءة تعرف على أنها " إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة، سواء كانت بشرية أم مادية أم مالية، كذلك العمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية"، والكفاءة هي " القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو القدرة على تحقيق الحجم نفسه باستخدام أدنى قدر من المدخلات"<sup>1</sup>، وبالتالي يتضح من خلال التعريف السابقة أن الكفاءة هي ترجمة لأحسن علاقة يمكن أن تربط حجم وتكاليف المدخلات المستخدمة في عملية الإنتاج بحجم وتكاليف المخرجات الناتجة عن عملية الإنتاج.

(2) مستويات الكفاءة: حسب كل من Finn R. Forsund and Iennart Hjalmarsson فإنه عادة يمكن التمييز بين ثلاث مستويات رئيسية للكفاءة تتمثل في<sup>2</sup>: الكفاءة على المستوى الجزئي، الكفاءة على مستوى الصناعة، والكفاءة على المستوى الكلي.

أ. الكفاءة على المستوى الجزئي ( على مستوى الوحدة الإنتاجية):

يتمثل تحليل الكفاءة على المستوى الجزئي في التركيز على كيفية استخدام الموارد على مستوى الوحدات الإنتاجية، وبالتالي التركيز على خصائص العملية الإنتاجية على مستوى الوحدة الإنتاجية، ولعل الأشكال المطروح على هذا المستوى يتمثل في كيفية الوصول إلى أحسن الطرق الهندسية والإدارية التي تسمح بتحقيق مستوى الإنتاج الأمثل؛ وتميز النظريات التقليدية للمنشأة على الأقل في هذا المستوى بين نوعين رئيسيين من كفاءة الإنتاج<sup>3</sup>: كفاءة السعر وكفاءة تقنية؛ وتعني كفاءة السعر اختيار أفضل توليفة بين مدخلات العملية الإنتاجية مقارنة بسعر كل وحدة من تلك المدخلات ويتحقق ذلك عند تساوي نسبة الناتج الحدي إلى السعر لكل عنصر من المدخلات، في حين تعني الكفاءة التقنية إنتاج أكبر قدر ممكن من المخرجات من خلال استخدام ما هو متوفر من مدخلات العملية الإنتاجية.

.2006

استراتيجي معاصر

<sup>1</sup>فلاح حسن الحسيني مؤيد عبد الرحمان الدوري، 227.

<sup>2</sup> Finn R. Forsund and Iennart Hjalmarsson, **On the measurement of productive efficiency**, The Swedish Journal of Economics, Vol. 76, No. 2 (Jun., 1974), pp. 141-154

<sup>3</sup>Bo Carlsson, **The Measurement of Efficiency in Production: An Application to Swedish Manufacturing Industries 1968**, The Swedish Journal of Economics, Vol 74, No 4, Dec 1972. pp 468-485. (469)

## ب. الكفاءة على مستوى الصناعة:

يسمح هذا النوع من الكفاءة بالتعبير عن الكفاءة الخاصة بمجموعة المؤسسات التي تشكل صناعة ما، وبالتالي فإنها تسمح بإعطاء صورة شاملة عن مستوى الكفاءة السائد في صناعة ما، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تحديد المنشآت الأكثر كفاءة واتخاذها كأساس لتقييم الكفاءة لبقية المنشآت داخل الصناعة،

وحسب Farell من المتعارف عليه في وسط الباحثين أنه عند مستوى معين لمنحنى الناتج المتساوي، الكفاءة التقنية لصناعة ما تساوي المتوسط المرجح للكفاءة التقنية للمؤسسات المكونة لتلك الصناعة وذلك عند نفس مستوى الناتج المتساوي السابق للصناعة<sup>1</sup>، غير أن هاته الفكرة لا تصلح في كل الظروف، خاصة في حالة اختلاف توليفات الإنتاج الخاصة بالمؤسسات العاملة في الصناعة مما يجعل من القيم التي توفرها هاته الطريقة في تقييم الكفاءة على مستوى الصناعة مضللة ولا تعبر عن المستوى الحقيقي لها، وهذا راجع إلى تأثير النتيجة بقيمة الكفاءة لكل المنشآت العاملة داخل الصناعة.

كما أنه في حالة الصناعات التي تتمتع بوجود اقتصاديات السلم فإن المتوسط المرجح لقيمة الكفاءة الخاصة بمجموعة من المؤسسات العاملة داخل الصناعة والتي تتمتع بكفاءة عالية، سوف يعبر عن كفاءة متدنية لتلك الصناعة، لأنه عند تجميع تلك المؤسسات في مؤسسة واحدة فإن الحجم الكبير لهاته المؤسسة الأخيرة سوف يمكنها من تحقيق كفاءة أكبر من تلك التي تحققت على مستوى كل مؤسسة لوحدها، وبالتالي فإن هذا يجعل هاته الطريقة محدودة في حساب الكفاءة على مستوى الصناعة؛ ومن الحلول البديلة المقترحة في سبيل تقييم الكفاءة على مستوى الصناعة فإن Farell يقترح مقارنة خصائص الإنتاج على مستوى الصناعة ككل ( أي خصائص التكاليف والخصائص الفنية للإنتاج مثل حجم المخرجات الناتجة عن استخدام حجم معين من المدخلات) بمعايير الكفاءة على مستوى نفس الصناعة داخل دولة أو مناطق أخرى<sup>2</sup>.

غير أن نقص المعلومات الخاصة بمختلف الصناعات على المستوى العالمي والاقليمي، قد يجعل من عملية تقييم الكفاءة على مستوى الصناعة عبر طريقة المقارنة مع مختلف الصناعات أمرا صعبا، وفي كثير من الحالات لا يمكن تجسيده على أرض الواقع، وبالتالي فإن هذا يتطلب التحول إلى حساب الكفاءة الهيكلية على

<sup>1</sup> M. J. Farrell, *The Measurement of Productive Efficiency*, Journal of the Royal Statistical Society, Vol 120, No 3, 1957. Pp 253-290 (261)

<sup>2</sup> Idem.

مستوى الصناعة فقط، ويتم حساب هذا النوع من الكفاءة من خلال الاعتماد على مقارنة دالة الإنتاج الكفاءة (efficient production function) الخاصة بالصناعة داخل كل دولة من دول العينة<sup>1</sup>؛ أي أن هاته المقارنة سوف تعتمد على الكفاءة الخاصة بأكفاً منشأة داخل كل صناعة كمؤشر عن كفاءة تلك الصناعة، وبالتالي فإن هاته الطريقة سوف تهمل خصائص المنشآت الأخرى داخل الصناعة، وهذا ما يشكل أحد نقائص هاته الطريقة، غير أنه حسب Farell فإن هاته الطريقة تعتبر أكثر عملية وسهلة للتطبيق على أرض الواقع ولا تتطلب توفر المعلومات الخاصة بكل المنشآت العاملة داخل الصناعة بل يكفي الاعتماد على دالة الإنتاج الكفاءة داخل تلك الصناعة لإجراء عملية المقارنة.

ويتم تشكيل دالة الإنتاج الكفاءة عن طريق تحديد مجموعة التوليفات التي تعبر عن مستويات الإنتاج الكفاءة وهذا يتم من خلال تمثيل توليفات الإنتاج لكل المنشآت العاملة في الصناعة عبر نقاط ومن ثم العمل على تحديد أحسن النقاط التي تعبر عن مستوى جيد للكفاءة وتمثيلها في شكل منحنى.

#### ج. الكفاءة على المستوى الكلي:

يقيس هذا النوع من الكفاءة مدى حسن توزيع الموارد الاقتصادية على المستوى الكلي لاقتصاد ما، أي كيفية توزيع الموارد على مختلف القطاعات المكونة لذلك الاقتصاد، ولقد تم استخدام الكفاءة على المستوى الكلي في التعبير عن الخسائر الممكن ارتباطها بسيادة هيكل الاحتكار على أحد أو بعض القطاعات في ذلك الاقتصاد وذلك من خلال مقارنتها بالتوزيع الأمثل للموارد المعروف بأمتلية باريتو وما يمكن أن يترتب عنه من تراجع في الرفاهية الاجتماعية.

#### د. الكفاءة XX-Efficiency:

لقد تم ظهور هذا المصطلح على يد Harvey Leibenstein سنة 1966، وحسب Leibenstein فإن مشكلة الكفاءة اعتبرت محور وجوه النظرية الاقتصادية الجزئية، غير أن هاته الأخيرة ركزت على نوع واحد فقط من الكفاءة، والمتمثلة في الكفاءة التخصيصية للموارد (allocative efficiency)،

<sup>1</sup> M. J. Farrell, op cit. p 262.



وإهمالها لأنواع أخرى من الكفاءة قد تكون أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية عن الكفاءة التخصيصية<sup>1</sup>، ومن بين تلك الأنواع ذكر Leibenstein الكفاءة X، حيث تشتهب الكفاءة X مع الكفاءة التخصيصية للموارد من حيث المضمون والذي يتعلق بمقارنة الكفاءة الإنتاجية الحالية لمؤسسة أو صناعة أو اقتصاد ما مع المعدلات القصوى لتلك الكفاءة، غير أن الكفاءة X تتميز عن الكفاءة التخصيصية من حيث مصادر اللاكفاءة<sup>2</sup>؛

وحسب Leibenstein فإن اللاكفاءة X تنتج عن ضعف القرارات الإدارية خاصة ما تعلق منها بجوانب إدارة العمل وتحفيزها وإدارة المعرفة على مستوى المنظمة وكذلك إستعداد المنظمة وموظفيها على تبني التكنولوجيات الحديثة في الإنتاج، بينما تنشأ اللاكفاءة التخصيصية عن ضعف العلاقة التقنية التي تربط مدخلات العملية الإنتاجية (سوء اختيار التوليفات الخاصة بعملية الإنتاج)<sup>3</sup>.

وبالتالي فإن Leibenstein يرى أن تلك العوامل يزداد تأثيرها في ظل انخفاض شدة المنافسة داخل الصناعة، فعندما تشتد المنافسة داخل الصناعة فإن أفراد تلك الصناعة سيتحولون إلى البحث عن أنجع الطرق التي تسمح لهم بالتغلب على منافسيهم وبالتالي فإن ذلك سوف يؤدي بهم إلى العمل على تحسين الكفاءة X.

### ثانياً: مفهوم الفعالية في المنظمة

يقصد بالفعالية في المنظمة مدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المخططة وبالتالي فإن الفعالية ترتبط كثيراً بالنتائج المحققة من قبل المنظمة من جهة، وبالنتائج المخططة مسبقاً من جهة أخرى، وعليه فإنه لا يمكن الاعتماد على الفعالية في مقارنة منظمة بمنظمة أخرى إلا في ظل تشابه الأهداف المخططة لكلى المنظمتين، كما أن كثرة الأهداف المخططة من قبل المنظمة والتي قد تتعارض فيما بينها في بعض الأحيان، جعل من فعالية المنظمة أمراً نسبياً.

ونظراً لكون الأهداف المخططة يتم وضعها من قبل إدارة المنظمة وبالتالي فإنه مع تطور النشاط الاقتصادي وانفصال ملكية المنظمة عن إدارتها، فإن هذا قد حد من قدرة الفعالية على التعبير عن جودة وواقع

<sup>1</sup> Harvey Leibenstein, **Allocative Efficiency vs. "X-Efficiency"**, The American Economic Review, Vol 56, No 3, Jun 1966. pp 392-415. (392)

<sup>2</sup> Roger S. Frantz, **On the Existence of X-Efficiency**, Journal of Post Keynesian Economics, Vol 2, No 4, summer 1980. pp. 509-527. P 509.

<sup>3</sup> Harvey Leibenstein, op cit. p 413.

الأداء الفعلي لها، لأنه في كثير من الحالات نجد أن إدارة المنظمة وخاصة المنظمات العمومية تلجأ إلى وضع أهداف سهلة وبسيطة من أجل إظهار أن منظماتهم تعمل بفعالية كبيرة، كما أن الفعالية تتأثر أيضا بعامل الزمن<sup>1</sup>، وهذا راجع إلى اختلاف المدى الزمني للأهداف التي وضعتها، والتي قد تدفعها ظروف البيئة التي تعمل داخلها إلى التضحية ببعض الأهداف القصيرة المدى في سبيل تحقيق الأهداف طويلة المدى، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى ضعف فعاليتها على المدى القصير وزيادة فعاليتها على المدى الطويل.

### المطلب الثاني: أدوات قياس الكفاءة الاقتصادية:

يتميز الباحثون في ميدان أدوات تقييم الكفاءة، بين نوعين من المقاييس هما: المقاييس المعلمية التي تعتمد على دالة الانتاج من نوع Cobb-Douglas، وكذلك الدوال اللوغاريتمية المتسامية وتقنيات التقدير الاحصائي، من أجل تقدير الكفاءة الخاصة بالوحدات المدروسة؛ والمقاييس اللامعلمية التي ليس لها شكل محدد لدوال الانتاج، بل تعتمد على البرمجة الخطية لتقدير الكفاءة الخاصة بالوحدات المعنية بعملية التقييم.

### أولاً: المقاييس اللامعلمية للكفاءة:

أغلب الدراسات الخاصة بقياس الكفاءة باستخدام المقاييس اللامعلمية ركزت على استخدام طريقة تحليل المعطيات المغلفة (DEA\*)؛ تعتبر هذه التقنية من أهم الأدوات المستخدمة في قياس الكفاءة على مستوى مجموعة من الوحدات المتناظرة (peer units)، تعرف بوحدات اتخاذ القرار\* DMU، والتي عادة ما تأخذ شكل مؤسسة أو فرع، وتقوم هاته الوحدات باستخدام توليفة من مدخلات مختلفة ومتعددة، من أجل الحصول على مجموعة من المخرجات المتنوعة، وتعتمد هاته الطريقة على مقارنة العلاقة بين مدخلات ومخرجات الوحدة المدروسة، والعلاقة بين مدخلات ومخرجات أحسن وحدة قرار ضمن مجموعة الوحدات موضوع الدراسة (الوحدة الأكثر كفاءة).

الادارة، جامعة الملك عبد العزيز، (1408هـ / 1988). (

<sup>1</sup>سمير مفهوم الكفاءة والفعالية نظرية  
228 .237-203

\*Data Envelopment Analysis

\* Decision Making Units

ولقد شكلت أعمال Farell الأساس لتقنية الـ DEA<sup>1</sup>، وهذا من خلال فكرة قياس الكفاءة لأي وحدة إنتاجية عبر مقارنتها بمجموعة الوحدات الإنتاجية التي تستخدم نفس توليفة الإنتاج الخاصة بها، حيث حاول كل من Charnes , Cooper and Rhodes تطوير فكرة Farell وجعلها قادرة على مقارنة الكفاءة الخاصة بمجموعة من وحدات القرار، التي تعتمد على أكثر من عنصرين من مدخلات الإنتاج، من أجل إنتاج مجموعة من المنتجات تفوق الإثنين، وهذا ما جعل التحليل البياني الذي قدمه Farell، لا يسمح بإجراء المقارنة، ويتطلب الأمر اللجوء إلى تقنيات البرمجة الخطية، لتقييم كفاءة وحدات القرار السابقة، إلى جانب التوصل إلى أحسن علاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية الخاصة بكل وحدة من تلك الوحدات، وهذا ما أدى إلى ظهور نموذج الـ CCR\* في تطبيق طريقة الـ DEA لحساب الكفاءة سنة 1978<sup>2</sup>، ومنذ ظهوره شهد نموذج الـ CCR اهتماما كبيرا من قبل الباحثين في ميدان الكفاءة وكانت هناك العديد من المحاولات من أجل تطوير النموذج لعل أبرزها العمل الذي قام به كل من (Banker-Charnes-Cooper) والذين توصلوا إلى نموذج الـ BCC والذي تم اعتباره كنموذج بديل للنموذج السابق في قياس الكفاءة.

أ. **الشكل الأولي لنموذج الـ CCR DEA:** يقوم نموذج الـ CCR بتحليل الكفاءة على مستوى مجموعة تتكون من  $n$  وحدة قرار DMU، تعتمد هاته المجموعة في عملية الإنتاج على  $m$  عنصر مختلف من المدخلات وهذا من أجل إنتاج  $s$  منتج مختلف، كما أن الوحدة  $DMU_j$  تستهلك الكمية  $x_{ij}$  من عنصر الإنتاج  $i$ ، وهذا من أجل إنتاج الكمية  $y_{rj}$  من المنتج  $r$ ، حيث تكون كل من  $x_{ij}$  و  $y_{rj}$  موجبة؛ وبافتراض أن كل وحدة DMU تستخدم على الأقل عنصر واحد من أجل إنتاج منتج واحد، وكذلك ينطلق النموذج من افتراض أن إحدى الوحدات تمثل الوحدة الأكثر كفاءة داخل المجموعة، وبالتالي فإن الكفاءة الخاصة بهاته الوحدة تكون مساوية للواحد الصحيح، أما الكفاءة الخاصة بالوحدات الأخرى تكون أقل من أو تساوي الواحد، وعليه سيتم العمل على تقييم الكفاءة الخاصة بهاته الوحدة عبر إيجاد الوزن النسبي لمدخلات العملية الإنتاجية وكذلك الوزن الخاص ( حجم ونوع) بكل منتج داخل مزيج منتجات الوحدة، وعليه فإن الشكل النسبي لنموذج الـ CCR يكون كالتالي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup>Subhash C. Ray, **Data Envelopment Analysis: Theory and Techniques for Economics and Operations Research**, 1<sup>st</sup> edition, Cambridge University Press, UK, 2004. P 14.

\*نسبة الى مؤسسيه وهم Charnes , Cooper and Rhodes

<sup>2</sup> William W. Cooper, Lawrence M. Seiford and Joe Zhu, **Handbook on Data Envelopment Analysis**, Kluwer series, Kluwer Academic Publishers, USA. 2004. P 04

<sup>3</sup>Ibid, P 10.

$$\max h_o(u, v) = \sum_r u_r y_{ro} / \sum_i v_i x_{io}$$

$$s/c \begin{cases} \sum_r u_r y_{rj} / \sum_i v_i x_{ij} \leq 1 & \text{for } j = 1, \dots, n, \\ u_r, v_i \geq 0 & \text{for all } i \text{ and } r \end{cases}$$

$u_r$ : تمثل الوزن النسبي لمساهمة الوحدة  $o$  في الإنتاج الإجمالي للمنتج  $r$  داخل المجموعة محل الدراسة؛

$v_i$ : تمثل الوزن النسبي للكمية التي تستهلكها الوحدة  $o$  من إجمالي الكمية المستهلكة من العنصر  $i$  داخل المجموعة محل الدراسة.

حيث يحاول النموذج التوصل إلى أمثل وزن لمدخلات ومخرجات الوحدة محل الدراسة، وهذا تحت فرض أن هاته الوحدة تمثل الوحدة الأكثر كفاءة داخل المجموعة، أي أنه في حالة كون كفاءة هاته الوحدة مساوية للواحد، فإن كفاءة الوحدات الأخرى تكون محصورة بين الصفر والواحد، ونظرا لصعوبة التوصل إلى حل لهذا النوع من النماذج الرياضية، فإن الأمر يتطلب تحويل النموذج السابق إلى نموذج خطي، ويتم ذلك عبر شكلين مختلفين، يتمثل الشكل الأول في نموذج خطي يعظم المخرجات عند حجم معين للمدخلات الوهمية المساوية للواحد، أما الشكل الثاني فيتمثل في نموذج خطي يهدف إلى تدنية المدخلات وهذا عند حجم معين للمخرجات الوهمية مساوي للواحد، وفيما يلي التعبير الرياضي لكلى الشكلين<sup>1</sup>:

- البرنامج الخطي الخاص بتعظيم المخرجات:

$$\max Z = \sum_r u_r y_{ro}$$

$$s/c \begin{cases} \sum_r u_r y_{rj} - \sum_i v_i x_{ij} \leq 0 & \text{for } j = 1, \dots, n, \\ \sum_i v_i x_{io} = 1 \\ u_r, v_i \geq 0 & \text{for all } i \text{ and } r \end{cases}$$

<sup>1</sup>Ibid, p 13.

- البرنامج الخطي الذي يهدف إلى تدنية المدخلات:

$$\begin{aligned} \min \quad & W = \sum_r v_i x_{io} \\ \text{s/c} \quad & \left\{ \begin{array}{l} \sum_r u_r y_{rj} - \sum_i v_i x_{ij} \leq 0 \quad \text{for } j = 1, \dots, n, \\ \sum_i u_r y_{ro} = 1 \\ u_r, v_i \geq 0 \end{array} \right. \quad \text{for all } i \text{ and } r \end{aligned}$$

ونظرا لزيادة عدد القيود في البرامج الخطية السابقة مقارنة بعدد المتغيرات، فإن الأمر يتطلب الاعتماد على تقنية الحل بالنموذج الثنائي من أجل تبسيط عملية الحل، وبالتالي فإن هذا النموذج الثنائي يحاول القيام بإعطاء أوزان للوحدات محل الدراسة كوحدات نظيرة للوحدة التي نريد حساب الكفاءة الخاصة بها<sup>1</sup>، حيث يمكن القيام بحل النموذج السابق الخاص بتعظيم المخرجات مثلا، وهذا من خلال الاعتماد على الصيغة الثنائية الخاصة به، والتي تكون وفق الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \min \quad & W = \theta \\ \text{s/c} \quad & \left\{ \begin{array}{l} \sum_r \lambda_i y_{rj} - y_{ro} \geq 0 \quad \text{for } j = 1, \dots, n, \\ \theta x_{io} - \sum \lambda_i x_{ij} \geq 0 \\ \lambda_i \geq 0 \end{array} \right. \end{aligned}$$

وبالتالي فإن مقدار الكفاءة التقنية الخاصة بالوحدة محل التقييم تساوي قيمة  $\theta$

ولقد شهد نموذج الـ DEA CCR العديد من التعديلات من أهمها التعديل الذي قامت به مجموعة الـ CCR سنة 1979، والخاص بتعويض شرط عدم السلبية للأوزان الخاصة بمدخلات ومخرجات وحدات اتخاذ القرار بقيم

<sup>1</sup> R. Ramanathan, **An Introduction to Data Envelopment Analysis: A Tool for Performance Measurement**, 1<sup>st</sup> edition, Sage Publications, INDIA, 2003. P 51.

موجبة فقط، أي أن الأوزان الخاصة بالمرجات والمدخلات أصبحت أوزان موجبة تماما وعليه فقد أصبح شرط

$$u_r, v_i \geq \varepsilon \quad \text{عدم السلبية مكتوب على الشكل التالي}^1:$$

حيث أن  $\varepsilon$  تمثل أصغر قيمة موجبة ممكنة يعبر عنها في بعض الأحيان بعدد من الرتبة  $10^{-5}$  أو  $10^{-6}$

ب. **شكل نموذج الـ BCC DEA:** قامت مجموعة من الباحثين تتكون من Banker, Charnes and Cooper سنة 1984 بطرح نموذج DEA جديد، يأخذ بعين الاعتبار إمكانية وجود اقتصاديات للسلم في عملية الإنتاج الخاصة بتلك الوحدات، وبالتالي فإن النموذج الجديد يحاول تقسيم الكفاءة الإنتاجية على مستوى كل وحدة، إلى كفاءة تقنية، وكفاءة اقتصاديات السلم، ومن ثم العمل على توضيح الأهمية النسبية لتلك الأنواع من الكفاءة، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن النموذج الجديد حاول في البداية تخليص النموذج السابق من آثار اقتصاديات السلم، وبالتالي فقد حاول قياس الكفاءة التقنية لكل وحدة من الوحدات محل الدراسة، عبر مقارنة كفاءتها مع كفاءة الوحدات الأخرى، التي تنشط عند نفس المستوى من الإنتاج، ولهذا فقد تم كتابة النموذج المرافق السابق على النحو التالي<sup>2</sup>:

$$\begin{aligned} \min \quad & W = \theta \\ \text{s/c} \quad & \left\{ \begin{array}{l} \sum_r \lambda_i y_{rj} - y_{ro} \geq 0 \quad \text{for } j = 1, \dots, n, \\ \theta x_{io} - \sum \lambda_i x_{ij} \geq 0 \\ \sum \lambda_i = 1 \\ \lambda_i \geq 0 \end{array} \right. \end{aligned}$$

أما عن كيفية حساب مقدار الكفاءة الناتجة عن اقتصاديات السلم، فإن قيمة الكفاءة الإنتاجية التي تم حسابها وفق نموذج الـ DEA الأولي، تساوي قيمتها وفق النموذج الجديد مضروبة في كفاءة اقتصاديات السلم،

<sup>1</sup>Ibid, P 44.

<sup>2</sup> Timothy J. Coelli, and al, **AN INTRODUCTION TO EFFICIENCY AND PRODUCTIVITY ANALYSIS**, Second Edition, Springer Science Business Media, Inc, USA, 2005. P 173.

وبالتالي فإن كفاءة اقتصاديات السلم تساوي حاصل قسمة قيمة الكفاءة الإنتاجية وفق النموذج الأولي على قيمتها

$$SE = TE_{DEA CCR} / TE_{DEA BCC} \text{، أي}^1$$

حيث: SE: تمثل كفاءة اقتصاديات السلم؛  $TE_{DEA CCR}$ : قيمة الكفاءة الإنتاجية وفق النموذج الأولي؛

$TE_{DEA BCC}$ : قيمة الكفاءة الإنتاجية وفق النموذج الجديد.

ومن جهة أخرى يمكن الاعتماد مباشرة على الحلول المتحصل عليها من خلال حل النموذج المرافق لنموذج ال DEA CCR، ومن ثم تقدير نمط اقتصاديات السلم لدى تلك الوحدة عبر التركيز على قيمة  $\sum \lambda_i$  وذلك يكون وفق الحالات التالية<sup>2</sup>:

$\sum \lambda_i = 1$ : في هذه الحالة نقول إن الوحدة تتمتع باقتصاديات للسلم ثابتة؛

$\sum \lambda_i < 1$ : في هذه الحالة نقول إن الوحدة تتمتع باقتصاديات للسلم متزايدة؛

$\sum \lambda_i > 1$ : في هذه الحالة نقول إن الوحدة تتمتع باقتصاديات للسلم متناقصة؛

ومن بين الانتقادات الموجهة لتقنية تحليل البيانات المغلفة DEA أنها ترى أن كل انحراف لقيم الإنتاج الحالية لكل وحدة عن القيم المقدره تعبر بصفة مطلقة عن مقدار اللاكفاءة المسجلة على مستوى تلك الوحدة وبالتالي فإن هذا التحليل يهمل الانحرافات التي يمكن أن تنشأ عن أخطاء القياس وبالتالي فإن القيم الناتجة عن عملية التحليل تعتبر قيم لا تشمل فقط عن مقدار اللاكفاءة المسجلة على مستوى تلك الوحدة.

### ثانياً: المقاييس المعلمية للكفاءة

تعتمد هذه المقاييس على تقدير معالم الدالة اللوغاريتمية المتسامية، سواء كانت دالة إنتاج أو دالة تكاليف، وهذا من خلال الاعتماد على اساليب التقدير الاحصائي، ومن اهم هاته المقاييس نجد: منهج تحليل الحد العشوائي، طريقة الحد السميك وطريقة التوزيع الحر.

<sup>1</sup>bid. P 173.

<sup>2</sup> WILLIAM W. COOPER, LAWRENCE M. SEIFORD and KAORU TONE, **DATA ENVELOPMENT ANALYSIS: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software**, Kluwer Academic Publishers, USA, 2002. P 122.

## 1. منهج تحليل الحد العشوائي SFA\*

يعتبر هذا النوع من مناهج التحليل من بين المناهج البديلة التي يمكن الاعتماد عليها في عملية تقدير اللاكفاءة، خاصة وأن هذا النوع من مناهج التحليل، يأخذ بعين الاعتبار معاملات الخطأ أثناء القيام بتقدير معاملات الكفاءة الخاصة بالوحدات محل الدراسة، أما من حيث النشأة فإن نموذج ال SFA يشبه كثيرا نموذج ال DEA، على اعتبار أن كلي النموذجين انطلقا من أعمال Farrell، حيث كان الظهور الفعلي لنموذج ال SFA<sup>1</sup> في المقال الذي نشره كل من Meeusen and Van Den Broeck، في شهر جوان من سنة 1977، وكذلك المقال الذي نشره كل من Aigner، Lovell و Schmidt الذي نشر بعد شهر واحد من نشر المقال الأول.

أ. دالة الإنتاج العشوائي the stochastic production frontier: تعتمد طريقة ال SFA في تقدير معاملات الكفاءة على مستوى أي وحدة اقتصادية على دراسة دالة الإنتاج العشوائية لتلك الوحدة، ومن خلال الاعتماد على الشكل اللوغاريتمي لدالة الإنتاج من شكل دالة كوب دوغلاس، اتفق اصحاب المقالين على أن دالة إنتاج العشوائية تكون من الشكل التالي<sup>2</sup>:

$$\ln q_i = \beta_0 + \sum_n \beta_n \ln x_{ni} + v_i - u_i$$

حيث:  $q_i$ : تمثل مخرجات الوحدة  $i$ ؛  $v_i$ : معامل الخطأ

$x_{ni}$ : تمثل المدخلة  $n$  للوحدة  $i$ ؛

$u_i$ : عبارة عن متغير عشوائي غير سالب مرتبط بالاكفاءة التقنية للوحدة  $i$ .

وعليه فإن الكفاءة التقنية على مستوى الوحدة يتم تقديرها بعد القيام بتقدير معالم دالة الإنتاج العشوائية السابقة وبالخصوص بعد القيام بتقدير قيمة  $u_i$  ومن ثم نقوم باستنتاج قيمة الكفاءة التقنية وفق المعادلة التالية<sup>3</sup>:

$$TE = e^{(-u_i)}$$

\* STOCHASTIC FRONTIER ANALYSIS

<sup>1</sup>SUBAL C. KUMBHAKAR and C. A. KNOX LOVELL, *Stochastic Frontier Analysis*, 1st paperback edition, CAMBRIDGE University Press, UK, 2003.P 08.

<sup>2</sup>Ibid, P 72.

<sup>3</sup>Timothy J. Coelli and al, Op Cit, P 243.



ب. حدود التكلفة Cost Frontiers: ان غياب المعلومات الكافية عن أسعار مدخلات العملية الإنتاجية، يدفع عملية التحليل إلى الاعتماد على المعلومات المتوفرة عن الكميات الخاصة بمدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية، وهذا عبر دراسة دوال البعد أو المسافة (Distance Functions) الفاصلة بين إحدائيات وخصائص الإنتاج الحالية للوحدة محل التقييم، عن الخصائص المثلى لتلك العملية الإنتاجية، أما في حالة توفر تلك المعلومات اللازمة حول أسعار مدخلات العملية الإنتاجية، فإن هذا يسمح بدراسة كفاءة التكلفة لتلك الوحدة محل الدراسة، وهذا عبر تحديد حدود التكلفة المثلى لتلك الوحدة، ودراسة بعد التكاليف الحالية لتلك الوحدة عن حدود التكلفة المثلى الخاصة بها، وعادة يتم التعبير عن حدود التكلفة المثلى للوحدة، وفق الشكل التالي<sup>1</sup>:

$$c_i(w_{1i}, w_{2i}, \dots, w_{Ni}, q_{1i}, q_{2i}, \dots, q_{Mi})$$

ويعبر الشكل السابق على أن التكلفة الحالية للوحدة الإنتاجية  $c_i$  يجب أن يكون أكبر من أو يساوي حدود التكلفة المثلى، حيث  $w_{Ni}$  تمثل سعر المدخلة  $N$  للوحدة  $i$ ، ولقد تم استخدام شكل دالة كوب دوغلاس في التعبير عن حدود التكلفة المثلى للوحدة  $i$  وذلك وفق الشكل التالي<sup>2</sup>:

$$\ln c_i = \beta_0 + \sum_{n=1}^N \beta_n \ln w_{ni} + \sum_{m=1}^M \phi_m \ln q_{mi} + v_i + u_i$$

وبافتراض أن  $\sum_{n=1}^N \beta_n = 1$  فإن المعادلة السابقة يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\ln(c_i/w_{Ni}) = \beta_0 + \sum_{n=1}^N \beta_n \ln(w_{ni}/w_{Ni}) + \sum_{m=1}^M \phi_m \ln q_{mi} + v_i + u_i$$

وبالتالي فإن كفاءة التكلفة يمكن تقديرها كما يلي:  $CE_i = e^{(-u_i)}$ .

## 2. طريقة الحد السميك \*TFA:

حاول كل من Berger و Humphrey سنة 1991، تقدير مقدار اللاكفاءة داخل مجموعة من وحدات اتخاذ القرار DMUs، و هذا عبر ترتيب تلك الوحدات تصاعديا او تنازليا، على اساس متوسط التكلفة لها، و من ثم

<sup>1</sup>Ibid, P 266.

<sup>2</sup>Ibid, P 267.

\* Thick Frontier Approach

تحديد العينة التي تمثل الربيع الأول و الربيع الرابع، حيث تعبر الأولى عن فئة الوحدات ذات التكاليف المنخفضة، اما الثانية فهي تمثل مجموعة الوحدات ذات التكاليف المرتفعة، مما يعني ان هاته المجموعتين تمثلان غلافين سميكين يحيطان بباقي الوحدات المدروسة، غلاف علوي و غلاف سفلي، و بالتالي فان الفارق ما بين الغلافين العلوي و السفلي تمثل مقدار الالكفاءة داخل عينة الدراسة؛ حيث يتم تحديد مقدار الالكفاءة داخل عينة الدراسة عبر تقدير خصائص دالة الانتاج، للوحدات الواقعة بين الغلافين، مما يساهم في تدنية مقدار الالكفاءة داخل عينة الدراسة، و ذلك نتيجة نقص تأثير القيم الحدية على مقادير الالكفاءة<sup>1</sup>.

### 3. طريقة التوزيع الحر \* DFA:

لقد تم طرح هاته التقنية من قبل Berger سنة 1993، تحت تسمية التوزيع الحر، و هذا نظرا لكون هاته التقنية تفترض اي شكل من أشكال توزيع المعاملات العشوائية  $U_i$  و  $V_i$ ، حيث يرى Berger بأن تلك المعاملات تتوزع بشكل حر، كما يفترض بأن الكفاءة الخاصة بالبنوك تبقى ثابتة في الاجل الطويل، اي ان قيمة  $U_i$  تبقى ثابتة طول هاته المدة، و يمكن كتابة الشكل العام لنموذج الـ DFA كما يلي<sup>2</sup>:

$$\ln TC_{it} = \ln C_t(Y_{it}; W_{it}) + \ln U_i + \ln V_{it}$$

### المبحث الرابع: المخاطر وأثرها على أداء المؤسسة

نظرا لتزايد الارتباط بين المخاطر والعوائد المرتفعة في العديد من الصناعات فإن هذا دفع الجهات المسؤولة عن تحليل أداء المؤسسات الناشطة في هاته الصناعات والأطراف الآخذة في هاته المؤسسات (*stakeholders*) إلى التركيز على حجم تلك المخاطر، وهذا من أجل تقدير العائد الحقيقي الذي يمكن أن تستفيد منه تلك المؤسسات مقارنة بما تتعرض له من مخاطر.

<sup>1</sup> Izah Mohd Tahir and Sudin Haron, **Technical efficiency of the Malaysian commercial banks: a stochastic frontier approach**, Banks and Bank Systems, Volume 3, Issue 4, 2008. Pp 65-72. P 66.

\* Distribution-Free Approach

<sup>2</sup> Sunil Kumar and Rachita Gulati, **Deregulation and Efficiency of Indian Banks**, Springer, India, 2014. P 112.

المطلب الأول: مفهوم الخطر وأنواعه

إن مصطلح الخطر أو المخاطر يعتبر من بين المصطلحات التي نستعملها كثيرا حتى في حياتنا الخاصة، وهذا يمكن رده إلى ارتباط العديد من الأنشطة البشرية باللايقين، حتى الأنشطة البسيطة منها.

أولاً: مفهوم الخطر1. تعريف الخطر:

تتفق العديد من المراجع التي عرفت الخطر على أنه مرتبط بحالات عدم اليقين، حيث أن عدد كبير منها يستعمل إحدى الكلمات التالية: عدم التأكد، احتمال، التباين، انحراف عن النتيجة المتوقعة ... وغيرها، وفيما يلي بعض التعاريف المقدمة للخطر:

✓ الخطر هو احتمال حدوث شيء سيء يجب تجنبه<sup>1</sup>؛

✓ حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة<sup>2</sup>؛

وبالتالي فإن التعريفين السابقين للخطر يركزان على احتمال حدوث نتائج غير ملائمة في المستقبل، غير أن هاتاه النظرة قد تكون مختلفة من وجهة نظر التأمين، كون النتيجة المتوقعة إما جيدة أو سيئة، حيث يعبر على الخطر على أنه " حادث مستقبلي محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين الذين تم بينهما العقد".

2. المفاهيم المتعلقة بمصطلح الخطر: لقد ارتبط مفهوم الخطر في مجال إدارة الأعمال بالعديد من المفاهيم

نذكر منها ما يلي<sup>3</sup>:

- درجة الخطر: ويقصد بها درجة احتمال تحقق الخطر أي صغر أو كبر احتمال تحقق الخطر؛
- عبء الخطر: وقيمة الخسارة المحتملة، أي مقدار الخسارة المترتبة على حدوث الخسارة؛

<sup>1</sup>Donald J. Meyer, **The economics of risk**, W.E. Upjohn Institute for Employment Research, USA, 2003.P 10.

<sup>2</sup>عبد الكريم قندوز إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الجزائر، السنة الجامعية 2011/2012. 04.

<sup>3</sup>. 06-05

- سبب الخطر Peril: وهي مجموعة المسببات الطبيعية، البشرية والاقتصادية التي يمكن أن تتسبب في حدوث الخطر، أي تلك المسببات الرئيسية لوقوع خسائر بشرية أو خسائر في الملكية<sup>1</sup>؛
- الحادث: وهي الخسائر المحققة في الموارد المترتبة عن تحقق أحد أو مجموعة من مسببات الخطر؛
- المجازفة Hazard: وهي حالة قد تخلق أو تزيد من احتمال نشوء خسارة ما، حيث يمكن أن تكون هاته المجازفة وفق أشكال مختلفة: منها المجازفة المادية ( *physical hazard* )، كما قد تكون تلك المجازفة أخلاقية ( *moral hazard* ) وهذا عندما تنتج عن سوء نوايا من قبل المؤسسات، وهذا عندما تجد نفسها غير معنية بالمخاطر الناتجة عن القرارات التي تتخذها، و تصبح غير مكترثة بالخسائر التي يمكن أن تتحملها أطراف أخرى ذات علاقة بها.

### ثانياً: أنواع المخاطر

تختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها المنشآت خلال فترة نشاطها باختلاف المعيار المعتمد في عملية التصنيف، حيث تم الاعتماد على العديد من المعايير من قبل الباحثين في عملية التصنيف، ومن بين تلك المعايير يمكن ذكر ما يلي:

1. تصنيف المخاطر حسب معيار الارتباط بالمتغيرات الاقتصادية: والمقصود بهذا المعيار هو مدى تأثر تلك المخاطر بالتغيرات الحادثة في البيئة الاقتصادية المحيطة بها، وحسب هذا المعيار فإنه يمكن تقسيم المخاطر إلى مخاطر ديناميكية ومخاطر استاتيكية<sup>2</sup>؛
2. تصنيف المخاطر حسب معيار الحادث: أي تصنيفها حسب النتيجة المحتملة التحقق عند حدوث الخطر، وفي هذا الإطار يمكننا التمييز بين المخاطر المضاربية والمخاطر البحثية:
  - أ. المخاطر المضاربية *speculatives risks*: يعبر هذا النوع من المخاطر على تلك المخاطر التي يمكن أن يترتب عنها ربح أو خسارة، أي هي عبارة عن موقف يحمل امكانية حدوث إما خسارة أو

<sup>1</sup>CHRISTOPHER L. CULP, **the ART of risk management**, John Wiley & Sons, Inc, USA, 2002. P 185.

، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر. 2007. 25

مكسب<sup>1</sup>، وهو حال عدد كبير من الاستثمارات التي يتحمل أصحابها مخاطر تحقيق مكاسب على شكل أرباح أو خسائر؛

ب. المخاطر البحتة Pures risks: على عكس سابقتها فإن هاته المخاطر ترتب عنها نتيجة واحدة فقط وهي الخسارة، وبالتالي فإن المؤسسات التي تواجه مثل هاته المخاطر تكون أمام احتمال تحقق تلك الخسائر أو عدم تحققها.

3. تصنيف المخاطر حسب طبيعتها: على رغم من تركيز عدد كبير من الكتاب على ربط هذا التصنيف بنشاط المؤسسات المصرفية، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود مثل هذه المخاطر في نشاط المؤسسات الأخرى سواء كانت مؤسسات مالية غير بنكية أو حتى مؤسسات غير مالية، وحسب هذا المعيار فقد تم تصنيف المخاطر إلى الأصناف التالية<sup>2</sup>:

أ. مخاطر السوق Market Risks: يرجع هذا النوع من المخاطر إلى التذبذب في أسعار المنتجات بصفة عامة والأصول المالية بصفة خاصة؛

ب. مخاطر الائتمان Credit Risks: وهي المخاطر المرتبطة بتراجع المركز الائتماني للطرف المقابل في عملية الائتمان، أي الطرف الذي استفاد من الائتمان الذي قدمته المؤسسة وبالتالي فإن هذا التراجع يزيد من احتمال عدم سداد جزء أو كل الائتمان الممنوح، كما يمكن أن تمتد لتشمل أيضا تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف معاملات المتابعة للائتمان المتعثر<sup>3</sup>؛

ج. مخاطر السيولة Liquidity Risks: يرتبط هذا النوع من المخاطر بعدم توفر السيولة الكافية لدى المؤسسة من أجل تمويل مختلف أوجه نشاطها عبر اقتناء مختلف الاستثمارات اللازمة، وكذلك من أجل مواجهة التزاماتها أمام مختلف الأطراف التي تتعامل معها؛

د. مخاطر النماذج: وهي مجموعة المخاطر المرتبطة بالطريقة التي تنتظر بها المؤسسة إلى المخاطر التي تعمل في ظلها، حيث تعتمد المؤسسة على مثل هذه النماذج من أجل قياس وإدارة تلك المخاطر؛

1 25.

2 عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره. ص ص 16 17.

3 استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية ثرها في المالي للمصارف التجارية، الطبعة العربية، دار اليازوري، الأردن،

2013. 62.

هـ. المخاطر التشغيلية *Operational Risk*: تعرف لجنة بازل للرقابة البنكية هذا النوع من المخاطر بأنه "خطر الخسارة الناتجة عن عدم مواعمة وإخفاق العمليات الداخلية والموارد البشرية، والأنظمة، أو ناتجة عن أحداث خارجية"<sup>1</sup>، وعليه فإن المخاطر التشغيلية تتعلق بمجموعة العوامل الداخلية والخارجية التي من شأنها إحداث إخفاق في مجموعة الأعمال التشغيلية الخاصة بالمنظمة؛

و. المخاطر القانونية *Legal Risks*: وهي مجموعة المخاطر التي تنشأ نتيجة وجود خلل وفراغات قانونية متعلقة بنشاط المنظمة وكذلك التي تنشأ عن تغيير تلك القوانين<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: مقاييس المخاطر

تعتبر عملية تقييم المخاطر مرحلة مهمة من مراحل إدارتها، على اعتبار أن عملية التقييم تسمح بتحديد الحجم المتوقع للخسائر الممكنة الحدوث في المستقبل، وبالتالي فإن هذا يعطي فكرة حول السبيل الأمثل لإدارة مثل هذه المخاطر، وكذا مقدار التكاليف التي تكون المؤسسة مستعدة لتحملها في سبيل إدارة تلك المخاطر؛ ويقسم بعض الكتاب مقاييس الخطر إلى قسمين رئيسيين: مقاييس رياضية ومقاييس ذاتية؛ يحتوي كل قسم من القسمين على عدد كثير من المقاييس وذلك على النحو التالي<sup>3</sup>:

#### أولاً: المقاييس الرياضية

وهي مجموعة من الأدوات الرياضية والكمية تستخدم للتعبير عن المخاطر كماً وتشمل ما يلي:

1. المقاييس الاحصائية: وهي مجموعة الأدوات التي تستخدم من أجل تتبع نمط تطور ظاهرة أو حدث ما عبر الزمن، ومن ثم العمل على تحديد الشكل الذي يمكن أن يكون عليه في المستقبل إذا استمر على نفس المسار، ومن بين الأدوات الاحصائية يمكن ذكر<sup>4</sup>:

<sup>1</sup>Yen Yee Chong, **Investment risk management**; John Wiley & Sons Ltd, England. 2004. p 16.

<sup>2</sup>M.Crouhy, D.Galai&R.Mark, **risk management**; McGraw hill, USA, 2001.P 37.

<sup>3</sup> Erik Banks & Richard Dunn, **Practical Risk Management: An Executive Guide to Avoiding Surprises and Losses**; John Wiley & Sons Ltd, England, 2003. P 61.

أ. المدى: وهو يقيس الفرق بين أكبر وأصغر قيمة للتدفقات النقدية المتوقعة وبالتالي فإن هذا المؤشر يدرس التشتت في قيم تلك العوائد، وكلما كانت قيمة هذا المؤشر كبيرة كلما دل ذلك على زيادة مخاطر المؤسسة؛

ب. الانحراف المعياري: وهو الجذر التربيعي للتباين، ويقاس كليهما مدى تمركز قيم الظاهرة حول متوسطها الحسابي، وبالتالي تحديد مدى التشتت في قيم الظاهرة، وكلما كانت قيمة الانحراف المعياري كبيرة كلما دل ذلك على مستوى أكبر للمخاطر؛

ج. التوزيعات الاحتمالية: تقيس هذه التوزيعات الطبيعة التي تتوزع من خلالها قيم الظاهرة، أي شكل التوزيع الذي تتبعه قيم الظاهرة، مما يسمح بالاستفادة من بعض الخصائص الاحتمالية لذلك النوع من التوزيع الاحصائي في تقدير بعض المعالم الخاصة بالنموذج، مثل المتوسط الحسابي والتباين، ومن ثم الحكم على حجم المخاطر الخاصة بالمتغير محل الدراسة.

2. المقاييس التحليلية: وهي عبارة عن مجموعة من المقاييس التقنية الكمية؛ الهدف من استخدامها هو قياس شكل التطور في قيم أسعار بعض المنتجات المالية وذلك من خلال تأثرها بالتغير بعوامل أخرى خارجية، ومن أشهر تلك المؤشرات نجد مؤشر  $\beta$ ؛  $\delta$ ؛  $\theta$ <sup>1</sup>؛

يقيس معامل بيتا على سبيل المثال مدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في السوق ككل، وبالتالي فإنه يقيس أساساً قيمة المخاطر النظامية التي لا يمكن تجنبها عبر تنويع المحفظة المالية للمؤسسة، وكلما كانت قيمة معامل بيتا مرتفع كلما دل ذلك على مستوى أعلى من المخاطر.

$$\text{ويحسب معامل بيتا وفق المعادلة التالية}^2: \beta = \frac{\text{Cov}(R_m - R_i)}{\delta^2_m} \text{ حيث أن:}$$

$\beta$ : تعني درجة حساسية تقلب العائد المتوقع لأصل مالي معين نتيجة التقلب في أسعار مكونات المحفظة المالية للمؤسسة ككل؛

$R_m$ : عائد محفظة السوق؛

<sup>1</sup>Henrik Hult and Filip Lindskog, **Mathematical Modeling and Statistical Methods for Risk Management**, lecture note. 2007. P 11.

$Ri$ : عائد الأصل المالي  $i$ ؛

3. السيناريوهات: وهي عبارة عن وضعيات وسبل وهمية تسمح بتحقيق نتيجة معينة في المستقبل، وبالتالي فإنه عند تحليل مختلف السيناريوهات المحتملة فإن هذا يوفر نظرة واسعة على شكل وحجم الأخطار التي يمكن أن تكون في المستقبل؛

4. الأداء المعدل بالمخاطر: سيتم التطرق له في المطب لاحق.

### ثانياً: المقاييس الذاتية

تعتمد هاته المقاييس على النظرة الذاتية للشخص أو الجهة التي تقوم بعملية التحليل، وهذا بناء على تحليله الشخصي وخبرته في عملية التحليل، وعليه فإن نتائج التحليل لنفس الحدث، يمكن أن تختلف من شخص إلى آخر؛ وعادة يتم اللجوء إلى مثل هاته المقاييس في حالة عدم تمكن المقاييس الرياضية من وصف الظاهرة بشكل مناسب، أو في حالة عدم القدرة على معرفة السلوك الحقيقي، للأصل محل الدراسة أو السوق.

### المطلب الثالث: قياس الأداء المعدل بالمخاطر VaR

تبرز أهمية قياس المخاطر في تحديد المستوى الحقيقي للأداء الخاص بالصناعات محل الدراسة، على اعتبار أن تلك المخاطر هي في الأصل خسائر محتملة الوقوع بدرجات ثقة مختلفة<sup>1</sup>، وبالتالي من شأنها التأثير بشكل أو بآخر على مستوى الأداء المالي المسجل، ولهذا اعتمد الكثير من المتخصصين في مجال تحليل الأداء بعض المؤشرات التي تحاول ترجيح مستوى الأداء المحاسبي المسجل بالمخاطر المحيطة به، ومن بين الأدوات المستخدمة في هذا المجال، نجد تقنية القيمة المعرضة للمخاطر ( $Value at Risk$ ).

تعتبر أداة  $VaR$  من الأدوات الرياضية المستخدمة في قياس التقلبات المسجلة على مستوى أسعار محفظة الأوراق المالية الخاصة بمؤسسة ما، وبالتالي فهي تساعد على قياس المخاطر السوقية التي تواجهها تلك المؤسسة.

<sup>1</sup> GREG N. GREGORIOU, THE VaR IMPLEMENTATION HANDBOOK, The McGraw-Hill Companies, USA, 2009. P 06.



أولاً: مفهوم تقنية الـ VaR

يسمح مؤشر الـ VaR بالتعبير عن أكبر خسارة ممكنة عند مستوى ثقة معين خلال فترة محددة، حيث أنه عند قيمة يومية معينة الـ VaR فرضاً أنها مساوية لـ 100000 دج عند مستوى ثقة 99 في المائة، فإن هذا يعني أن هناك احتمال 1 في المائة أن تكون الخسارة خلال أحد الأيام أكبر من 100000 دج، وهذا في ظل نفس الظروف التي تمت بها عملية التقدير، وعليه فكلما زاد مستوى الثقة في القياس كلما دل ذلك على مصداقية أكبر للنتائج التي تم التوصل لها، ولهذا نجد أن بعض جهات الاشراف مثل لجنة بازل تشترط أن يكون معامل الثقة مساوي لـ 99 في المائة عند تقدير القيمة المعرضة للمخاطر من قبل المؤسسات التي تقع تحت إشرافها<sup>1</sup>؛ تسمح تقنية VaR بتوفير جملة من المعلومات الأساسية نذكر منها ما يلي<sup>2</sup>:

- تسمح لمسيرى ومديري المؤسسات من تحديد وتخطيط حجم المخاطر المرتبطة بنشاط مؤسساتهم؛
- تسمح بتحديد الحجم اللازم من رأس المال، نظراً لقدرتها على تحديد أقصى حجم ممكن من المخاطر يمكن أن تتعرض له المؤسسة وكذا احتمال وقوع ذلك الخطر؛
- يمكن الاعتماد على تقنية VaR في دراسة جدوى المشاريع، وبالتالي المفاضلة بينها من حيث حجم العوائد مرجحاً بقيمة المخاطر؛
- يمكن أن تشكل أساساً لتحديد أجور ومكافآت السماسرة والمسيرين التابعين للمؤسسة، حيث أن عوضاً من الاعتماد فقط على قيمة العائد كأساس، فإنه يستحسن ترجيح قيمة تلك العوائد بالمخاطر المرتبطة بها، مما يساهم في كشف مدى تعمد أولئك المسيرين والسماسرة المخاطرة بأموال المؤسسة من أجل أرباح أكثر.

ثانياً: الخطوات اللازمة لتقدير قيمة الـ VaR

أن عملية تقدير قيمة الـ VaR الخاصة بمحفظة الأوراق المالية الخاصة بالمنظمة تمر بأربعة مراحل رئيسية تتمثل فيما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> Moorad Choudhry, op cit. P 30.

<sup>2</sup> Kevin Dowd, **An Introduction to Market Risk Measurement**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2002. P 10.

<sup>3</sup> ibid . p 31.

1. تحديد الأفق الزمني: والذي سيتم تقدير قيمة الـ  $VAR$  فيه، على اعتبار حساسية قيمة الـ  $VAR$  للتقلبات في مؤشرات السوق، وبالتالي يستحسن في أفق التقدير أن يتناسب والهدف من عملية التقدير، وبالتالي أن تكون المؤشرات المستخدمة في حسابها عند قيمها العادية وهذا ما يسمح بإعطاء تقديرات قريبة من الواقع؛

2. تحديد مستوى الثقة لعملية التقدير: في أغلب الحالات فإن معاملات الثقة التي يتم اتخاذها تشمل أحد المستويات الثلاثة التالية: 95، 97، 99 في المائة، ومثل ما تم التطرق إليه من قبل فإنه كلما ارتفع مستوى الثقة لعملية التقدير كلما أعطى ذلك مصداقية أكبر لنتائج عملية التقدير؛

3. إعداد التوزيع الاحتمالي للعوائد المحتملة للورقة المالية أو المحفظة محل الدراسة: هناك عدة طرق يمكن الاعتماد عليها من أجل إعداد هذا التوزيع الاحتمالي، تتمثل أهمها في:

أ. أسلوب الارتباط: وتعرف أيضا بطريقة التباين والتباين المشترك، وهي طريقة معلمية تقوم على فرضية كون عوائد عوامل الخطر تتوزع توزيعا طبيعيا، وأن الارتباط فيما بينها هو ثابت، وأن معامل دلتا (حساسية الأسعار إلى التغير في عوامل الخطر) لمكونات أي محفظة استثمارية تعد ثابتة، وعليه فإنه حسب هذه الطريقة فإنه يتم الاعتماد على القيم التاريخية للمتغيرات محل الدراسة ومن ثم يتم تحديد معاملات الارتباط فيما بينها، ومحاولة تقدير قيمها المستقبلية انطلاقا من خصائص معاملات الارتباط التي تم تقديرها؛

ب. أسلوب المحاكاة التاريخية: على خلاف الطريقة السابقة فإن هذا الأسلوب لا يضع أي فرضيات حول توزيع متغيرات الخطر، وعليه فإنه يتم الاعتماد مباشرة على القيم التاريخية للمتغيرات من أجل تقدير الارتباط فيما بينها وبالتالي إمكانية تقدير القيم المستقبلية الخاصة بها؛

ج. أسلوب محاكاة Monte Carlo:

4. تقدير قيمة الـ VAR: وهذا من خلال تحديد أكبر خسارة ممكنة خلال فترة الدراسة.

ثالثا: الانتقادات المقدمة لتقنية VaR

على الرغم من الأهمية التي حظيت بها هذه التقنية إلا أنها لم تسلم من الانتقاد، حيث تم اعتبارها على أداة لتقدير جانب من جوانب المخاطر ولكن ليس كل المخاطر، أي أن القيمة التي توفرها هذه الأداة يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل المخاطر ولكن لا يمكن الاعتماد عليها لوحدها؛ ومن بين الانتقادات التي قدمت لهاته الأداة نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

1. نوع التوزيع الاحتمالي لقيم عينة الدراسة: حيث أنه يمكن تطبيق هاته التقنية على المتغيرات التي تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن المشكل يكمن في مدى قدرة التقنية على تقدير الخسائر المحتملة لمجموعة المتغيرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي؛
2. تقنية ال VaR لا تأخذ بعين الاعتبار الدورات الاقتصادية أي فترات الرواج والكساد، حيث أن شكل التغير في قيم الظاهرة محل الدراسة يمكن أن يختلف من مرحلة إلى أخرى، وبالتالي فإن هذا يحد من النتيجة التي توفرها لنا هاته الأداة؛
3. تقنية ال VaR لا تأخذ بعين الاعتبار الارتباط بين الأسواق وبالتالي فإنها لا تقيس احتمال انتقال عدوى الأزمات من سوق إلى أخرى؛
4. تقنية ال VaR غير تجميعية: نقول عن مقياس خطر معين أنه تجميعي إذا تحقق ما يلي:

$$p(A + B) \leq p(A) + p(B)$$

وهذا الشرط لا يتوفر في تقنية ال VaR مما يحد من قدرتها على حساب مقدار المخاطر لمجموعة معينة من الحوادث، وبالتالي فإن قيمة VaR الإجمالية تعطي صورة خاطئة عن المخاطر الإجمالية التي تتعرض لها المؤسسة.

<sup>1</sup> MOKHEFI Amine, LES RISQUES BANCAIRES FACE A LA GLOBALISATION : CAS DE L'ALGERIE , Thèse de doctorat en Economie internationale, UNIVERSITE ABOU BAKR BELKAID TLEMENEN, année universitaire 2012/2013. Pp 49-51.

خلاصة

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى موضوع الأداء في الصناعة، حيث توصلنا من خلاله إلى أن مفهوم الأداء يختلف من دراسة إلى أخرى، ومن علم لآخر، وفي مجال المنظمات الاقتصادية فإن الأداء كان ينظر إليه على أنه يضم كل من سلوك تلك المنظمات والنتائج المحققة من قبلها، وعلى هذا فإن الباحثين في ميدان الاقتصاد الصناعي يركزون على الفصل بين كل من السلوك والأداء، عند الحديث عن العنصر الثالث من عناصر نموذج ال هيكل-السلوك-الأداء؛ وبالنسبة لعملية تقييم الأداء فقد شهدت هذه العملية تطورات عديدة كانت نتيجة لحاجة الباحثين والقائمين على تقييم الأداء في المنظمات إلى اعتماد أساليب متطورة في تقييم الأداء، تتناسب والهدف من استخدامه، ولهذا فقد تطورت أدوات تقييم الأداء من أساليب التحليل المالي، إلى أساليب أخرى تعتمد على القيمة السوقية لأصول المنظمة من جهة، ومن جهة أخرى تراعي الأهداف الاستراتيجية الأخرى للمنظمة على غرار بطاقة الأداء المتوازن؛

والكفاءة الاقتصادية للصناعة كانت هي الأخرى من العناصر التي تضمنها هذا الفصل باعتبار أنها حظيت باهتمام كبير خلال السنوات الأخيرة، على اعتبار أن شدة المنافسة داخل الاقتصاد العالمي، جعلتها أحد الحلول الرئيسية لمواجهة تلك المنافسة، وبالتالي العمل على تطوير المؤشرات المعتمدة في تقييمها، ولهذا تم الاعتماد على الأساليب الرياضية بدلا من النسب المالية المستخدمة في تقييم كفاءة المنظمات؛

وتعتبر المخاطر أيضا من أهم جوانب الأداء التي يجب اعطائها حقه من التحليل عند تقييم الأداء، على اعتبار أن الأداء المرتفع للمنظمات ارتبط كثير بحجم مخاطر مرتفع، وبالتالي فإن الأمر تطلب حسن المفاضلة بين حجم المخاطر المرتفع ومعدلات الأداء العالية المرتبطة بها.

# الفصل الثالث

تحليل العلاقة بين هيكل

الصناعة و الأداء، وفق منهج

لاقتصاد الصناعي

تمهيد

ساهمت أعمال الفريد مارشال في ظهور فرع جديد من فروع التحليل الاقتصادي، يعرف بالاقتصاد الصناعي، محور اهتمامه يكمن في تحليل الأداء على مستوى الصناعة، وبالتالي فإنه يهدف إلى التوصل إلى الميكانيزم المفسر لتطور الأداء في تلك الصناعة؛ وهذا عبر الاعتماد على أداة ومنهج جديد في التحليل يعرف بنموذج الهيكل-السلوك-الأداء.

ومن بين العلاقات التي ركز عليها التحليل الاقتصادي الصناعي، نجد العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء الخاص بالمؤسسات العاملة بها، حيث تعد هاته العلاقة محل اهتمام السلطات المنظمة لتلك الصناعة من جهة، وكذلك ادارة المؤسسات العاملة في الصناعة من جهة اخرى، على اعتبار أن الفئة الأولى حاولت الاعتماد على مختلف التفسيرات الخاصة بالعلاقة هيكل-أداء، من أجل تحديد السياسات والقوانين الضرورية، والمفيدة لتطوير أداء الصناعة ككل، بينما تركز الفئة الثانية من خلال هاته العلاقة على فهم سلوك ميكانيزم نشاط الصناعة، وبالتالي اتخاذ القرارات التي تمكنها من الاستفادة من خصائص هيكل الصناعة لتطوير ادائها.

لتحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في هذا الفصل، قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث وذلك على

النحو التالي:

- المبحث الأول: ظهور الاقتصاد الصناعي وتطوره؛
- المبحث الثاني: تحليل علاقة هيكل الصناعة بأدائها باستخدام نموذج الهيكل-السلوك-الأداء؛
- المبحث الثالث: المنهج الحديث في تفسير العلاقة هيكل الصناعة والأداء.

### المبحث الأول: ظهور الاقتصاد الصناعي وتطوره

شهد التحليل الاقتصادي تطورا كبيرا خلال العقود الأخيرة، وهذا من حيث منهج التحليل والأدوات المستخدمة في عملية التحليل، إلى جانب ظهور أشكال جديدة من التحليل الاقتصادي، حاولت التركيز على مستوى معين من الاقتصاد وهو المستوى البيئي، ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التحليل الاقتصادي الصناعي و المنهجية المعتمدة فيه.

### المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الصناعي وخصائصه

#### أولاً: مفهوم الصناعة

يؤدي سماع مصطلح الاقتصاد الصناعي من غير المختصين في هذا المجال بهم إلى فهم المصطلح على أنه يخص اقتصاديات الصناعات المعملية والتي تشكل القطاع الاقتصادي الثانوي، غير أن الحقيقة هي أوسع من ذلك، حيث أن المقصود بمصطلح الصناعة هنا هو تجمع عدد من المؤسسات التي تنشط في نفس المجال، وهذا ما يجعله أحيانا قريبا من معنى القطاع، وأحيانا أخرى يكون قريبا من معنى السوق، حيث يعرف Jean-Baptiste Say الصناعة على أنها: " النشاط الانساني المستخدم بهدف إنتاج بضائع نافعة"<sup>1</sup>، مما جعله يصنف قطاعات الاقتصاد على أنها صناعات، أي الصناعة الفلاحية، الصناعة المعملية (Manufacturière) والصناعة التجارية؛ كما نجد ذات التصنيف في القاموس الذي أعده Littré émile حيث يعرف الصناعة على أنها<sup>2</sup>:

- القابلية للقيام بشيء ما وكذلك للقيام بعمل يدوي؛
- كل العمليات التي تهدف إلى إنتاج الثروة وهي تضم الصناعة الفلاحية، الصناعة التجارية والصناعة المعملية.

وإلى جانب التعاريف السابقة فقد أَلح Cabral في كتابه<sup>3</sup> Introduction to industrial organization على ضرورة الإشارة إلى مصطلح الصناعة بمفهومه الواسع، أي مجموعة النشاطات التي

<sup>1</sup>J.L. Levet, L'Économie Industrielle en évolution les faits face aux théories, ed. ECONOMICA, Paris. 2004. P7.

<sup>2</sup>Idem.

<sup>3</sup>L. Cabral, introduction to industrial organization, MIT Press, USA, 2000. P 3.

تسمح بتحويل نتائج الأبحاث إلى منتجات وخدمات؛ ومن جهة أخرى عرف J.P Angelier على أنها "مجموعة منشآت في حالة تنافس، تنتج سلع وخدمات قابلة للإحلال، وتكون معروضة في نفس السوق"<sup>1</sup>، ومن خلال التعاريف السابقة يمكن النظر إلى مفهوم الصناعة على أنه قريب من مفهوم القطاع والسوق، ويقصد به مجموعة من المنتجين في حالة تنافس فيما بينهم؛ كما عرف كورنو السوق على أنه " ذلك المجال أو الإقليم الذي تكون اطرافه مرتبطة بعلاقات تجارية غير مقيدة، حيث تأخذ الأسعار نفس المستوى في جميع انحاءه بسهولة وسرعة"<sup>2</sup>.

### ثانيا: الاقتصاد الجزئي التقليدي ( حسب النظرية النيوكلاسيكية)

لقد سادت النظرية النيوكلاسيكية خلال الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أين حملت معها نمطا جديدا للتحليل يعتمد على المنفعة الحدية، حيث تحول محور اهتمام النيوكلاسيك إلى المستهلك، وهذا من خلال اعتبار أن القيمة تتحدد من خلال كمية الحاجات أو شدة التفضيل التي يبديها المستهلك للحصول على سلعة ما، والتي يعبر عنها من خلال السعر، وهذا عكس الاعتقاد السائد لدى الكلاسيك حول كون كلفة العمل هي التي تحدد السعر، حيث يرى النيوكلاسيك أن المستهلك الرشيد من خلال بحثه عن اشباع رغباته المتعددة، وشدة الرغبة التي يبديها من أجل الحصول على الموارد التي تحقق له ذلك الاشباع، فإنه يحدد السعر الأعلى الذي يمكن له تحمله من أجل ذلك.

وبالتالي فإن النيوكلاسيك يختلفون مع الكلاسيك في النظرة والمنهج، بحيث أن الكلاسيك كانت لهم نظرة ماكرو اقتصادية وديناميكية، أما النيوكلاسيك فكانت لهم نظرة ميكرو اقتصادية استاتيكية (ساكنة)، حيث أنه إلى جانب اهتمامهم بالاستعمال الأمثل للموارد على مستوى الأفراد، نجد أن النيوكلاسيك عملوا على البحث في مجال التوازن العام، وهذا من خلال أعمال اقتصادي مدرسة لوزان الرياضية، أي أعمال كل من Léon Walras الذي انطلق في تحليله من فكرة التوازن على المستوى الجزئي محاولا التوصل إلى كيفية حدوث توازن على المستوى العام للأسواق<sup>3</sup>؛ و Vilfredo Pareto الذي حاول التطرق إلى مفهوم المنفعة العامة بشكل أكثر دقة من سابقه، وهذا من خلال تحليل مفهوم اليد الخفية لأدم سميث، وحسبه فإن الحالة المثلى للاقتصاد هي

<sup>1</sup> J p Angelier, **Economie industrielle**, office des publications universitaires, alger, 1993.p33.

<sup>2</sup> John Lipczynski & others, **Industrial organization : competition, strategy, policy** ; seconde edition, Pearson Education Limited, England, 2005. P 207.

<sup>3</sup> سحنون مجد، محاضرات في التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2001. 191.



الحالة التي لا يمكننا من خلالها تحسين مستوى رضا أحد الأفراد دون الانقاص من مستوى الرضا لفرد آخر على الأقل<sup>1</sup>.

### ثالثا: تعريف الاقتصاد الصناعي وعلاقته بالاقتصاد الجزئي

على الرغم من الاتفاق حول مصطلح الاقتصاد الصناعي باللغة العربية، غير أنه في اللغة الانجليزية شهد هذا المصطلح العديد من المصطلحات المشابهة له: "economics of industry" و "industry and trade" و "industrial organization and policy"، غير أن المصطلح الشائع هو "industrial economics" الذي ظهر في بداية الخمسينات من القرن الماضي<sup>2</sup>.

من جهة اخرى نجد أن بعض الاقتصاديين الأمريكيين يفضلون مصطلح "industrial organization"، غير أن Bo Carlsson يفرق بين المصطلحين الأخيرين، حيث يرى أن مصطلح "industrial economics" يعد أشمل من مصطلح "industrial organization"، حيث يجمع بينه وبين مصطلح آخر وهو مصطلح "industrial dynamics"؛ فبالنسبة لمصطلح "industrial organization" فإنه يهتم بدراسة الظروف التنافسية عبر دراسة كل من هيكل السوق والسلوك والأداء وهذا بطريقة معيارية استاتيكية، وهو ما نجده في اعمال كل من Chamberlin و Robinson و Mason وكذلك Bain؛ أما مصطلح "industrial dynamics" فيهتم بدراسة عملية التطور في العلاقة بين عناصر نموذج ال SCP للصناعة المعنية<sup>3</sup>، وهو ما نجده في أعمال Marshall و Schumpeter وحتى في اعمال Nelson & Winter.

لقد شكل اتساع مجال الاقتصاد الصناعي مشكلة رئيسية حالت دون التوصل إلى وضع تعريف شامل وكامل للاقتصاد الصناعي، ويمكن التمييز بين مجموعتين من التعاريف للاقتصاد الصناعي تناولت المجموعة الأولى منها الاقتصاد الصناعي على أنه تطور للاقتصاد الجزئي، أما المجموعة الثانية فقد تناولت الاقتصاد الصناعي كمذهب مستقل عن الاقتصاد الجزئي.

فحسب ستيجلر فإن الاقتصاد الصناعي لا يشكل مذهباً جديداً، وإنما هو عبارة عن جزء من النظرية الاقتصادية الجزئية، كما يرى أيضا Cahuc، أن الاقتصاد الصناعي هو مجال من النظرية الاقتصادية الجزئية

<sup>1</sup>M. Montoussi & I. Waquet, *Microéconomie*, édition Bréal, paris, France, 2008. P 108.

<sup>2</sup>R.R. Barthwal, *Industrial economics: An introductory text book*, op cit. P1.

<sup>3</sup>Bo Carlsson, *Industrial dynamics ( technological, organizational and structural changes in industries and firms)*, Kluwer academic publishers, USA, 1989. P2.

الجديدة تنشط خاصة في اطار المنافسة غير التامة واختلاف المعلومات، حيث وصفه بـ "الاقتصاد الجزئي الحديث"، حيث يقول أن "الاقتصاد الجزئي الحديث ليس مدرسة أو منهجا مؤسسا قائما بذاته، وإنما ظهر في نهاية سنوات السبعينات، تحت ظرف وجود عدد متزايد من الأعمال التي كانت تهدف إلى دراسة السلوكيات الفردية بما فيها التفاعلات الاستراتيجية ونقص المعلومات، كل هذا في ظل الفرضية التقليدية حول العقلانية التامة"<sup>1</sup>.

ومن التعاريف التي نظرت إلى الاقتصاد الصناعي على أنه مذهب قائم بذاته نجد التعريف الذي قدمه Scherer، وحسبه فإن مجال نشاط الاقتصاد الصناعي يشمل الطريقة التي يتم من خلالها التوفيق بين الأنشطة الإنتاجية والطلب على السلع والخدمات داخل المجتمع، وهذا عبر آلية توجيه معروفة مثل آلية السوق الحرة، وهذا في الوقت الذي يؤثر فيه التباين في آليات التوجيه على مدى قدرة المنتجين على اشباع حاجيات المجتمع"<sup>2</sup>.

ومن جهة أخرى يميز Cabral بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الصناعي، حيث يقول أنهما مذهبين منفصلين عن بعضهما البعض من خلال نظرتهما إلى الظروف التنافسية للأسواق، ويعرف الاقتصاد الجزئي على أنه الاقتصاد الذي يدرس نوعين فقط من الهياكل هما: هيكل المنافسة التامة والاحتكار التام، أما الاقتصاد الصناعي فهو يعرفه على أنه اقتصاد المنافسة غير التامة، خاصة ما تعلق منها بالهياكل الوسيطة بين هيكل المنافسة التامة والاحتكار التام، أي ما تعلق بالمنافسة الاحتكارية واحتكار القلة"<sup>3</sup>.

أما J.Tirole فيرى أن الاقتصاد الصناعي طور اقتصاد جزئي جديد قريب من تطلعات أصحاب القرار داخل المؤسسات، أكثر تطورا من عملية تحليل هياكل السوق وسلوك المنشآت، إلى جانب توفيره امكانية تقييم كفاءة الأسواق من قبل الاقتصاديين والمختصين في مجال قوانين المنافسة؛ وهو ما عبر عنه Y. Morvan حينما قام بوصف الاقتصاد الصناعي من حيث الجوانب التي لا يتصف بها سعيها منه إلى ايجاد حصر لمفهومه، حيث ذكر أن الاقتصاد الصناعي ليس اقتصاد جزئي وليس هو علم التسيير على الرغم من التداخل الذي يحدث في مضمونها ومضمون الاقتصاد الصناعي"<sup>4</sup>، وفي هذا اشارة إلى تقارب مجالات اهتمام الاقتصاد الصناعي مع مجال اهتمام كل من الاقتصاد الجزئي وعلم التسيير.

<sup>1</sup>J.L. Levet, op cit, p 24.

<sup>2</sup>ibid, p 25.

<sup>3</sup>L. Cabral, op cit , p 3.

<sup>4</sup>Y. Morvan, **fondement d'économie industrielle**, 2<sup>ème</sup> édition, ed Economica, Paris, 1991. P 41.

ومن بين التعاريف الشاملة للاقتصاد الصناعي نجد التعريف الذي قدمه Rainelli حيث عرف الاقتصاد الصناعي على أنه "ذلك العلم الذي يهدف إلى دراسة النظام الإنتاجي واستراتيجيات أجزائه الإنتاجية، حيث لا يكتفي بدراسة هيكل السوق ومختلف المتغيرات المفسرة للهياكل الممكنة للأسواق، بل يتعدى ذلك إلى دراسة السلوكيات الاستراتيجية للمؤسسات والصناعات والسلطات العمومية خلال عملية بحثها عن رفايتها القصوى"<sup>1</sup>.

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن مشكلة علاقة الاقتصاد الصناعي بالاقتصاد الجزئي التقليدي شكل محور نقاش واختلاف كبير بين مجموعتين من الاقتصاديين، حيث ترى المجموعة الأولى أن: الاقتصاد الصناعي ما هو إلا امتداد وتطور للاقتصاد الجزئي التقليدي، وحثهم في ذلك أن الاقتصاد يستخدم أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي، من أجل القيام بتحليل الأسواق والصناعات، وهذا في ظل مبادئ جديدة أهمها مبدأ رفض واقعية هيكل المنافسة التامة.

أما المجموعة الثانية فقد قدمت العديد من الانتقادات للمجموعة الأولى وحاولت التوصل إلى فصل الاقتصاد الصناعي عن الاقتصاد الجزئي التقليدي، ويمثل الجدول (1.3) أوجه الاختلاف بين المذهبين.

**الجدول رقم (3 1): أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الجزئي التقليدي والاقتصاد الصناعي**

أوجه الاختلاف	الاقتصاد الجزئي التقليدي	الاقتصاد الصناعي
جودة المعلومات	معلومات كاملة ومثلى	معلومات غير كاملة وغير مثلى (Alchian & Demsetz)
عقلانية الأفراد الاقتصاديين	عقلانية مثلى	عقلانية إجرائية (Simon)
خصائص السوق	تكافؤ العرض والطلب	تنوع هيكل السوق (Baumol, Panzar & Willig)
حجم المنشآت	متساوي	مختلف، دخول غير متساوي للسوق (عوائق الدخول) (Coase, Bain),
دالة الإنتاج	متشابهة من حيث تقنيات الإنتاج	تعدد تقنيات الإنتاج، تنافسية سعرية وغير سعرية (Nelson & Winter)
سلوك المنشآت	Price-taker مع غياب سلطة السوق	سلوك استراتيجي من أجل الحصول على سلطة سوق (Mason)
تنظيم السوق	السوق منظم ذاتيا	ضرورة تنظيم السوق من قبل الدولة (Stigler)

Source : J.L. Levet, *L'Économie Industrielle en évolution les faits face aux théories*, ed. ECONOMICA, Paris. 2004. P33.

<sup>1</sup>J.L. Levet, op cit, p 27.

ويتضح من خلال الجدول أن اقتصادي هاته المجموعة يجدون أن الاقتصاد الصناعي يختلف عن الاقتصاد الجزئي التقليدي في العديد من المبادئ، وهو ما سمح لهم من اعتبار الاقتصاد الصناعي كمذهب قائم بذاته، وإلى جانب ما سبق فقد فرق Mason بين المذهبين من خلال النقاط التالية:

- الهدف من الاقتصاد الصناعي ليس البحث عن الأمثلية؛
- يهتم الاقتصاد الصناعي بنشاط هياكل الأسواق دون اهمال بسيكولوجية أفرادها وردود أفعالهم اتجاه استراتيجيات منافسيهم؛
- يستخدم الاقتصاد الصناعي التحليل الديناميكي من أجل دراسة سياسات المؤسسات ضمن الهياكل المختلفة للأسواق، وبالتالي فإن موضوعها يرتبط بالديناميكية الصناعية؛
- يرفض الاقتصاد الصناعي تحليل التوازن العام الذي يبحث عن نطاق أقصى رفاهية ممكنة للمستهلك، والذي يحدد من خلال دراسة الاحلال والمرونة، حيث يتوجه إلى دراسة الصناعات والمؤسسات والتي تعد بالنسبة له اهم من دراسة سلوك المستهلك؛
- أثبت واقع الأسواق محدودية النظرية التقليدية للاقتصاد الجزئي، وهذا لعجزها عن تفسير ظهور هياكل المنافسة غير التامة في الأسواق، وكذلك سياسات التسعير والمنافسة غير السعرية بين المؤسسات.

#### رابعاً: ظهور الاقتصاد الصناعي

على الرغم من أن أصول الاقتصاد الصناعي يمكن ردها إلى قرون سابقة، إلا أنه لم يظهر كميدان للبحث إلا في منتصف القرن الثامن عشر، حيث يُجمع بعض الباحثين على أن أعمال آدم سميث<sup>1</sup> تعتبر من الأعمال الأولى التي أدت إلى ظهور الاقتصاد الصناعي، خاصة بعد صدور مؤلفه المشهور ثروة الأمم (wealth of nations) عام 1776، والذي درس فيه عوامل الإنتاج والتوازن، من خلال تطرقه إلى نظريات التسعير داخل الأسواق، حيث ذكر أن السوق هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن التنسيق بين المصالح المتناقضة للأفراد من خلال ما يعرف باليد الخفية.

بعد سميث جاء دور المدرسة التاريخية التي تأسست في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، حيث قدم بعض روادها ومن بينهم W.S.Jevons (1882-1835) العديد من الاسهامات في مجال التحليل الاقتصادي وعملية البحث عن التوازن داخل الأسواق، وخلال نهاية القرن التاسع عشر لاحظ العديد من الباحثين

<sup>1</sup>R.R. Barthwal, op cit, p 6.

في هاته الفترة أن التحليل الساكن والنظري لنشاط الأسواق بقي بعيدا عن الوصف الحقيقي والواقعي لنشاط تلك الأسواق، مما استدعى العمل على ايجاد نظريات تكون كفيلة بوصف الواقع الاقتصادي، وظهرت بداية من سنة 1880 العديد من الأصوات المناهضة والمُدينَة للإحتكار داخل الأسواق، خاصة بعد صدور قانون Sherman act سنة 1890، وظهرت إلى جانب ذلك العديد من التساؤلات حول هيكل السوق الأمثل وسلوك المنشآت الذي يتوافق مع تلك الهياكل.

ومن هنا جاءت أعمال ألفريد مارشال كمنطلق من أجل التوصل إلى حلول نظرية وتجريبية لهاته التساؤلات، وذلك عبر الكتب التي قام بإصدارها، والتي ساهمت بقسط كبير في إثراء عملية تحليل النظام الإنتاجي؛ إلى جانب مساهمته في تطوير العديد من المفاهيم<sup>1</sup> على غرار مفهوم المرونة والاقتصاديات السلمية في عملية الإنتاج.

ومن جهة أخرى شهدت تلك الفترة ظهور نقاش كبير بين مؤيدي فكرة الاقتصاد الحر، والسماح لظهور محتكرين عبر الأسواق، من بينهم Von Halle ؛ ومن جهة أخرى نجد باحثين آخرين يؤيدون فكرة تدخل الدولة من أجل تنظيم السوق، ومعارضين لفكرة الاحتكار داخل الأسواق مثل J.B.Clark و R.T.Ely، هذا الأخير لم يقم بإدانة المؤسسات الكبيرة الحجم على اعتبار حجمها أو وزنها داخل الأسواق، وإنما ادان السلوكيات السلبية التي يمكن أن تمارسها من أجل الحد من المنافسة داخل الأسواق.

### المطلب الثاني: تطور الاقتصاد الصناعي وفق منهج مدرسة هارفرد Harvard

#### أولاً: تطور الاقتصاد الصناعي خلال الفترة من بداية القرن العشرين إلى سنة 1920

لقد شهدت هاته الفترة ظهور اعمال Moody من خلال كتابه "the truth about trust" الذي ألفه سنة 1904، والذي تطرق من خلاله إلى نقد قانون منع الاحتكار (Sherman act)، وهذا من خلال محاولة تبيان آثاره السلبية على المنشآت الكبيرة، حيث قام بإعداد احصاء لحالات الاحتكار على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة، وتلت اعمال Moody العديد من الأعمال الأخرى ذات الطابع التجريبي حول آثار الاحتكار داخل الأسواق، وإلى جانب ذلك شهدت هاته الفترة أيضا اصدار ألفريد مارشال كتابه Industry and trade سنة 1919. ومن جهة أخرى قام "willian Ripley" بإصدار مؤلفين الأول بعنوان "Industrial

<sup>1</sup>H. de Jong & W. Shepherd, *Pioneers of industrial organization*, Edward Elgar Publishing, USA, 2007. P 124.

الأسواق عبر معيارين هما : عدد المنشآت الناشطة داخل الصناعة والإنتاج الإجمالي داخل الصناعة، وأما مؤلفه الثاني الذي حمل عنوان "trust, pools and corporation" سنة 1916 فقد حاول من خلاله دراسة أشكال الاندماج بين الشركات خاصة ما تعلق ب "trusts".

أما J.M.Clark فمن خلال كتابه *Studies in the Economics of overhead costs* فقد قام بدراسة الإحتكار من جانب السيطرة بالأسعار، كما قام أيضا بالتطرق للمنافسة على اعتبار أنها عملية "processus" أو ما يعرف ب"workable competition" وذلك لأول مرة سنة 1940<sup>1</sup>،

وإلى جانب ما سبق فقد تم التطرق إلى مفهوم الخطر وظروف عدم الأكادة (risque et incertitude) وهذا من قبل الاقتصادي Knight، والذي اعتبر المقاول وظهور المنشآت كاستجابة لظروف الخطر وعدم الأكادة، مما جعله في تناقض مع مبادئ الاقتصاد الجزئي، من حيث توفر المعلومات، مما أدى إلى تغير ظروف اتخاذ القرار للمتعاملين الاقتصاديين.

### ثانيا: مساهمة مدرسة هارفرد في تطور الاقتصاد الصناعي خلال الفترة 1920-1960

شهدت الفترة 1920-1960 العديد من الاضطرابات في المفاهيم والنظريات، وكذلك ظهور أدوات جديدة رئيسية في عملية التحليل الاقتصادي، ويرجع ذلك أساسا إلى انتشار المنشآت الاقتصادية ذات الحجم الكبير في العديد من القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى انفصال ملكية الشركة عن إدارتها، أي أن الشركات أصبحت تسير من قبل ادارة في الغالب هاته الادارة ليس لها أي جزء من ملكية الشركة، مما دع إلى ضرورة البحث عن أدوات جديدة للتحليل الاقتصادي، وهو ما شكل محور أعمال كل من berles و Means سنة 1932 حيث ركزا على ظاهرة انتشار المنشآت الكبيرة الحجم، وأثر ذلك على التركيز داخل الأسواق والصناعات.

ويشاركهم في نفس الأراء A.R.Burns الذي يرى أن الحل الوحيد لهاته الظاهرة هو تقبل الهياكل الجديدة للأسواق، والعمل على وضع الإجراءات والقوانين التي تسمح بضبط نشاط هاته المنشآت الكبيرة، وهوما شكل بداية التناقض مع مبدأ المنافسة التامة للنظرية الكلاسيكية التقليدية، لتأتي بعد ذلك أعمال كل من J. robinson و E. Chamberlain كتحول حقيقي في الفكر الاقتصادي لتلك الفترة حيث تعد J.Robinson أول

<sup>1</sup> J. M. Clark, *Toward a Concept of Workable Competition*, The American Economic Review, Vol 30, No 2, Part 1, Jun 1940. pp 241-256.

من تطرق إلى مصطلح المنافسة غير ال تامة *compétition imparfaite*، كما يعد Chamberlain أول من تمكن من وضع إطار نظري للمنافسة الاحتكارية<sup>1</sup>.

وشكلت الأعمال السابقة منطلقاً لأعمال E.Mason الذي حاول التوصل إلى إيجاد أدوات تحليل جديدة، تمكن من وصف الأحداث الواقعية داخل الأسواق، وحسب Mason فإن محور اهتمام الاقتصاد الصناعي هو دراسة النشاط الحقيقي للأسواق والمنشآت وليس البحث عن الأداء الأمثل، كما أن الاقتصاد الصناعي لا يتوقف عند حد إيجاد إجراءات تنظيم الاحتكار داخل الأسواق، وإنما يتجاوز ذلك إلى البحث عن الهياكل المختلفة للأسواق، وطبيعة التفاعل بين تلك الهياكل وسلوك المنشآت الناشطة داخل الصناعة وأدائها، وهذا ما جعله يتوصل إلى وضع أداة جديدة للتحليل الاقتصادي، وهي نموذج الهيكل- السلوك-الأداء (SCP)، والذي عرضه لأول مرة في الملتقى الذي نظمته منظمة American economica Association سنة 1938<sup>2</sup>.

ومن جهة أخرى أعلن Mason رفضه المطلق لاعتبار نموذج المنافسة التامة كنموذج للتحليل الاقتصادي، واعتبره نموذجاً غير واقعي، وهو الأمر الذي انتقده اقتصاديو المدرسة الليبيرالية لشيكاغو، الذين اعتبروا أن المنافسة هي الأصل في التحليل الاقتصادي وأن الهياكل الأخرى ما هي إلا هياكل مؤقتة سرعان ما تؤول إلى التوازن التنافسي بفعل القوى التنافسية، وأن الشكل الخطير الوحيد في الاحتكار هو الاحتكار الحكومي الفدرالي.

وشهد فكر الاقتصاد الصناعي خلال سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تطوراً كبيراً وهذا بداية بإنشاء مجلة *The journal of industrial economics* سنة 1952، وهي مجلة تهتم بنشر الأبحاث في مجال الاقتصاد الصناعي، وهذا بهدف تطوير عملية التحليل الخاصة بالصناعات المختلفة، وبعد

<sup>1</sup> Patrizio Bianchi, **Bain and the origins of industrial economics**, The European Review of Industrial Economics and Policy, Number 7, décembre 2013. Url: <http://revel.unice.fr/eriep/index.html?id=3608>. Consulté le 24/02/2015 à 08:58.

<sup>2</sup> Edward S. Mason, **Price and production policies of large-scale enterprise**, The American Economic Review, vol 29, N° 1, Supplement Papers and Proceedings of the Fifty-first Annual Meeting of the American Economic Association, 1939. pp 61-74.

ذلك ظهرت أعمال J.Bain وهو تلميذ E.Mason، حيث قام Bain بلفت الانتباه حول أهمية عنصر عوائق الدخول داخل ثلاثية ال SCP ل Mason، وهذا عبر دراسته لأثره على الربحية<sup>1</sup>.

كما قام Robbin Marris بدراسة دور السلوك الاستراتيجي في ظل الظروف الحديثة للمنشآت، أما H.Simon فقد قام بدراسة عملية اتخاذ القرار في إطار الاقتصاد الصناعي، وهذا بعدما تعرض إلى مفهوم عدم الأكادة خلال سنوات الخمسينات، الأمر الذي شكل منعرجا جديدا في مسار اختلاف الفكر الاقتصاد الجزئي التقليدي والاقتصاد الصناعي، حيث أشار إلى مفهوم العقلانية الإجرائية والتي تعتبر نقضا لمفهوم العقلانية التامة التي قام عليها الاقتصاد الجزئي التقليدي، ثم تلت الأعمال السابقة العديد من الأعمال ركزت على دراسة الهياكل الوسيطة للأسواق، على غرار أعمال Stigler حول الاحتكار الثنائي<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: فترة السبعينات من القرن الماضي وظهور الاقتصاد الصناعي الحديث

#### أولا: أعمال مدرسة شيكاغو وظهور الاقتصاد الصناعي الحديث

لقد عرف الاقتصاد الصناعي بداية من سنوات السبعينات العديد من الأبحاث والدراسات ساهمت في تطور أفكاره، مما سمح بظهور الاقتصاد الصناعي الحديث، وهذا بعدما أثبتت التجارب السابقة ضعف المنهج والأفكار التي قام عليها الاقتصاد الصناعي التقليدي في تفسير الوقائع، وهذا ما دفع بالباحثين إلى الاهتمام ببعض الميادين الجديدة<sup>3</sup> مثل السلوك والإدارة الاستراتيجية، ديناميكية الصناعة، نظرية تكاليف المعاملات والوكالة وغيرها من الميادين مستخدمين في ذلك بعض الأدوات الحديثة مثل أدوات الاقتصاد القياسي ونظرية الألعاب، كما تم الاهتمام أيضا بدراسة الحصة السوقية واعتبارها مؤشرا لسلطة السوق؛

كما شهدت هاته الفترة أيضا ظهور أعمال Scherer حول العلاقات الجديدة التي تربط عناصر نموذج ال SCP، وأعمال Williamson حول تكاليف المعاملات، و Leibenstein حول الكفاءة X أي (X-

<sup>1</sup> Marcus Glader, *Innovation Markets and Competition Analysis: EU Competition Law and US Antitrust Law*, Edward Elgar, USA, 2006. P 48.

<sup>2</sup> Jean Tirole, *The theory of industrial organization*. MIT press, USA, 1988. P2.

<sup>3</sup>W. Shephered, *Mainstream industrial organization and « new » schools*, Revue économique, N°3, Mai 1990. pp453-480.



(efficiency) وكذلك أعمال Porter حول الاستراتيجيات التنافسية والعديد من الدراسات التجريبية حول الربحية وهيكل السوق<sup>1</sup>.

### ثانياً: نظرية الأسواق التنافسية كشكل جديد للتحليل الاقتصادي الصناعي

لقد اعتبر العديد من الباحثين في ميدان الاقتصاد الصناعي نظرية الأسواق التنافسية من النظريات الحديثة في مجال الاقتصاد الصناعي، وهذا نظراً لما حملته من الأفكار الجديدة حول هيكل الصناعة، وبالأخص حول عوائق الدخول إلى الصناعة، مما أعاد النظر في عمليات تنظيم الأسواق، خاصة ما تعلق بتقييد سلوك المحتكر الطبيعي، مما دفع بسلطات الضبط المشرفة على تنظيم المنافسة بأسواق العديد من الدول المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، إلى مراجعة سياسات المنافسة الخاصة بها، وهذا منذ ظهور نتائج النظرية منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي.

#### 1. مفاهيم حول نظرية الأسواق التنافسية والية تحديد التوازن بها

لقد شهدت فترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي جملة من الأعمال لكل من J.Baumol, J.C Panzar & R.D Willig تمخض عنها ظهور نظرية الأسواق التنافسية، حيث قامت فلسفة هاته الأخيرة على فكرة المنافسة المحتملة (la concurrence potentielle) بدلا من فكرة المنافسة التامة التي سادت النظرية النيوكلاسيكية، مما يعني أن المنشآت القائمة في الصناعة لا تتمتع بأي حماية من إمكانية دخول منافسين جدد، ولهذا فإن الفرضيات التي انطلقت منها النظرية تمثلت فيما يلي<sup>2</sup>:

- المنشآت القائمة والمنشآت الجديدة لها نفس دوال التكاليف وكذلك يمكنها الوصول إلى نفس التكنولوجيا؛
- المنشآت الناشطة في الصناعة هي متعددة المنتجات؛
- المنشآت الجديدة الداخلة إلى الصناعة تسلك سلوك المتتبع والمنشآت القائمة تحافظ على نفس سلوكها؛
- الدخول إلى السوق يكون بحرية؛
- الخروج من السوق يكون بدون تكاليف، مما يزيد من احتمال دخول منافسين جدد؛
- غياب التكاليف الثابتة وغير القابلة للاسترجاع.

<sup>1</sup> Lynne Pepall, Dan Richards & George Norman, **Industrial Organization: Contemporary theory and Empirical Applications**, Fourth Edition, Black Well Publishing, USA, 2008. P 13.

<sup>2</sup> J.L. Levet, op cit, p 194.

وحتى تكون السوق تامة التنافسية يجب أن يتوفر في وضعية التوازن الخاصة بها الشرطين التاليين<sup>1</sup>:

- أن تكون وضعية التوازن قابلة للتحقق (منطقية)، مما يعني أن التوازن بين العرض والطلب في السوق يجب يكون مربحا بالنسبة لجميع المنشآت الناشطة في السوق؛
- أن تكون وضعية التوازن دائمة، بمعنى أنه لا يوجد أي حافز لدخول منافسين جدد، وأن المنشآت الجديدة لا تحقق ربحا اعلى من المنشآت المتواجدة في السوق، وأن هذه الأخيرة لا تحقق خسائر؛

### 2. التوازن في الأسواق التنافسية

حتى يكون التوازن في الأسواق التنافسية يتمتع بصفة القابلية للتحقيق والديمومة فقد اقترح J.Baumol, J.C Panzar & R.D Willig مجموعة من التعاريف لوضعية التوازن نذكر منها التعريفين التاليين<sup>2</sup>:

أ. التعريف الأول: حتى تكون وضعية التوازن في صناعة ما قابلة للتحقيق فإنه من أجل عدد  $n$  من المنشآت التي تنتج المنتج  $Y$  عند السعر  $P$  فإن  $\sum_{i=1}^n Y_i = Q(P)$  حيث  $Q(P)$  تمثل طلب السوق، وكذلك فإنه من أجل كل منشأة تتشط في السوق فإن  $P \cdot Y_i - C(Y_i) \geq 0$  حيث  $C(Y_i)$  هي دالة التكلفة لكل منشأة تعمل في السوق؛

ب. التعريف الثاني: في الأسواق تامة التنافسية، يجب أن تتصف وضعية التوازن بالديمومة.

ومن خلال التعريفين السابقين نجد أن وضعية التوازن في الأسواق التنافسية تتطلب تحقق شرطين اساسيين هما قابلية وضعية التوازن للتحقيق وكذلك أن تتمتع وضعية التوازن بالديمومة.

### 3. أهمية نظرية الأسواق التنافسية

حسب بعض الكتاب فإن ظهور نظرية الأسواق التنافسية كان بطلب من شركة الاتصالات الأمريكية AT&T<sup>3</sup>، ففي نهاية سنوات السبعينات حاولت الشركة تبرير وضعية الاحتكار الطبيعي التي كانت تتمتع بها داخل السوق الأمريكية، من خلال اثبات أن العائد الذي كانت تحصل عليه لم يكن بمستوى العائد الذي يحصل

<sup>1</sup>J. M. Chevalier (sous la direction de), *L'économie industrielle des stratégies d'entreprise*, 2<sup>ème</sup> édition, Montchrestien, Paris, 2000. P 163.

<sup>2</sup>J.Baumol, J.C Panzar & R.D Willig, *Contestable Markets: An Uprising in the Theory of Industry Structure: Reply*, The American Economic Review, vol 73, N° 3, June 1983. P 495.

<sup>3</sup>J.Baumol, *Contestable Markets: An uprising in the theory of industry structure*, the American Economic Review, Vol 72, N° 1, March 1982. pp 14- 15.

عليه المحتكر الحقيقي، بمعنى أن وضعيتها في السوق لم تسمح لها بممارسة سلطة السوق، وهذا راجع إلى التهديدات بالدخول إلى السوق من قبل شركات أخرى منافسة في حالة اكتشاف هاته الأخيرة امكانية الحصول على ارباح مغرية؛

وبعد ذلك فقد استخدمت النظرية في تنظيم العديد من الأسواق في الدول النامية على غرار قطاع الطاقة والنقل الجوي، خاصة ما تعلق بالحد من احتكار الدولة لبعض القطاعات الاستراتيجية، وضرورة فتح المجال أمام المؤسسات الخاصة لدخول الأسواق بدون قيود، وبالتالي فقد تحول دور سلطات الضبط إلى العمل على تشجيع المنافسة داخل الأسواق، من خلال القضاء على أي عائق يمكن أن يمنع أي مؤسسة من الدخول والخروج من السوق التي تنوي الدخول اليه.

#### 4. الانتقادات الموجهة إلى نظرية الأسواق التنافسية

على الرغم من الاسهامات التي جاءت بها نظرية الأسواق التنافسية في ميدان التحليل الاقتصادي، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات، خاصة ما تعلق بالفرضيات التي قامت عليها النظرية، وتركزت الانتقادات حول كل من فرضية حرية الدخول والخروج من الأسواق، وكذلك فرضية أن المنشآت القائمة تحافظ على نفس سلوكها. فبالنسبة للفرضية الأولى فقد اعتبرها الكثير أنها غير واقعية حيث أنه من الصعب تصور وجود صناعة تتعدم بها عوائق الدخول والخروج، حيث أن أي مؤسسة جديدة تدخل السوق فإنها مطالبة بتحمل العديد من التكاليف، كتكاليف الحصول على التكنولوجيا الضرورية لعملية الإنتاج، وكذلك تكاليف على الموارد البشرية التي تتمتع بالمهارة اللازمة في عملية الإنتاج، وكذلك تكاليف التكوين لبقية العاملين في المؤسسة، كما أن بعض الاستثمارات التي تقدم عليها المؤسسة الداخلة إلى السوق، تعتبر تكاليف من الصعب استرجاعها مما ينفي فرضية عد موجود تكاليف للخروج من الصناعة.

أما ما يتعلق بالفرضية الثانية فإنه من غير المنطقي أن تبقى المؤسسات المتواجدة في السوق مكتوفة الأيدي، دون أي رد فعل لما تقوم به المؤسسات الجديدة التي تنوي الدخول إلى السوق، مما يمكن أن يعود عليها سلبيا، وبالتالي فإنه من باب الرشادة الاقتصادية أن تقوم المؤسسات المتواجدة في السوق بحماية نفسها من أي هجوم من قبل المنافسين الجدد، سواء بحماية نفسها من أي اضرار او من أجل زيادة حصتها السوقية، وهذا في

وقت قصير مما لا يعطي للمؤسسات الجديدة الوقت الكافي من أجل الاستقرار داخل السوق وجني الأرباح الممكنة.

### المبحث الثاني: تحليل علاقة هيكل الصناعة بأدائها باستخدام نموذج الهيكل-السلوك-الأداء

يعتبر نموذج التحليل الهيكل-السلوك-الأداء هو أسلوب التحليل المعتمد في الاقتصاد الصناعي، ولهذا سنحاول في هذا المبحث الحديث عن مكونات هذا النموذج والعلاقات التي يمكن أن تربط بين مكونات، وكيفية الاعتماد عليه في تفسير العلاقة هيكل صناعة-أداء.

#### المطلب الأول: مكونات نموذج الـ SCP

كما تم الإشارة له في المبحث السابق يعد نموذج الـ SCP النموذج المبتكر الذي اعتمد عليه منهج الاقتصاد الصناعي في تحليل الصناعات المختلفة، وهذا في سبيل التوصل إلى تحليل الأداء الواقعي للصناعات، غير أن نموذج الـ SCP لم يظهر منذ البداية بالشكل الحالي، وإنما اكتسب هذا الشكل الحالي بعد جملة من الأعمال المتتابعة من قبل مجموعة من الاقتصاديين انطلقا من أعمال E. Mason، وصولا إلى أعمال D. Ross و F. Scherer، ولقد شمل التطور مكونات النموذج إلى جانب العلاقات التي تربط بين مكوناته.

وكما يتضح من تسميته فإن نموذج الـ SCP يتكون أساسا من ثلاث مكونات رئيسية هي هيكل السوق والسلوك والأداء، غير أنه تم إضافة عاملين ثانويين بإمكانهما التأثير على عمل النموذج، ويتمثل هذين العاملين في كل من الظروف الأساسية للصناعة والسياسة الحكومية للدولة، وهذا من أجل جعل عملية التحليل أكثر واقعية، وعليه يمكن عرض مكونات النموذج على الشكل التالي:

#### أولاً: الظروف الأساسية للصناعة

تشكل هاته الظروف الأساسية الدعامية التي تحدد طبيعة نشاط ثلاثية الـ SCP وتشمل كل من الظروف الأساسية للطلب والعرض داخل الصناعة، حيث تضم الظروف الأساسية للطلب مجموعة من

الخصائص حول الطلب داخل الصناعة على غرار المرونة السعرية، امكانية الاحلال بين السلع، معدل نمو الطلب، وسلوك الشراء لدى المستهلكين وغيرها من الخصائص<sup>1</sup>، أما فيما يتعلق بالظروف الأساسية للعرض فتشمل نوع التكنولوجيا المتوفرة ودورة حياة المنتجات.

### ثانياً: هيكل الصناعة

تتميز الخصائص الهيكلية للصناعة بأنها غير قابلة للتغير في المدى القصير، وهذا عكس الخصائص الظرفية التي تكون قابلة للتغير في المدى القصير، ويمكن أن يأخذ هيكل الصناعة واحد من اربعة هياكل معروفة هي: هيكل المنافسة التامة، الاحتكار التام، المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة؛ ويتم تحديد الهيكل من خلال المزج بين خصائص مجموعة من المتغيرات (المؤشرات) تحدد في مجملها الهيكل السائد في السوق، وتتمثل هاته المتغيرات في كل من تركيز السوق (تركيز البائعين والمشتريين في السوق)، مدى التمييز بين المنتجات المعروضة في السوق، وجود وفعالية عوائق الدخول إلى السوق أو الصناعة، ومدى التكامل بين المؤسسات التي تعمل في السوق؛ وكل هاته العناصر تم التطرق اليها في الفصل الأول من هاته الأطروحة.

### ثالثاً: السلوك

ويعني السلوك هنا مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات الناشطة في الصناعة وهذا من أجل تحقيق الأهداف التي كانت تصبو إليها، ولقد تعددت التعاريف التي تناولت مصطلح الاستراتيجية نتيجة تشعب وتعدد الزوايا التي وصفت من خلالها الاستراتيجية، وهذا ما جعل عملية وضع تعريف شامل لها يعتبر أمر صعب؛ ومن بين التعاريف<sup>2</sup> التي قدمت لها، نجد التعريف الذي قدمه 1968 ansoff بأن "الاستراتيجية هي تصور المنظمة عن طبيعة العلاقة المتوقعة مع البيئة الخارجية، والتي في ضوءها تحدد نوعية الأعمال التي ينبغي القيام بها على المدى البعيد، وتحديد المدى الذي تسعى المنظمة من ورائه إلى تحقيق غاياتها وأهدافها"، أما Thiétart فيرى أن "الاستراتيجية هي مجموعة القرارات والأنشطة المرتبطة باختيار الوسائل وتجميع الموارد، من أجل الوصول إلى غاية معينة". كما يرى مايكل بورتر بأن "الاستراتيجية هي بناء وإقامة دفاعات ضد القوى التنافسية أو ايجاد موقع في الصناعة حيث تكون القوى أضعف ما تكون"، بالإضافة إلى كونها "خلق المواثمة

<sup>1</sup> Michael Waterson, **Economic theory of the industry**, First published, Cambridge University Press, UK, 1984. P 4.

<sup>2</sup> J c Tarondeau, **stratégie industrielle**, 2<sup>ème</sup> édition, édition vuibert, paris, 1998.p26.

بين أنشطة المنظمة والتكيف مع البيئة<sup>1</sup>، أما فيما يخص الإدارة الاستراتيجية فقد عرفها thompson و Strickland بأنها تعني "وضع الخطط المستقبلية للمنظمة وتحديد غاياتها على المدى البعيد واختيار النمط الملائم من أجل تنفيذ الاستراتيجية"<sup>2</sup>، ويمكن أن نميز بين ثلاث مستويات رئيسية للإدارة الاستراتيجية<sup>3</sup>:

- الإدارة الاستراتيجية على مستوى المنظمة ككل: وفي هذا المستوى تحاول المنظمة اكتشاف الطريقة التي تستطيع من خلالها تطوير استراتيجياتها العامة، وعادة ما تهتم المنظمة في هذا المستوى بتحديد رسالتها في المجتمع وتثبيت السمات أو الخصائص التي تميزها عن المنظمات الأخرى؛
- الإدارة الاستراتيجية على مستوى وحدة الأعمال الاستراتيجية: يقصد بوحدة الأعمال الاستراتيجية أي جزء من منظمة الأعمال يتم معاملته بصورة منفصلة لأغراض الإدارة الاستراتيجية ويتم التركيز في هذا المستوى على تحسين الموقف التنافسي للمنتجات التي تتعامل بها سواء خدمة أو سلعة؛
- الاستراتيجية الوظيفية: يتم التركيز في مستواها على الوظائف أو الأعمال المحددة.

ونتيجة لتشعب جوانب السلوك فقد انحصرت الدراسات السابقة للاقتصاد الصناعي على مجموعة محدودة من الاستراتيجيات والتي اشتملت عادة على استراتيجية الاعلان، التسعير، البحث والتطوير والتكامل.

#### رابعا: الأداء

يعتبر الأداء كنتيجة لمجموعة الاستراتيجيات التي اتبعتها المؤسسات الناشطة في الصناعة، ويمكن أن يشير الأداء إلى قيمة مضافة إلى القيمة الأصلية لعنصر ما (مثل تحسين نوعية خدمة ما)، ومن حيث مستوى التحليل فإنه يمكن التمييز بين<sup>4</sup> الأداء على المستوى الكلي (الاقتصاد الوطني) والأداء على المستوى الجزئي (أداء المتعاملين الاقتصاديين) والأداء على المستوى البيئي (أداء صناعة ما)، ويعتبر هذا المستوى الأخير هو محور اهتمام دراسات الاقتصاد الصناعي، حيث حاولت قياس أداء الصناعات باستخدام جملة من المؤشرات أهمها مؤشر الربحية، الكفاءة والتقدم التقني والتي تطرقنا إليها في الفصل الثاني من الأطروحة.

.50 2006

استراتيجي معاصر

<sup>1</sup>فلاح حسن الحسيني مؤيد عبد الرحمان الدوري،

<sup>2</sup>زكريا مطلق الدوري، الإدارة الاستراتيجية مفاهيم عمليات حالات دراسية، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، .25

<sup>3</sup>.37

<sup>4</sup> W. Van Dooren & others, *Performance management in the public sector*, 1<sup>st</sup> edition, Routledge, USA, 2010. P 25.

خامسا: السياسات الحكومية

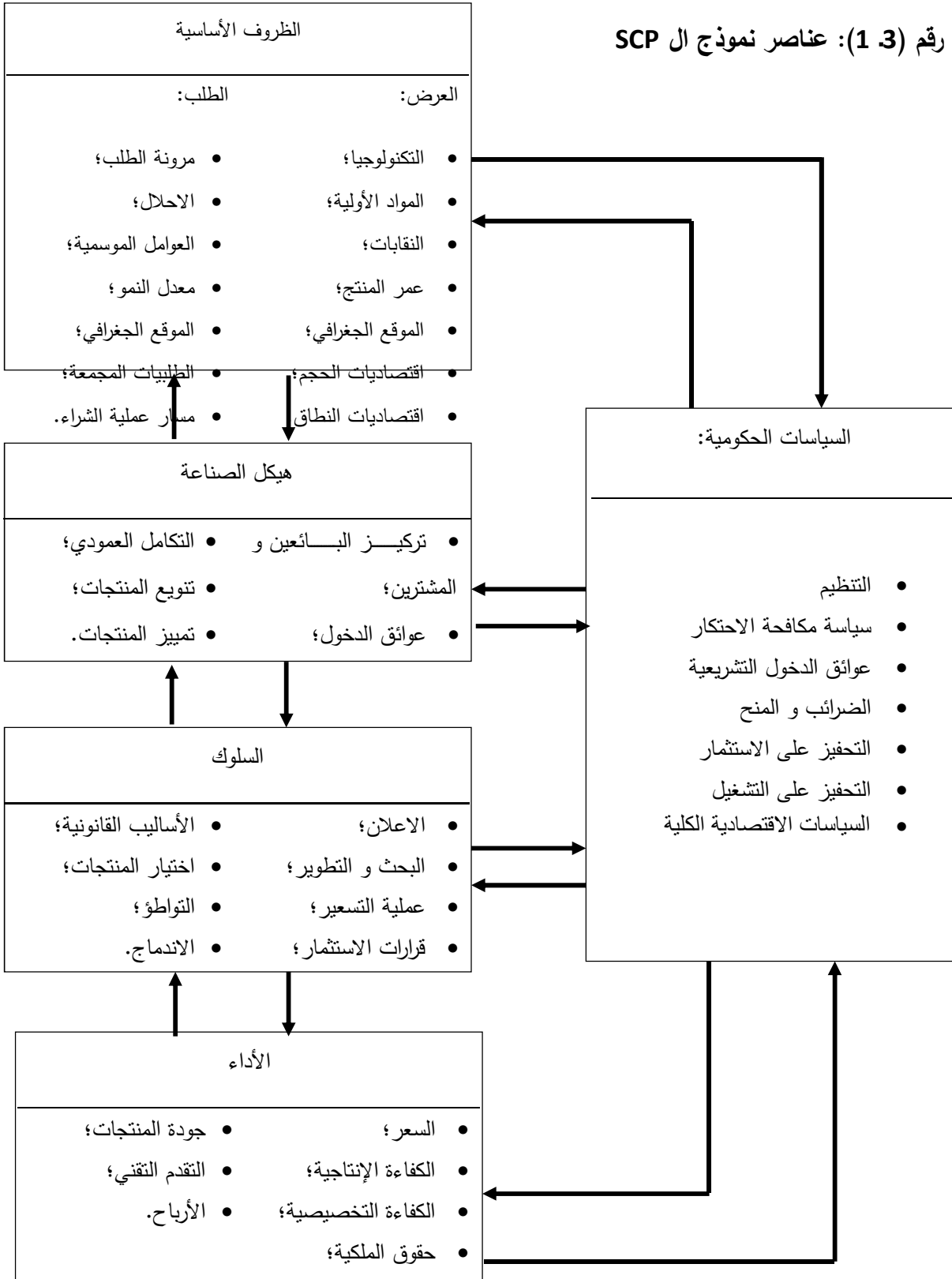
لقد شكلت عملية تحليل الصناعات المختلفة محور اهتمام الاقتصاد الصناعي، إلا أن هاته الصناعات لا تعمل في بيئة معزولة خاصة بها، وإنما تعمل ضمن نظام اقتصادي معين، مما جعلها مرتبطة بخصائص هذا النظام، وبالرجوع إلى بداية ظهور الاقتصاد الصناعي على يد الفريد مارشال، نجد أنه من بين الأمور التي دفعته إلى البحث عن منهج جديد للتحليل الاقتصادي هو قانون منع الاحتكار (Sherman act) anti trust، الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1890، مما يؤكد حساسية نشاط الصناعات للسياسات الحكومية للدولة أو الإقليم الذي تعمل به، وتمتلك الحكومات أدوات عدة تستطيع من خلالها السيطرة على الأسواق والصناعات، ومن بين تلك الأدوات يمكن أن نذكر ما يلي<sup>1</sup>: سياسة الترخيص الصناعي، سياسة الحماية الجمركية، سياسة القروض الصناعية، سياسة المشتريات الحكومية، الإعفاء من ضرائب الشركات، سياسة سعر الصرف، سياسة مكافحة (منع) الاحتكار، السياسات الحكومية اتجاه الاندماج بين المنشآت وسياسة السوق المفتوحة.

وبالتالي فإن كل واحدة من هاته الأدوات يمكنها التأثير على خصائص ثلاثية ال SCP، وبالتالي فإنه من بين المواضيع التي تم الاهتمام بها في الاقتصاد الصناعي، هو البحث عن احسن تدخل للدولة من أجل تنظيم الأسواق والصناعات، حيث ما زالت الدراسات الحديثة تبحث عن آثار القرارات والسياسات الحكومية على أداء الصناعات خاصة ما تعلق منها بتنظيم المنافسة داخل الأسواق، وإلى جانب ذلك فقد ركزت دراسات أخرى على أثر السياسات الحكومية اتجاه الاندماج بين المنشآت على أداء الأسواق؛

والشكل التالي يبين مكونات نموذج ال SCP، والعلاقات التي تربط بينها.

<sup>1</sup> أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، 1994، 251.

الشكل رقم (3.1): عناصر نموذج ال SCP



Source: Dennis W, Carlton and Jeffrey M. Perloff, **Modern industrial organization**, 1<sup>st</sup> edition, Scott Foresman, USA, 1990. p 04.



ويتضح من الشكل السابق أهم العناصر المكونة لنموذج ال SCP، كما يتضح أيضا أن العلاقة التي تربط بين تلك العناصر هي عبارة عن علاقات تأثير وتأثر، وبالتالي فإن هذا يدل على أن أي تغير يحصل في أي عنصر من تلك العناصر السابقة. فإن يؤثر على بقية العناصر الأخرى وبأثر يختلف من عنصر إلى آخر، وبعد هذا يعود ذلك التأثير على العنصر الأول.

### المطلب الثاني: تحليل العلاقة ما بين التركيز والربحية

#### أولاً: تطور خصائص الدراسات الخاصة بعلاقة هيكل الصناعة بأدائها

لقد شكلت العلاقة ما بين هيكل السوق والأداء محور اهتمام العديد من الدراسات، التي حاولت تحليل نموذج ال SCP المميز للتحليل الاقتصادي الصناعي، فمنذ خمسينيات القرن العشرين حاول عدد كبير منها تفسير التغير في أداء مختلف الصناعات، أو حتى اختلاف أداء المؤسسات الناشطة داخل تلك الصناعات من خلال تفسير أثر المتغيرات الهيكلية على الأداء، وعلى الرغم من أن تطور الدراسات السابقة للعلاقة بين هيكل السوق والأداء كان بشكل غير منتظم، ولم يتم الاتفاق حوله نهائياً من قبل الباحثين، إلا أنه يمكن القول أنها مرت أساساً بالمراحل التاريخية الأربع التالية<sup>1</sup>:

- الفترة 1951-1968: شهدت هاته الفترة مجموعة من الدراسات الوصفية حول شرائح صغيرة من البيانات المجمعة على مستوى الصناعات، وهذا من خلال اعتماد النظرة الشخصية في تحليل بعض المتغيرات الهيكلية؛
- الفترة 1967-1977: خلال هذه الفترة تم الاعتماد على التحليل الاقتصادي القياسي، وهذا باعتماد حجم كبير من البيانات المأخوذة على مستوى الصناعات **industry-level data**، إلى جانب اعتماد تحليل موضوعي لعديد من المتغيرات الهيكلية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات المرتبطة بطبيعة كل صناعة، كما شهدت هاته الفترة بداية الاعتماد على البيانات الخاصة بعينات كبيرة من **المؤسسات الناشطة داخل تلك الصناعة، أي firm-level data**؛
- الفترة 1974-1983: شهدت هاته الفترة تراجع الدراسات في ميدان الاقتصاد الصناعي عن الاعتماد على البيانات الخاصة بالصناعات، وهذا نظراً لكثرة الانتقادات حول مدى جودة تلك البيانات في تحليل العلاقة بين مكونات نموذج ال SCP، وهذا بسبب أهملها للاختلافات في خصائص المؤسسات

<sup>1</sup> Stephen Martin, **Advanced Industrial Economics**; 1<sup>st</sup> published, Blackwell Publishers, USA, 1993. P 447.

الناشطة داخل تلك الصناعات، وذلك من حيث استجابتها للتغيرات الهيكلية للصناعة، أي أن المؤسسات التي تنتمي إلى نفس الصناعة لا تستجيب بنفس الطريقة للتغيرات الهيكلية للصناعة، وبالتالي فإنه لا يمكن دراسة سلوكها بنفس الطريقة، ولهذا فإن المجالات العلمية المتخصصة في مجال الاقتصاد الصناعي، شهدت تراجع للأعمال المنجزة على مستوى الصناعات<sup>1</sup>؛

• الفترة 1983- إلى غاية بداية القرن الواحد والعشرون: شهدت هاته الفترة تطور معتبر في مجال الدراسات الميدانية للعلاقة بين المتغيرين، حيث تم استخدام البيانات على مستوى المؤسسات وكذلك على مستوى خطوط الإنتاج **line-of-business-level data**، إلى جانب ظهور الحافز من أجل المزيد من الأعمال الميدانية لدراسة بعض النماذج النظرية.

وبالرغم من الاختلافات المسجلة بين الأعمال الخاصة بكل مرحلة من مراحل تطور عملية التحليل، إلا أنه لا يمكن الفصل بين تلك المراحل فصلا جليا، على اعتبار أن هناك بعض التداخل فيما بينها، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى تلك الأعمال بناء على المتغيرات الداخلة في عملية التحليل.

### ثانيا: علاقة التركيز بمؤشرات الربحية

تعتبر العلاقة تركيز الصناعة وربحيته اللبنة الأولى لتحليل العلاقة هيكل سوق-أداء، حيث حاول الباحثين تحديد أهم المتغيرات المفسرة للتغير في مختلف مؤشرات ربحية الصناعة، وفيما يلي عرض لمجموعة من المحاولات التي حاولت تحليل العلاقة بين مؤشر التركيز من جهة، ومختلف المؤشرات معبرة عن الأداء من جهة أخرى.

#### 1. أعمال Bain:

شكلت دراسات Bain أولى الأعمال في هذا المجال، فقد قام Bain سنة 1951 بنشر دراسة ميدانية له من أجل اختبار نموذج ال SCP، وفي سبيل اختبار امكانية وجود علاقة موجبة ما بين التركيز والربحية، فإن Bain حاول في البداية الاجابة على بعض التساؤلات الخاصة بتحليل العلاقة بين الهيكل والسلوك والأداء، والتي مازالت محل جدل لحد الآن مثل:

<sup>1</sup> BRESNAHAN, Timothy F.; SCHMALENSEE, Richard, **The empirical renaissance in industrial economics: an overview**; The Journal of Industrial Economics, Volume XXXV, 1987. pp 371-378.

- كيف يجب أن تعرف الصناعة؛
- ما هي احسن المؤشرات لقياس التركيز؛
- ما هو احسن مؤشر لقياس الربحية.

وفيما يخص تعريف الصناعة فقد حاول Bain تقديم تعريف يعتمد على مبدأ الاحلال ما بين السلع، حيث اشار Bain إلى أن "الصناعة هي في المقام الأول مفهوم للطلب، وهي عبارة عن مجموعة من المخرجات التي تمثل كل واحدة منها بديل تام إلى بقية الوحدات الأخرى، وهذا بالنسبة إلى مجمل أو أغلب المشتريين، وفي نفس الوقت لا تكون بديل لأي منتج اخر مصنف على أنه لا ينتمي إلى تلك الصناعة"<sup>1</sup>.

وفيما يخص تركيز المنتجين أو البائعين ( seller concentration )، فإن الفترة التي كان ينشط بها Bain في مجال تحليل التركيز، اشتهر خلالها مؤشرين لقياس تركيز البائعين، ويتعلق الأمر بمؤشر هرشمان-هرفندال وكذلك نسبة التركيز، وهما تقنيتان تم التطرق اليهما في الفصل الأول من هاته الأطروحة، حيث اعتمد Bain على نسبة التركيز لأكثر ثمان مؤسسات داخل الصناعة واعتبرها كمؤشر للتركيز داخل تلك الصناعة، وهذا نظرا لتوفر البيانات الخاصة بهذا المؤشر في العديد من الصناعات، وبالتالي فقد أهمل Bain في دراسته الصناعات التي لا يملك البيانات الخاصة بها.

ولتقييم الربحية فإن Bain يفضل الاعتماد على مؤشر العائد على المبيعات، ولكن بسبب نوعية البيانات المتوفرة، والتي كانت متعلقة بالعائد على حقوق الملكية للمساهمين ( rate of return on stockholder's equity )، فإن هذا دفع Bain إلى الاعتماد على هذا المؤشر، وفي سبيل حساب ربحية الصناعة انطلق Bain من البيانات الخاصة بالمؤسسات، والتي تم تجميعها من قبل لجنة الأوراق المالية ( securities and exchange commission SEC )، حيث حصل Bain على بيانات خاصة بالفترة 1940/1936، وركز Bain على الصناعات التي حصل على البيانات الخاصة بجزء كبير من المنشآت العاملة بها، وبالتالي فقد غي الصناعات التي يملك بيانات حول جزء صغير فقط من المنشآت العاملة بها.

ولحساب ربحية الصناعة قام Bain بحساب متوسط ربحية كل مؤسسة ناشطة داخل الصناعة، من خلال احتساب المتوسط الحسابي لقيم الربحية الخاصة بها خلال فترة الدراسة، ومن ثم قام Bain بحساب ربحية الصناعة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، وهذا عبر حساب المتوسط المرجح لربحية المؤسسات الناشطة بها

<sup>1</sup> Stephen Martin, op cit. p 452.

معتمدا في عملية التريج على رأس المال لتلك الشركات، ومن ثم حاول حساب معدل الربحية للصناعة خلال فترة الدراسة عبر حساب المتوسط الحسابي لقيم ربحية الصناعة خلال كل سنة من سنوات الدراسة. وفي سبيل دراسة العلاقة ما بين تركيز الصناعة وربحيتها، اختار Bain عينة مكونة من 42 صناعة تحتوي في مجملها على 335 مؤسسة، أي بمتوسط 8 مؤسسات في كل صناعة، حيث لاحظ Bain أن البيانات الخاصة بأكثر من نصف الصناعات في عينة الدراسة، قد تم حساب نسب الربحية بها عبر استخدام البيانات الخاصة بـ 3، 4 أو 5 مؤسسات من تلك الصناعة، أي أن قيم الربحية المحسوبة لكل صناعة أعطت وزن أكبر لبيانات المؤسسات الكبيرة بها على حساب المؤسسات الصغيرة<sup>1</sup>.

ومن خلال ملاحظة النتائج الخاصة بعينة الدراسة استبعد Bain فرضية وجود علاقة خطية موجبة بين تركيز الصناعة وربحيتها<sup>2</sup>، حيث وضحت البيانات أن الربحية كانت كبيرة في الصناعات التي بها تركيز يفوق الـ 70 في المائة، أين كانت قيمها تتراوح ما بين 9.8 و16.3 في المائة، إلا أنه لاحظ أنه في الصناعات التي يكون تركيزها أقل من 30 في المائة سجلت هي الأخرى نسب مرتفعة للربحية، ومن خلال الاعتماد على معادلات الانحدار، حاول Martin، إعادة صياغة البيانات الخاصة بعينة Bain في ثلاث معادلات:

حيث تحاول المعادلة (1) دراسة الانحدار الخطي البسيط ما بين تركيز الصناعة وربحيتها، وتوصل إلى وجود علاقة موجبة وضعيفة ما بين المتغيرين، وبالتالي فإن هذا يؤيد نتيجة Bain حول اسقاط فرضية وجود علاقة خطية موجبة بين المتغيرين؛ ومن جهة أخرى فإن المعادلة (2) تحاول دراسة الانحدار البسيط ما بين الربحية ومتغير صوري ( dummy variable ) يحمل القيمة واحد في الصناعة التي يكون التركيز  $C_8$  بها أكبر من أو مساوي لـ 70 في المائة، والقيمة صفر في بقية الصناعات، واتضح من خلال النتائج أن هذا المتغير استطاع تفسير 21 في المائة فقط من التغير في الربحية.

ومن خلال المعادلة رقم (3) حاول Martin المزج بين المعادلتين السابقتين، وتوصل من خلالها إلى أن المتغير الصوري يحمل معامل موجب ومعنوي، بينما اتضح أن نسبة التركيز  $C_8$  ذات معامل سالب ومعنوي

<sup>1</sup> Leonard W. Weiss, David B. Audretsch, Hideki Yamawaki, **Structure, conduct and performance**, Harvester Wheatsheaf, USA, 1991. P 166.

<sup>2</sup> RICHARD SCHMALENSEE, **Inter-Industry Studies of Structure and Performance**, chapter in: Richard Schmalensee and Robert Willig, **The Handbook of Industrial Organization**, Vol 2, Elsevier, UK, 1989. P 973.

عند مستوى ثقة 10 في المائة، وبالتالي فإن هذا يدل على أن الربحية ترتبط أساساً بالتركيز العالي للصناعات والذي يفوق الـ 70 في المائة في دراسة Bain.

## 2. الأعمال التي تلت أعمال Bain

حاول Mann سنة 1966 تحليل العلاقة بين التركيز والربحية في عينة تتكون من 30 صناعة خلال الفترة 1950-1960، معتمداً على نفس أسلوب Bain من خلال تقسيم عينته إلى فئتين على أساس قيمة 70 في المائة من التركيز، وتوصل Mann إلى نفس نتيجة Bain من حيث أن الصناعات التي كانت نسبة التركيز  $C_8$  بها أكبر من أو مساوية لـ 70 في المائة تميزت بنسب مرتفعة للربحية قدرت في المتوسط بـ 13.3 في المائة مقارنة بمتوسط معدل ربحية مساوي لـ 9 في المائة في الصناعات التي كان تركيزها أقل من 70 في المائة، وبالتالي فإن هذا سمح لـ Mann من استنتاج العلاقة الموجبة بين التركيز والربحية.

من بين الدراسات الأخرى التي حاولت دراسة العلاقة بين هيكل الصناعة والربحية يمكن ذكر الدراسة التي قام بها Shepherd سنة 1972، وعلى عكس الدراسات السابقة حاول Shepherd الاعتماد على البيانات الخاصة بالمؤسسات بدلاً من البيانات الخاصة بالصناعة، من خلال تحليل الانحدار بين ربحية 231 مؤسسة مختلفة (مقاس بمعدل العائد على حقوق المساهمين)، ومجموعة من المتغيرات التي كان يراها مفسرة للتغير في ربحية تلك المؤسسات، حيث اعتمد في البداية على كل من الحصة السوقية، التركيز، حجم المؤسسة والنفاق على الاعلان كمؤشرات لتمييز المنتجات، والمعادلة التالية تبين نتيجة الانحدار بين المتغيرات السابق ذكرها<sup>1</sup>:

$$\pi = 6,67 + 0,2123 MS + 0,0273 CR4 - 0,2995 \log(\text{assets}) + 0,2498 ASR$$

ويتضح من المعادلة السابقة فإن كل من الحصة السوقية وتركيز الصناعة يؤثران ايجابياً على الربحية، كما أن الحصة السوقية كانت ذات أهمية أكبر من تركيز الصناعة في تفسير التغير في الربحية، وهذا راجع إلى أن الحصة السوقية تعبر مباشرة على خصائص وسلطة المؤسسة داخل السوق الذي تنشط به، حيث ثبت هذا في مجموعة من الدراسات الأخرى التي اعتمدت على بيانات خاصة بالمؤسسات بدلاً من الصناعة.

<sup>1</sup> William G. Shepherd, **The Elements of Market Structure**, The Review of Economics and Statistics, Vol 54, No 1, Feb 1972. pp 25-37.

أما متغير حجم المؤسسة فقد كان ذو معامل سالب وبالتالي فإن هذا دفع Shepherd إلى استنتاج أنه كلما تزايد حجم المؤسسة كلما أدى ذلك إلى تراجع كفاءتها؛ وتوصل Shepherd أيضا إلى وجود علاقة معنوية موجبة وقوية بين حجم الاعلان والربحية. وفي دراسة أخرى قام بها Bradley T. Gale (1972) حاول فيها تحليل العلاقة بين الحصة السوقية لعينة مكونة من 106 مؤسسة صناعية خلال الفترة 1967/1963 ونسبة العائد لهاته المؤسسات، وتوصل Gale إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين<sup>1</sup>.

### ثالثا: علاقة التركيز بالهامش سعر-تكلفة

أن الاختلاف في تحديد طبيعة العلاقة التي تربط هيكل الصناعة بالربحية من قبل عدد كبير من الدراسات في هذا المجال، دفع الباحثين إلى استخدام نسبة الهامش سعر-تكلفة كمؤشر للأداء بدلا من الربحية، وفي هذا الإطار حاول Schwartzman سنة 1972 دراسة مجموعة من الصناعات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وتوصل إلى أن نسبة الهامش سعر-تكلفة كانت مرتفعة في الصناعات ذات التركيز المرتفع<sup>2</sup>.

ومن بين الدراسات الأخرى التي اعتمدت نسبة الهامش سعر-تكلفة كمؤشر للأداء، يمكن ذكر الدراسات التي قام بها كل من Collins and Preston وهذا سنوات 1966، 1968 و1969، حيث حاول الباحثان دراسة علاقة التركيز بالهامش سعر-تكلفة لعينة من الصناعات ذات الأربع ارقام ( four-digit industries)، وانطلق الباحثان من فرضية وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، أي أن التركيز المنخفض في الصناعة يعني وجود عدد معتبر من المؤسسات المتكافئة والمتنافسة فيما بينها، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى تحصيل كل واحدة منهم هامش ربح عادي، خاصة في ظل ضعف عوائد الدخول، ويوضح الجدول التالي نتائج الانحدار بين المتغيرين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Bradley T. Gale, **Market Share and Rate of Return**; The Review of Economics and Statistics, Vol. 54, No. 4 (Nov., 1972), pp. 412-423.

<sup>2</sup> Norman R. Collins and Lee E. Preston, **Price-Cost Margins and Industry Structure**; The Review of Economics and Statistics, Vol. 51, No. 3 (Aug., 1969), pp. 271-286 .

<sup>3</sup> Stephen Martin, op cit. p 468.

جدول رقم (3. 2): نتائج الانحدار لدراسة Collins and Preston\*

equation	intercept	Geo	CR4	KSR	R <sup>2</sup>
(1) All	19,54	-0,029 <sup>b</sup>	0,121 <sup>a</sup>	0,092	0,19
(2) Prod	19,48	-0,035 <sup>a</sup>	0,033 <sup>c</sup>	0,133	0,26
(3) Cons	17,36	-0,022	0,199 <sup>a</sup>	0,103	0,28
(4) Cons,high-moderate differentiation	20,05	-0,027	0,189 <sup>a</sup>	0,053	0,21
(5) Cons,low differentiation	14,69	-0,005	0,150 <sup>b</sup>	0,165	0,32

Source: Stephen Martin, *Advanced Industrial Economics*; 1<sup>st</sup> published, Blackwell Publishers, USA, 1993. P 468.

وأثبتت نتائج عملية الانحدار صحة الفرضية التي انطلق منها الباحثان، حيث توضح المعادلة رقم (1) منها وجود علاقة موجبة ومعنوية بين المتغيرين بالرغم من ضعف قيمتها، وتختلف علاقة التركيز بالهامش باختلاف طبيعة الصناعة في حد ذاتها، حيث يوضح الجدول ضعف العلاقة بين المتغيرين في الصناعات التي تنتج منتجات نصف مصنعة ( Producer good industries ) مقارنة بالصناعات التي تنتج منتجات موجهة للاستهلاك ( consumer good industries ).

وإلى جانب الدراسات السابقة هناك دراسة أخرى قام بها John Kwoka على عينة تتكون من 314 مؤسسة، حيث حاول دراسة تأثير الحصة السوقية لمجموعة المؤسسات التي تنشط داخل كل صناعة على متوسط قيمة الهامش سعر-تكلفة لتلك الصناعة، حيث قام Kwoka بقياس معادلة انحدار الهامش سعر-تكلفة للصناعة مع مجموعة من المتغيرات المفسرة، تتمثل في الحصة السوقية للمؤسسات الثلاث المسيطرة على الصناعة وهذا باستخدام ثلاث متغيرات صورية ( dummies variables ) هي :  $DS_1$  تأخذ القيمة واحد إذا كانت الحصة السوقية للمؤسسة الرائدة لا تقل عن 26 في المائة وصفر عند القيم الأصغر من 26 في المائة،

$DS_2$  تأخذ القيمة واحد إذا كانت المؤسسة الثانية ( من حيث حجم الحصة السوقية) حصتها السوقية لا تقل عن 15 في المائة وصفر عند بقية القيم ،  $DS_3$  يأخذ القيمة واحد إذا كانت الحصة السوقية للمؤسسة الثالثة لا تقل عن 16 في المائة وصفر إذا حصتها السوقية أقل من ذلك الحد.

ومن خلال نتائج الدراسة توصل Kwoka إلى أن<sup>1</sup>: المتغير  $DS_1$  بإمكانه المساهمة في زيادة قيمة الهامش الخاص بالصناعة بنسبة تقدر ب 5 في المائة، بينما المتغير  $DS_2$  بإمكانه المساهمة في زيادة قيمة الهامش ب 6 في المائة، مما يعني أن هناك علاقة موجبة بين تركيز كل من المؤسستين الأولى والثانية داخل الصناعة (في حالة عينة الدراسة السابقة تكون تلك العلاقة موجبة إذا تجاوزت الحصة السوقية للمؤسسة الرائدة عتبة 26 في المائة وكذلك إذا تجاوزت الحصة السوقية للمؤسسة الثانية عتبة ال 15 في المائة)، غير أن دراسة Kwoka اظهرت وجود أثر سلبي لزيادة الحصة السوقية للمؤسسة الثالثة داخل الصناعة وذلك من خلال الحصول على معامل سالب للمتغير  $DS_3$  ، أي أنه في حالة زيادة الحصة السوقية للمؤسسة الثالثة عن حد ال 16 في المائة فإن هذا سيؤدي إلى تراجع قيمة الهامش بنسبة 15 في المائة.

#### رابعا: العلاقة بين هيكل سوق ومؤشر الأداء السوقي q-tobin

أن اعتماد العديد من الباحثين على مؤشر q-tobin في تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء لم تأتي بنتائج مختلفة كثيرا عن نتائج الدراسات التي اعتمدت على بقية المؤشرات الأخرى للأداء، وهذا بالرغم من الاجماع على أهمية نسبة q-tobin في التعبير الجيد عن مستوى الأداء، ففي دراسة للباحثان Lindenberg and Ross سنة 1981 توصل فيها الباحثان إلى نتيجة مفادها أن مؤشر q-tobin للعديد من المؤسسات المشكلة لعينة الدراسة كانت ثابتة خلال فترة الدراسة، وأن المؤسسات التي شهدت نسبة q-tobin مرتفعة فإن ذلك كان نتيجة تميز منتجاتها عن منتجات المنافسين، وبالتالي وجود عوائق دخول فعالة في الصناعة التي تنشط بها تلك المؤسسات، بينما يرجع كون مؤشر q-tobin لبعض المؤسسات ضعيفا إلى كونها تنشط داخل صناعات شديدة المنافسة، أو صناعات تتميز بتنظيم قانوني مشدد خاصة فيما يتعلق بالرقابة على نشاط المؤسسات المحتكرة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> John E. Kwoka, *The Effect of Market Share Distribution on Industry Performance*; The Review of Economics and Statistics, Vol 61, No 1, Feb 1979. pp 101-109.

<sup>2</sup>Dennis W. Carlton, Jeffrey M. Perloff, *économie industrielle*, 2<sup>ème</sup> édition, traduit par Fabrice Mazerolle, De Boeck, Paris, 2008. P 396.



وتوصل الباحثان إلى وجود ارتباط قوي بين مؤشر q-tobin والهامش سعر-تكلفة، وكذلك إلى وجود ارتباط ضعيف بين مؤشر q-tobin ونسبة التركيز في الصناعة، وبالتالي فإن هذا شبيه بما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة التي اعتمدت على مؤشرات أخرى في التعبير عن أداء المؤسسة.

#### خامساً: التركيز ودوران السوق (الصناعة)

يقصد بدوران السوق التغير في ترتيب الشركات الكبرى داخل الصناعة وهذا على أساس انصبتها السوقية (size ranking)، أو من وجهة نظر آخر فإنه يمكن النظر إلى دوران السوق على أنه التغير في هوية الشركات الكبرى داخل الصناعة من حيث انصبتها السوقية<sup>1</sup>، وبالتالي فإن التغير في أنصبة الشركات الكبرى داخل الصناعة يدل على أن هاته الأخيرة قد فقدت جزء من حصصها السوقية إلى منافسين آخرين، وهذا ما يدل على وجود منافسة معتبرة داخل الصناعة؛ غير أن عملية قياس دوران الصناعة على أرض الواقع واجهت مشكلة رئيسية تمثلت في كيفية قياس دوران الصناعة أي هل يتم التركيز على التغير في أنصبة أكبر أربع شركات داخل الصناعة، أو يتم التركيز على ترتيب كل الشركات داخل الصناعة ككل.

ويتضح مما سبق ارتباط مسألة دوران الصناعة بالزمن ولهذا حاول مجموعة من الباحثين قياس دورانية الصناعة عبر الزمن، ومن بينهم نجد Michael Gort الذي حاول قياس الارتباط بين الحصة السوقية لأكبر 15 مؤسسة في مجموعة من الصناعات خلال سنة 1947 والحصة السوقية لنفس المؤسسات السابقة خلال سنة 1954، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن حوالي 50 في المائة من الصناعات التي تم دراستها لم تشهد تغير في الحصة السوقية لل 15 أكبر مؤسسة بها<sup>2</sup>.

وفيما يخص العلاقة بين دوران الصناعة وتركيزها فقد تم اعتبار مؤشر دوران الصناعة مؤشر معدل لمدلول مؤشر التركيز الخاص بها<sup>3</sup>، حيث أنه في حالة كون قيمة مؤشر التركيز لصناعة ما قريب من الواحد (1) إذا تم قياسه بنسبة تركيز أكبر أربع مؤسسات داخل الصناعة على سبيل المثال) فإن هذا يدل على أن هاته الصناعة يغلب عليها هيكل احتكار القلة، غير أنه إذا تم اثبات وجود دوران كبير بها من خلال التغير في هوية الشركات الأربعة الكبرى بها من جهة، أو التغير في الحصص السوقية للشركات الكبرى السابقة، فإن هذا يمكن

<sup>1</sup> Stephen Hymer and Peter Pashigian, **Turnover of Firms As a Measure of Market Behavior**; The Review of Economics and Statistics, Vol. 44, No. 1 (Feb., 1962), pp 82-87.

<sup>2</sup> Kenneth w. Clarkson and Roger LeRoy Miller, **Industrial Organization: Theory, Evidence and Public Policy**, McGraw-Hill, USA, 1982. P 95.

<sup>3</sup> ibid. P 94.

أن يشير إلى وجود منافسة كبيرة على الأقل بين الشركات الكبرى داخل الصناعة، وبالتالي فإن دوران الصناعة عدل من مدلول مؤشرات التركيز.

### المطلب الثالث: ادماج عوائق الدخول في تحليل العلاقة بين تركيز السوق والربحية

بسبب أهمية عوائق الدخول في التعبير عن حجم المنافسة المحتملة في مواجهة المؤسسات الحالية عند ظهور أي ارباح غير عادية، فإنها يمكن أن تشكل أحد المحددات الأساسية لربحية المؤسسات الناشطة في أي صناعة، وبالتالي تحديد ربحية تلك الصناعة ككل.

#### أولاً: دراسة Bain

حاول Bain سنة 1956 تحديد مدى العلاقة التي يمكن أن تربط عوائق الدخول بربحية الصناعة، وذلك في مؤلفه " Barriers to new competition "، وإلى جانب فرضية العلاقة الموجبة بين التركيز داخل الصناعة والربحية، اعتمد Bain أيضاً على فرضية مساهمة وجود عوائق للدخول فعالة داخل الصناعة في الرفع من ربحيتها، أي حسب Bain فإن التركيز المرتفع وعوائق الدخول الفعالة يساهمان معا في رفع ربحية الصناعة<sup>1</sup>.

ومن أجل اختبار هاته الفرضية اخذ Bain عينة تتكون من 20 صناعة، وحاول تقدير شدة عوائق الدخول بداخل كل واحدة منها، وهذا عبر التركيز على: حجم اقتصاديات السلم، تمييز المنتجات ومزايا التكاليف المطلقة للمنشآت المتواجدة في الصناعة مقارنة بمنشآت اخرى تنوي الدخول إلى الصناعة، حيث قام Bain بتقسيم عينة الدراسة إلى ثلاث مجموعات حسب شدة عوائق الدخول<sup>2</sup>، المجموعة الأولى تتمثل في مجموعة الصناعات ذات عوائق الدخول المتوسطة والمنخفضة، أما المجموعة الثانية فهي ذات عوائق دخول معتبرة، أما المجموعة الثالثة فهي مجموعة الصناعات ذات عوائق الدخول المرتفعة.

وإلى جانب عوائق الدخول اضاف Bain إلى تحليله نسبة التركيز لأكبر اربع مؤسسات في كل صناعة، ومن ثم حاول Bain دراسة أثر هذين المتغيرين على ربحية كل صناعة مقاسة بربحية أكبر اربع

<sup>1</sup> Stephen Martin, op cit. p 457.

<sup>2</sup> Ibid. p 458.

مؤسسات بها (مقاسة بالعائد على حقوق ملكية المساهمين)، وتوصل Bain إلى أن متوسط الربحية والتركيز كان كبيرا في الصناعات التي صنفتها على أنها ذات عوائد دخول مرتفعة.

وانطلاقا مما سبق توصل Bain إلى وجود علاقة موجبة بين كل من شدة عوائد الدخل والتركيز بداخل الصناعة، بالإضافة إلى التأثير المشترك لكليهما على ربحية الصناعة والذي هو عبارة عن تأثير موجب، أي أن كليهما من شأنه المساهمة في زيادة ربحية الصناعة، وأن دور عوائد الدخل في هذا التأثير هو أكبر من دور تركيز الصناعة، كما اضاف Bain أن العلاقة بين المتغيرات السابقة لا يمكن أن تكون مجرد علاقة خطية بسيطة بل هي علاقة معقدة<sup>1</sup>.

وفي سبيل اختبار صحة النتائج التي توصل إليها Bain، حاول Martin دراسة عينة Bain باستخدام اساليب الانحدار، وهذا من خلال تشكيل أربع معادلات مختلفة، والاعتماد عليها من أجل اختبار العلاقة ما بين المتغيرات السابقة، حيث أن نتائج Martin كانت متوافقة مع توقعات Bain، حول أهمية عوائد الدخل في التأثير على الربحية، وأن دورها كان أكبر من الدور الذي يقوم به تركيز الصناعة، هذا الأخير الذي كان دوره غير مستمر، وهذا يشير إلى علاقة غير خطية معقدة بين المتغيرات السابقة.

### ثانيا: دراسة Mann

قام Mann بإدخال عوائد الدخل في عملية تحليل العلاقة بين التركيز والربحية، حيث قام Mann بتقسيم الصناعات ذات التركيز المرتفع إلى ثلاث فئات حسب شدة عوائد الدخل، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن الصناعات التي تتميز بعوائد للدخل كبيرة سجلت معدلات مرتفعة للربحية قدرت بـ 16.4 في المائة في المتوسط، بينما سجلت الفئتان الثانية ذات عوائد الدخل المتوسطة، والثالثة ذات عوائد الدخل المنخفضة معدلات للربحية في حدود 11.9 في المائة، وبالتالي فإن نتائج Mann كانت مشابهة كثيرا لنتائج Bain من حيث دور عوائد الدخل في تحديد العلاقة بين التركيز والربحية<sup>2</sup>.

### ثالثا: دراسة Shepherd

عند دراسة معادلة انحدار الربحية مع متغيرات أخرى توصل Shepherd إلى أن المؤسسات التي تتمتع بمعدل نمو كبير تكون لها الأولوية في تحقيق ربحية معتبرة، إلى جانب أن المؤسسات التي تنشط في

<sup>1</sup> idem

<sup>2</sup> H. Michael Mann, *Seller Concentration, Barriers to Entry, and Rates of Return in Thirty Industries 1950-1960*; The Review of Economics and Statistics, Vol 48, No 3, Aug 1966. pp. 296-307

صناعات ذات عوائد دخول مرتفعة بإمكانها تحقيق أرباح مرتفعة غير أن عوائد الدخل هي أقل أهمية من الحصة السوقية من حيث مساهمتها في زيادة ربحية المؤسسة<sup>1</sup>.

#### رابعاً: دراسة Comanor and Wilson:

جاءت هاته الدراسة في نفس سياق دراسة Bain، حيث حاولت ادماج عوائد الدخل في تحليل العلاقة بين الربحية وتركز الصناعة، فقد حاول Comanor and Wilson الاعتماد على بعض المقاييس الكمية للتعبير على قيم بعض المتغيرات الهيكلية، حيث حاول الباحثان التعبير عن مدى التغير في ربحية الصناعة من خلال الاختلاف في كل من التركيز وعوائد الدخل الناتجة عن تمييز المنتجات واقتصاديات الحجم واختلاف معدلات نمو السوق<sup>2</sup>.

ففي سبيل قياس التركيز اعتمد الباحثان على مقياسين للتركيز أحدهما مطلق يتمثل في نسبة التركيز لأكبر أربع مؤسسات في الصناعة، إلى جانب متغير صوري يعبر على كون أن تركيز الصناعة كبير أم لا، معتمداً في ذلك على قيم نسبة التركيز لأكبر 8 مؤسسات في الصناعة  $C_8$ ، حيث يأخذ هذا المتغير قيمة مساوية لـ واحد إذا كان  $(C_8 > 70)$  و 0 إذا كان  $(C_8 \leq 70)$ ؛ ومن جهة أخرى فقد عبر الباحثان على تمييز المنتجات من خلال تقدير حجم الانفاق على الاعلان، وعلى هذا الأساس نظر لها الباحثان على أنها تمثل أحد الخصائص الهيكلية للصناعة من جهة، وكذلك على أنها تعتبر عائق من عوائد الدخل وهذا راجع إلى ما يلي<sup>3</sup>:

- المؤسسات الجديدة في الصناعة مطالبة بتحمل تكاليف اعلان مرتفعة مقارنة بالمؤسسات المتواجدة من قبل في الصناعة، إذا تم تقديرها من خلال نصيب الوحدة الواحدة من تكاليف الاعلان، وبالتالي فإن هذا يعطي ميزة في التكاليف المطلقة للمؤسسات المتواجدة في الصناعة؛
- هناك حجم أدنى من تكاليف الاعلان يتوجب على كل مؤسسة ناشطة في السوق تحملها، وبالتالي فإن أي اختلاف في حجم الإنتاج سوف يعطي أفضلية للمؤسسات ذات حجم الإنتاج الكبير، وبالتالي فإن هذا يعني وجود اقتصاديات للحجم في الاعلان؛
- الاستثمار في تمييز المنتجات يعطي افضلية للمؤسسات المتواجدة من قبل في الصناعة، على اعتبار أثر خبرتها إلى جانب افضليتها على العملاء الجدد بالنسبة إلى مؤسسات الاعلان.

<sup>1</sup> Stephen Martin, op cit. p 471.

<sup>2</sup> Hay, Donald A., and Derek J. Morris. **Industrial economics and organization: theory and evidence**. Oxford University Press, UK, 1991. p 225.

<sup>3</sup> Stephen Martin, op cit. p 465.

وإلى جانب تكاليف الاعلان فقد اعتمد Comanor and Wilson على اقتصاديات السلم في الإنتاج كعائق من عوائق الدخول، من خلال الحجم الأدنى لاقتصاديات السلم من جهة، ومن جهة أخرى من حيث حجم رأس المال اللازم لعملية الإنتاج؛

وفي سبيل دراسة العلاقة بين ربحية الصناعة وبقية المتغيرات المفسرة لها، استخدم Comanor and Wilson بيانات خاصة بـ 41 صناعة من الصناعات ذات ثلاثة أرقام ( three-digit industries ) وحاولا تقدير العلاقة السابقة في النموذج الرياضي التالي<sup>1</sup>:

$$\pi = 0,0398 + 0,254 ASR + 0,00577 \log(ACR) + 0,0339 GR + 0,0184 Local + 0,000395 (CR4)(HBD)$$

ويتضح من المعادلة السابقة وجود علاقة طردية تربط نسبة نفقات الاعلان إلى المبيعات بربحية الصناعة، وهذا ما يبين أهمية تمييز المنتجات في التأثير على الربحية، كما اظهرت المعادلة السابقة وجود علاقة طردية بين ربحية الصناعة وكل من متطلبات رأس المال ومعدل نمو السوق، كما توصلت الدراسة إلى نتائج مماثلة لدراسة Bain من حيث كون التأثير الموجب لتركيز الصناعة على ربحيتها يقترن بوجود عوائق دخول مرتفعة في الصناعة.

### المبحث الثالث: المنهج الحديث في تفسير العلاقة هيكل الصناعة والأداء

بعد المحاولات السابقة لتحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، عبر التركيز على كل من تركيز الصناعة وعوائق الدخول، ظهرت مقاربات جديدة حاولت تحليل العلاقة بين المتغيرين عبر ادراج متغيرات جديدة إلى النموذج المفسر للعلاقة، سنحاول عبر هذا المبحث عرض مجموعة من تلك الدراسات.

<sup>1</sup> Ibid. p 466.

المطلب الأول: المتغيرات المستحدثة في نموذج ال SCP التقليديأولاً: الخطر

يمكن اعتبار الخطر من بين العناصر التي بإمكانها تفسير الاختلاف في الإيرادات بين كل صناعة وصناعة أخرى، أو حتى بين المؤسسات الناشطة في نفس الصناعة، ولهذا حاول العديد من الباحثين إدراجه في عملية تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة وربحيته، وهذا في سبيل العمل على تحديد الأثر الصافي على التغير في العوائد من خلال فصل الأثر المترتب على المخاطر التي تنشط في ظلها تلك المؤسسات<sup>1</sup>، ولقد تم إدراج عنصر الخطر في الدراسات الخاصة بعلاقة تركيز الصناعة وربحيته وفق منهجين رئيسيين هما: منهج الانحراف المعياري ومنهج الرافعة المالية.

1. منهج الانحراف المعياري لمعدل عائد المؤسسات: تعد دراسة كل من I.N. Fisher and Hall من بين الدراسات في هذا المجال، حيث حاول الباحثان سنة 1971 تشكيل معادلة انحدار تفسر التغير في معدل العائد لمجموعة من المؤسسات الناشطة في 11 صناعة مختلفة، حيث اعتمد في عملية تشكيل معادلة الانحدار على مجموعة من المتغيرات المفسرة التي كان يرى الباحثان أنها ضرورية لتفسير التغير في معدل العائد، ومن بين تلك المتغيرات المفسرة قام الباحثان بإدراج كل من تركيز الصناعة ممثلاً بمؤشر نسبة التركيز لأكبر 8 مؤسسات في كل صناعة، وكذلك متغير الخطر معبراً عنه بمؤشر الانحراف المعياري ومؤشر الالتواء، وتشير نتائج معادلة الانحدار للباحثان إلى وجود **علاقة موجبة ومعنوية** بين كل من الانحراف المعياري للعوائد ومعدل العائد لكل مؤسسة، كما أظهرت المعادلة أيضاً وجود **علاقة موجبة** بين كل من تركيز الصناعة ومعدل العائد غير أن هاتاه العلاقة كانت **ضعيفة وغير معنوية**، وبالتالي فإنه عند إدراج عنصر الخطر في تفسير العلاقة بين التركيز والعائد أصبحت تلك العلاقة ضعيفة.

2. منهج الرافعة المالية: في هذا النوع من الدراسات تم الاعتماد على مؤشر الرافعة المالية كمؤشر عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، ومن بين هاته الدراسات يمكن ذكر دراسة M. Hall and Weiss سنة 1967، حيث حاول الباحثان تفسير التغير في معدل العائد لمجموعة من المؤسسات خلال الفترة 1962/1956، وذلك باستخدام مجموعة من المتغيرات المفسرة ومن أهمها مؤشر الرافعة المالية ونسبة التركيز CR<sub>4</sub> وحجم المؤسسة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود **علاقة موجبة ومعنوية** بين التركيز ومعدل العائد، بينما

<sup>1</sup> Donald A. Hay Derek j. Morris, op cit. P 223.

توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين معدل الرافعة المالية ومعدل العائد أي ان المؤسسات التي تعتمد على الاقتراض الخارجي من أجل تمويل موجوداتها فإنها تحقق عوائد أقل<sup>1</sup>.

وفي دراسة أخرى قام بها Gale سنة 1972 وذلك على عينة مكونة من 106 مؤسسة خلال الفترة 1967/1963، والتي حاول من خلالها تفسير التغير في معدل العائد لتلك المؤسسات معتمدا في ذلك بالأساس على حصصها السوقية، والمخاطر التي تواجهها مقاسة بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين معدل العائد ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وبالتالي فإن نتائجها كانت مماثلة لنتائج الدراسة السابقة<sup>2</sup>.

من جهة أخرى توجد مجموعة من الدراسات التي توصلت إلى اثبات العلاقة الايجابية المفترضة ما بين معدل العائد وحجم المخاطر، ومن بين هاته الدراسات يمكن ذكر دراسة Samuel H. Baker الذي كان يرى بأن النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة كانت نتيجة للنموذج التي تم الاعتماد عليه في عملية التحليل، ولهذا فقد حاول في دراسته الاعتماد على نموذج المعادلات الآتية بسبب وجود تأثير متبادل ما بين معدل العائد وحجم المخاطر<sup>3</sup>، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين كل من معدل العائد ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، أي بمعنى اخر وجود علاقة طردية بين كل من المخاطر ومعدل العائد وهوما يخالف النتائج السابقة، بينما توصلت دراسته إلى وجود علاقة سلبية وغير معنوية بين التركيز مقاسا بنسبة التركيز لأكبر اربع شركات ومتوسط معدل هامش الربح.

من جهة اخرى توصل Hurdle سنة 1974 إلى نفس النتيجة التي توصل اليها Baker، حيث تمكن من اثبات وجود علاقة موجبة بين كل من حجم المخاطر ومعدل العائد، والشيء المميز في دراسة Hurdle هو اعتماده على مؤشرين لتقييم المخاطر ويتعلق الأمر ب تباين معدل العائد وكذلك الرافعة المالية معبرا عنها بحجم الديون، كما أن Hurdle حاول دراسة تلك العلاقة من خلال القيام بتقدير معالم نموذج الانحدار باستخدام كل من طريقة المربعات الصغرى العادية والمربعات الصغرى على مرحلتين، وبين من خلال دراسته أهمية هاته الأخيرة في دراسة العلاقة خطر-معدل العائد على اعتبار أن نتائج الطريقة الثانية توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين على عكس طريقة المربعات الصغرى العادية التي توصل من خلالها إلى وجود علاقة

<sup>1</sup> Stephen Martin, op cit . P 475.

<sup>2</sup> Bradley T. Gale, op cit. pp. 412-423

<sup>3</sup> Samuel H. Baker, **Risk, Leverage and Profitability: An Industry Analysis**, The Review of Economics and Statistics, Vol 55, No 4, Nov 1973. pp. 503-507.

سالبة بين المتغيرين، كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود أثر موجب للحصة السوقية للمؤسسة على ربحيتها ( مقاسا بمعادل العائد على حقوق الملكية)<sup>1</sup>.

كما توصل أيضا Neumann سنة 1979 إلى وجود علاقة موجبة ما بين المخاطر ومعادل العائد، وذلك في دراسة شملت 334 مؤسسة صناعية تنشط في المانيا الشرقية، حيث توصل الباحث إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين معدل العائد وحجم المخاطر وتوصل أيضا إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين تركيز الصناعة ومعادل العائد<sup>2</sup>.

### ثانيا: القوة التفاوضية للمشتريين

لقد لاحظ العديد من الاقتصاديين بأن ربحية الصناعة لا تتأثر فقط بتركيز المؤسسات الناشطة بها، ولكن تركيز المشتريين بإمكانه هو الآخر التأثير على ربحية الصناعة، وبالتالي فإن عملية تحليل ربحية الصناعة شهدت ظهور قوة مضادة تعرف بالقوة التفاوضية للمشتريين، لقد تم طرح نظرية القوة المضادة في السوق (countervailing power theory) من قبل Galbraith سنة 1952<sup>3</sup>، وذلك للتعبير على تعارض المصالح بين القوى المتفاعلة في السوق، خصوصا فيما يخص معاملات المؤسسات الناشطة في السوق مع المؤسسات التي تقتني منتجاتها، وأثر ذلك على الحد من قدرة المنتجين على فرض الأسعار التي تعظم أرباحهم، بعدما كان ذلك مرتبطا بسلوك المؤسسات الناشطة داخل الصناعة فقط.

ومن بين الباحثين الذين أرادوا دراسة مدى تحقق هاته النظرية على أرض الواقع، نجد الاقتصادي Lustgarten الذي حاول دراسة تأثير القوة التفاوضية للمشتريين على مقدار الهامش المحقق في الصناعة، وهذا من خلال الاعتماد على البيانات الخاصة بالمدخلات والمخرجات لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 1963، والتي تبين عمليات البيع والشراء التي تمت بين أغلب المؤسسات الأمريكية خلال هاته السنة، ومن ثم محاولة تقدير مدى تركيز مشتريات صناعة معينة في يد فئة قليلة من المؤسسات العميلة لها. حيث قام Lustgarten بقياس تركيز المشتريين من خلال ثلاثة مؤشرات هي: تركيز الـ 4 أكبر مؤسسات عميلة لمنتجات تلك الصناعة، إلى جانب المتوسط المرجح لمقدار المقتنيات السنوية لكل مؤسسة من تلك المؤسسات العميلة،

<sup>1</sup> Gloria J. Hurdle, **Leverage, Risk, Market Structure and Profitability**; The Review of Economics and Statistics, Vol56, No 4, Nov 1974. pp. 478-485.

<sup>2</sup> Manfred Neumann et al, **Profitability, Risk and Market Structure in West German Industries**; The Journal of Industrial Economics, Vol 27, No 3, Mar 1979. pp. 227-242.

<sup>3</sup> Stephen Martin, op cit. P 479.



ومقارنتها مع الحجم الأدنى لاقتصاديات السلم في مجال نشاطها، وكذلك مؤشر تشتت مشتريات المؤسسات العميلة، أي هل قامت تلك المؤسسات باقتناء مشترياتها لدى عدد قليل من القطاعات أم أنها تعتمد في اقتناء مدخلاتها على عدد كبير من القطاعات<sup>1</sup>.

وتوصلت الدراسة إلى إثبات ما كان متوقعا حول الأثر السالب للقوة التفاوضية للمشتريين على ربحية الصناعة، وهذا من خلال وجود معاملات انحدار سالبة وضعيفة للمؤشرات الثلاث المعبرة على تركيز المشتريين، كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين مؤشر التركيز (مقاسا بالحصة السوقية لأكبر أربع شركات في الصناعة) والهامش سعر-تكلفة.

### ثالثا: التجارة الخارجية

أن عملية تحليل العلاقة التي يمكن أن تربط هيكل الصناعة بأداء المؤسسات العاملة بها كانت تعتمد بالخصوص على تحليل البيانات الخاصة بالسوق المحلية دون الأخذ بعين الاعتبار البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية للصناعة محل الدراسة، حيث تشير بعض الأبحاث إلى امكانية تأثير التجارة الخارجية في تحديد طبيعة العلاقة هيكل-أداء، وذلك لأن التجارة الخارجية تعني وجود امتدادا للسوق المحلية، وبالتالي تعني أجزاء سوقية جديدة، ومنافسين جدد غير محليين.

هذا ما دفع بعض الباحثين إلى دراسة مدى تأثير خصائص التجارة الخارجية على طبيعة العلاقة هيكل-أداء، ومن بين تلك الدراسات يمكن ذكر الدراسة التي قام بها الباحثان Louis and Frances Ferguson Esposito سنة 1971، على عينة مكونة من 77 صناعة صغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1963-1965، حيث حاول الباحثان قياس انحدار مؤشر الربحية إلى مؤشرات التجارة الخارجية لكل صناعة معبر عنها بنسبة الواردات إلى المبيعات في كل صناعة، إلى جانب بعض المتغيرات الأخرى التي بإمكانها التأثير على ربحية كل صناعة، مثل نسبة نفقات الاعلان إلى المبيعات كمؤشر على تمييز المنتجات، وكذلك نسبة التركيز لأكبر 8 منشآت في كل صناعة والذي تم التعبير عنه بمتغير صوري ( dummy variable ) يأخذ القيمة واحد إذا كانت قيمة التركيز أكبر من 70 في المائة والقيمة صفر إذا كانت نسبة التركيز أقل من 70 في المائة.

<sup>1</sup> Steven H. Lustgarten, **The Impact of Buyer Concentration in Manufacturing Industries**, The Review of Economics and Statistics, Vol 57, No 2, May 1975. pp. 125-132.

ونتائج الدراسة أثبتت الأثر المتوقع لمؤشر الواردات على الربحية، حيث أظهرت النتيجة وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مؤشر الواردات وربحية الصناعة، وذلك يعني وجود أثر لحجم الواردات على مستوى الأسعار الذي يمكن أن تحدده المؤسسات المحلية داخل الصناعة، بينما أظهرت نتيجة الانحدار وجود علاقة غير معنوية بين تركيز الصناعة وربحيتها<sup>1</sup>.

وفي دراسة لكل من Pagoulatos and Sorensen سنة 1976 حول طبيعة العلاقة بين هيكل الصناعة وربحيتها مقاسة بهامش الربح المحقق في الصناعة، والأثر المتوقع لمؤشر الواردات (معبّر عنه بنسبة الواردات إلى إجمالي المبيعات) على شكل تلك العلاقة، حيث شملت عينة الدراسة 38 صناعة في مجموعة من الدول التابعة إلى السوق الأوروبية المشتركة خلال سنة 1965، وتوصلت الدراسة إلى نفس النتيجة التي توصلت إليها الدراسة السابقة، من حيث عدم وجود علاقة معنوية بين تركيز الصناعة وهامش الربح بها، إلى جانب وجود علاقة سلبية ومعنوية بين نسبة الواردات وهامش الربح<sup>2</sup>.

في دراسة قام بها Melo and Urata سنة 1986 على أثر الإصلاحات التي قامت في دولة الشيلي في سنوات السبعينات من القرن الماضي على طبيعة العلاقة هيكل-أداء، وذلك من خلال مقارنة بيانات مجموعة من الصناعة بين سنتي 1967 و 1979، ومن بين جوانب الإصلاحات التي ركزت عليها دراسته نجد أثر متغيرات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على طبيعة تلك العلاقة، والنتيجة التي توصلت إليها الدراسة أثبتت وجود علاقة موجبة ومعنوية بين تركيز الصناعة (مقاساً بمؤشر hirschman herfindahl) وربحيتها مقاسة بهامش التكلفة، كما اثبتت نتائج الدراسة تحقق العلاقة السالبة بين كل من نسبة الواردات وهامش الربح<sup>3</sup>.

أما دراسة T C Chou سنة 1988 حول أثر مؤشرات التجارة الخارجية على العلاقة هيكل-أداء في القطاع الصناعي في التايوان، من خلال الاعتماد على نموذج معادلات أنية يتكون من أربع معادلات، وأربعة متغيرات داخلية تتمثل في كل من التركيز، الهامش ربح-تكلفة، الصادرات والواردات، توصل الباحث من خلالها إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين التركيز وهامش الربح<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Louis Esposito and Frances Ferguson Esposito, **Foreign Competition and Domestic Industry Profitability**, The Review of Economics and Statistics, Vol 53, No 4, Nov 1971. pp. 343-353.

<sup>2</sup> Emilio Pagoulatos and Robert Sorensen, **Foreign trade, concentration and profitability in open economies**, European Economic Review, Volume 8, Issue 3, October 1976, pp 255-267.

<sup>3</sup> Jaime de Melo and Shujiro Urata, **The influence of increased foreign competition on industrial concentration and profitability**, International Journal of Industrial Organization, Volume 4, Issue 3, September 1986, pp 287-304.

<sup>4</sup> Tein-Chen Chou, op cit, pp. 429-443.

رابعاً: نمو الصناعة

شكلت هاته العلاقة بين تركيز الصناعة ومعدل النمو بها محور العديد من الدراسات الميدانية، وهذا بهدف التوصل إلى طبيعة تلك العلاقة، غير أن نتائج تلك الدراسات انقسمت إلى مجموعتين، المجموعة الأولى ممثلة بنتائج كل من Nelson و Shepherd توصلت إلى أن هناك علاقة عكسية بين تركيز الصناعة ونموها أي أن نمو الصناعة بإمكانه المساهمة في تراجع التركيز بداخلها.

حيث أن الفكرة التي انطلقت منها تلك الدراسات هي أنه في الصناعات ذات هيكل الاحتكار، فإن المؤسسات المحتكرة العاملة بها سوف تعمل على تعظيم ارباحها من خلال إنتاج وتسويق حجم أقل من المنتجات وبأسعار أعلى مقارنة بحالة المنافسة، وعندما تشهد تلك الصناعات نمو عبر الزمن فإن هذا يفتح المجال لظهور اجزاء سوقية أكبر غير مغطاة من قبل المحتكر، ونظرا لربحية الصناعة فإن هذا سيحفز مؤسسات جديدة على الدخول إلى الصناعة، بالرغم من العوائق الموجودة في الصناعة دون التقرب من عملاء المؤسسة المحتكرة، أي محاولة التعامل مع الأجزاء السوقية المتبقية، وبالتالي ففي حالة بقاء حجم عملاء المؤسسة المحتكرة ثابتا من جهة، ونمو السوق من جهة أخرى، فإن هذا سيؤدي إلى تراجع الحصة السوقية للمؤسسة المحتكرة وبالتالي تراجع التركيز؛ وهي النتيجة التي سجلها الباحثين بناء على بيانات تم جمعها حول مجموعة من الصناعة خلال الفترة 1958/1947.

ومن بين الدراسات الأخرى ضمن هاته المجموعة هناك دراسة لـ Dalton and Rhoades توصل فيها الباحثان كذلك إلى وجود علاقة عكسية بين كل من نمو الصناعة والتركيز بداخلها، وكذلك دراسة Arabinda Ghosh التي توصلت هي الأخرى إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في العديد من الصناعات في الهند خلال الفترة 1968/1948.

أما المجموعة الثانية من النتائج فإنها كانت ترى بعدم وجود أي علاقة بين كل من نمو الصناعة وتركيزها، ومن بين الدراسات التي توصلت إلى مثل هاته النتائج، هناك دراسة لـ David Kamerschen الذي حاول توسيع عينة كل من Nelson و Shepherd وذلك من خلال دراسة نفس العينة خلال الفترة 1947/1963 وتوصلت دراسته إلى عدم وجود أي علاقة بين المتغيرين خلال هاته الفترة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>Kamerschen, David R, **Market growth and industry concentration**, Journal of the American Statistical Association vol 63, N°321, 1968. pp 228-241.

وبالتالي فإنه عند القيام بدراسة أثر نمو الطلب الخاص بالصناعة محل الدراسة على أدائها سيتأثر هو الآخر بطبيعة البيانات المعتمدة في عملية التحليل، وبالتالي فإنه تم التعامل مع تركيز الصناعة ومعدل نموها على أنهما متغيران مستقلان وهذا عند دراسة معادلة انحدار معدلات الربحية على كليهما.

ومن بين الدراسات التي حاولت الربط بين نمو الصناعة وهامش الربح المحقق نجد دراسة Bradburd and Caves سنة 1982، والتي حاول من خلالها الباحثان دراسة أثر النمو والتركيز داخل الصناعة على هامش الربح في عينة مكونة من 77 صناعة تنتج منتجات نصف مصنعة، أي منتجات موجهة إلى عملية الإنتاج (producer goods industries) <sup>1</sup>، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين معدل النمو ومقدار هامش الربح في عينة الدراسة ما عدا في الصناعات شديدة التركيز، وهذا يمكن رده إلى سلطة المؤسسات المحتكرة على مستوى الأسعار السائدة في السوق، وبالتالي فإن هناك استجابة ضعيفة للأسعار للتغير في معدل النمو.

ومن جهة أخرى توصلت دراسة Kwoka سنة 1990 إلى أن أثر التركيز على هامش الربح في الصناعة كان كبيرا عند معدلات نمو متوسطة (12 في المائة في عينة الدراسة التي قام بدراستها)، وبالتالي فإن أي زيادة أو تراجع في معدلات النمو عن تلك المستويات ينتج عنها أثر منخفض لتركيز الصناعة على الهامش، كما أن تأثير معدل النمو على العلاقة تركيز-هامش الربح يكون منخفضا في الصناعات شديدة رأس المال، وأن تأثير معدلات النمو يكون فقط في حالة معدلات النمو الموجبة، أما في حالات الركود فإن معدلات النمو لا تؤثر على العلاقة تركيز - هامش ربح <sup>2</sup>.

### خامسا: تنوع المنتجات

يعتبر مؤشر تنوع المنتجات داخل الصناعة من بين المؤشرات التي تم الاستعانة بها في تفسير العلاقة بين هيكل الصناعة وربحياتها، وهذا انطلاقا من الاعتقاد السائد حول الفرص التي يمكن أن تحققها المؤسسات الناشطة في صناعة ما من تنوع سلة منتجاتها، خاصة ما تعلق بالوفرة المحققة من اقتصاديات النطاق، والأثر

<sup>1</sup> Ralph M. Bradburd and Richard E. Caves, A Closer Look at the Effect of Market Growth on Industries' Profits, The Review of Economics and Statistics, Vol 64, No 4, Nov 1982. pp 635-645.

<sup>2</sup> John E. Kwoka, The Effect of Market Growth and Contraction on Industry Price-Cost Margins, Eastern Economic Journal, Vol 16, No 3, Jul- Sep 1990. pp 221-227.

الاجبائي المتوقع لتلك الوفرة على مؤشرات أداء تلك المنشآت، غير أن عملية اثبات هاته النظرية لم يتحقق على أرض الواقع إلا في ظل شروط معينة.

حيث يرى Carter بأن أغلب الدراسات التي تمت في هذا المجال لم تستطع التوصل إلى نتيجة واضحة حول مدى تحقق الأثر الإيجابي لاستراتيجية تنويع المنتجات<sup>1</sup>، بينما يرى Miller أن تنويع المنتجات القائمة على نفس المعرفة ونفس تكنولوجيا الإنتاج يمكن أن يكون له أثر إيجابي على أداء المنشأة، على اعتبار تكاليفها المرتفعة وصعوبة وبطء عملية نقلها، وبالتالي فإن المؤسسة التي تمتلكها والتي تستغلها في إنتاج منتجات متنوعة بإمكانها تحقيق وفرة في الإنتاج<sup>2</sup>، وكذلك ميز DONALD L. ALEXANDER بين تنويع المنتجات الذي تمارسه المؤسسات الناشطة داخل الصناعة وتنويع المنتجات الخاص بمؤسسات تكون من خارج الصناعة وتقدم منتجاتها داخل الصناعة محل الدراسة، وتوصلت دراسته إلى أن النوع الأول من تنويع المنتجات ليس له أي أثر معنوي على ربحية المؤسسات داخل الصناعة، بينما أثر النوع الثاني كان كبيراً وسالباً على مؤشرات الأداء داخل الصناعة<sup>3</sup>.

وتوصلت مجموعة من الدراسات الأخرى إلى عدم وجود أي علاقة معنوية بين تنويع المنتجات والربح المحقق في الصناعة<sup>4</sup>، ومن بينها دراسة Rivers and al في مجال الصحة والتي توصلت إلى عدم وجود أي علاقة بين تنويع المنتجات والربح المحقق في المجال الصحي، أي أن تنويع المنتجات ليس له أي أثر في تفسير الربح المحقق في هاته الصناعة<sup>5</sup>.

### سادساً: التوزيع الجغرافي

يعتبر عنصر التوزيع الجغرافي من بين العناصر التي تم ادماجها في تفسير العلاقة بين هيكل الصناعة وادائها، حيث تم الاعتماد عليه باعتباره عامل معدل لأثر التركيز على الأداء، أي أن الصناعات التي يتأثر الطلب على منتجاتها بالبعد الجغرافي بين الموردين والعملاء، فإن هاته الصناعة تشهد أثر ضعيف لحرية الدخول على أداء المؤسسات الناشطة بها، حيث استنتج كل من Eaton and Lipsey من خلال دراستهما أن

<sup>1</sup> John R. Carter, *In Search of Synergy: A Structure-Performance Test*, The Review of Economics and Statistics, Vol 59, No 3, Aug 1977. pp 279- 289.

<sup>2</sup> Douglas J. Miller, *Technological Diversity, Related Diversification, and Firm Performance*, Strategic Management Journal, Vol 27, No 7, Jul 2006. pp 601-619 .

<sup>3</sup> DONALD L. ALEXANDER, *Diversification and market performance*, Review of Industrial Organization, Vol 3, No 1, 1986. pp 44-64

<sup>4</sup> Hay, Donald A., and Derek J. Morris, op cit. P 233.

<sup>5</sup> PATRICK ASUBONTTENG RIVERS, SAUNDRA H. GLOVER and GEORGE MUNCHUS, *Diversification strategy and performance: implication for health services research*, Journal of Health and Human Services Administration, Vol 21, No 3, WINTER 1999. pp 364-389.

الصناعات التي يكون بها بعد جغرافي كبير بين الموردين والعملاء، والتي تتميز بتكاليف نقل معتبرة فإن درجة المنافسة بها يكون لها أثر ضعيف على الأرباح المحققة بها، أي أن المنافسة الشديدة بها لا يمكنها أن تؤدي إلى أرباح معدومة في المدى الطويل، غير أن Parkman and Johnson قد شككا في هاته النتيجة، حيث يرى الباحثان أن تأثير التوزيع الجغرافي للصناعة هو أكثر تعقيدا، ولا يمكن دراسته بنفس البساطة التي كان ينظر إليها كل من Eaton and Lipsey<sup>1</sup>.

وكذلك قام الباحثان Collins and Preston مثل ما تم التطرق إليه من قبل، بإدراج متغير التوزيع الجغرافي كمحدد للهامش والذي تم قياسه بالاعتماد على مؤشر Geo، كلما كانت قيمة هذا المؤشر صغيرة كلما دل ذلك على وجود توزيع جغرافي كبير لمنتجات الصناعة، حيث توضح نتائج الانحدار بين المتغيرين الأثر المتوقع للتوزيع الجغرافي على الهامش على اعتبار أن معامل الانحدار كان سالبا مما يدل على العلاقة الموجبة التي يمكن أن تربط كل من التوزيع الجغرافي للمنتجات بالهامش<sup>2</sup>.

#### سابعاً: المجموعات الاستراتيجية

تتمثل المجموعات الاستراتيجية في مجموعة من المؤسسات الناشطة في نفس الصناعة والتي تحاول التنسيق فيما بينها من أجل التوصل إلى سلوك مشترك يخدم مصالح المجموعة، وبالتالي فإنه يمكن النظر إلى هاته المجموعات الاستراتيجية على أنها مؤشر آخر من مؤشرات هيكل الصناعة من شأنه تعديل مؤشر التركيز داخل الصناعة، وهذا ما توصلت إليه دراسة Newman الذي توصل إلى وجود أثر كبير للتركيز داخل الصناعة على مؤشر الأداء بداخل الصناعة التي تحتوي على مجموعات استراتيجية متجانسة فيما بينها، مقارنة بأثر ضعيف للتركيز على الصناعات التي لا تحتوي على مجموعات استراتيجية، أو التي تكون المجموعات الاستراتيجية الناشطة بها غير متجانسة، على اعتبار أن التجانس في نشاط المؤسسات الناشطة داخل المجموعة الاستراتيجية يعتبر عامل مهم في تسهيل التواطؤ والتنسيق فيما بينهم<sup>3</sup>.

وهي نفس النتيجة التي توصل إليها Leask and Parker في دراستهم للصناعة المصرفية في المملكة المتحدة سنة 2007، حول أثر وجود مجموعات استراتيجية متجانسة فيما بينها من حيث النشاط الذي تمارسه، حيث يرى الباحثان أن المجموعات الاستراتيجية تتمثل في مجموعة من المؤسسات التي تتعاون فيما

<sup>1</sup> Ronald N. Johnson and Allen Parkman, **Spatial Monopoly, Non-Zero Profits and Entry Deterrence: The Case of Cement**; The Review of Economics and Statistics, Vol 65, No 3, Aug 1983. pp 431-439.

<sup>2</sup> Norman R. Collins and Lee E. Preston, op cit. pp 271-286.

<sup>3</sup> Howard H. Newman, **Strategic Groups and the Structure-Performance Relationship**, the Review of Economics and Statistics, Vol 60, No 3, Aug 1978. pp 417-427.

بينها ولا تنشط ضمن نفس السوق، وبالتالي فإنها لا تتنافس فيما بينها، وعليه فإن التواطؤ بين هاتئ المنشآت بإمكانه المساهمة في تحسين مؤشرات الأداء الخاصة بها<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مدخل الكفاءة في تفسير العلاقة هيكل-أداء

#### أولاً: ظهور منهج الكفاءة كمدخل لتحليل العلاقة هيكل-أداء

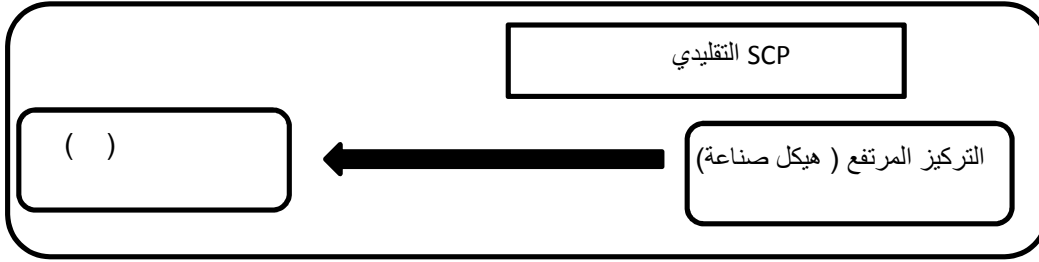
لقد شهد النموذج التقليدي، المعروف بنموذج الهيكل-الأداء ( the structure performance hypothesis ) المستخدم في تفسير العلاقة هيكل سوق - أداء، العديد من الانتقادات على الرغم من النتائج التي توصل إليها النموذج، حيث حاول النموذج السابق تفسير العلاقة بالاعتماد على نموذجين فرعيين رئيسيين هما: نموذج الـ scp الذي يرى بأن الصناعات التي تتميز بتركيز عالي فإنها تتوفر على فرص واحتمالات كبيرة لظهور عمليات التواطؤ فيما بين المنشآت العاملة بها، وبتكاليف تواطؤ منخفضة، وبالتالي فإن هذا سيمكنها من فرض اسعار مناسبة لها، في اغلب الأحوال تكون مرتفعة عن أسعار المنافسة مما يسمح لها بتحصيل أرباح مرتفعة.

والنموذج الفرعي الثاني هو نموذج الحصة السوقية ( Relative Market Power RMP )، حيث يرى هذا النموذج بأنه فقط المؤسسات التي تتمتع بحصص سوقية معتبرة، هي فقط المخولة بتحصيل ارباح معتبرة، وبالتالي فإن الفرق بين النموذجين الفرعيين يكمن في أن نموذج الـ SCP يرى بأن كل المؤسسات الناشطة داخل الصناعات مرتفعة التركيز بإمكانها الحصول على أرباح غير عادية، أي أن مؤشر الأداء العام للصناعة سيكون مرتفعاً في حالة التركيز المرتفع؛ بينما يركز النموذج الثاني على المؤسسات ذات الحصص السوقية الكبيرة وعليه فإن النموذج الثاني يرى بأن التركيز المرتفع سيكون في صالح المؤسسات ذات الحصص السوقية الكبيرة دون غيرها، وعليه فإن هذا يجعل من الحصص السوقية كشرط للاستفادة من مزايا التركيز المرتفع، أي أنه يرى بعدم وجود علاقة مباشرة بين تركيز الصناعة وربحيتها.

ويمكن تمثيل النموذجين السابقين بالاعتماد على المخططين التاليين:

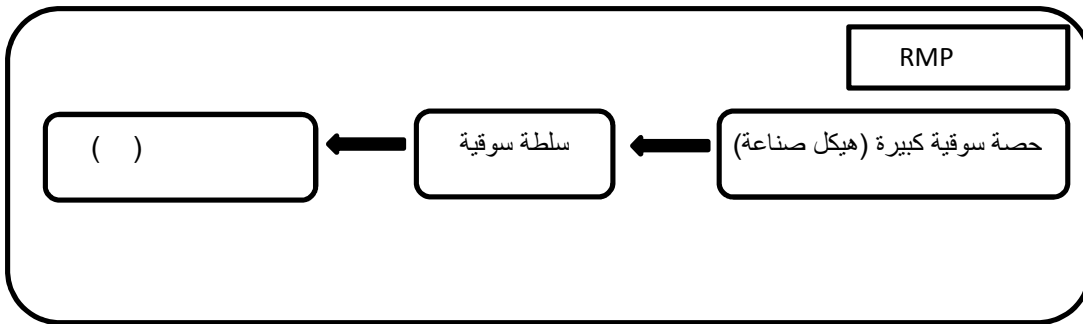
<sup>1</sup> Graham Leask and David Parker, **Strategic Groups, Competitive Groups and Performance within the U.K. Pharmaceutical Industry: Improving Our Understanding of the Competitive Process**, Strategic Management Journal, Vol 28, No 7, Jul 2007. pp 723-745 .

الشكل رقم (3. 2): مخطط يوضح فرضية الـ SCP التقليدي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الشرح السابق

الشكل رقم (3. 3): مخطط يوضح فرضية الـ RMP



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الشرح السابق

يتضح من خلال الشكلين السابقين بأن تركيز الصناعة يعتبر محددًا رئيسيًا لأداء المؤسسات العاملة بها، غير أن العلاقة بين تركيز الصناعة والأداء كانت مباشرة في النموذج الأول في حين أنها غير مباشرة في النموذج الثاني، أما العلاقة هيكل صناعة-أداء فتعتبر مباشرة في كلي النموذجين على اعتبار أن كل من التركيز والحصة السوقية هما مؤشرين من مؤشرات هيكل الصناعة.

كانت النتيجة السابقة محل انتقاد كبير من قبل مجموعة من الباحثين، حيث حاولوا من خلال مجموعة من الأعمال الميدانية، اثبات عدم تحقق الفرضيات الخاصة بالنماذج السابقة، وأن هناك حاجة إلى تبني نماذج جديدة عرفت فيما بعد بنماذج الكفاءة-هيكل، والتي تم تبنيها من قبل مدرسة شيكاغو<sup>1</sup>.

ومن بين أولى الأعمال التي ساهمت في هذا المجال نجد اعمال Demsetz بداية من سنة 1973<sup>2</sup>، والذي يرى بأن دور تركيز الصناعة في تحديد شكل الأداء الخاص بالمؤسسات يعد صغيراً، ويمكن اثبات ذلك من خلال دراسة علاقة الربح بحجم المؤسسة، حيث يمكن ملاحظة أنه كلما اقترب حجم المؤسسة من حجم

<sup>1</sup> Stephen Martin, op cit. P 487.

<sup>2</sup> André Bellehumeur, *l'organisation industrielle au CANADA* ; Gaëtan Morin Editeur, CANADA, 1994. P 17.



الإنتاج الأمثل، كلما زاد أثر تركيز الصناعة على الأداء، ومن هنا يتضح دور الكفاءة في تفسير العلاقة هيكل-أداء، وليس التواطؤ وحجم الحصة السوقية هي وحدها التي يمكن أن تزيد من ذلك الأثر<sup>1</sup>.

وكذلك يرى Peltzman بأن النتائج التي تم التوصل إليها حول العلاقة هيكل-أداء، والتي كانت قائمة على مبدأ التواطؤ تعتبر غير تامة، وأن هناك ضرورة لقيام مجموعة من الأبحاث التي بإمكانها اظهار الدور الذي يمكن أن تلعبه الكفاءة في تفسير العلاقة السابقة<sup>2</sup>.

ويمكن للكفاءة أن تحدد شكل العلاقة هيكل-أداء، من خلال التأثير على حجميهما داخل كل صناعة، حيث يرى باحثو مدرسة شيكاغو بان الكفاءة تسمح للمؤسسات التي تتميز بها من امتلاك حصص سوقية معتبرة داخل أسواقها من خلال القدرة على عرض منتجاتها بأسعار تنافسية نظرا لتكاليفها المنخفضة، وجودة منتجاتها المشابهة لجودة منتجات منافسيها، مما يسمح لها من زيادة حجم مبيعاتها وبالتالي تعزيز حصتها السوقية، مما يعني الحصول على سلطة سوقية أكبر، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التركيز داخل الصناعة من جهة<sup>3</sup>.

ومن جهة أخرى فإن زيادة الهامش الذي تحصل عليه تلك المؤسسات التي تتميز بالكفاءة، يسمح بتحسين مؤشرات الأداء الخاصة بها، وعليه فإن العلاقة الموجبة التي يمكن أن تنشأ بين هيكل الصناعة والأداء، يرجع بالأساس (حسب مدرسة شيكاغو) إلى الكفاءة التي تتمتع بها المؤسسات داخل الصناعة، غير أن مساهمة الكفاءة في تفعيل دور سلطة السوق لتحقيق أرباح مرتفعة جاء معاكسا لما جاءت به نظرية الحياة الهادئة لـ Hicks ( Quiet Life hypothesis )، والتي ترى بأن المؤسسات التي تتمتع بسلطة سوقية كبيرة لديها حافز قليل ( يكاد يكون معدوما) من أجل تطوير كفاءتها<sup>4</sup>، وبالتالي فإنها لا تهتم بمستوى تكاليفها مادامت لديها القدرة على رفع أسعارها إلى القدر الذي يسمح لها بتحقيق أرباح، أي تحصيل مستوى متوسط من الأرباح وبأسعار مرتفعة نتيجة استغلال سلطتها السوقية<sup>5</sup>، ويمكن تمثيل الفرضية الرئيسية للنموذج في الشكل التالي:

<sup>1</sup> Harold Demsetz, **Industry Structure, Market Rivalry, and Public Policy**, Journal of Law and Economics, Vol 16, No1, Apr 1973. pp. 1-9

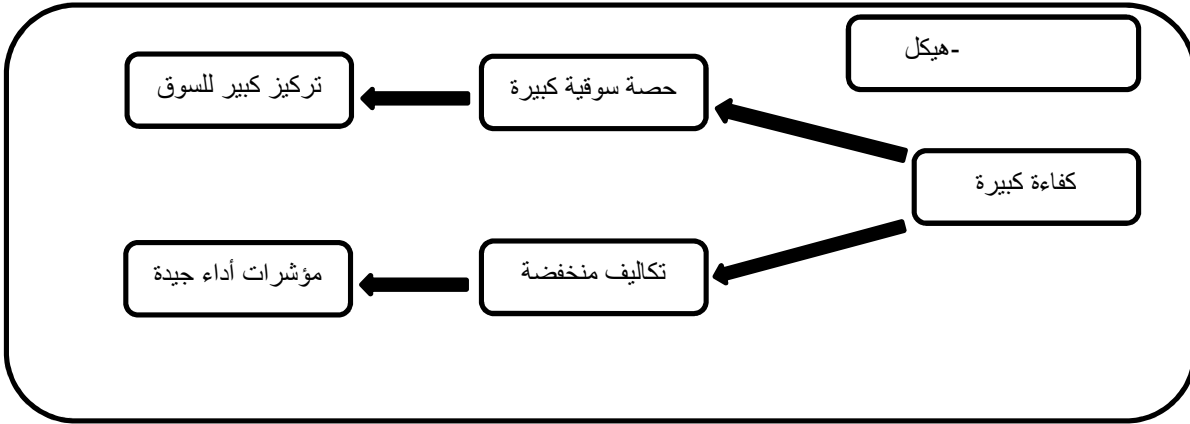
<sup>2</sup> Sam Peltzman, **The Gains and Losses From Industrial Concentration**, NBER Working Papers 0163, National Bureau of Economic Research, Inc. 1977. URL: <http://www.nber.org/papers/w0163.pdf>. Consulté le 15/02/2015 à 11:34.

<sup>3</sup> John A. Goddard, Philip Molyneux & John O. S. Wilson, **European Banking: Efficiency, Technology and Growth**, John Wiley & Sons, USA, 2001. P 37.

<sup>4</sup> PAOLO COCCORESE and ALFONSO PELLECCIA, **Testing the 'Quiet Life' Hypothesis in the Italian Banking Industry**; Economic Notes by Banca Monte dei Paschi di Siena SpA, vol 39, no 3, 2010, pp 173-202.

<sup>5</sup> Koetter, Michael and Vins, Oliver: **The quiet life hypothesis in banking: Evidence from German savings banks**; Working paper series, Johann-Wolfgang-Goethe- Universität Frankfurt am Main, Fachbereich

شكل رقم (3. 4): مخطط يوضح نموذج الكفاءة-هيكل



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الشرح السابق

ويتضح من خلال الشكل عدم وجود علاقة مباشرة ما بين هيكل الصناعة ممثلاً بتركيزها وأداء المؤسسات العاملة بها؛

لقد سارت العديد من الدراسات في نفس النهج السابق، من خلال محاولة تفسير العلاقة هيكل-أداء عبر الاعتماد على النموذجين السابقين، حيث حاول smirlock سنة 1985 تشكيل نموذج انحدار يكون فيه ربحية البنك كتابع لكل من حصة السوق، التركيز وبعض المتغيرات الأخرى، وتوصل إلى وجود علاقة موجبة بين الربحية والحصة السوقية لكل بنك، بينما لا توجد أي علاقة بين التركيز والربحية<sup>1</sup>.

غير أن هناك دراسات أخرى تمت في نفس الفترة السابقة، وتوصلت إلى عدم تحقق نموذج الكفاءة-هيكل، وهذا بدون ادراج مؤشر مباشر للكفاءة في النموذج الذي تم دراسته، وهو حال دراسة R Clarke, S Davies and M Waterson حيث توصلوا إلى نفي أن الاختلاف في ربحية المؤسسات ذات الحصص السوقية الكبيرة والمؤسسات الصغيرة كان كبيراً في حالة الصناعات ذات التركيز المرتفع، أي أن استجابة الأرباح للارتفاع في تركيز الصناعة كان متقارباً بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة، وبالتالي فإنه حسبهم لا يوجد

Wirtschaftswissenschaften Finance & accounting, No 190. 2008. P 4.

URL: <https://www.econstor.eu/dspace/bitstream/10419/36642/1/587861053.pdf>. Consulté le 15/02/2015 à 10:54.

<sup>1</sup> Lawrence G. Goldberg, a Anoop Rai, **The structure-performance relationship for European banking**; Journal of Banking & Finance, Volume 20, Issue 4, May 1996, pp 745-771.

أي أثر للكفاءة على طبيعة العلاقة هيكل-أداء<sup>1</sup>؛ وهي نفس النتيجة التي توصل إليها D.M. Lloyd-Williams and Molyneux في دراسة للصناعة المصرفية في إسبانيا خلال الفترة 1988/1986، توصل من خلالها الباحثان إلى تأكيد تحقق فرضية ال SCP التقليدية، وذلك من خلال فعالية التواطء بين البنوك في زيادة ربحية الصناعة، بينما نفى الباحثان فرضية الكفاءة في تفسير العلاقة هيكل-أداء<sup>2</sup>.

لدراسة مدى تحقق فرضية الكفاءة-الهيكل على أرض الواقع، تم تجزئتها إلى فرضيتين رئيسيتين هما: فرضية الكفاءة X (ESX) والتي تهتم بدراسة أثر الكفاءة الناتجة عن توفر إدارة وتكنولوجيا جيدة (أي الكفاءة X) على العلاقة هيكل-أداء، أما الفرضية الفرعية الثانية فتتمثل في فرضية كفاءة الحجم (ESS) والتي تحاول دراسة مساهمة الكفاءة الناتجة عن حجم الإنتاج المرتفع للمؤسسات على العلاقة هيكل-أداء.

### ثانياً: نموذج Berger لتفسير العلاقة هيكل صناعة-أداء

يرجع الفضل في تطوير نموذج الكفاءة إلى Allen N. Berger، من خلال مجموعة من الأعمال حاول من خلالها دراسة مدى تأثير متغير الكفاءة في تحديد طبيعة العلاقة هيكل-أداء، وذلك من خلال تطوير نماذج رياضية لدراسة ذلك الأثر، ففي دراسة له سنة 1995 على عينة مكونة من مجموعة من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الثمانينات، حاول Berger ادراج مجموعة من المعادلات تعبر عن الفرضيات الأربعة الخاصة بتحليل العلاقة هيكل-أداء والخاصة بنموذج الهيكل-الأداء ونموذج الكفاءة-هيكل بفرضيتيهما الفرعيتين، ويعتبر النموذج الذي قدمه Allen N. Berger كأساس للكثير من الأعمال التي جاءت من بعده، ويقوم نموذج Berger على تفسير الربحية الخاصة بمجموعة البنوك التي قام بدراستها وفق المعادلة التالية<sup>3</sup>:

$$\pi = f(\text{CONC}_m, \text{MS}_i, \text{XEFF}_i, \text{SEFF}_i, \text{Z}_{im}) + \epsilon_i$$

حيث يتمثل المتغير التابع  $\pi$  في ربحية البنك محل الدراسة، والتي يتم قياسها إما باستخدام مؤشرات أسعار الفائدة للودائع والقروض، أو باستخدام مؤشرات الربحية مثل العائد على حقوق الملكية والعائد على

<sup>1</sup> Roger Clarke, Stephen Davies and Michael Waterson, **The Profitability-Concentration Relation: Market Power or Efficiency?**, The Journal of Industrial Economics, Vol 32, No 4, Jun 1984. pp 435-450

<sup>2</sup> D.M. Lloyd-Williams and Phil Molyneux, **Market structure and performance in Spanish banking**, Journal of Banking and Finance, Vol 18, 1994. pp 433-443.

<sup>3</sup> Allen N. Berger, **The Profit-Structure Relationship in Banking--Tests of Market-Power and Efficient-Structure Hypotheses** ; Journal of Money, Credit and Banking, Vol 27, No 2, May 1995. pp 404-431.

الموجودات، بينما تشير المتغيرات المستقلة إلى مجموعة المتغيرات التي بإمكانها، حسب نظر Berger، التأثير على مستوى الأداء المحقق على مستوى البنوك، والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

- تركيز الصناعة  $m$  ( $CONC_m$ )؛
- الحصة السوقية للمؤسسة ( $MS_i$ )، والذي تم الاستعانة به من أجل توضيح مدى تحقق فرضية القوة السوقية ( $RMP$ )، وبالتالي فإذا كانت إشارة معاملته موجبة فإن ذلك يدل على تحقق الفرضية، بينما إذا كانت إشارته غير موجبة فإن هذا يرجح الكفة إلى تحقق فرضية SCP التقليدية؛
- الكفاءة  $XEFF$  و  $SEFF$ : والتي تم الاستعانة بها من أجل التحقق من مدى تحقق نموذج الكفاءة-هيكل من خلال تحقق فرضيتيها الفرعيتين، ولهذا فإنه إذا تم التعبير عن الأداء باستخدام مؤشرات الربحية فإن الإشارة المتوقعة لكل من المتغيرين  $XEFF$  و  $SEFF$  هي موجبة بينما الإشارة المتوقعة للمتغيرين  $CONC_m$  و  $MS_i$  هي معدومة.

ومن جهة أخرى فقد حاول Berger دراسة بعض النماذج الفرعية في سبيل دراسة أثر الكفاءة على الحصة السوقية والتركيز داخل الصناعة، ولذلك فقد ادرج Berger في نمودجه المعادلتين التاليتين<sup>1</sup>:

$$Conc_m = f(XEFF_i, SEFF_i, Z_{im}) + \epsilon_i \quad \text{for all } i \text{ in } m$$

$$MS_i = f(XEFF_i, SEFF_i, Z_i) + \epsilon_i$$

يمكن اثبات تحقق فرضية الكفاءة-الهيكل من خلال ظهور معاملات انحدار موجبة لكل من مؤشري الكفاءة في كلى المعادلتين، لأنه حسب نموذج الكفاءة-الهيكل فإنه يتوقع أن تساهم كل من الكفاءة  $X$  وكفاءة الحجم في زيادة الحصة السوقية للمؤسسة التي تتصف بالكفاءة، مما يمكن أن يساهم في زيادة التركيز داخل الصناعة، نتيجة تحسن الحصة السوقية للمؤسسات الرائدة داخل الصناعة.

من جهة أخرى أضاف Berger إلى نمودجه السابق معادلتين انحدار من أجل دراسة امكانية تأثير كل من التركيز والحصة السوقية لكل مؤسسة على مؤشر الكفاءة الخاص بها وذلك على النحو التالي<sup>2</sup>:

$$XEFF_i = f(CONC_m, MS_i, Z_i) + \epsilon_i$$

$$SEFF_i = f(CONC_m, MS_i, Z_i) + \epsilon_i$$

<sup>1</sup> Idem.

<sup>2</sup> Lawrence G. Goldberg and Anoop Rai, op cit. pp 745-771.

والفائدة من هاتين المعادلتين هو محاولة دراسة مدى تحقق فرضية الحياة الهادئة لـ Hicks، وذلك في حالة ظهور معاملات سالبة لكل من التركيز والحصة السوقية. والنتيجة التي توصل اليها Berger عبر تطبيق نموذج على عينة من البنوك الأمريكية، هو تحقق كل من فرضية الكفاءة X وفرضية الحصة السوقية ولكن بشكل ضعيف، حيث أن معامل التحديد الخاص بنموذج كان أقل من 10 في المائة، ولهذا فقد تنبه إلى ضرورة إضافة متغيرات أخرى من أجل تفسير التغير في الربحية.

لقد شكلت دراسة Berger المنطلق لعديد من الدراسات الأخرى تمحورت أساساً حول دراسة الصناعة المصرفية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا وبعض الدول النامية، حيث تباينت النتائج التي توصلت لها تلك الدراسات، من حيث الفرضيات المحققة؛ وتوصلت بعضها إلى تحقق فرضية الـ SCP التقليدية على غرار دراسة كل من Berger and Hannan سنة 1997 على عينة من البنوك الأمريكية؛ وكذلك دراسة قامت بها Fiona Tregenna سنة 2009 على عينة من البنوك الأمريكية في الفترة ما قبل أزمة الرهن العقاري 2007 ( أزمة Subprimes )<sup>1</sup>.

بينما توصلت دراسات أخرى إلى تحقق فرضية الـ RMP مثل دراسة كل من Frame and Kamerschen سنة 1997 على عينة من البنوك الريفية المحمية من قبل الدولة والموجودة داخل إقليم ولاية جورجيا الأمريكية<sup>2</sup>؛ وكذلك دراسة Sellers-Rubio and Ma's-Ruiz سنة 2009 على عينة مكونة من 147 سوبرماركت ( Supermarket ) تنشط في إسبانيا خلال سنة 2004<sup>3</sup>.

إلى جانب النتائج السابقة هناك دراسات أخرى توصلت إلى تحقق فرضية الكفاءة-هيكل ومن بينها نجد الدراسات التالية:

- الدراسة التي قام بها كل من Goldberg and Rai سنة 1996 على عينة من الصناعات المصرفية لـ 11 دولة أوروبية خلال الفترة 1988-1991<sup>4</sup>؛
- دراسة Maudos سنة 1998 على عينة من البنوك الإسبانية خلال الفترة 1993/1990<sup>5</sup>؛

<sup>1</sup> Fiona Tregenna, op cit. Pp 609-632.

<sup>2</sup> W. SCOTT FRAME and DAVID R. KAMERSCHEN, op cit . Pp 9-22 .

<sup>3</sup> Ricardo Sellers-Rubio, Francisco J. M'as-Ruiz, **Efficiency vs . market power in retailing : Analysis of supermarket chains**; Journal of Retailing and Consumer Services, Vol 16, 2009. pp 61-67.

<sup>4</sup> Lawrence G. Goldberg and Anoop Rai, op cit. pp 745-771.

<sup>5</sup> Joaquin Maudos, **Market structure and performance in Spanish banking using a direct measure of efficiency**, Applied Financial Economics, Taylor & Francis Journals, vol 8, N°2, 1998. pp 191-200.

- دراسة كل من Punt and Rooij في ثمانية صناعات مصرفية في أوروبا خلال الفترة 1992-1997<sup>1</sup>؛
- دراسة Aguirre and Lee سنة 2001 على عينة من الصناعات المصرفية في عشر دول متقدمة من دول العالم خلال الفترة 1985-1999<sup>2</sup>؛
- دراسة Choi and Weiss سنة 2005 حول عينة من مؤسسات التأمين خلال الفترة 1992/1998<sup>3</sup>؛
- دراسة Berry-Stölzle and al سنة 2011 التي شملت مجموعة من مؤسسات التأمين في 12 دولة أوروبية متقدمة خلال الفترة 2003-2007<sup>4</sup>؛
- دراسة سامي منسي وعبد الرزاق زواري سنة 2011 على عينة مكونة من 10 بنوك تونسية خلال الفترة 1990/2005<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> L.W. Punt and M.C.J. van Rooij, **The profit-structure relationship, efficiency and mergers in the European banking industry: an empirical assessment**; Econometric Research and Special Studies Department, Research Memorandum WO&E no. 604, December 1999. P32. URL: [http://www.dnb.nl/binaries/wo0604\\_tcm46-145922.pdf](http://www.dnb.nl/binaries/wo0604_tcm46-145922.pdf). Consulté le 25/02/2015 à 21:08.

<sup>2</sup> Maria.S. Aguirre and Thomas K. Lee, op cit. P19.

<sup>3</sup> Byeongyong Paul Choi and Mary A. Weiss, **An Empirical Investigation of Market Structure, Efficiency, and Performance in Property-Liability Insurance**, The Journal of Risk and Insurance, Vol 72, No 4, Dec 2005. pp 635-673 .

<sup>4</sup> Berry-Stölzle, T. R., M. A. Weiss, and S. Wende. Op cit. P 16.

<sup>5</sup> Sami Mensi and Abderrazak ZOUARI , op cit. Pp 23-36.

خلاصة

تطرقنا من خلال هذا الفصل الثالث إلى موضوع تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة وأداء المؤسسات العاملة بها، حيث تحدثنا في المبحث الأول منه عن تطور التحليل الاقتصادي، وظهور التحليل الاقتصادي الصناعي، وتطرقنا إلى أهم أوجه الاختلاف بين التحليل الاقتصادي الجزئي والصناعي، ومن ثم تطرقنا إلى أداة التحليل الأساسية في الاقتصاد الصناعي والمتمثلة في نموذج الـ *SCP*، حيث تعرفنا على أهم مكونات هذا النموذج وتوصلنا إلى أن العلاقة التي تربط بين مكوناته يمكن أن تكون علاقة تفاعلية وليس مجرد علاقة في اتجاه واحد.

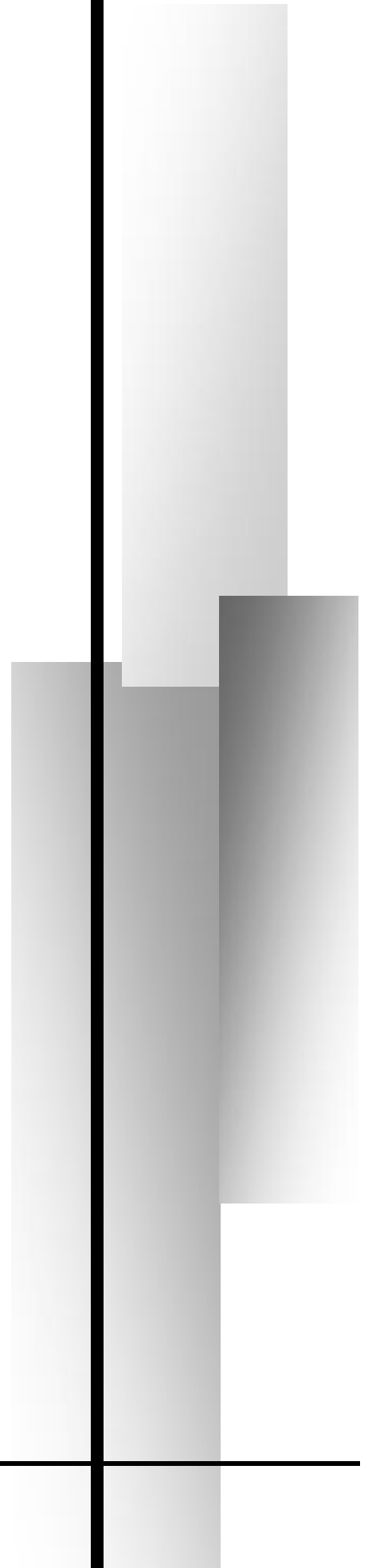
وبعد هذا قمنا بالتطرق إلى تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء باستخدام نموذج الـ *SCP* التقليدي، حيث اكتشفنا أن أولى علاقة تم دراستها في هذا الإطار، هي علاقة التركيز بالربحية، والنتيجة التي توصلنا إليها هي أن العلاقة التي تربط بينهما هي علاقة غير خطية، سرعان ما ضعفت هاته العلاقة بعد ادخال الحصة السوقية كمتغير مفسر للربحية، ومن جهة أخرى توصلنا إلى أن عوائق الدخول إلى الصناعة من شأنها تعزيز العلاقة بين التركيز والربحية من جهة، ومن جهة أخرى فإن أثر عوائق الدخول على الربحية كان أكثر من أثر التركيز.

وعند قيام الباحثين بإدراج متغيرات إضافية إلى النماذج المفسرة لربحية الصناعة، كانت النتائج مختلفة باختلاف خصوصيات الصناعة المدروسة، وكذلك باختلاف الأسلوب المتبع في الدراسة، ونفس الاختلاف حدث بين الدراسات التي طبقت نموذج *Berger* في تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة وأداء المؤسسات العاملة بها.

# الفصل الرابع

## الصناعة المصرفية:

### الخصوصيات والتحديات





تمهيد

تتميز الصناعة المصرفية على المستوى العالمي ببعض الخصوصيات التي يمكن أن تميزها عن باقي الصناعات، ترتبط هاته الخصوصيات بحجم كبير بطبيعة العملية الإنتاجية بها، حيث شكلت مدخلات ومخرجات البنوك اختلافا كبيرا بين الباحثين في تحديد مكوناتها، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من النماذج التي حاولت تحديد مدخلات ومخرجات البنوك.

والى جانب ما سبق تشكل الظروف الأساسية التي تنشط بها الصناعة المصرفية خصوصية أيضا من خصوصياتها، باعتبارها من أكبر الصناعات التي تأثرت بظاهرة العولمة المالية، وما كان لها من آثار على نشاط تلك الصناعة، مما أدى إلى زيادة الحافز على تحليل المنافسة بداخلها، وتحليل نشاطها من أجل تحديد سلوك المتعاملين الناشطين بها.

كما أدى تزايد الأزمات المالية التي ارتبطت خصوصا بالصناعة المصرفية إلى تشديد الرقابة على نشاطها، سواء على المستوى المحلي والمستوى الدولي، وبالتالي فإن هذا حد من حرية المؤسسات الناشطة داخل الصناعة المصرفية من جهة، ومن جهة أخرى أثر على أداء تلك المؤسسات، ولهذا فإنه من أجل تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة المصرفية وأداء البنوك العاملة بها، سنحاول من خلال مباحث هذا الفصل تحديد أهم خصائص نشاط الصناعة المصرفية، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الصناعة المصرفية في مواجهة تحديات العولمة

المبحث الثاني: خصوصيات عملية الانتاج في الصناعة المصرفية

المبحث الثالث: تنظيم الصناعة المصرفية

### المبحث الأول: الصناعة المصرفية في مواجهة تحديات العولمة

ساهمت ظاهرة العولمة في تغيير البيئة المصرفية على المستوى العالمي، حيث ساهمت هذه الظاهرة في تغيير الكثير من قواعد اللعبة داخل ميدان نشاط البنوك، وبالتالي فإن عملية تحليل سلوك وأداء الصناعة المصرفية لا يمكن أن يتم بمعزل عن تحليل ظاهرة العولمة المالية، وتحليل أثارها على أداء الصناعة المصرفية؛ ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم الصناعة المصرفية والبيئة التي تنشط بها وأنواع البنوك الناشطة بها، وكذلك سوف نحاول التطرق لمفهوم العولمة المالية وأهم التغيرات التي أحدثتها على نشاط الصناعة المصرفية.

### المطلب الأول: مفهوم الصناعة المصرفية ومكونات بيئتها

#### أولاً: تعريف الصناعة المصرفية

استناد إلى التعاريف السابقة لمصطلح الصناعة فإنه يمكن تعريف الصناعة المصرفية على أنها مجموعة البنوك التي هي في حالة تنافس فيما بينها، تقدم منتجات وخدمات قابلة للإحلال فيما بينها وتكون معروضة في نفس السوق؛ وبالتالي فإن مصطلح الصناعة المصرفية يقوم أساساً على تعريف البنك، هذا الأخير الذي شهد العديد من التعاريف اختلفت فيما بينها باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها، وأصل كلمة مصرف في اللغة العربية مأخوذ من الصرف بمعنى "بيع النقد بالنقد"، ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، ويقابلها كلمة "بنك" ذات الأصل الأوروبي والمشتقة من الكلمة الإيطالية Banco التي تعني المنضدة، أي المنضدة الخشبية التي كان يجلس عليها الصرافون في الموائى والأمكنة العامة لممارسة أعمالهم في بيع وشراء العملات المختلفة<sup>1</sup>.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون المصرف بأنه " منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف يسمى Bank Charter سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية (الاتحادية أو الفدرالية) أو من الحكومة التي تباشر عندها نشاطها"<sup>2</sup>، ومن جهة أخرى يعرف البنك على أنه "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية

<sup>1</sup> عبد الرزاق رحيم جدي الهيبي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق؛ الطبعة الأولى، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998. 31.

<sup>2</sup> خالد أمين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد، ادارة العمليات المصرفية المحلية الدولية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي"<sup>1</sup>.

وبالتالي يتضح من خلال التعاريف السابقة النشاط المتطور للمؤسسات المصرفية، انطلاقا من النشاط التقليدي لها، والمتمثل في قبول الودائع ومنح القروض، وصولا إلى أنشطتها الحديثة في الأسواق المالية والتجارة الخارجية، حيث تتشابه البنوك من حيث بعض جوانب نشاطها مع مؤسسات أخرى مالية كانت أو غير مالية، غير أن ما يميزها عنها هو صفة الديمومة التي تطبع نشاطها أي أنها تقوم بصفة دائمة بأداء الأنشطة المصرفية، إلى جانب اعتمادها بنسبة كبيرة على الودائع التي تحصل عليها من عملائها والتي تكون على عدة أشكال.

### ثانيا: البيئة المصرفية

تتكون البيئة التي تنشط بها البنوك من جزئين رئيسيين هما البيئة الخارجية سواء العامة أو التنافسية وكذلك البيئة الداخلية:

1. البيئة الخارجية: والتي يطلق عليها أحيانا مصطلح البيئة الكلية للمصرف ويقصد بها مجموعة العوامل والقوى المؤثرة على كل أو جزء من المنظمة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويمكن تعريفها على أنها " كل العناصر الموجودة خارج حدود المنظمة والتي تمتلك القدرة على التأثير في كل أو جزء من المنظمة"<sup>2</sup>، وتضم البيئة الخارجية للبنك بيئة عامة وبيئة تنافسية:

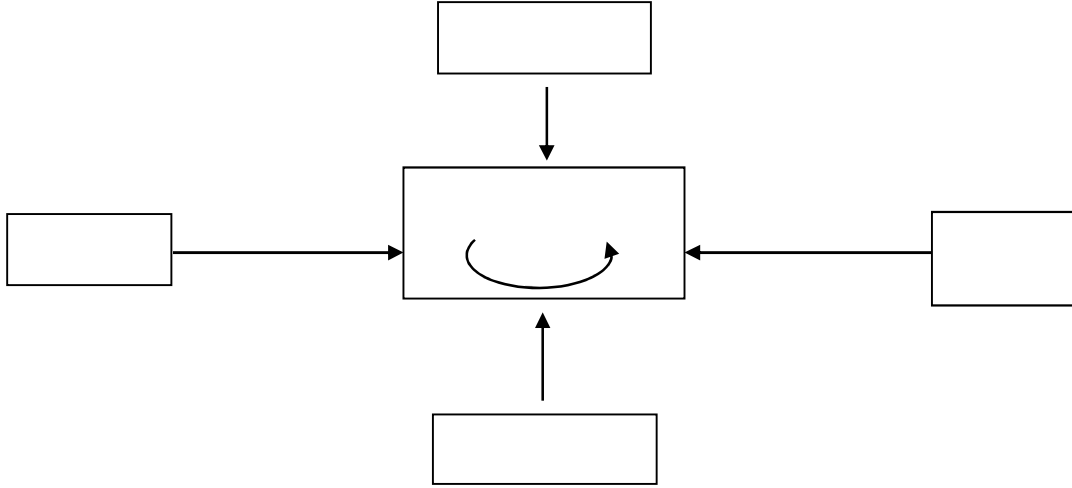
أ. البيئة العامة: وتشمل البيئة العامة مجموعة العوامل التي لا يتوقف تأثيرها عند حدود الصناعة المصرفية، وإنما يتعداها إلى بقية الصناعات الأخرى في المنطقة التي ينشط بها المصرف ومن بين العوامل المشكلة للبيئة العامة نجد هناك<sup>3</sup>: العوامل الديموغرافية، الاقتصادية، التكنولوجية، السياسية والقانونية، الثقافية والاجتماعية.

ب. البيئة التنافسية: ويقصد بها بيئة الصناعة المصرفية وتتمثل في مجموعة المتعاملين في الصناعة المصرفية، ونظرا لشدة تأثير خصائص هاته البيئة على أداء الصناعة المصرفية، فيجب أن تحظى باهتمام أكبر عند تحليل البيئة المصرفية، ومن أحسن النماذج المستخدمة في تحليل البيئة لتنافسية نجد نموذج القوى

<sup>1</sup> محمد الصيرفي، الطبعة الأولى، دار وفاء لدنيا الطباعة النشر، الاسكندرية، مصر، 2007. 07  
<sup>2</sup> تامر ياسر البكري، استراتيجيات التسويق، ولي، جبهة للنشر والتوزيع، الأ 2007. 93  
<sup>3</sup> الاصول العلمية للتسويق المصرفي 2007. 101

الخمس لبورتر ( Porter )، حيث يقوم هذا النموذج على فكرة أن خصائص البيئة التنافسية تتحدد من خلال التفاعل بين خمس قوى رئيسية هي: الداخلون الجدد إلى الصناعة، منتجات الاحلال، القوة التفاوضية للعملاء، القوة التفاوضية للموردين والمنافسة داخل القطاع؛ والشكل الموالي يبين القوى الخمسة لبورتر.

الشكل (1.4): القوى الخمس للمنافسة المحددة لربحية القطاع



Source : Porter, M.E. *L'avantage concurrentiel*, traduit par philippe de lavergne, dunod, paris, 1999, p15.

2. البيئة الداخلية: تعتبر البيئة الداخلية مهمة بالنسبة للأفراد المكلفين بإعداد الاستراتيجيات الخاصة بالمصرف، حيث تسمح عملية تحليل هاته البيئة بتحديد مكامن القوة والضعف لدى المصرف، ومن أهم الأدوات المستخدمة في تحليل البيئة الداخلية للمصرف نجد تحليل سلسلة القيمة وكذلك تحليل الموارد الرئيسية التي يمتلكها المصرف.

### المطلب الثاني: العولمة المالية وآثارها على الصناعة المصرفية

لقد شهدت البيئة الخارجية للصناعة المصرفية العديد من التطورات ساهمت في تغيير بعض ملامح الصناعة المصرفية وبأتي على رأس هاته التطورات العولمة المالية وما حملته من آثار على الصناعة المصرفية.

أولاً: مفهوم وأسباب العولمة المالية

1. مفهوم العولمة المالية: كلمة العولمة هي مشتقة من الكلمة الانجليزية " Globalization " نسبة إلى "Globe" والتي تعني باللغة العربية الكرة الأرضية، وعلى الرغم من وجود العديد من المصطلحات البديلة لكلمة العولمة مثل " الكونية" نسبة إلى الكون و " الكوكبية" نسبة إلى الكوكب، غير أن كلمة "العولمة" تعد الأكثر انتشاراً واستخداماً مقارنة بالمصطلحات البديلة الأخرى<sup>1</sup>، والعولمة مشتقة من الفعل "عولم" على صيغة "فعل" وتم تبني هذه الصيغة نظراً لوجود الجزء " zation " في كلمة " Globalization "، ولهذا فإن كلمة " العولمة" تعني في اللغة العربية جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من حيز المحدود وهي الدولة القومية ذات الحدود إلى اللامحدود وهو العالم<sup>2</sup>.

تعتبر العولمة المالية الوجه المالي لظاهرة العولمة التي اكتسحت العالم منذ زمن طويل بالرغم من أن ظهورها كمصطلح كان خلال العقد الأخير من القرن العشرين، فقد عرفها عبد الحميد عبد المطلب على أنها "النتائج الأساسية لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، حيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطاً وتكاملاً"<sup>3</sup>، حيث تشير الاحصائيات إلى انتقال نسبة حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال العابرة للحدود إلى إجمالي الناتج العالمي من 20 في المائة سنة 1985 إلى أكثر من 52 في المائة سنة 2007 وأكثر من 36 في المائة سنة 2012<sup>4</sup>.

2. أسباب العولمة المالية: من أجل مواجهة المنافسة المتزايدة التي تسببت فيها العولمة المالية، أصبحت البنوك أمام قواعد لعبة تتطلب منها العمل على زيادة قدراتها التنافسية، وبالرجوع إلى تعريف العولمة المالية نجد أنها كانت نتيجة لمجموعة من الأسباب عملت على ظهورها وهذا انطلاقاً من زيادة الفوائض من رؤوس الأموال مما دفع هاته الفوائض إلى البحث عن أسواق جديدة للاستثمار في سبيل العمل على تحقيق أرباح أكبر بعد

<sup>1</sup> العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال التداعيات على الجنوب الطبعة الاولى، بيت الحكمة، العراق، 2002. 87

<sup>2</sup> حسين علي ابراهيم الفلاح، العولمة الجديدة: أبعادها انعكاساتها الطبعة الاولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014. 22

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك جامعية، الإسكندرية، 2003/2002. 33

<sup>4</sup> James Manyika and others, **Global flows in a digital age: How trade, finance, people, and data connect the world economy**, McKinsey Global Institute, April 2014. P 23. Disponible sur le lien : [http://www.mckinsey.com/insights/globalization/global\\_flows\\_in\\_a\\_digital\\_age](http://www.mckinsey.com/insights/globalization/global_flows_in_a_digital_age). Consulté le 27/05/2015. A 10 :30.

تشبع أسواقها المحلية خاصة بعد وقوع حالة الركود التضخمي الذي مس اقتصاديات الدول المتقدمة خلال سنوات السبعينات من القرن الماضي<sup>1</sup>.

وافق التزايد في هاته الفوائض سياسات الانفتاح المالي التي اتبعتها في البداية الدول المتقدمة لتصل فيما بعد إلى الأسواق المالية للدول النامية، اعطى مرونة أكبر في تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود، هذا التحرر المالي الذي كان مدعوما من قبل المؤسسات المالية الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي، ساهم ذلك في فتح الأسواق المالية للعديد من الدول على بعضها البعض، مما جعل اقتصادياتها رهينة مؤشرات البورصة.

ومن العوامل الأخرى التي كانت سببا لظهور العولمة المالية هو التطور في مجال الخدمات المالية سواء من حيث أنواعها أو من حيث وسائل تقديمها، فمن حيث الأنواع لقد أدى ظهور الابتكارات المالية مثل عقود الخيارات، عقود المبادلات والعقود المستقبلية إلى اتساع نطاق عمل البنوك، ولم يعد مقتصرًا على الوظائف التقليدية، مما أعطى للبنوك التي تقدم هذا النوع من المنتجات الحافز على استثمارها في أسواق الدول التي لم يصلها بعد هذا النوع من الابتكارات المالية، إلى جانب مزاحمة البنوك العالمية الكبرى للبنوك المحلية، حيث حاولت تلك البنوك العالمية الاستفادة من خبرتها وحجمها الكبير وكذلك جودة منتجاتها من أجل السيطرة على الأسواق الأجنبية لها، خاصة بعد تحرير تجارة الخدمات المالية في اطاره منظمة التجارة العالمية، حيث حددت هاته الأخيرة أشكال انتقال الخدمات المالية في الأشكال التالية<sup>2</sup>:

- نقل الخدمات عبر الحدود: وذلك من خلال طلب مستهلك محلي لقرض أو خدمة مالية من بنك أجنبي، بحيث يحصل على تلك الخدمة داخل بلده الأصلي؛
- الاستهلاك الخارجي: أين يتم من خلاله تنقل عميل أجنبي إلى بلد البنك أو المؤسسة المالية ويحصل على خدماته داخل ذلك البلد؛
- الوجود التجاري: وهذا عبر انشاء وكالات وفروع لبنك أو مؤسسة مالية داخل سوق أجنبي وتقديم خدماته بها.

كما أن انتشار وتنامي الشركات العابرة للقوميات والمتعددة الجنسيات كان له أثر على تغير ظروف الصناعة المالية وعولمتها<sup>3</sup>، حيث أن تلك الشركات المتعددة الجنسيات كانت تفضل التعامل مع بنك عالمي،

<sup>1</sup> شذا جمال خطيب، العولمة المالية

العربية لراس المال

التوزيع، الأردن، 2008. 20.

229.

2004. مصر،  
2007. 23.

مصطفى رشدي شحبة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة دار الجامعة الجديدة، مصر،  
ولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع

<sup>3</sup> محمد طاقة،

بإمكانه تقديم خدماته في كل المناطق التي تريد تلك الشركات المتعددة الجنسيات التواجد بها، ونظرا لحجم وأهمية هاته الأخيرة في توفير رؤوس أموال معتبرة، وكذلك حجم معاملاتها فإن هذا سيسمح لتلك البنوك العالمية النشاط من تحصيل ارباح معتبرة، بغض النظر عن المخاطر المرتبطة بها، والتي تسمح له خبرته من إدارتها بشكل أفضل<sup>1</sup>.

وإلى جانب ما سبق فقد لعب التطور التكنولوجي دورا كبيرا في توسع وانتشار العولمة المالية<sup>2</sup>، حيث أن تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة زادت من ربط الأسواق العالمية مع بعضها البعض، مما ساهم في السماح للمستثمرين من التجاوب مع التطورات التي تحدث بها بصفة آنية وفورية، بالإضافة إلى تطوير المعاملات المصرفية الالكترونية.

### ثانيا: آثار العولمة المالية على الصناعة المصرفية

لقد بينت العديد من الدراسات أن العولمة المالية حملت معها الكثير من الآثار على الأجهزة المصرفية لدول العالم من بينها الآثار التالية<sup>3</sup>:

- (1) إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية: وما حدث من تغيير في مجالات أنشطة البنوك، حيث شهدت الصناعة المصرفية منافسة من قبل مؤسسات أخرى غير مصرفية، سواء كانت تلك المؤسسات مالية أو غير مالية، ونظرا لطبيعة النشاط المصرفي، فإن المنافسة الجديدة داخل الصناعة المصرفية كانت حول جانبيين من جوانب النشاط المصرفي، يتمثل الجانب الأول في المنافسة على الموارد والفوائض المالية المتوفرة داخل السوق؛ أما الجانب الثاني من المنافسة داخل السوق المصرفي هو المنافسة حول تقديم المنتجات والخدمات المالية التي كانت حكرا على المؤسسات المصرفية، وفي مقدمتها تقديم القروض وخدمات الدفع<sup>4</sup>؛
- (2) التحول إلى البنوك الشاملة: نتيجة تطور المنافسة داخل الصناعة المصرفية، حيث يمكن للبنوك الشاملة الاستفادة من مزايا التنوع الذي تقوم به، سواء من حيث زيادة الأرباح والعوائد من جهة، ومن جهة أخرى من أجل تخفيض المخاطر غير النظامية التي يمكن تتعرض لها تلك المصارف؛
- (3) تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية: حيث قامت بعض المؤسسات المصرفية إلى تقديم خدمات جديدة غير مصرفية كخدمات التأمين والتأجير التمويلي، كما أن تنويع النشاط المصرفي كان من

<sup>1</sup> محسن أحمد الخضيرى، العولمة الاجتياحية الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001. 264.

<sup>2</sup> أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة الادارة الاستراتيجية: مهارات التفكير الاستراتيجي الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008. 21.

<sup>3</sup> عبد الحميد عبد المطلب العولمة واقتصاديات البنوك 37.

<sup>4</sup> عولمة جودة الخدمات المصرفية التوزيع، دمشق، سوريا، 2007. 113.

خلال تنوع قنوات تنوع منتجاتها، حيث انها لم تعد تعتمد فقط على القنوات التقليدية، وانما هناك قنوات جديدة مبتكرة، مثل تقديم الأنشطة المصرفية في المواقع والمحلات الكبيرة، إلى جانب اعتماد القنوات الالكترونية؛

(4) ضرورة الالتزام بمعايير كفاية رأس المال كمعايير لقياس مخاطر السوق: وذلك وفق ما جاءت به مقررات لجنة بازل، حيث فرضت المنافسة المتزايدة بين البنوك والمؤسسات المالية على تلك المؤسسات المالية ضرورة الالتزام بتلك المعايير، من أجل كسب ثقة أكبر عدد من المساهمين والمودعين، وبالتالي امكانية التوسع في نشاطها وبأقل تكاليف ممكنة، إلى جانب القواعد التنظيمية الأخرى التي تسعى إلى حماية المستهلك والحفاظ على سرية معلوماته<sup>1</sup>؛

(5) الاندماج المصرفي: يعرف الاندماج المصرفي على أنه "اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانها إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق اهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل اتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد"<sup>2</sup>، وعليه يتضح بأن الاندماج المصرفي هو عبارة عن اتحاد بين مجموعة من البنوك سواء كانت من نفس الجنسية، أو حتى بين بنوك من جنسيات مختلفة وهو ما يجسد مفهوم عولمة الانتاج في الصناعة المصرفية؛

(6) خصوصية البنوك: خاصة بعدما تبين عدم قدرة البنوك العمومية على مواجهة المنافسة التي زادت بفعل العولمة المالية مما اضطر العديد من الدول إلى خصوصية بنوكها العمومية، من أجل زيادة قدرتها التنافسية، وهذا بعد ما تم تسجيل كفاءة عالية على مستوى البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية، حيث أنها تساعد على استغلال أفضل للموارد المالية<sup>3</sup>؛

(7) تزايد حدوث الأزمات بالبنوك: حيث تزايد حدوث ازمات البنوك حسب بعض الدراسات فيما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1980-1990، وأهمها ازمة الرهن العقاري 2007 التي اثرت على عدد كبير من الدول وعبر قطاعات الاقتصاد المختلفة، حيث أظهرت هاته الأزمة مكانة القطاع المصرفي والمالي داخل الاقتصاد العالمي، إلى جانب حجم المخاطر المتعلقة بنشاط البنوك؛

(8) تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال عبر البنوك؛

(9) اضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية: خاصة مع تزايد سيطرة المضاربين العالميين الذين يملكون الجزء الأكبر من الأموال التي يتم تداولها.

<sup>1</sup>مصطفى كمال السيد طابل، الصناعة المصرفية الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2014. 180.

153.

<sup>2</sup>عبد المطلب عبد الحميد العولمة واقتصاديات البنوك

<sup>3</sup> Roy C. Smith and Ingo Walter, **GLOBAL BANKING**, Second Edition, Oxford University Press, USA, 2003. Pp 228,229.



المطلب الثالث: مكونات الصناعة المؤسسات المصرفيةأولاً: تصنيف البنوك حسب طبيعة الملكية

تصنف البنوك حسب معيار الملكية إلى بنوك عمومية، بنوك خاصة وبنوك مختلطة: حيث أن البنوك العمومية هي تلك البنوك التي تنفرد الدولة في ملكيتها، في حين أن البنوك الخاصة هي تلك البنوك التي تعود ملكيتها كلياً إلى القطاع الخاص سواء عادت الملكية إلى اشخاص طبيعيين أو معنويين؛ أما إذا تم انشاء البنوك من خلال شراكة بين القطاع العام والخاص فإن هذا النوع من البنوك يطلق عليه تسمية البنوك المختلطة<sup>1</sup>.

ثانياً: تصنيف البنوك حسب حجم النشاط

يمكن تقسيم البنوك حسب حجم النشاط إلى بنوك التجزئة، بنوك الجملة والبنوك الشاملة؛ والمقصود ببنوك التجزئة<sup>2</sup> Retail banking هي تلك البنوك التي تتعامل مع الأفراد الطبيعيين أو فئة المؤسسات الصغيرة من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تتناسب ومتطلباتهم وكذلك نوعية وحجم مداخلهم، وبالتالي فإن أهم ما يميز معاملات هذا النوع من البنوك هو كونها معاملات صغيرة الحجم (من حيث المبلغ) وكثيرة العدد.

على عكس بنوك التجزئة، فإن بنوك الجملة Wholesale banking تتميز بكون حجم معاملاتها، ويكون عددها قليل مقارنة بسابقتها، حيث تستهدف بنوك الجملة فئة المتعاملين الكبار من أجل تقديم خدمات ومنتجات ذات جودة أعلى نسبياً، تسمح لها بتحقيق عائدات أكبر عبر عدد قليل من المعاملات، إلى جانب اعتماد هذا النوع من البنوك على الخدمات والمنتجات التي تصنف خارج الميزانية، وبالتالي ضعف اعتمادها على المنتجات ذات الفوائد، إلى جانب تقديمها لحجم كبير من المنتجات بالعملة الصعبة مقارنة ببنوك التجزئة، إلى جانب استثمارها في حجم كبير من الأصول القابلة للتداول ويعتمد هذا النوع من البنوك كثيراً على سوق ما بين البنوك في الحصول على التمويلات التي يريدها؛ ومع تطور الصناعة المصرفية واشتداد المنافسة بداخلها وكذلك زيادة حجم البنوك والمؤسسات المالية العاملة بها ظهر نوع جديد من البنوك تعرف بالبنوك الشاملة حاولت التوفيق بين مزايا بنوك التجزئة وبنوك الجملة.

<sup>1</sup> امين اسماعيل ابراهيم

.25

<sup>2</sup> Kent Matthews and John Thompson, *The Economics of banking*, John Wiley & Sons, England, 2005. Pp 55-57.

ثالثاً: تصنيف البنوك حسب طبيعة النشاط

حسب هذا المعيار فإنه يمكن التمييز بين البنوك المركزية والبنوك الهادفة للربح:

1. البنوك المركزية: هي بنوك غير ربحية، وظيفتها الأساسية الاشراف ومراقبة نشاط المؤسسات العاملة في الصناعة المصرفية، وهذا النوع لا يدخل تحت نطاق الصناعة المصرفية لأنه ليس معنياً بالمنافسة داخلها<sup>1</sup>؛

2. البنوك الهادفة للربح: وتضم البنوك التالية:

أ. البنوك التجارية: فهي تلك المؤسسات التي تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية بهدف تحقيق الربح<sup>2</sup>، وتشمل البنوك الهادفة للربح كل من البنوك الشاملة التي تقوم بتقديم عدد كبير ومتنوع من الخدمات والمنتجات وإلى مختلف الفئات السوقية والبنوك المتخصصة التي تتولى تقديم عدد محدود من المنتجات وإلى فئات محددة من العملاء<sup>3</sup>.

ب. البنوك الإسلامية كمنافس جديد داخل الصناعة المصرفية:

• تعريف البنوك الإسلامية: ينظر إلى البنوك الإسلامية على أنها " مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة، على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل أموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية"<sup>4</sup>، وبالتالي فإن البنوك الإسلامية تعتبر مؤسسات مالية شاملة تقوم باتباع الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا خذاً وعتاءً، إلى جانب العمل على تحقيق أهداف اقتصادية تتمثل أساساً في الربح وكذلك تحقيق أهداف أخرى اجتماعية وتنموية.

• نشأة البنوك الإسلامية: على الرغم من أن الجذور التاريخية للصيرفة الإسلامية يمكن ردها إلى عهد الرسول الكريم محمد صل الله عليه وسلم، إلا أن التاريخ الحديث لهذا النوع من البنوك يرجع إلى سنوات الستينات من القرن الماضي، أين شهد العالم نهضة جديدة في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في مجال المؤسسات المالية والمصرفية، وهذا بداية من المحاولة التي أشرف عليها الدكتور أحمد النجار في مصر عام

<sup>1</sup> PIERRE L. SIKLOS, MARTIN T. BOHL & MARK E. WOHR, **Challenges in Central Banking**, 1<sup>st</sup> published, Cambridge University Press, UK, 2010. P 7.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود ( أساسيات )**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007. 122.

<sup>3</sup> خالد امين عبد الله اسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره. ص 39.

<sup>4</sup> قادري محمد الطاهر، جعيد البشير كاكى عبد الكريم، **المصارف الإسلامية بين الواقع**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014. 26.

1963، أين أشرف على إنشاء " بنوك الادخار المحلية " بمركز ميت عمر، غير أن هاته المحاولة لم يكتب لها النجاح<sup>1</sup>.

وفي سنة 1971 تم انشاء بنك ناصر الاجتماعي على أساس كونه أول بنك ينص في قانون انشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وعطاء، حيث ركز نشاط هذا البنك على الجانب الاجتماعي أكثر من الجانب الاقتصادي<sup>2</sup>؛ وبعد هذه التجربة الناجحة لبنك ناصر الاجتماعي، توالت المحاولات لإنشاء بنوك اسلامية في دول اسلامية مختلفة مثل البنك الاسلامي للتنمية عام 1975، بنك دبي الاسلامي عام 1975، بنك فيصل الاسلامي السوداني عام 1977، بيت التمويل الكويتي عام 1978، بنك فيصل الاسلامي المصري عام 1978، بنك البحرين الاسلامي عام 1978، البنك الاسلامي الأردني عام 1979، دار المال الاسلامي عام 1979<sup>3</sup>.

منذ ذلك الزمن استمرت البنوك الاسلامية في التطور والتوسع على المستوى العالمي، خاصة بعد النجاح الذي حققته في زمن الأزمات المالية العالمية، أين استطاعت الصمود طيلة فترة تلك الأزمات مما زاد من شعبيتها وثقة العملاء بها.

• تتافسية البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية: نظرا لأهمية التي اكتسبتها البنوك الاسلامية خلال السنوات الأخيرة، فإن هذا دفع العديد من الباحثين إلى مقارنة مؤشرات الأداء الخاصة بالبنوك الاسلامية مقارنة بنظيرتها من البنوك التقليدية، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها يمكن ذكر ما يلي:

✓ البنوك التقليدية تحتل المراتب الأولى على المستوى العالمي من حيث حجم الأصول مقارنة بالبنوك الاسلامية التي تبقى أصولها منخفضة، وهذا الفرق يمكن ملاحظته أيضا عند اجراء مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية التي تنشط في نفس البيئة وفي نفس السوق، غير أن المميز في البنوك الاسلامية هو معدل زيادة حقوق الملكية بها<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup>الطيب بولحية، تسويق خدمات البنوك الاسلامية في ظل العولمة المالية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري طروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة 03، الجزائر. السنة الجامعية 2014/2013. 04.

<sup>2</sup> شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الاسلامية 2012. 13.

<sup>3</sup> Angelo M. Venardos, **Islamic banking & Finance in South-East Asia: its development & future**; 2<sup>nd</sup> Edition, World Scientific Publishing, Singapore, 2006. P p 61-62.

<sup>4</sup>Karim Ben Khediri, Charfeddine Lanouar, and Salah Ben Youssef. **Islamic versus conventional banks in the GCC countries: A comparative study using classification techniques**, Research in International Business and Finance, Volume 33, January 2015, P 75–98.

✓ إن النسبة المرتفعة لحقوق الملكية يمكن أن تشكل مشكلة لدى البنوك الإسلامية، وذلك من خلال التأثير السلبي على مؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث تم تسجيل معدلات مرتفعة لنسب العائد على الأصول ROA في البنوك الإسلامية أكثر من المعدلات المحققة في نظيرتها من البنوك التقليدية، غير أن البنوك الإسلامية حققت نسب منخفضة لمعدل العائد على حقوق الملكية ROE مقارنة بالبنوك التقليدية المشابهة لها، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف مصادر التمويل غير الربوية بالنسبة للبنوك الإسلامية، مما شكل تحدياً في سبيل توسعها في العالم<sup>1</sup>؛

✓ البنوك الإسلامية حققت معدلات نمو في الودائع أكبر من المعدلات المحققة على مستوى البنوك التقليدية، وهذا يدل على الثقة المتزايدة التي حققتها البنوك الإسلامية، ولهذا فقد أصبحت تشكل تهديداً كبيراً للبنوك التقليدية في الأسواق العالمية<sup>2</sup>؛

✓ أثبتت تجربة البنوك الإسلامية في العديد من الدول أن هذا النوع من البنوك يتمتع بكفاءة أكبر من الكفاءة التي تتمتع بها البنوك التقليدية المشابهة لها في تلك الدول، والتي تنشط عند نفس مستوى الإنتاج الخاص بتلك البنوك، ولكن مؤشرات الكفاءة مازالت ضعيفة عند مقارنتها بالبنوك الكبيرة الناشطة في مختلف دول العالم، ولعل هذا يرجع إلى حجم الإنتاج المتدني الخاص بتلك البنوك الإسلامية، مما يفرض عليها العمل على تطوير حجم إنتاجها من أجل الاستفادة أكثر من اقتصاديات السلم<sup>3</sup>.

### ج. البنوك الإلكترونية:

• مفهوم البنوك الإلكترونية: اقترن ظهور وتطور البنوك الإلكترونية بتطور النقد الإلكتروني، حيث أنه تاريخياً يرجع ظهور النقود الإلكترونية إلى بداية القرن العشرين أين تم استخدام بطاقات كارتونية لتسوية المكالمات في الهاتف العمومي في فرنسا<sup>4</sup>، ومع تطور التكنولوجيا المستخدمة في أدوات الدفع الإلكترونية، فقد

<sup>1</sup> Hassan Kabir and K. Lewis Mervyn, **Handbook of Islamic Banking**, Edward Elgar Publishing, UK, 2007. P 108.

<sup>2</sup> Munawar Iqbal and Philip Molyneux, **Thirty years of Islamic banking: history, performance and prospects**; 1<sup>st</sup> published, Palgrave Macmillan, New York, 2006. P 82.

<sup>3</sup> Romzie Rosmana, Norazlina Abd Wahabb and Zairy Zainol, **Efficiency of Islamic banks during the financial crisis: An analysis of Middle Eastern and Asian countries**; Special Issue on Islamic Banking and Finance, Pacific-Basin Finance Journal, Volume 28, June 2014, P 76–90.

<sup>4</sup> سفيان بن عبد العزيز، أفاق البنوك الإلكترونية: مع الإشارة إلى مستقبلها في الجزائر؛ المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، نايف العربية الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2013. 61.

URL : <http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/53727>. Consulté le 21/06/2015 à 16:21.

أصبحت كل البطاقات المصرفية في فرنسا سنة 1992 عبارة عن بطاقات برغوثية، تحمل بداخلها كل البيانات الخاصة بالعميل وكذلك بيانات خاصة بكل المعاملات المالية التي قام بها ذلك العميل<sup>1</sup>.

وتعرف الصيرفة الالكترونية (كنشاط) على أنها "قيام البنوك بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال الكترونية، وتقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك"<sup>2</sup>.

والبنوك الالكترونية هي بنوك تقوم بكافة أعمال البنوك التقليدية باستعمال وسائل الكترونية بالإضافة إلى تقديم خدمات اضافية لا تقدمها البنوك التقليدية، حيث توفر تلك الخدمات للعميل دون ضرورة التوجه إلى مبنى المصرف وإنما يحدث ذلك بمجرد الاتصال بالبنك باستعمال الهاتف أو الأنترنت أو غيرها من تكنولوجيات الاتصال التي تسمح بتوزيع خدمات المصرف،

#### • أشكال البنوك الالكترونية:

تتدرج البنوك الالكترونية من حيث درجة استخدام التكنولوجيا إلى ثلاثة مستويات مختلفة<sup>3</sup>، وهذا انطلاقا من مستوى الموقع المعلوماتي الذي تستخدمه البنوك في الترويج لمنتجاتها، ثم الموقع التفاعلي (التواصل) الذي تسمح البنوك من خلاله لعملائها التواصل معها عبر البريد الالكتروني إلى جانب امكانية تقديم بعض الطلبات أو النماذج، أما الموقع التبادلي فهو يعتبر أكثر المستويات تطورا حيث يسمح للعملاء اجراء العديد من المعاملات على الخط والحصول على الخدمات الاستشارية واجراء تحويلات للأموال من حساب إلى آخر.

#### د. البنوك الشاملة ومزايا التنويع

شكلت المنافسة المتزايدة داخل الصناعة المصرفية حافزا لدى البنوك من أجل البحث عن أحسن الاستراتيجيات التي تمكنها من الفوز أمام منافسيها، ومن بين الحلول التي كانت متوفرة أمام تلك البنوك نجد الصيرفة الشاملة.

<sup>1</sup> رحيم حسين وهواري معراج، يرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة الـ الجزائرية المصرفية واقع تحديات، جامعة الشلف، المنعقد يومي: 14-15 ديسمبر 2004 316.

<sup>2</sup> وسيم مجد الحداد الخدمات المصرفية الالكترونية ولي، دار المسيرة، الأردن، 2012. 56.

<sup>3</sup> منير الجنيبي ممدوح الجنيبي، البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006 15.

• تعريف البنوك الشاملة: تتفق العديد من التعاريف على طبيعة التنوع في نشاط البنوك الشاملة، أي انتقالها من شكل التخصص الذي ميزها في الماضي إلى شكل التنوع الحالي، حيث يتميز نشاطها بالتنوع من حيث السوق المستهدفة والتنوع من حيث مصادر الأموال وكذلك التنوع في سلة الخدمات المقدمة إلى عملائها؛ ومن بين التعاريف المقدمة للبنوك الشاملة نجد ما يلي:

يشير مفهوم البنوك الشاملة إلى ذلك الكيان المصرفي الذي يضم شبكة واسعة من الفروع، ويوفر العديد من الخدمات المختلفة، ويشارك مباشرة في حوكمة الشركات التي تعتمد عليه بصفته مصدر للتمويل أو مكتب لخدمات التأمين<sup>1</sup>.

كذلك تم تعريف البنوك الشاملة على أنها " مؤسسة تقدم كافة الخدمات المالية مثل الودائع، القروض قصيرة وطويلة الأجل، التأمين، الهندسة المالية، خدمات بنوك الأعمال، باختصار هو البنك الذي يفعل كل شيء، إذ يتميز بكبر الحجم وتنوع المنتجات"<sup>2</sup>.

وتعرف الصيرفة الشاملة أيضا بأنها "أداء مجموعة من الخدمات المالية التي تضم قبول الودائع والإقراض، تداول الأدوات المالية وصرف العملات الأجنبية (ومشتقاتها)، الاكتتاب في الديون وإصدار الأسهم، الوساطة المالية، إدارة الاستثمار والتأمين"<sup>3</sup>.

وبالتالي نستنتج من التعاريف السابقة بأن البنوك الشاملة يمكن النظر إليها على أنها مؤسسات مالية مصرفية تسعى إلى خدمة مختلف الأجزاء السوقية في السوق المصرفية المحلية والأجنبية.

• أشكال البنوك الشاملة: يستطيع البنك الشامل ممارسة نشاطاته المختلفة من خلال الاعتماد على نفسه في أداء تلك الخدمات، غير أن هذا يتطلب قدرات مالية وتنظيمية كبيرة قد لا يستطيع توفيرها جميع البنوك،

<sup>1</sup> ADDISON, E. K. Y. **Managing the Constraints to Development Financing: Is Universal Banking the Solution?** ; The Fourth ISSER-Merchant Bank Annual Economic Lecture, Bank of Ghana, Ghana, 2003. p 09.

URL: <http://www.bog.gov.gh/privatecontent/Research/Research%20Papers/universal-banking-2003new.pdf>.

Consulté le 15/06/2015 à 23:35.

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

<sup>2</sup> عالية نموذج الصيرفة الشاملة

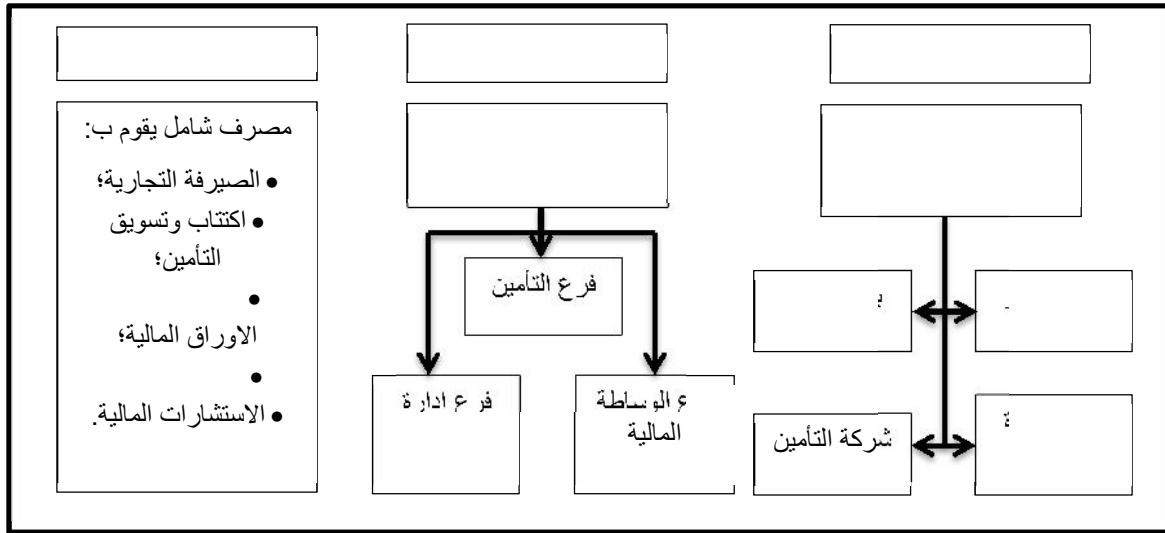
ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014. 74.

<sup>3</sup> H. R. Machiraju, **Modern Commercial Banking**, second edition, New Age International Ltd, New Delhi, India, 2008. P 36.

وبالتالي فإن هذا يدفعه إلى البحث عن الاعتماد على أطراف أخرى في أداء جزء من خدماته، ولهذا يمكن أن يأخذ البنك الشامل الأشكال التالية<sup>1</sup>:

- ✓ بنك شامل واحد فقط: وفي هذه الحالة يكون لدينا بنك كبير الحجم، يستطيع تقديم تشكيلة تضم مختلف المنتجات والخدمات المصرفية وغير المصرفية التابعة للصيرفة الشاملة؛
- ✓ بنوك شاملة ذات فروع: يضم هذا الشكل التنظيمي بنك أم يكون في العادة بنك تجاري كبير الحجم، يستطيع توفير اغلب المنتجات المصرفية التقليدية، أما الخدمات غير التقليدية فإنه يقوم بأدائها عبر انشاء فروع متخصصة، سواء كانت عبارة عن وكالات عادية أو حتى فروع إلكترونية؛
- ✓ شركة قابضة: وفي هذه الحالة فإن البنوك الشاملة تتحول إلى شركة قابضة تتضمن مجموعة من المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، كشركات التأمين وبنوك الاستثمار والبنوك التجارية، كل هذه الشركات تصبح خاضعة لنفس الاستراتيجية ونفس الإدارة، لتشكل لنا في الأجمال بنك شامل ينشط في مجالات مختلفة. والشكل التالي يوضح أشكال البنوك الشاملة.

#### الشكل رقم (2 4): أشكال البنوك الشاملة



Source : Rahul Singal, **FUTURE PROSPECTS WITH UNIVERSAL BANKING IN INDIA**; International Journal of Latest Trends in Engineering and Technology, Vol. 1 Issue 1 May 2012. Pp 41-45.

<sup>1</sup> Rahul Singal, **FUTURE PROSPECTS WITH UNIVERSAL BANKING IN INDIA**; International Journal of Latest Trends in Engineering and Technology, Vol. 1 Issue 1 May 2012. Pp 41 – 45.

• مزايا البنوك الشاملة:

إن الحديث عن البنوك الشاملة كشكل جديد للبنوك، يدفعنا إلى الحديث عن المزايا التي تتمتع بها تلك البنوك، وأثر تلك المزايا على المنافسة داخل الصناعة المصرفية، وبين المزايا التي تتمتع بها البنوك الشاملة يمكن ذكر ما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ العمل على أساس الحجم الكبير، وبالتالي تحقيق وفورات الحجم والنطاق في التكاليف، وبالتالي التمتع بميزة تنافسية على أساس التكلفة داخل الصناعة المصرفية؛
- ✓ تحقيق التوظيف شبه الكامل للموارد والقدرة على تمويل المشاريع الكبيرة المحلية منها والأجنبية والتي لا تستطيع تمويلها البنوك الصغيرة؛
- ✓ تسهم الصيرفة الشاملة في تحقيق التوازن بين توظيف اموال البنك وموارده، ومن ثم تجنب الانكشاف، وهذا نظرا لتنوع مصادر ومدة التوظيفات والموارد الخاصة بالبنك؛
- ✓ تساهم البنوك الشاملة في تشجيع المنافسة داخل الصناعة المصرفية، ومما قد يؤدي إلى تحفيز البنوك والمؤسسات المالية العاملة بها على تحسين ادائها، وابتكار منتجات جديدة ذات جودة اعلى من جودة منافسيها، واستعدادها إلى المنافسة الناتجة عن تحرير تجارة الخدمات المالية العالمية؛
- ✓ المساهمة في تنشيط السوق المالية، من خلال تداول الأوراق المالية بها، وبالتالي المساهمة في زيادة التداول داخل السوق؛
- ✓ تسمح البنوك الشاملة بإنشاء ما يعرف بالسوبرماركت المالي، أين يتوافر مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المالية، وهو الأمر الذي يفضله كثير من العملاء الراغبين في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات مالية من مؤسسة واحدة فقط، وبالتالي تحقيق ولاء أكبر لدى تلك الفئة من العملاء.

<sup>1</sup> زقير، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة: دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2009/2008. 74.



**المبحث الثاني: خصائص هيكل الصناعة المصرفية وأدائها**

تتميز الصناعة المصرفية عن بقية الصناعات الأخرى من حيث مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية، ولهذا فإن الحديث عن المنافسة والكفاءة والربحية في هذه الصناعة، يتطلب التطرق إلى أصول وخصوم البنوك التجارية، وبعد ذلك يتم تحديد مدخلاتها ومخرجاتها.

**المطلب الأول: الميزانية العامة للبنوك التجارية**

تتكون ميزانية البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات ذات الطابع التجاري من جانبين رئيسيين هما: جانب الأصول وجانب الخصوم.

**أولاً: مكونات جانب الأصول في ميزانية البنوك التجارية**

تتمثل أصول البنك التجارية في مجموعة الاستخدامات التي يوظف بها البنك مجموعة الموارد المالية التي يحصل عليها من مختلف المصادر، ولهذا فإن هذه الأصول تمثل حقوق للبنك التجاري على الغير، ويتم ترتيب تلك الأصول في جدول الميزانية وفق درجة سيولتها، وذلك من الأصول شديدة السيولة إلى الأصول قليلة السيولة، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم العناصر المكونة لأصول البنك التجاري<sup>1</sup>:

1. **النقد في الصندوق وإرصدة لدى البنوك:** ويتميز هذا النوع من الأصول بسيولته الكبيرة ولهذا فإنه لا يترتب عنها في غالب الأحيان أي عوائد أو أرباح، وتشمل ما يلي:

- أ. **النقد في الصندوق:** وهو النقد الجاهز الموجود في خزينة المصرف؛
- ب. **رصيد البنك لدى البنك المركزي:** وهو يتمثل أساساً في الاحتياطي النقدي الاجباري الذي تقوم البنوك التجارية بإيداعه على مستوى البنك المركزي؛

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله اسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع

ج. ودائع البنك لدى البنوك التجارية الأخرى: وهي الودائع الخاصة بالبنك والتي يحتفظ بها لدى البنوك الأخرى لغرض مقابلة الالتزامات المصرفية المتبادلة بين البنوك، وتتضمن أيضا ارصدة البنك لدى البنوك المراسلة في الخارج والشيكات والحوالات تحت التحصيل<sup>1</sup>.

2. محفظة الأوراق المالية: تضم مجموعة الأوراق المالية المملوكة للمصرف، ومنها ما يلي:

أ. أذون الخزانة؛

ب. سندات تصدرها حكومة البلد الذي ينشط به البنك؛

ج. سندات تصدرها الحكومات الأخرى؛

د. سندات واسهم تصدرها المؤسسات غير الحكومية سواء كانت محلية أو اجنبية.

3. كمبيالات وسندات مخصومة: وهي مجموعة السندات والكمبيالات التي قدمها العملاء إلى المصرف من أجل خصمها؛

4. القروض والسلفات والحسابات الجارية المدينة: وهي مجموعة التوظيفات التي قام بها البنك في شكل قروض بكل أنواعها وسلفيات وسحب على المكشوف وغيرها؛

5. الموجودات الثابتة: وهي مجموعة الأصول والموجودات المادية التي يمتلكها البنك من مباني ومكاتب وغيرها من الأصول المادية؛

6. الأصول الأخرى: يدخل ضمن هاته المجموعة الأصول التي لا يمكن ضمها إلى عناصر الأصول

سابقة الذكر، مثل الايرادات التي استحققت للبنك ولكنها لم تحصل فعلا بعد، وكذلك النفقات التي قام البنك بدفعها قبل حلول اجال استحقاقها مثل اقساط التأمين وغيرها...

### ثانيا: مكونات جانب الخصوم في ميزانية البنوك التجارية

تتمثل خصوم البنك في مجموعة المصادر التي يحصل من خلالها المصرف على الأموال التي يحتاجها من أجل مزاوله نشاطه، ولهذا فهي تشكل التزامات على البنك الوفاء بها في المواعيد المحددة لذلك وبالشروط المتفق عليها، ويتم ترتيب الخصوم على أساس مواعيد الاستحقاق الخاصة بها، وهذا انطلاقا من

الخصوم ذات مواعيد الاستحقاق القريبة إلى الخصوم ذات مواعيد الاستحقاق البعيدة، وتتكون خصوم البنك التجاري من العناصر التالية<sup>1</sup>:

1. الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب): هو ذلك النوع من الودائع التي يلتزم بها البنك بدفعها إلى أصحابها في الوقت الذي يطلبونها فيه، وبالتالي فإن فترة استحقاق هذا النوع من الودائع يمكن أن يكون يوم واحد أو أكثر، ولهذا فإن البنك لا يستطيع الاعتماد كثيرا على هذا النوع من الودائع في تقديم القروض طويلة الأجل، وهذا بالرغم من كون هاته الودائع تمثل مصدرا هاما من مصادر الحصول على الأموال نظرا لكثرتها مقارنة بالأنواع الأخرى من الودائع، إلى جانب عدم استفادة أصحابها في أغلب الأحوال من أي فوائد؛
2. الودائع لأجل: يتميز هذا النوع من الودائع بعدم قدرة أصحابها على السحب منها إلا بعد انقضاء الأجل الذي تم الاتفاق عليه مع البنك، مقابل الحصول على فوائد، ولهذا تعتبر هذه الودائع أكثر ثباتا من الودائع الجارية، وفي حال قيام العميل بسحب أمواله قبل الأجل المحدد فإنه سيحرم من الفوائد المتعلقة بالمبلغ المسحوب؛
3. الودائع الخاضعة لإشعار: وهي الودائع التي لا يحق لصاحبها سحبها إلا بعد اخطار المصرف بفترة معينة قبل موعد سحب أمواله، مثلا قبل أسبوع أو يوم من موعد السحب، وهذا في مقابل الحصول على فوائد عن المبالغ التي تم ايداعها؛
4. الودائع الادخارية: هي مبالغ يقوم صاحبها بإيداعها في حساب خاص من أجل ادخارها لمدة معينة تكون طويلة الأجل، وهذا من أجل الحصول على فوائد أكثر مقارنة بالأنواع الأخرى من الودائع، وتشكل هذه الودائع مصدرا لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل من قبل البنك؛
5. ودائع البنوك الأخرى: هي المبالغ المالية التي تقوم بنوك أخرى بإيداعها على مستوى البنك؛
6. التأمينات النقدية الأخرى: وهي مجموعة الالتزام الواجبة على البنك في حالة تحقق أمر معين، مثل اعطاء الكفالات وفتح اعتمادات مستندية؛
7. المخصصات المختلفة: وهو ذلك الجزء المقتطع من ارباح المصرف وذلك من أجل مواجهة خسائر والالتزامات يتوقع البنك وقوعها خلال الفترة القادمة؛

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله اسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره. ص 72.

8. الخصوم الأخرى: وتشمل مجموعة الالتزامات الأخرى التي لا يمكن ضمها إلى أي عنصر من العناصر السابقة وكذلك لا يمكن اعتبارها جزء من حقوق الملكية؛

9. مجموعة أموال المصرف الخاصة (حقوق الملكية): وتشمل ما يلي<sup>1</sup>:

أ. رأس المال المدفوع؛

ب. الاحتياطي القانوني (الاجباري): وهي تلك النسبة الاجبارية من الأرباح التي يفرض البنك المركزي على

البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه، وهذا إلى غاية مساواة تلك الاحتياطات مبلغ رأس المال المدفوع؛

ج. الاحتياطي الاختياري: وهي تلك الاحتياطات التي يوفرها البنك وفق ما يتناسب والظروف التي ينشط

بها، حيث يكون هذا اراديا وليس بضغط من البنك المركزي أو أي جهة أخرى؛

د. الأرباح المدورة: وهي تلك النسبة من الأرباح التي قام البنك بإعادة استثمارها من أجل زيادة رأس ماله.

### المطلب الثاني: النماذج المفسرة لمدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية في الصناعة المصرفية

تتميز عملية تقييم الأداء على مستوى الصناعة المصرفية بصعوبتها وتعقدها مقارنة بغيرها من الصناعات الأخرى، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة نشاط البنوك التجارية وما يتميز به من تعدد وتنوع للمنتجات، إلى جانب ما تشهده الصناعة من ابتكار منتجات جديدة وبصفة مستمرة، وبالتالي فإن هذا يزيد من صعوبة تحديد مدخلات ومخرجات البنوك التجارية؛ ونظرا لأهمية هذه الأخيرة في تحليل أداء البنوك التجارية فقد ظهر للوجود العديد من النماذج التي حاولت تفسير وتوضيح مدخلات البنوك التجارية ومخرجاتها، وهذا من وجهة النظر الخاصة بها، وعموما يمكن التمييز بين مقاربتين (منهجين) رئيسيين لقياس مخرجات البنوك وهي<sup>2</sup>: المقاربة بالإنتاج والمقاربة بالوساطة.

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله اسماعيل إبراهيم الطراد، المرجع السابق. ص 74.

<sup>2</sup> بلجيلالي فتحة، استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA لمحاولة قياس الكفاءة النسبية للبنوك المغربية: دراسة قياسية 2012 في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014. 110.

أولاً: المقارنة بالإنتاج

تعتمد هذه المقارنة على اعتبار مخرجات البنك أنها مجموعة المنتجات والخدمات الموجهة إلى العملاء، وحسب هذه المقارنة فإن مخرجات البنوك تشتمل على كل من القروض والودائع الموجهة إلى العملاء، غير أن تقييم حجم مخرجات بنك معين يكون على أساس عدد القروض والودائع التي قام البنك بإصدارها، أما مدخلات البنك حسب هذه المقارنة فإنها تشمل كل من رأس المال، العمل وفروع البنك؛ ولهذا فإن المقارنة بالإنتاج تركز على التكاليف التشغيلية دون غيرها من التكاليف، وهذا ما شكل محل انتقاد لهذه المقارنة، على اعتبار إهمالها للفوائد المدينة<sup>1</sup>؛

ثانياً: المقارنة بالوساطة

تعتمد هذه المقارنة أساساً على وظيفة الوساطة المالية للبنك التجاري، حيث تنظر له على أنه وسيط بين اصحاب الفوائض المالية المودعة في البنك وبين الجهات التي تحتاج إلى تمويل في شكل قروض، أي وسيط بين الودائع التي تحتاج للاستثمار، والاستثمار الذي يحتاج إلى تمويل، وبالتالي فإنه يتم اعتبار الودائع على أنها مدخلات للبنوك، وليس مخرجات لها، كما أن تقييم حجم الانتاج حسب هذه المقارنة يكون من خلال حساب المبالغ المالية للمعاملات المالية وليس عددها<sup>2</sup>، ولقياس مدخلات ومخرجات البنوك حسب مقارنة الوساطة فإنه تم الاعتماد على ثلاث طرق رئيسية وهي<sup>3</sup>: طريقة الأصول، طريقة التكلفة المستعملة وطريقة القيمة المضافة.

1. طريقة الأصول (Assets approach): تعتمد هذه الطريقة في تحديد مدخلات ومخرجات البنوك على أساس جانبي ميزانية البنك، حيث يرى أصحابها بأن القروض والأصول الأخرى التي يفرض عليها فوائد بأنها الأنسب لأن تكون مخرجات للبنك، بينما تشكل الودائع والموارد الأخرى مدخلات للبنك، وبالتالي فإن قيم المخرجات يتم الحصول عليها انطلاقاً من بيانات الميزانية؛

<sup>1</sup> David C. Wheelock & Paul W. Wilson, **Evaluating the efficiency of commercial bank: Does our view of what banks do matter?**, Federal Reserve Bank of St Louis, Vol 77, Jul/Aug 1995. pp 41-42.

<sup>2</sup> Xavier Freixas & Jean-Charles Rochet, **Microeconomics of banking**, 1st edition, Massachusetts Institute of technology, USA, 1997. P 77.

2. طريقة التكلفة المستعملة ( User-cost approach ): وفق هذه الطريقة فإنه يتم تمييز مخرجات البنوك من خلال تقييم المساهمة الصافية في مداخيل البنك لكل عناصر أصوله وخصومه<sup>1</sup>، وذلك من خلال الاعتماد على التكلفة المستعملة للأصول والخصوم، فبالنسبة للأصول فإنه يتم حساب الفرق بين تكلفة الفرصة البديلة (opportunity cost) للأصل مع معدل الفائدة المرتبط به، وإذا كانت قيمة الفارق موجبة فإن هذا يعني أن ذلك الأصل سيساهم في زيادة تكاليف البنك وبالتالي فإنه يتم اعتباره على أنه من المدخلات، بينما في حال كون قيمة الفرق موجبة فإنه يتم اعتبار ذلك الأصل على أنه من المخرجات؛ وبنفس الطريقة يتم معالجة الالتزامات، حيث يتم حساب الفرق بين تكلفة ذلك الالتزام وتكلفة الفرصة البديلة، وفي حالة كون الفرق موجبا فإنه يتم اعتبار ذلك الالتزام على أنه من المدخلات، وفي حالة كون الفرق سالبا يتم اعتباره من المخرجات<sup>2</sup>.

3. طريقة القيمة المضافة ( value added approach ): يتم تصنيف مدخلات ومخرجات البنك وفق هذه الطريقة على أساس مساهمة ذلك العنصر في خلق قيمة مضافة للبنك، حيث أن كل عنصر من عناصر ميزانية البنك يمكن تصنيفه على أنه من مخرجات البنك إذا كان له اثر موجب في خلق قيمة مضافة للبنك، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة مثل القروض، أو بطريقة غير مباشرة مثل الودائع التي ترتبط بها خدمات أخرى يمكن أن يحصل البنك من خلالها على إيرادات، بينما تشكل العناصر ذات الأثر السالب على القيمة المضافة الخاصة بالبنك مدخلات له، مثل بقية خصوم البنك التي لا ترتبط بها أي خدمات أخرى كودائع البنوك أخرى وغيرها<sup>3</sup>.

### ثالثا: قياس التركيز والأداء في الصناعة المصرفية

1. قياس التركيز في الصناعة المصرفية: أن مؤشرات قياس التركيز التي تم التطرق لها في الفصل الأول من هاته الأطروحة، تصلح كلها لقياس التركيز في الصناعة المصرفية؛ غير أن المشكل الذي يواجه عملية تطبيقها هو كيفية اختيار أساس قياس التركيز، حيث يرتبط ذلك الأساس بالمقاربة التي تم الاعتماد عليها في تفسير مدخلات ومخرجات البنوك؛ فمثلا نجد أن بعض الدراسات قامت بحساب التركيز على أساس إجمالي

<sup>1</sup> Sameh Charfeddine Karray & Jamel eddine Chichti, **BANK SIZE AND EFFICIENCY IN DEVELOPING COUNTRIES: INTER-MEDIATION APPROACH VERSUS VALUE ADDED APPROACH AND IMPACT OF NON-TRADITIONAL ACTIVITIES**; Asian Economic and Financial Review, vol 3, N° 5, 2013. Pp 593-613.

<sup>2</sup> Panayiotis P. Athanasoglou, Evangelia A. Georgiou & Christos C. Staikouras, **Assessing output and productivity growth in the banking industry**; The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol 49, N°4, 2009. Pp 1317-1340.

<sup>3</sup> Allen N. Berger & David B. Humphrey, **Measurement and Efficiency Issues in Commercial Banking**; Chapter in : Output Measurement in the Service Sectors, University of Chicago Press, USA, January 1992. Pp 245-300, chapter URL: <http://www.nber.org/chapters/c7237> . consulté le 02/08/2015 à 14:00.

الأول، بينما ركزت دراسات أخرى على قياس التركيز على أساس الودائع، وأخرى على أساس القروض، ولهذا فإن قيمة التركيز تختلف باختلاف الأساس الذي تم الاعتماد عليه<sup>1</sup>.

2. تقييم أداء الصناعة المصرفية: على الرغم من تعدد المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك، غير أن الدراسات الخاصة بأدائها ركزت على ثلاث مؤشرات رئيسية هي<sup>2</sup>:

- معدل العائد على الموجودات: يتم حسابه من خلال قسمة النتيجة الصافية للبنك على إجمالي أصوله، ويعطي فكرة عن مدى كفاءة إدارة المصرف على تحقيق أرباح صافية من توظيف أصول المصرف المختلفة؛

- معدل العائد على حقوق الملكية: يتم حسابه من خلال قسمة النتيجة الصافية على إجمالي حقوق الملكية؛

- هامش الفائدة الصافي: يتم حسابه من خلال العلاقة التالية:  $\frac{\text{دخل الفائدة} - \text{مصاريف الفائدة}}{\text{الموجودات المربحة}}$  حيث يميز

هذا المؤشر أداء الصناعة المصرفية عن أداء الصناعات الأخرى، ويعطي فكرة عن الهامش الذي تحصل عليه البنوك.

### المبحث الثالث: تنظيم الصناعة المصرفية

يخضع نشاط الصناعة المصرفية إلى رقابة العديد من الهيئات المحلية والدولية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى كيفية تنظيم الصناعة المصرفية محليا ودوليا.

#### المطلب الأول: التطور الفكري لعملية تنظيم الصناعة المصرفية

##### أولاً: مفهوم وأسس تنظيم الصناعة المصرفية

يشير مصطلح تنظيم الصناعة إلى عملية وضع اطار من القواعد والقوانين التي تسمح بتحديد طبيعة التعامل بين الأفراد الاقتصاديين الذين ينشطون داخلها، كما تشير أيضا إلى توجيه الأفراد الاقتصاديين الذين

<sup>1</sup>Wim Boonstra AND Johannes M. Groeneveld, **Competition in a highly concentrated banking sector: theoretical, empirical and practical considerations for the Netherlands**, chapter in: Balling Morten, Lierman Frank, Mullineux Andy, **Competition and Profitability in European Financial Services**, First published, Routledge, USA, 2006. P 187.

<sup>2</sup>محسن محمد حاكم وعبد الحسين راضي حمد، أثرها في الأداء، دار اليازوري، الأردن، 2013. 147.

ينشطون في الصناعة من أجل تحقيق بعض النتائج المرغوبة من خلال الاستعانة في بعض الأحيان ببعض الوسائل المساعدة<sup>1</sup>، ويعرف تنظيم الصناعة على أنه " عملية التحكم في نظام معقد وتنسيق أنشطة مكوناته من أجل تحقيق أداء صحيح ومنتظم لذلك النظام، وكذلك يمثل ذلك الميكانيزم الذي يسمح بالحفاظ على توازن نظام معين أو تعديل ادائه بصفة تسمح له بالتأقلم مع الظروف المحيطة به"<sup>2</sup>، ومن خلال اسقاط هذا التعريف على الصناعة المصرفية، فإنه يتضح لنا أن تنظيم الصناعة المصرفية هو عبارة عن عملية اصدار القوانين والقواعد التي توجه وتنظم نشاط المؤسسات المصرفية العاملة بها، وهذا في سبيل تحقيق اهداف محددة، تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية للبلد، من أهمها هو الحفاظ على توازن الصناعة المصرفية والاستقرار المالي للبلد إلى جانب تحسين أداء الصناعة ككل.

وعلى هذا الأساس يمكننا أن نميز بين تنظيم الصناعة المصرفية والرقابة على نشاطها، حيث تعتبر عملية الرقابة المصرفية احدى مراحل، ووظيفة من وظائف تنظيم الصناعة المصرفية، حيث تعرف الرقابة المصرفية على أنها " مجموعة من الاجراءات والأساليب التي تتخذها و(أو) تتبعها السلطة الاشرافية-الضبطية، لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة واحترامها بشكل صحيح ولتقوية أداء القطاع المصرفي، من حيث الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وترقية نوعية الأصول والمنتجات، وفي مجابهة المخاطر التي قد تقوض كفاءته في تخصيص الموارد المالية بالاقتصاد أو استمراريته في الوجود"<sup>3</sup>؛ ويتضح من خلال هذا التعريف أن الرقابة المصرفية تتمثل أساسا في؛ التأكد من كون البنوك والمؤسسات المشابهة لها قانونيا تعمل وفق التعليمات، والقوانين التي تم فرضها من قبل السلطات المشرفة عنها؛ غير أن عملية تنظيم الصناعة المصرفية تتعدى الرقابة المصرفية، لتشمل أيضا عملية التخطيط واعداد القوانين التي تسمح بتحسين أداء تلك الصناعة وتحقيق الأهداف العامة الأخرى، وهذه العملية في كثير من الأحيان هي أكثر تعقيدا من الرقابة المصرفية.

وتعتبر عملية تنظيم الصناعة المصرفية كاستجابة للأزمات المالية التي عصفت بها في العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو، الأمر الذي دفع السلطات المشرفة على نشاط الصناعة المصرفية إلى البحث عن أكفأ طريقة ممكنة لتنظيمها (وليس البحث عن الطريقة المثلى لتنظيمها) وهذا من

<sup>1</sup> Michael Crew and David Parker, **International handbook on economic regulation**, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2006. P 34.

<sup>2</sup> Allalen Keltoum, **Essai d'analyse de l'impact de la régulation bancaire sur la stabilité financière**, mémoire de magister en sciences économiques, Université de Mouloud Mammeri de Tizi Ouazou, Algérie, P 46.

<sup>3</sup> حمزة طيبي، تفعيل الرقابة على اعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل؛ أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 الجزائر، السنة الجامعية 2013/2012. 30.



خلال منهجية التجربة والخطأ، عبر المزج بين هدفين في غالب الأحيان متناقضين وهما: محاولة الحفاظ وحماية المصالح العامة، وخاصة ما تعلق منها بحماية مصالح المودعين والمقترضين من جهة؛ ومن جهة أخرى تمثل الهدف الثاني في البحث عن السبل الكفيلة بتحسين أداء البنوك العاملة في الصناعة المصرفية وهذا من خلال تقديم الارشادات والتعليمات التي من شأنها المساهمة في تحسين الصحة المالية والأداء الخاص بهاته البنوك.

وتهتم نظرية تنظيم الصناعة المصرفية عموما بالبحث عن التنظيم الأمثل للصناعة المصرفية، فبالرغم من أنها اعتمدت في بعض الأحيان على المنهج المعياري\*، من أجل التوصل إلى التنظيم الأمثل للصناعة المصرفية، غير أن الاعتماد على هذا المنهج ظل محدودا، وتم بدلا من ذلك الاعتماد على المنهج الموضوعي (الاجابي)، وذلك من خلال العمل على تحليل نتائج تنظيمات حقيقية مختلفة للصناعة المصرفية، سواء المطبقة منها أو التي هي في قيد التنفيذ، ومن ثم العمل على تقديم التوجيهات التي يمكن أن تساعد على تنظيم الصناعة بالطريقة الأكثر كفاءة.

ومن خلال سعيها إلى تحسين الأداء داخل الصناعة المصرفية فلقد كانت السلطات المشرفة على الصناعة المصرفية مقيمة بين شكلين رئيسيين للتنظيم هما: الاشراف المباشر على الصناعة المصرفية من خلال توسيع صلاحيات البنوك المركزية في توجيه البنوك العاملة في الصناعة، على غرار التنظيم الذي عملت به الولايات المتحدة الأمريكية من جهة؛ ومن جهة أخرى تطبيق مبدأ السوق الحرة (laissez faire) في الصناعة المصرفية، من خلال تشجيع المنافسة التامة، وترك المجال أمام قوى السوق في توجيه أداء البنوك العاملة بها، وتحقيق الاستقرار داخل الصناعة المصرفية، وهو النظام الذي ساد في كل من استراليا، كندا، ايرلندا. وهذا إلى غاية منتصف القرن العشرين، ثم تحولت بعد ذلك إلى الاشراف المباشر على الصناعة المصرفية من خلال البنك المركزي على غرار فرنسا التي اعتمدت على نظام الصناعة المصرفية الحرة خلال نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 ثم تحولت بعد ذلك إلى الاعتماد على البنك المركزي<sup>1</sup>.

وكما سبق ذكره فإن الصناعة المصرفية الحرة تقوم على أساس محاولة تطبيق مبادئ التجارة الحرة على الصناعة المصرفية من خلال افتراض قابلية تطبيق مبادئ التجارة الحرة على منتجات الصناعة المصرفية

\* حسب المنهج المعياري فإنه يتم وضع القواعد والقوانين بناء على ما يتم الاتفاق عليه نظريا بأنه التنظيم الأمثل للصناعة، دون الرجوع إلى

<sup>1</sup> Kevin dowd, **the experience of free banking**, 1<sup>st</sup> published, Routledge, USA, 1992. P 123.

كغيرها من المنتجات الأخرى<sup>1</sup>؛ وبالتالي فإن الصناعة المصرفية الحرة (الصيرفة الحرة) هي عبارة عن نظام مصرفي خالٍ من البنوك المركزية، أو أي هيئة مركزية أخرى يمكنها الحد من حرية المنافسة داخل الصناعة المصرفية، ومن بين الشروط الواجب توفرها في الصناعة المصرفية الحرة نجد<sup>2</sup>:

- ✓ عدم وجود أي عوائق وقيود حكومية حول دخول وخروج البنوك إلى الصناعة المصرفية؛
- ✓ عدم وجود أي قيود حول إصدار النقود الائتمانية من قبل المؤسسات المالية؛
- ✓ عدم وجود بنك مركزي يعمل كملجأ أخير للإقراض؛
- ✓ عدم وجود تأمينات على الودائع؛
- ✓ عدم فرض أي نوع من الاحتياطات القانونية؛
- ✓ عدم فرض أي حد أدنى لرأس المال الخاص للبنوك وترك قوى السوق هي الوحيدة الكفيلة بتحديد الحجم الأدنى لرأس المال للبنوك؛
- ✓ عدم وضع أي قيود حول فتح فروع جديدة للبنوك داخل الصناعة المصرفية؛
- ✓ عدم التدخل بأي شكل من الأشكال في تحديد طبيعة الاستثمارات الخاصة بالبنوك؛
- ✓ عدم التحكم في أسعار الفائدة السائدة في السوق.

ولقد ساد نظام الصيرفة الحرة خلال الفترة التي سبقت ظهور البنوك المركزية، غير أن ظهور بعض المشاكل في الأنظمة المصرفية خلال القرن التاسع عشر أدى إلى تراجع نظام الصيرفة الحرة أمام زيادة الاعتماد على البنوك المركزية وتنظيم نشاط البنوك العاملة تحت سلطتها، وهذا يرجع أساساً إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعة المصرفية في النشاط الاقتصادي للدول، إلى جانب الأهمية النظامية التي تحظى بها الصناعة المصرفية داخل اقتصاد أي بلد، ومدى الخطر المرتبط بفشل وإفلاس أحد أو مجموعة من البنوك على الاقتصاد ككل، مما أدى إلى ضرورة تنظيمها مركزياً مما أبقى نظام الصيرفة الحرة مجرد نظام نظري بحث، وبالتالي عدم إمكانية استغلال إيجابياته شأنه في ذلك شأن هيكل المنافسة التامة داخل الأسواق.

<sup>1</sup> Laurence Scialom, **Economie bancaire** ; Quatrième édition, Editions La Découverte, Paris, 2013. P 95.

<sup>2</sup> Larry J. Sechrest, **free banking theory history and a laissez-faire model**, 1<sup>st</sup> publishing, library of congress cataloguing, USA, 1993. P 3.

ثانياً: أهمية عملية تنظيم الصناعة المصرفية

1. أهمية تنظيم الصناعة المصرفية في استقرارها وتحسين أدائها: يتأثر الاستقرار المصرفي بالتنظيم من خلال خمس قنوات عامة: تتمثل القناة الأولى في مساهمة عملية تنظيم الصناعة المصرفية في الحد من الحافز لدى البنوك على التوسع في الاستخدامات ذات المخاطر المرتفعة من خلال اصدار قوانين تمنع تقديم نوع معين من الخدمات أو المنتجات.

وتتمثل القناة الثانية في الحد من مدى تنوع البنوك للمنتجات التي تقدمها، وبالتالي امكانية تعرضها إلى بعض المشاكل وحتى احتمال تعرضها إلى الإفلاس؛ وهو ما حصل في العديد من الأنظمة المصرفية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت إلى غاية سنة 1994 تمنع البنوك من انشاء فروع لها داخل ولايات أخرى مما حد من أداء تلك البنوك<sup>1</sup>.

أما القناة الثالثة فتتمثل في تأثير التنظيم على الأرباح والعوائد التي تحصل عليها البنوك، من خلال التأثير على معدلات الفائدة المدينة والدائنة، التي تحصل عليها البنوك في بعض الدول، مما يؤثر بذلك على الهوامش التي تحصل عليها البنوك، وبالتالي التأثير على الأرباح التي تحصل عليها.

وتتمثل القناة الرابعة في امكانية تأثير التنظيم على هيكل الصناعة المصرفية (خاصة من خلال التأثير على عدد البنوك العاملة في الصناعة) وبالتالي امكانية التأثير على أداء البنوك العاملة به وفق منهج ال SCP الذي تم الإشارة له من قبل، حيث اثبتت التجربة الأمريكية أن الصناعات المصرفية ذات التركيز المنخفض، تكون أكثر عرضة إلى عدم استقرار البنوك العاملة بها، على عكس الصناعات ذات التركيز المرتفع مثل الصناعة المصرفية في كندا<sup>2</sup>.

وتتمثل القناة الخامسة في أن عملية التنظيم داخل الصناعة المصرفية يمكن أن تؤثر على درجة المنافسة داخلها، وبالتالي تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار داخلها؛ غير أن اقتصاديين آخرين يملكون وجهة نظر مغايرة لسابقيهم حيث يرون امكانية تحفيز المنافسة داخل الصناعة المصرفية البنوك على البحث عن أحسن السبل التي تسمح لها بتحقيق كفاءة أكبر في القيام بأعمالها وبالتالي تحقيق استقرار أكبر، وفي هذا

<sup>1</sup> Jill M. Hendrickson, **Regulation and Instability in U.S. Commercial Banking A History of Crises**, First published, PAL-GRAVE MACMILLAN, UK, 2011. P 16.

<sup>2</sup> Idem.

السياق فقد توصل Carlson & mitchener (2009) أنه خلال أزمة الكساد العالمي الكبير خلال الفترة 1932/1929، فإن البنوك التي كانت مهددة بدخول منافسين جدد قاموا بتحسين مستوى الكفاءة الخاصة بهم، وكذلك مستوى الأرباح الذي يحصلون عليه، وهذا من أجل امكانية البقاء داخل الصناعة، حيث دفعت أزمة الكساد العالمي البنوك الضعيفة إلى مغادرة الصناعة، وترك المجال أمام البنوك ذات مستويات الأداء الجيد<sup>1</sup>.

2. أهمية تنظيم الصناعة المصرفية في حماية حقوق المودعين وأصحاب المصالح في البنك: حيث تعد هذه النقطة من بين الأولويات التي تعمل السلطات المنظمة للصناعة المصرفية على تحقيقها، وهذا من خلال السعي إلى الحفاظ على أموال ومصالح الأطراف الخارجية ذات الصلة بالصناعة المصرفية، بكل الوسائل الممكنة خاصة في حالة وقوع ازمات مالية، سواء تعلق الأمر بحقوق المودعين أو حتى المقترضين<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: دور البنوك المركزية في تنظيم والإشراف على أداء الصناعة المصرفية

#### أولاً: طرق وأساليب رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك

ينظر إلى البنك المركزي في أي بلد على أنه تلك المؤسسة التي تتأسس الجهاز المصرفي في ذلك البلد وتتولى إدارة وتنظيم السياسة النقدية له، ولهذا فإن البنك المركزي يمكن اعتباره بأنه بنك البنوك، لأنه يتولى الإشراف والرقابة على أعمال البنوك العاملة تحت سيطرته، وكذلك يقدم لها التمويل الذي تحتاجه وبالشكل الذي يراه مناسباً، كما أنه يمكن اعتباره بنك الإصدار نظراً لإشرافه في الكثير من الدول على إصدار العملة الخاصة بذلك البلد، إلى جانب قدرته على إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، وإعداد السياسة النقدية الخاصة بها<sup>3</sup>.

ومن هذا المنطلق فإن البنك المركزي يلعب دوراً هاماً وأساسياً في تنظيم والإشراف على أداء الصناعة المصرفية، نتيجة السلطات الممنوحة له، والتي تمكنه من الاطلاع على أعمال أي مؤسسة مالية تنشط تحت

<sup>1</sup> Jill M. Hendrickson, op cit. P 17.

<sup>2</sup> حمزة طيبي، مرجع سبق ذكره. ص 31.

<sup>3</sup> خالد أمين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره. ص ص 22 23.

إشرافه، وتوجيه نشاطها بالشكل الذي يراه مناسباً؛ عموماً يمكن للبنوك المركزية القيام بتنظيم والإشراف على نشاط الصناعة المصرفية ككل، ونشاط البنوك العاملة بها من خلال أحد الأسلوبين التاليين<sup>1</sup>:

(1) الرقابة المكتبية: يتم هذا النوع من الرقابة عبر قيام البنوك التجارية بإرسال البيانات المالية والمستندات والتقارير الدورية إلى البنك المركزي، دون تنقل هذا الأخير إلى مقر البنك، حيث يتم فحص وتحليل تلك البيانات، من أجل التوصل إلى المركز المالي الحقيقي للبنك، إلى جانب قياس مختلف مؤشرات الأداء الخاصة بالبنك، ولهذا فإن نجاح هذا النوع من الرقابة المصرفية يرتبط أساساً بمدى صحة ودقة ومصداقية البيانات المقدمة من قبل البنوك التجارية<sup>2</sup>، إلى جانب كفاءة موظفي البنك المركزي في تحليل مؤشرات أداء البنك واكتشاف أي اختلال يمكن أن يؤثر على نشاط البنك مستقبلاً؛

(2) الرقابة الميدانية: على الرغم من أن الرقابة المكتبية يمكن لها السماح للبنك المركزي من الاطلاع على واقع نشاط البنوك التجارية التي تعمل تحت إشرافه، إلا أن تلك النظرة تبقى متعلقة بمدى مصداقية البيانات المصرح بها من قبل البنوك التجارية، ولهذا فإن البنك المركزي يحاول من حين إلى آخر التنقل إلى مقر البنك محل الرقابة، من خلال إرسال مفتشين ميدانيين لديهم الصلاحيات الكافية لطلب البيانات والمستندات التي يريدونها، ومن ثم القيام بتحليلها والتأكد من سلامة إدارة البنك وموجوداته.

### ثانياً: رقابة البنك المركزي على سلوك الصناعة المصرفية

يمكن لرقابة البنك المركزي على نشاط الصناعة المصرفية أن تشمل العديد من المجالات، بحيث أنها يجب أن تغطي مختلف جوانب نشاط تلك البنوك، والهدف من هذا النوع من الرقابة هو توجيه سلوك الصناعة المصرفية وضمان توافقه مع قوانين وتعليمات البنك المركزي، وعموماً يمكن أن تشمل الرقابة المصرفية المجالات التالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> طرشى محمد، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي : طروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2013. 215.

<sup>2</sup> آلية رقابة البنك المركزي على أوك في ظل المعايير الدولية: دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010/2011. 70.

<sup>3</sup> . 74.

(1) منح التراخيص والاعتماد لإنشاء البنوك التجارية:

يعتبر الترخيص ضروريا، حتى يتمكن أي بنك من أن يتأسس كشخص معنوي يملك القدرة على ممارسة النشاط المصرفي، ويمكن اعتبار الترخيص كأداة من أدوات الرقابة المصرفية، لأنه يتم وفق شروط معينة يجب توفرها في مسيري ومديري البنك، وكذلك هناك شروط مرتبطة بالمساهمين والمقرضين إلى جانب شروط أخرى متعلقة بالبنك بصفته شخص معنوي مثل شكله القانوني وقانونه الأساسي، رأس ماله وشروط أخرى<sup>1</sup>، ويعطي الترخيص للبنك الأذن بإنشاء فرع أو بنك، غير أن هذا لا يسمح له بممارسة النشاط المصرفي إلا بعد الحصول على اعتماد من محافظ بنك الجزائر.

تخضع عملية منح التراخيص والاعتمادات للبنوك الجديدة إلى السياسة المالية والنقدية للدولة، إلى جانب الأهداف المسطرة من قبل البنك المركزي، على اعتبار أن عملية انشاء بنوك جديدة يمكن أن يكون لها أثر على نشاط الصناعة المصرفية، وكذا طبيعة المنافسة بداخلها، ولهذا فإن البنك المركزي يولي هذا الأمر عناية كبيرة، خاصة من حيث امكانية تأثير عملية انشاء بنوك جديدة على استقرار الصناعة المصرفية ككل؛ ومن جهة أخرى فإن هذه السلطة التي يتمتع بها البنك في منح التراخيص تؤثر على عوائد الدخول والخروج الخاصة بالصناعة المصرفية، مما يعني التأثير، ولو بشكل غير مباشر، على هيكل الصناعة المصرفية وأداء البنوك العاملة بها.

(2) رقابة البنك المركزي للبيانات الدورية للبنوك التجارية:

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الصناعة المصرفية داخل اقتصاد أي دولة، فإن البنوك التجارية غالبا ما تكون ملزمة بتقديم تقاريرها الشهرية والسنوية إلى البنك المركزي، حيث تحتوي تلك التقارير على تفصيل لموجوداتها ومطلوباتها، خاصة ما تعلق منها بكفاية رأس المال لتلك البنوك، وكذا مؤشرات السيولة الخاصة بها، مما يسمح للبنك المركزي من تحليل الوضعية المالية لها، واكتشاف أي اختلالات في الوقت المناسب.

(3) رقابة وتنظيم البنك المركزي لسوق الصرف:

تختلف عملية تنظيم والرقابة على سوق الصرف باختلاف النظام الاقتصادي السائد في ذلك البلد، ففي الوقت الذي تشدد فيه البلدان الاشتراكية في طلب وعرض العملات الأجنبية، من خلال تكليف البنك المركزي

<sup>1</sup> بوستة زهر الدين،

مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2007/2008.

بالإشراف على عملية تداول العملات الأجنبية، وأن ذلك التداول يكون مسموحاً لفئة معينة فقط من المتعاملين في سوق الصرف، بينما نجد أن الاقتصاديات الرأسمالية والتي تمتلك أسواق صرف حرة، تمثل الرقابة على الصرف لديها مجرد التأكيد على أن المعاملات التي تتم داخل سوق الصرف هي معاملات تتوافق والقوانين المنظمة لها<sup>1</sup>.

#### 4) رقابة البنك المركزي على الائتمان المصرفي:

يعتبر هذا النوع من أهم أنواع الرقابة المصرفية، نظراً لارتباطه بالنشاط الأساسي للبنوك، وهو منح الائتمان، ولهذا فإن البنوك المركزية تحاول تنفيذ هذه الرقابة بالاعتماد على العديد من الأدوات، وعموماً يمكن تقسيم أدوات الرقابة على الائتمان إلى مجموعتين رئيسيتين هما<sup>2</sup>: أدوات الرقابة الكمية وأدوات الرقابة الكيفية.

أ. أدوات الرقابة الكمية: وهي مجموعة الأدوات التي يمكن استخدامها للتأثير والسيطرة على الحجم الكلي للائتمان الممنوح، ويمكن أن تشمل مجموعة الأدوات التالية<sup>3</sup>:

- معدل الاحتياط القانوني: وهو ذلك المعدل من الودائع التي يجب على البنوك الاحتفاظ به عند القيام بمنح الائتمان، ويختلف ذلك المعدل من بلد إلى آخر ومن وديعة إلى أخرى، وبالتالي فإن هذا الاحتياطي يمثل أموال محتفظ بها لا تستطيع البنوك استغلالها، وبالتالي فإنها تشكل تكاليف للبنك لا يمكن استرجاعها، وهو ما يمكن أن يؤثر على العائد المحقق من ذلك الائتمان وكذلك على النتيجة الإجمالية للبنك؛
- معدل إعادة الخصم: نظراً لكون البنك المركزي المقرض والملجأ الأخير للبنوك الأخرى من أجل الحصول على السيولة التي تحتاج إليها من أجل ممارسة نشاطها، وهذا من خلال خصم بعض القروض الخاصة بالبنك وفق معدلات تعرف بمعدلات إعادة الخصم، وتعد معدلات إعادة الخصم تكاليف بالنسبة للبنك يجب عليه تدنيته، وبالتالي فإن هذا سيدفعه إلى التقليل من حجم الديون المعاد خصمها كلما زاد معدل إعادة الخصم؛

<sup>1</sup> ليندة بلحارث، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - طروحة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 14 13 .

<sup>2</sup> R. Rajesh & T. Sivagnanasithi, **Banking theory: Law & Practice**; McGraw-Hill, New Delhi, 2009. P 21.

- مذكرة ماجستير في علوم

آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية -

<sup>3</sup>

التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2005/2004. 28.

- نسب السيولة: نظرا لأهمية السيولة بالنسبة للبنوك التجارية، فإن البنك المركزي يحاول من خلال إجراءات الرقابة التي يقوم بها، بالتأكد من نسب السيولة الخاصة بالبنوك التجارية ومقارنتها بالقيم المعيارية التي قام بتبنيها؛
- عمليات السوق المفتوحة: وذلك من خلال توجه البنك المركزي إلى السوق النقدي وقيامه ببيع وشراء الأوراق المالية والنقود، مما يجعله منافسا لبقية البنوك على السلع المعروضة والمطلوبة داخل السوق النقدي، مما يؤثر على قدرة البنوك على منح الائتمان.
- ب. أدوات الرقابة الكيفية: تهدف هذه الأدوات إلى توجيه القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، من أجل تمويل مشاريع أو قطاعات معينة أكثر من غيرها من القطاعات، وفي سبيل تحقيق هذا يستعين البنك المركزي بمجموعة من الأدوات نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:
  - تحديد هامش القروض الموجهة لعمليات المضاربة: حيث يهدف البنك المركزي من خلال هذه الأداة التحكم في حجم القروض الموجهة لشراء الأوراق المالية، وذلك من خلال فرض نسبة معينة من مبلغ القرض تكون في شكل مساهمة مالية يقدمها العميل، والمبلغ المتبقي يحصل عليه في شكل قرض، وبالتالي فإنه في حالة كون النسبة مرتفعة، فإن العملاء سيتراجعون عن طلب المزيد من القروض مما يؤدي إلى تخفيض قيمة القروض الموجهة لهذا الغرض، ويحدث العكس في حالة تخفيض النسبة المقدمة من قبل العميل؛
  - تنظيم القروض الاستهلاكية: تعتبر هذه الأداة ضرورية لتنظيم طلب العملاء على السلع الاستهلاكية، حيث يهدف من خلالها البنك المركزي إلى تحديد الحجم المسموح به من هذا النوع من القروض، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية للبلاد؛
  - توجيه القروض: قد تفرض الظروف الاقتصادية السائدة في البلد وكذلك السياسة الاقتصادية المتبعة، على البنك المركزي العمل على توجيه القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية إلى تمويل قطاعات معينة أكثر من أخرى، وبنسب فائدة خاصة بها وحدها، حيث يشترط البنك المركزي تخصيص نسبة معينة من القروض الممنوحة لتمويل مجال أو قطاع معين؛
  - الانقاع الأخلاقي Moral suasion: تعتبر هذه الطريقة غير الزامية وإنما يلجأ إليها البنك المركزي من أجل كسب ولاء البنوك، وتعاونهم في سبيل تحقيق أهداف معينة بطريقة ودية فقط، أي من خلال

<sup>1</sup> D. Muraleedharan, **Modern Banking: theory and practice**, second edition, PHI Learning Private Limited, Delhi, 2014. P75.



اقناعهم بجدوى القرارات المتخذة من قبل البنك المركزي، وضرورة تعاون البنوك من أجل نجاح تنفيذ تلك القرارات.

### ثالثاً: رقابة البنك المركزي على كفاءة أداء البنوك التجارية

يهدف هذا النوع من الرقابة إلى متابعة البنك المركزي لمؤشرات أداء البنوك التجارية التابعة له، والتأكد من كفاءة تلك البنوك في أداء نشاطها، وبالتالي فإن هذا النوع من الرقابة تتميز به الصناعة المصرفية، على عكس صناعات أخرى تكون فيها مسؤولية الرقابة على كفاءة أداء المؤسسة على عاتق إدارتها العليا فقط، ويركز هذا النوع من الرقابة على نشاط البنك التجاري بصفته وسيطاً مالياً وكذلك بصفته منتجاً<sup>1</sup>.

#### 1. الرقابة على أداء الوساطة المالية للبنك التجاري:

تعتبر وظيفة الوساطة المالية الوظيفة الأساسية للبنك التجاري، حيث يحاول العمل على التوفيق بين الفوائض المالية الموجودة لدى فئة معينة من العملاء، والأموال المطلوبة من قبل فئة أخرى تحتاج إليها في شكل قروض، وحتى يستطيع البنك المركزي من الرقابة على مدى قدرة البنوك التجارية على القيام بهذه الوظيفة، فإنه يقوم بالتركيز على الرقابة على كل من رأس المال، السيولة وادرة المخاطر لدى البنك التجاري.

أ. الرقابة على رأس المال: يعتبر رأس المال بمثابة الضمان الأول على مدى قدرة البنك التجاري من الالتزام بواجباته أمام عملائه، ولهذا يهتم البنك المركزي بمتابعة حجم ونوعية رأس المال الخاص بالبنوك التجارية، ويعتمد في هذا على مجموعة من المؤشرات تختلف باختلاف الهدف من عملية الرقابة، وكذا أهداف السياسة النقدية له، ويستعين في هذا المجال بالنصائح المقدمة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة وعلى رأسها مقررات لجنة بازل؛

ب. الرقابة على السيولة: لقد أظهرت الأزمات المالية التي عصفت بالصناعة المصرفية في العديد من الدول، خاصة أزمة الرهن العقاري لسنة 2007، أهمية عامل السيولة في استمرار وتطور نشاط البنك التجاري، وتعرف لجنة بازل سيولة البنك على أنها "مدى قدرة البنك على تمويل أي زيادة في أصوله والوفاء

بأي التزامات يواجهها دون تحمل أي خسائر<sup>1</sup>، والمقصود بالخسائر هنا هو مدى قدرة البنك على تحويل أحد أصوله إلى سيولة في الوقت المناسب، من خلال التنازل عليه أو خصمه دوت تراجع قيمته أو تحمل تكاليف إضافية من أجل خصمه؛

ج. الرقابة على ادره المخاطر: نظرا لتنوع المخاطر التي تعمل في ظلها البنوك التجارية فإن البنك المركزي أصبح يهتم كثيرا بكيفية ادارة البنوك التجارية لمخاطرها، حيث يركز البنك المركزي في هذا المجال على مدى قدرة البنوك في تحديد مخاطرها وقياسها، وكذلك أحسن السبل لإدارتها، إلى جانب الاهتمام بمدى انتقال عدوى تلك المخاطر بين البنوك التجارية؛

2. الرقابة على أداء البنك التجاري بصفته منتج:

يهدف البنك المركزي من خلال هذا النوع من الرقابة إلى متابعة النشاط الانتاجي للبنوك التجارية، حيث يركز في هذا المجال على خصائص التكاليف والربحية للبنك التجاري، ويرجع سبب هذا النوع من الرقابة إلى المنافسة المتزايدة داخل الصناعة المصرفية، مما جعل عملية رقابة كفاءة البنوك وربحيته دليل على مدى قدرتها على مواجهة تلك المنافسة، وكذلك مدى قدرتها على الاستمرار في ممارسة نشاطها.

### المطلب الثالث: دور لجنة بازل في التنظيم والاشراف على أداء الصناعة المصرفية دوليا

#### أولا: نشأة لجنة بازل

ساهم محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة (G-10) في تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1974 تحت اسم لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، والتي يقع المقر الدائم للأمانة العامة لها في بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل السويسرية، ويتكون أعضائها من هيآت الرقابة المصرفية والبنوك المركزية لـ 13 دولة هي<sup>2</sup>: بلجيكا، كندا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>1</sup> Information Resource Management Association, **Banking, and Accounting: Concepts, Methodologies, tools and Applications**, IGI Global, USA, 2015. P 948.

<sup>2</sup> ANNA S. CHERNOBAI & SVETLOZAR T. RACHEV & FRANK J. FABOZZI, **Operational Risk: A Guide to Basel II Capital Requirements, Models, and Analysis**, John Wiley & Sons Inc, USA, 2007. P 35.

## ثانياً: مضمون معياري بازل 1 و 2

1. معياري بازل 1: تم إصداره سنة 1988، ويعتبر هذا المعيار أول محاولة دولية من أجل توحيد معيار كفاية رأس المال للبنوك العابرة للحدود في البداية، وبالخصوص البنوك اليابانية على اعتبار أن تسعة من أكبر عشرة بنوك على مستوى العالم سنة 1988 كانت بنوك يابانية<sup>1</sup>، ومن ثم تم تعميمه على كافي البنوك، وذلك من خلال تحديد نسبة لإجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لا تقل عن 8 في المائة، حيث احتوى رأس المال في البداية على شريحتين هما: رأس المال الأساسي ( يضم رأس المال المدفوع، الاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة)، ورأس المال المساند ( يضم الاحتياطات غير المعلنة، احتياطات إعادة تقييم الأصول، احتياطات مواجهة الديون المتعثرة، الإقراض متوسط الأجل من المساهمين، الأوراق المالية ) تشمل الأسهم والسندات التي تتحول إلى اسهم بعد فترة))؛ إلى جانب الشريحتين السابقتين تم إضافة شريحة ثالثة إضافية تضم القروض المساندة لأجل سنتين.

وفيما يخص أصول البنك فقد تم ترجيحها بمعدلات تتناسب وحجم الخطر الذي تواجهه، وتم إضافة مقياس لمخاطر السوق مضروب في 12.5، وبالتالي فإن المعيار السابق يصبح على الشكل التالي:

$$\text{معياري كفاية رأس المال} = \frac{\text{اجمالي رأس المال ( الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مقياس مخاطر السوق} \times 12,5} \leq 8\%$$

2. معياري بازل 2: حاولت لجنة بازل من خلال هذا المعيار تصحيح بعض النقائص التي تم تسجيلها على معيار بازل 1، خاصة ما تعلق منها بمعدل كفاية رأس المال، حيث أصبح معيار بازل 2 يركز على ثلاث دعائم رئيسية هي: تحسين معدل كفاية رأس المال، تطوير عملية المراجعة الرقابية وتقوية انضباط السوق. أ. الدعامة الأولى: حيث أصبح الشكل الجديد لمعدل كفاية رأس المال على الشكل التالي:

$$\text{معياري كفاية رأس المال} = \frac{\text{اجمالي رأس المال ( الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + (مقياس مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)} \times 12,5} \leq 8\%$$

وبالتالي فإنه تم إضافة نوع جديد من المخاطر هي مخاطر التشغيل، وهي المخاطر المتوقعة نتيجة حدوث أي خلل في أداء أنشطة البنك سواء كان السبب بشريا أو اليا أو حتى بسبب أحداث خارجية؛ كما أنه تم اعتماد

<sup>1</sup>Daniel K. Tarullo, **Banking in basel: The Future of International Financial Regulation**, Peterson Institute for International Economics, Washington, 2008. P 47.

أسلوب جديد وبديل للأسلوب التقليدي في تقييم المخاطر يعرف بأسلوب التقييم الداخلي<sup>1</sup>، تكون مسؤولية القيام به على عاتق المؤسسة نفسها دون اللجوء إلى أطراف خارجية؛

#### ب. الدعامة الثانية: المتابعة الرقابية لكفاية رأس المال

حيث تركز اللجنة من خلال هذه الدعامة على وضع الأطر والتعليمات الكفيلة بضمان احترام البنوك لشروط الحد الأدنى اللازم لرأس المال الخاص بالبنك، وهذا من خلال التأكد من توفر كل من البنك، والسلطات الرقابية على الأدوات اللازمة التي تمكنها من تقدير الحجم الأدنى اللازم من رأس المال، والعمل على الحفاظ على ذلك الحجم الأدنى عبر الزمن، وكذلك قدرة السلطات الرقابية على اتخاذ الاجراءات اللازمة في الوقت، وهذا في حالة تراجع حجم رأس المال عن الحد الأدنى المقرر<sup>2</sup>.

ج. الدعامة الثالثة: تتعلق هاته الدعامة بانضباط السوق، حيث تهدف إلى العمل على تشجيع الشفافية والافصاح من قبل البنوك وهذا من أجل توفير المعلومات الضرورية للأطراف الخارجية من أجل التعرف على الأساليب والنظم المحاسبية المعتمدة في اعداد القوائم المالية للبنك<sup>3</sup>، إلى جانب التصريح بالطرق المعتمدة في تقدير المخاطر وكيفية تقدير حجم راس المال اللازم.

#### ثالثا: العناصر المستحدثة في معيار بازل 3

ساهمت الظروف التي سبقت فترة ظهور معيار بازل 3، وفي مقدمتها الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، وما حملته معها من عيوب على معيار بازل 2، وعلى النظام المعتمد في تنظيم الصناعة المصرفية في العديد من دول العالم، كل هذا ساهم في تحديد ورسم معالم معيار بازل 3، ومن بين العناصر التي حاول هذا المعيار التركيز عليها هو شمولية المعيار لمستويين مختلفين داخل الصناعة المصرفية وهما: مستوى جزئي يركز على نشاط البنوك بصفقتها وحدات اقتصادية، ومستوى كلي يركز فيه على أداء الصناعة المصرفية ككل؛ إلى جانب هذا نجد أن معيار بازل 3 ركز على عنصرين رئيسيين هما تحسين جودة وكفاية رأس المال من

<sup>1</sup> Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework Comprehensive Version**, Bank for International Settlements, Basel, June 2006 . P 52.

<sup>2</sup> BOGIE OZDEMIR and PETER MIU, **Basel II Implementation: a guide to developing and validating a compliant, internal Risk System**; McGraw-Hill, USA, 2009. P 281.

<sup>3</sup> Dimitris N. Chorafas , **Operational Risk Control with Basel II: Basic principles and capital requirements**, First published, Elsevier Butterworth-Heinemann, UK, 2004. P 184.

جهة، ومن جهة أخرى التركيز على مشكل السيولة وكيفية ادارتها، وفيما يلي سنحاول التعرض إلى أهم ما جاء به معيار بازل 3.

1. تدعيم القواعد الاحترازية الخاصة برؤوس الأموال: حيث حاول معيار بازل تدعيم كفاية وجودة رأس

المال، وذلك من خلال فرض النسب التالية:

أ. تحسين نوعية وشفافية رأس المال: حيث قامت لجنة بازل بحذف الشريحة رقم 3 من رأس المال، وكذلك زادت من نسبة العناصر الصلبة له ( CET1 ) من 2 في المائة إلى 4,5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر ( RWA )<sup>\*</sup>؛ أما الشريحة الأولى ( T1 ) فقد أصبحت نسبتها مساوية لـ 6 في المائة من RWA ، وعند اضافة الشريحة الثانية ( T2 ) والتي تقدر نسبتها بـ 2 في المائة فإن إجمالي الأموال الخاصة يبقى عند 8 في المائة من RWA<sup>1</sup>.

ب. الحفاظ على رأس المال: وهذا من خلال العمل على اضافة نسبة اضافية إلى رأس المال تعرف بهامش الصيانة ( volant de conservation ) تقدر بـ 2,5 في المائة من RWA، وهذا كضمان لبقاء نسبة ملاءة رأس مال البنك أكبر من 8 في المائة، وفي حالة عدم التزام البنك بهذه النسبة فإنه يمنع من توزيع الأرباح حتى يتمكن من الالتزام تلك النسبة؛

ج. مواجهة التقلبات الدورية في أعمال البنوك: وهذا من خلال ادخال نسبة جديدة تعرف بالهامش المضاد للأزمات، تفرض هذه النسبة في فترات الرواج الاقتصادي، تعمل هذه النسبة على الحد من قدرة البنوك على التوسع في منح القروض خلال تلك الفترات، وتحدد قيمتها من قبل السلطات الرقابية داخل البلد على أن لا تتعدى قيمتها 2,5 في المائة؛

د. تقدير المخاطر: لقد نادت اللجنة بضرورة الانتباه أكثر للمخاطر التي تواجه نشاط البنوك، خاصة ما تعلق منها بخطر الطرف المقابل ( le risque de contrepartie )، وهذا عبر اعتماد البنوك على بيانات حديثة أثناء عملية تقدير المخاطر، إلى جانب تحولها إلى اساليب التقييم الداخلية في عملية تقدير المخاطر؛

\* Risk-Weighted Assets

<sup>1</sup> Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Bâle 3 : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, document révisé, Banque Des Règlements Internationaux, Bâle, Suisse, juin 2011 . P 13.

هـ. نسبة الرافعة المالية: نظرا لأهمية هاته النسبة في النشاط المصرفي، خاصة أنها كانت من بين أهم الأسباب المؤدية إلى أزمة الرهن العقاري 2007، وبالتالي فقد قامت اللجنة بفرض نسبة للأموال الخاصة الأساسية إلى إجمالي التعرضات الواردة داخل وخارج الميزانية لا تقل عن 3<sup>1</sup> في المائة؛

و. البنوك ذات الحجم النظامي: شددت اللجنة على الجهات الرقابية ضرورة الرقابة على البنوك ذات الأهمية النظامية بشكل أكبر من غيرها من البنوك الأخرى، ويقصد بالبنوك ذات الحجم النظامي تلك البنوك التي يمكن أن يترتب عن اخفاق احداها ازمان وخسائر اقتصادية كبيرة، وهو حال بعض البنوك الأمريكية خلال أزمة الرهن العقاري 2007.

2. مؤشرات السيولة لبازل 3: تعتبر مؤشرات السيولة من بين العناصر المستحدثة في معيار بازل 3، حيث اثبتت الأزمة المالية الأخيرة ضعف في ادارة السيولة على مستوى البنوك، وعلى هذا الأساس فقد اعتمدت لجنة بازل معيارين للسيولة هما:

أ. معيار السيولة في المدى القصير ( LCR, Liquidity Coverage Ratio ): يسمح هذا المعيار من التعرف على مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته النقدية خلال الـ 30 يوم القادمة دون تحمل خسائر معتبرة، ولهذا فهو يقاس وفق النسبة التالية<sup>2</sup>:

$$LCR = \frac{\text{الأصول السائلة ذات الجودة العالية}}{\text{مجموع صافي التدفقات الخارجة خلال الـ 30 يوم التالية}} \times 100\%$$

ب. معيار السيولة في المدى الطويل ( NSFR, Net Stable Funding Ratio ): تساهم هذه النسبة في قياس مدى قدرة البنك على تمويل أصوله من مصادر متوسطة وطويلة الأجل، وهذا من أجل تجنب أي مشكلة سيولة على مدار السنة، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$NSFR = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتاح}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \times 100\%$$

والملاحق رقم 2 يبين أهم المؤشرات المعتمدة في معيار بازل 3.

<sup>1</sup> Abdelilah EL ATTAR et Mohammed Amine ATMANI, *L'impact des accords de Bâle III sur les Banques Islamiques*, Dossier Spécial, Dossiers de Recherches en Economie et Gestion, Université Mohammed Premier, MAROC, Juin 2013. P26. Url: <http://www.redoreg.com/Tcomplet/ATTAR.pdf> . Consulté le 25/02/2015. À 15:30.

<sup>2</sup> Dimitris N. Chorafas, *Basel III, the Devil and Global Banking*, First published, PALGRAVE MACMILLAN, UK, 2012. P 115.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الخصائص التي تميز الصناعة المصرفية عن غيرها من الصناعات، حيث تطرقنا إلى أن الصناعة المصرفية على المستوى العالمي شهدت العديد من التطورات بفعل انتشار العولمة المالية، حيث عرفت إعادة هيكلة من خلال ظهور متعاملين جدد داخلها، عبارة عن مؤسسات مصرفية تضم أشكال جديدة للبنوك مثل: البنوك الالكترونية والبنوك الاسلامية والبنوك الشاملة؛ ومؤسسات أخرى غير مصرفية سواء كانت مالية أو غير مالية، مما ساهم في زيادة المنافسة بها، كما عرفت تنويع النشاط المصرفي، من خلال ظهور منتجات مصرفية جديدة عرفت بالابتكارات المالية، كانت السبب الرئيسي في العديد من الأزمات المالية التي جاءت بعدها، خاصة في ظل تراجع سلطة البنوك المركزية في الرقابة على نشاطها.

كما تضمن الفصل أيضا المناهج المفسرة لمدخلات ومخرجات البنوك، حيث تم الفصل بين منهجين رئيسيين هما منهج الانتاج ومنهج الوساطة، يعتبر المنهج الثاني هو الأكثر انتشار في الدراسات الميدانية؛ وفي الأخير تم التطرق إلى تنظيم الصناعة المصرفية، حيث تم التطرق إلى تنظيم الصناعة المصرفية محليا، من خلال السلطات الممنوحة للبنوك المركزية للقيام بهذا الدور، إلى جانب التطرق إلى دور لجنة بازل في تنسيق عملية الاشراف على نشاط الصناعة المصرفية على المستوى العالمي، وتعتبر خاصية التنظيم من أهم خصائص الصناعة المصرفية، حيث تبين هاته الخاصية أن تنظيم الصناعة المصرفية يمكن أن يصل إلى درجة التحكم في الخصائص الهيكلية لها، مثل درجة التركيز وتوزيع الحصص السوقية للبنوك العاملة بها، وكذلك عوائق الدخول والخروج منها، من خلال التحكم في عملية منح الاعتماد للبنوك الجديدة من جهة، ومتطلبات رأس المال من جهة أخرى، كما أن عملية التنظيم لها أثر على أداء الصناعة المصرفية، من خلال العمل على ضمان حسن أداء البنوك العاملة بها.

الفصل الخامس

تقدير معالم نموذج Berger

في الصناعة المصرفية في

الجزائر



تمهيد

عرفنا في الفصول السابقة أن علاقة هيكل الصناعة بأداء المؤسسات العاملة بها، اختلفت طبيعتها من دولة إلى أخرى، ومن صناعة إلى أخرى، ولهذا سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل طبيعة تلك العلاقة في الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004/2014، ومن أجل القيام بهذا سنحاول الاعتماد على نموذج Berger، الذي هو عبارة عن نموذج يشمل خمس معادلات، يحاول من خلالها اختبار أربع فرضيات أساسية: هي فرضية SCP، فرضية RMP، فرضية ESX وفرضية ESS.

وفي سبيل تقدير معالم نموذج Berger سنحاول الاعتماد على نموذج المعادلات الآتية، بالاعتماد على أسلوب المربعات الصغرى على مرحلتين، ولهذا فقد تضمن هذا الفصل المباحث الأربعة التالية:

- المبحث الأول: واقع الصناعة المصرفية في الجزائر؛
- المبحث الثاني: عرض نموذج الدراسة والأسلوب الإحصائي المعتمد؛
- المبحث الثالث: تقدير مؤشرات الكفاءة لبنوك عينة الدراسة؛
- المبحث الرابع: تقدير نموذج الدراسة.

المبحث الأول: واقع الصناعة المصرفية في الجزائر

مرت الصناعة المصرفية في الجزائر منذ الاستقلال بالعديد من التطورات، بداية من انشاءه عقب حصول الجزائر على استقلالها، ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم التطورات التي عرفتتها الصناعة المصرفية في الجزائر.

المطلب الأول: تطور الصناعة المصرفية في الجزائر في ضوء الإصلاحات المصرفية

شهدت الصناعة المصرفية في الجزائر منذ الاستقلال موجة من التعديلات والإصلاحات، كانت تهدف في الأساس إلى تطوير وتحسين أداء تلك الصناعة، سواء كان ذلك بإرادة من السلطات النقدية في البلاد أو بتحفيظ وإلزام من قبل المنظمات الدولية؛ وعموما مرت عملية الإصلاح المصرفي في الجزائري بالمرحل الأساسية التالي:

أولاً: فترة التسيير المركزي للبنوك من قبل الدولة1. فترة انشاء النظام المصرفي الجزائري

تميزت المؤسسات المصرفية خلال هاته الفترة بكونها مجرد خزائن للدولة فقط، وليس لديها أي سلطة في اتخاذ قرار منح أو عدم منح القروض، وإنما كانت تخضع في هذا الجانب إلى مخططات الدولة الاقتصادية، وما تمليه عليها من أوامر ملزمة بالتنفيذ، ولهذا لا يمكن النظر إلى البنوك خلال هاته الفترة على أنها مؤسسات ذات طابع اقتصادي.

وترجع بداية هاته الفترة إلى سنوات ما بعد الاستقلال، أين وجدت السلطات الجزائرية نفسها بحاجة إلى انشاء نظام مصرفي جزائري يضم مؤسسات نقدية وطنية تعمل على تقديم التمويل اللازم للاقتصاد والذي رفضت البنوك الأجنبية الناشطة في الجزائر تمويله، ولهذا فقد قامت بإنشاء الخزينة العمومية لتتولى مهمة تمويل الاستثمارات الوطنية في القطاع العمومي في 23 أوت 1962<sup>1</sup>، كما قامت أيضا بإنشاء البنك المركزي الجزائري محل بنك الجزائر في 1962/12/13، وظيفته الاشراف على السياسة النقدية للبلاد والرقابة على نشاط البنوك

<sup>1</sup> بوخلالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990: دراسة حالة عينة من البنوك التجارية مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005. 76.

العاملة في الجزائر، إلى جانب انشاء الصندوق الجزائري للتنمية في 7 ماي 1963، وظيفته تمويل الاستثمارات المبرمجة في اطار المخططات التنموية إلى جانب تمويل الشركات الوطنية المبرمج انشائها في نهاية الستينات<sup>1</sup>. وبعد انشاء الركائز الاولى للنظام المصرفي الجزائري قامت السلطات الجزائرية بعملية تأميم مجموعة من المؤسسات البنكية الاجنبية وأنشأت بدلها بنوك ومؤسسات نقدية جزائرية ذات تخصصات مختلفة، ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: أنشئ في 10 أوت 1964، وظيفته الاساسية هي العمل على جمع المدخرات من المواطنين وإدارة أموال الهيئات العمومية؛
- البنك الوطني الجزائري BNA: تم انشائه في 16 جوان 1966<sup>2</sup>، عبر تأميم مجموعة مكونة من 5 بنوك، وتمثلت وظيفته الاساسية في العمل على جمع المدخرات الوطنية ومنح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية سواء كانت صناعية أو زراعية؛
- القرض الشعبي الجزائري CPA: أنشئ في 29 ديسمبر 1966<sup>3</sup>، وظيفته الأساسية تمثلت في الاشراف على تمويل قصير الأجل للقطاع الحرفي، القطاع السياحي، قطاع الصيد والتعاونيات الغير فلاحية، قطاع المياه والري وأصحاب المهن الحرة؛
- بنك الجزائر الخارجي: تم انشاءه في 1 أكتوبر 1967<sup>4</sup>، ليقوم أساسا بالتكفل بتمويل التجارة الخارجية وتدعيم الصادرات الجزائرية.

2. الاصلاح المالي لسنة 1971: عملت هاته الاصلاحات على خلق تخصص أكثر داخل النظام المصرفي، حيث فرضت على كل مؤسسة بتوطين حساباتها في بنك محدد من قبل السلطات، وهذا عبر انشاء حساب للاستثمار وأخر للاستغلال في ذلك البنك، والهدف من هذا الاجراء هو تمكين البنوك من متابعة نشاط

<sup>1</sup>الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005. 187  
<sup>2</sup>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 178-66 29 1386 هـ الموافق لـ 13 1966

**BNA** وتحديد قانونه الأساسي. الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 14 جوان 1962، ص782.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 66-336 المؤرخ في 17 رمضان 1386 هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 1966 والمتضمن إحداث

القرض الشعبي الجزائري. الجريدة الرسمية، العدد 110، الجزائر، 1966. ص 1787.

<sup>4</sup> القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأ  
طرحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3  
الجزائر، السنة الجامعية 2011/2012. 105.

المؤسسات التابعة لها، وفي المقابل فإن تلك البنوك تلتزم بتقديم التمويل الذي تحتاجه تلك المؤسسات، سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمار أو حتى نشاطات الاستغلال؛ وإلى جانب هذا فقد شهدت هذه الإصلاحات أيضا إعادة هيكلة بنكين عموميين هما: البنك الوطني الجزائري الذي انبثق منه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 16 مارس<sup>1</sup> 1982، والقرض الشعبي الجزائري الذي انبثق عنه بنك التنمية المحلية في 30 أبريل 1985<sup>2</sup>.

3. الإصلاح المالي لسنة 1986 ( قانون القرض والبنك 12/86 ): على الرغم من أن هذا القانون قد ساهم في إعطاء البنوك القدرة على الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات التابعة لها قبل الموافقة على منحها التمويل الذي تحتاجه، غير أن هذا لم يعطها الاستقلالية والحرية التي تحتاجها من أجل تحسين أدائها، حيث أنها ظلت خاضعة للمخطط الوطني للقرض، هذا الأخيرة الذي تم اعتماده كلوحة قيادة لتنظيم عملية منح القروض في الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن هذا منع البنوك من أن تستغل الفرص الاقتصادية التي تراها مناسبة لها، ولهذا استمر النظام البنكي في ذلك الوقت يعاني من مشكلة الكفاءة في تسيير موارده.

### ثانيا: استقلالية البنوك وبداية العهد الجديد لنشاط البنوك التجارية في الجزائر

إن أهم ما ميز الفترة السابقة من تاريخ النظام المصرفي في الجزائر، هو خضوعها لسياسة ومخططات البلد دون مراعاة لعوامل الكفاءة والربحية في نشاطها، غير أن النتائج المحققة في تلك الفترة أظهرت الحاجة إلى ضرورة منح الاستقلالية الكلية لتلك البنوك وتركها تعمل وفق ما تراه مناسبا لها من الناحية الاقتصادية، خاصة بعد قرار التحول إلى اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر سنة 1988، وفيما يلي عرض لأهم الإصلاحات التي شهدتها النظام المصرفي بداية من سنة 1988:

1. قانون استقلالية البنوك 1988 ( قانون 06-88 ): عمل قانون 06-88 على إعطاء استقلالية أكبر للبنوك، وتحولها إلى مؤسسات اقتصادية مستقلة، تعمل على أساس الربح والمردودية، ولديها الحرية في اختيار

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 11

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19 ،

106-82 .1982 .553

13 1982 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد

30 أبريل 1985 يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه

85-85 .1985 .596

العملاء الذين تتعامل معهم، وهذا نتيجة الغاء الزامية قيام المؤسسات العمومية بتوطين حساباتها لدى مصرف واحد، وبالتالي فقد أصبحت لديها الحرية في اختيار البنك الذي تتعامل معه، والذي يغطي أكبر قدر ممكن لاحتياجات تلك المؤسسات، أدى هذا إلى ظهور بوادر المنافسة بين تلك البنوك العمومية، وأصبحت هذه الأخيرة مسؤولة على النتائج التي تحققها والأداء الذي تعمل به؛ غير أن حرية البنوك في هذه المرحلة ظلت محدودة نتيجة خضوعها لمعطيات المخطط الوطني للقرض<sup>1</sup>.

## 2. قانون النقد والقرض والوجه الجديد للنظام المصرفي الجزائري:

شكل قانون 10/90، والمعروف بقانون النقد والقرض، نقطة انطلاق لعهد جديد للنشاط المصرفي في الجزائر، على اعتبار أنه تضمن مجموعة من التوجيهات التي تهدف إلى اعطاء استقلالية أكبر للنظام المصرفي بصفة عامة، والبنوك التجارية بصفة خاصة، إلى جانب تشجيع المنافسة ما بين البنوك، وكذا توفير الظروف المناسبة لتحسين أداء تلك البنوك، تركزت أهم التعديلات التي تضمنها هذا القانون في الجوانب التالية<sup>2</sup>:

- منح استقلالية البنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر، واعتباره سلطة نقدية مستقلة تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد وتفعيل دوره من خلال اعادة تنظيمه وهيكلته؛
- الغاء التخصص في نشاط البنوك العمومية وتشجيعها على تقديم منتجات وخدمات حديثة، ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة الناتجة عن تحرير السوق المصرفية؛
- تفعيل دور المؤسسات المصرفية في التنمية وتمويل الاقتصاد، بالإضافة إلى تحرير الصناعة المصرفية وفتح المجال أمام البنوك الخاصة الاجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية إلى جانب اقراره بإنشاء سوق الأوراق المالية.

وبالتالي فإن قانون النقد والقرض كان يهدف بالأساس إلى تطوير الصناعة المصرفية الوطنية، عبر منح البنوك الاستقلالية التي تحتاجها إلى جانب تشجيع المنافسة داخل الصناعة المصرفية، ولم تعد البنوك خاضعة لأي مخطط للقرض، وإنما تقوم بتقديم خدماتها بالشكل الذي يحقق لها أحسن ربحية، وإلى جانب هذا

<sup>1</sup> آسيا محجوب، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة: حالة البنوك الجزائرية مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 1945، قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2011/2010. 140.

<sup>2</sup> محمد زيدان، دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجامعية 2005/2004. 235.

فإن الترخيص لبنوك خاصة بالدخول إلى الصناعة المصرفية، كان الهدف منه هو خلق منافسين جدد للبنوك العمومية من أجل خلق الحافز لديها لتطوير نشاطها، خاصة بعد نزع التخصص من نشاطها.

أما الشق الثاني من اصلاحات قانون النقد والقرض، ركزت على منح الاستقلالية اللازمة للبنك المركزي الجزائري، والذي تحولت تسميته إلى بنك الجزائر، وتتم إدارته من قبل مجلس النقد والقرض، الذي تم انشائه أيضا بموجب قانون النقد والقرض، حيث أصبح بنك الجزائر مسؤولا عن تحديد وإدارة السياسة النقدية للبلاد، إلى جانب الاشراف على نشاط البنوك التجارية التابعة له.

كما تم تدعيم نشاط بنك الجزائر بهيئات رقابية جديدة، تضم كل من لجنة الرقابة المصرفية وظيفتها مراقبة حسن تطبيق قوانين وقواعد بنك الجزائر من قبل البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر، وكذلك انشاء مركزية المخاطر وظيفتها توفير المعلومات اللازمة للبنوك حول عملاء هذه الأخيرة، والتي تحتاجها في عملية منح القروض؛ كما تم انشاء أيضا مركزية عوارض الدفع مهمتها الرئيسية تنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث، والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض، أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع، كذلك انشاء جهاز مكافحة اصدار الشيكات بدون مؤونة، والذي خصص له دور تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين.

3. الأمر 01/01: يعتبر هذا الأمر أولى التعديلات التي مست قانون النقد والقرض، حيث ركز هذا الامر الذي تم اصداره في 27 فيفري 2001<sup>1</sup>، على مسؤولية ادارة البنك المركزي، حيث تم فصل مجلس النقد والقرض عن الجانب الإداري للبنك، وبقيت مهامه متركزة في سن القوانين، والاشراف على نشاط البنوك التجارية والمؤسسات المالية، بينما ادارة بنك الجزائر أصبحت من مهام مجلس الإدارة الخاص بالبنك، والذي يضم كل من محافظ البنك، ثلاثة من نوابه وثلاث موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية؛ أما مجلس النقد والقرض فأصبح يضم إلى جانب مجلس إدارة البنك ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 01/01 الجريدة الرسمية، العدد 14  
10/90  
<sup>2</sup> . 120

4. الأمر رقم 11/03: إن اصدار هذا الأمر في 24 أوت 2003<sup>1</sup>، جاء في ظل زيادة الاهتمام بموضوع الحوكمة على المستوى الدولي، إلى جانب تراجع الثقة في البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري، نتيجة افلاس كل من بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري BCIA، وما أنجر عنه من خسائر في أموال المودعين، كل هذا دفع السلطات إلى اعداد التعديلات التالية<sup>2</sup>:

- تدعيم صلاحيات بنك الجزائر: وهذا عبر توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، وتدعيم استقلالية اللجنة المصرفية من أجل تفعيل الرقابة المصرفية؛
- تدعيم دور بنك الجزائر في مجال الحوكمة المالية: وذلك من خلال إثراء مضمون وشروط اعداد التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر، ضمان سهولة تداول المعلومات المالية ومؤشرات الاستقرار المالي للبلد، تمويل اعادة البنك المرتبط بالأحداث الكارثية التي تصيب البلد؛
- توفير حماية أكبر لأموال المودعين لدى البنوك: حيث يتم هذا من خلال تشديد الرقابة على نشاط البنوك من خلال تشديد معايير وشروط اعتماد البنوك الجديدة، وكذلك الحرص على تنفيذ العقوبات المترتبة عن مخالفات إدارة البنوك، منع تمويل نشاطات المؤسسات التي تعود ملكيتها لمدرء البنوك، تدعيم وتقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية (ABEF)، واعتماد هيكلها من طرف بنك الجزائر، إلى جانب تفعيل مهام مركزية المخاطر.

5. الأمر 01/04: الصادر في 04 مارس 2004، والمتعلق برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، حيث ساهم هذا القانون إلى رفع ذلك الحد إلى 2,5 مليار دج، وهذا من أجل تدعيم رأسمالها، غير أن الملاحظ هو خروج كل البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري نتيجة عدم قدرتها على توفير ذلك الحد من رأس المال<sup>3</sup>، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الصناعة المصرفية الجزائرية خالية من البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 52 .2003 .11/03 .03 .2003

<sup>2</sup> ؛ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، : نية 1424 26 2003

<sup>3</sup> هواري معراج، ثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية 03، الجزائر، السنة الجامعية 2011/2010 .245,246 غير منشورة، جامعة

2004 .180

6. الأمر 04/10: صدر هذا القانون في 26 أوت 2010، حيث كان يهدف أساسا إلى تدعيم نشاط البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية الوطنية، إلى جانب تحسين قدرته في الرقابة على نشاط البنوك الخاصة الأجنبية، ومن أهم ما تضمنه الأمر ما يلي<sup>1</sup>:

- ضرورة عمل بنك الجزائر على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا من أهداف السياسة النقدية، وتوفير الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف، والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي؛
- التأكد من سلامة وملائمة وسائل الدفع الخاصة بالبنوك، ورفض تلك التي لا تتوفر فيها شروط السلامة؛
- إن أي مساهمة خارجية في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري لا يمكن أن تكون إلا في إطار شراكة، تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51 في المائة على الأقل من رأس مال الشركة، المساهمة الوطنية المقيمة يمكن أن تكون من قبل عدة شركاء وطنيين مقيمين؛
- امتلاك الدولة لسهم نوعي في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية الخاصة يخول لها الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت؛
- إن أي تعديل في القانون الأساسي لأي بنك أو مؤسسة مالية يجب أن يكون بترخيص من محافظ البنك المركزي؛
- يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في مركزية الأخطار وتزويدها بأسماء المستفيدين من القروض، وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة، مبالغ القروض غير المسددة والضمانات المعطاة لكل قرض؛
- تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلي ناجع يهدف إلى التأكد من مدى التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها، صحة المعلومات المالية، السير الحسن للمسارات، والأخذ بعين الاعتبار مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،  
الجريدة الرسمية، العدد 50



المطلب الثاني: الوضعية الراهنة لنشاط الصناعة المصرفية في الجزائرأولاً: بنية الصناعة المصرفية في الجزائر في بداية سنة 2015

تتكون الصناعة المصرفية في الجزائر حتى بداية سنة 2015 من 37 بنك ومؤسسة مالية، تشمل 6 بنوك عمومية، 14 بنك خاص، 10 مؤسسات مالية و 7 مكاتب تمثيل<sup>1</sup>.

1. البنوك العمومية: تتمثل في تلك البنوك التي تعود ملكيتها بالكامل إلى الدولة والتي يبلغ عددها ستة بنوك، وفي حالة الجزائر تعتبر هاته البنوك أقدم المؤسسات المصرفية في الجزائر، تتميز هذه البنوك بخبرتها الكبيرة بالسوق المصرفية الجزائرية مقارنة بغيرها من المؤسسات، وهذا ما مكنها من احتلال مراكز جيدة داخل السوق؛

2. البنوك الخاصة: تعتبر هاته البنوك نتيجة الاصلاحات التي شهدتها الصناعة المصرفية في الجزائر، خاصة ما تعلق منها بقانون النقد والقرض وقانون الخوصصة، وبعد أزمة كل من بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، شهدت الصناعة المصرفية الجزائرية خروج البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري، ولم يتبقى إلى البنوك ذات رأس المال الأجنبي (في الغالب هي فروع لبنوك أجنبية)، ذات خبرة عالمية إلى جانب كونها ذات حجم صغير مقارنة بالبنوك العمومية؛

3. مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية وفروع البنوك والمؤسسات المالية: وهي مكاتب تابعة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى خارج الوطن، ويبلغ عددها سبعة مكاتب؛

4. المؤسسات المالية: وهي مؤسسات مالية غير مصرفية خول لها قانون النقد والقرض القيام بمختلف العمليات المصرفية ماعدا تلقي اموال العموم وادارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها، وتضم الصناعة المصرفية 9 مؤسسات مالية ذات طابع عام ومؤسسة مالية واحدة ذات طابع خاص؛

والجدول التالي يبين بنية الصناعة المصرفية في الجزائر بداية 2015

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, **RAPPORT 2014 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Algérie, Juillet 2015. P 73.  
Url: [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba\\_2014/rapportannuel\\_ba2014.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2014/rapportannuel_ba2014.pdf). Consulté le 26/11/2015. À10: 35.

الجدول رقم (5 1): بنية الصناعة المصرفية في الجزائر بداية 2015

مكاتب التمثيل	المؤسسات المالية	البنوك الخاصة	البنوك العمومية
1. البنك التجاري العربي البريطاني؛	1. الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية؛	1. بنك البركة الجزائري؛	1. البنك الخارجي للجزائر؛
2. اتحاد البنوك العربية والفرنسية؛	2. سوفينانس؛	2. المؤسسة العربية المصرفية؛	2. البنك الوطني الجزائري؛
3. القرض الصناعي والتجاري؛	3. شركة اعادة التمويل الرهنى؛	3. نتكسيس بنك؛	3. بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
4. القرض الفلاحي؛	4. الشركة العربية للإيجار المالي؛	4. سوسيتي جنرال؛	4. بنك التنمية المحلية؛
5. بنك تونس الدولي؛	5. سيتيلام- الجزائر؛	5. سيتي بنك؛	5. القرض الشعبي الجزائري؛
6. فورتييس بنك؛	6. المغاربية للإيجار المالي؛	6. بنك المغرب العربي للإستثمار والتجارة؛	6. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط_ بنك
7. بنكو سابادال.	7. شركة القرض بالإيجار؛	7. ب.ن.ب باريباس	
	8. ايجار للإيجار المالي - الجزائر؛	8. ترست بنك	
	9. الجزائر ايجار	9. بنك الخليج؛	
	10. مؤسسة مالية متخصصة:	10. بنك الاسكان للتجارة والتمويل؛	
	10. الصندوق الوطني للاستثمار*.	11. فرنسا بنك - الجزائر؛	
		12. القرض الفلاحي (كاليون)-الجزائر؛	
		13. مصرف السلام؛	
		14. اتش.اس.بي.سي	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة على الموقع الالكتروني لبنك الجزائر يوم 2015/08/19. على الساعة

12:48. على الرابط التالي: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm>

**ثانيا: تطور نشاط الوساطة للصناعة المصرفية في الجزائر.**

1. تطور الكثافة المصرفية في الجزائر: إن التغير في الكثافة المصرفية ظل صغيرا منذ سنة 2005، حيث شهد مؤشر الكثافة المصرفية (مقاسا بنسبة اجمالي السكان في سن العمل إلى عدد شبابيك البنوك والمؤسسات المالية)، استقرار نسبيا في سنة 2013 مقارنة بالسنتين السابقتين حيث بلغ معدل 25600 ساكن في سن العمل

\* هو البنك الجزائري للتنمية BAD تم تغيير تسميته بداية من 2011 يرجى الاطلاع على الرابط التالي: [http://www.fni.dz/rp/vf/\\_index5516.html?p=cadre&lang=fr](http://www.fni.dz/rp/vf/_index5516.html?p=cadre&lang=fr) ع عليه يوم 2015/08/19 .12:34

لكل شبك واحد مقارنة بـ 25370 نسمة للشبكات الواحد نهاية 2012؛ والجدول التالي يبين تطور الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2005/2014.

### الجدول رقم (5 2): تطور الكثافة المصرفية في الجزائر في الفترة 2005/2014

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الشبابيك	1227	1278	1336	1301	1324	1367	1441	1478	1494	1525
الكثافة المصرفية*	26800	26200	25700	26400	26700	26300	25500	25370	25500	25600

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر للسنوات 2006،

2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014. الصادر عن بنك الجزائر

وبين الجدول السابق أن تطور الكثافة المصرفية في الجزائر لم يكن على نفس نمط تطور عدد الشبابيك، حيث أن عدد الشبابيك شهد تزايدا مستمرا خلال الفترة المذكورة، أما الكثافة المصرفية فقد كان تطورها مختلفا.

### 2. تطور حجم الودائع والقروض في الصناعة المصرفية خلال الفترة 2000 / 2014:

شهد نشاط الوساطة المالية للصناعة المصرفية تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000/2014، حيث شمل هذا التطور كل من نشاط البنوك العمومية والبنوك الخاصة، فبالنسبة لنشاط البنوك العمومية نلاحظ أن حجم الودائع لديها سنة 2014 قد بلغ 6 أضعاف حجمها خلال سنة 2000، أما حجم القروض المقدمة من قبلها سنة 2014 بلغ أيضا 6 أضعاف حجم القروض الممنوحة سنة 2000، أما بخصوص نشاط البنوك الخاصة فقد كان معدل التطور الخاص بها أكبر من معدل تطور نشاط البنوك العمومية؛ حيث أن حجم الودائع الموجودة لديها سنة 2014 قد كان أكبر بـ 15 مرة من حجمها سنة 2000، أما القروض فقد تطورت بشكل أحسن من الودائع حيث زاد حجمها سنة 2014 بـ 30 مرة مقارنة بحجمها سنة 2000، وهذا ما يعبر عن تزايد نشاط البنوك الخاصة (التي كانت في الغالب بنوك أجنبية) خاصة من حيث الاقراض، وهذا حتى بعد سنة 2008 التي

شهدت الأزمة المالية العالمية، وما تبعها من آثار على نشاط العديد من البنوك في العالم، والجدول التالي يبين تطور نشاط الوساطة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2014/2000.

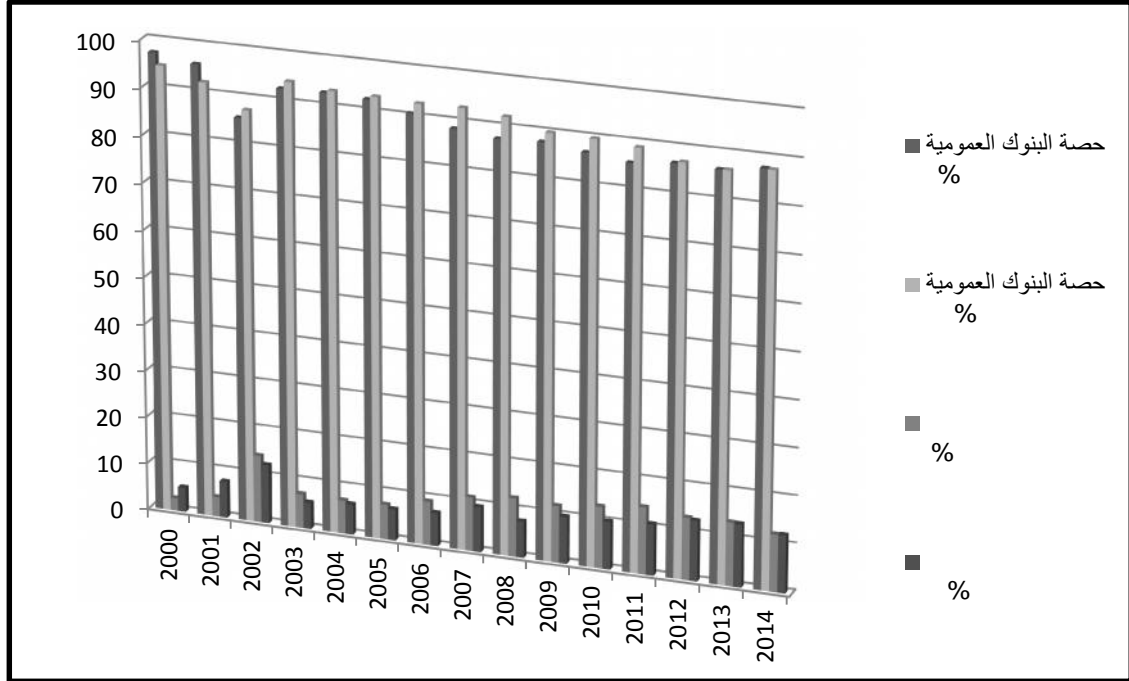
**الجدول (5 3): تطور الوساطة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2014/2000.**

السنوات	قروض البنوك الخاصة	قروض البنوك العمومية	اجمالي القروض *	ودائع البنوك الخاصة	ودائع البنوك العمومية	اجمالي الودائع *
2000	26,3	966,7	993	75,1	1366,7	1441,8
2001	44,7	1033	1077,7	138,7	1651,2	1789,9
2002	181,2	1084,8	1266	266,3	1861,1	2127,4
2003	100,2	1279,3	1379,5	137,6	2305,3	2442,9
2004	108,8	1425,6	1534,4	175,9	2529,5	2705,4
2005	132	1646,9	1778,9	198	2762,6	2960,6
2006	177,6	1726,5	1904,1	248,9	3267,6	3516,5
2007	252,4	1951,3	2203,7	313,2	4204,1	4517,3
2008	327,1	2287	2614,1	401,3	4760,5	5161,8
2009	373,1	2712	3085,1	514,6	4631,7	5146,4
2010	430,9	2835,8	3266,7	593,5	5225,6	5819,1
2011	530,7	3194	3724,7	733,2	5999,8	6733
2012	569,5	3716,1	4285,6	934,9	6303,1	7238
2013	697	4457,5	5154,5	1045,4	6742	7787,4
2014	790,1	5712,1	6502,9	1117,4	8000,1	9117,5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير بنك الجزائر للسنوات 2009، 2011، 2013 و 2014.

وبالرغم من التطور الملاحظ في نشاط البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2014/2000، إلا أن هذا لا يخفي السيطرة الكبيرة للبنوك العمومية على نشاط الوساطة المصرفية في الجزائر، حيث نجد أن مساهمة تلك البنوك العمومية في نشاط الوساطة المصرفية خلال الفترة 2014/2000 ظل أكثر من 80 في المائة من إجمالي الودائع والقروض خلال تلك الفترة، والشكل التالي يبين تطور الحصص السوقية للبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2014/2000.

الشكل رقم (15): تطور حصص البنوك العمومية والخاصة في نشاط الوساطة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2000/2014.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم 3.

حيث يتضح من الشكل السيطرة الواضحة للبنوك العمومية على مجمل نشاط الوساطة المصرفية في الجزائر خلال الفترة المذكورة.

### المبحث الثاني: عرض نموذج الدراسة والأسلوب الإحصائي المعتمد

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى النموذج الإحصائي الذي سيتم الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين هيكل الصناعة وأداء البنوك في الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004/2014، إلى جانب الحديث عن أسلوب المعدلات الهيكلية وكيفية استخدامه في تقدير معالم النموذج المعتمد.

### المطلب الأول: عرض عينة ونموذج الدراسة

على غرار ما تم عرضه في الفصل الثالث من هاته الاطروحة، فإن هناك العديد من النماذج التي حاول اصحابها الاعتماد عليها في تفسير العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، ولهذا سنحاول في هذه الدراسة الاعتماد على أحد تلك النماذج، ويتعلق الأمر بنموذج Berger لسنة 1995، نظرا لكونه أحد أهم النماذج المعتمدة في تفسير العلاقة بين المتغيرين.

#### أولاً: عرض عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 13 بنك تجاري ومؤسسة مالية واحدة، وهي عبارة عن عينة غير احتمالية تعرف بعينة الصدفة، والتي يتم اختيارها بناء على ما هو متوفر من بيانات حول مجتمع الدراسة<sup>1</sup>، وتشتمل البنوك التجارية على خمس بنوك عمومية وثمانية بنوك خاصة، والجدول التالي يبين مجموعة البنوك والمؤسسات المالية المكونة لعينة الدراسة والترميز الخاص بها.

جدول رقم (5.4): مكونات عينة الدراسة

نوع البنك أو المؤسسة المالية	اسم البنك	رمز البنك	البيانات المتوفرة عن البنك
البنوك العمومية	البنك الخارجي للجزائر	BEA	2014/2003
	البنك الوطني الجزائري	BNA	2014/2003
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR	2014/2003
	القرض الشعبي الجزائري	CPA	2014/2003
	بنك التنمية المحلية	BDL	2014/2003
البنوك الخاصة	BNP Paribas El Djazair	BNP	2014/2003
	Société Générale Algérie	SG	2014/2003

التوزيع، الأردن، 2013.

<sup>1</sup> ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، 166.

2014/2003	BARAKA	بنك البركة الجزائر	
2014/2003	GULF	بنك الخليج الجزائر	
2014/2003	NATIXIS	نتيكسيس الجزائر	
2014/2003	ABC	المؤسسة العربية المصرفية	
2014/2003	TRUST	ترست بنك الجزائر	
2014/2003	Maghrab Banque	مصرف المغرب العربي للإستثمار والتجارة	
2014/2003	FNI / BAD	الصندوق الوطني للإستثمار	

المصدر: من إعداد الباحث

تم الحصول على البيانات الخاصة بعينة الدراسة من قاعدة البيانات<sup>1</sup> Bankscope، حيث توفر هاته القاعدة الجداول المحاسبية للعديد من البنوك في مختلف دول العالم؛

ومن حيث أهمية عينة الدراسة، يمثل إجمالي القروض الممنوحة من قبل بنوك عينة أكثر من 82 في المائة من إجمالي القروض الممنوحة في الصناعة المصرفية في الجزائر خلال سنة 2014، مما يزيد من قدرة عينة الدراسة على التعبير عن مجتمع الدراسة، وهذا إلى جانب التنوع في البنوك الموجودة ضمن عينة الدراسة من بنوك عمومية، خاصة ومؤسسات مالية، والملحق رقم 04 يبين إجمالي القروض الممنوحة من قبل بنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2014/2003.

### ثانيا: عرض نموذج Berger

حاول أصحاب هذا النموذج العمل على تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، من خلال محاولة الإجابة على أربع فرضيات رئيسية هي:

1. فرضيات لها علاقة بهيكل الصناعة: وتضم ما يلي:

- فرضية الـ SCP التقليدية: والتي تفترض وجود أثر مباشر وموجب لهيكل الصناعة على أداء مؤسساتها، من خلال احتمال وجود عمليات تواطؤ بين المؤسسات المتواجدة داخل الصناعات ذات التركيز المرتفع،

<sup>1</sup> <https://bankscope.bvdinfo.com/version-201629/home.serv?product=scope2006>.

وبالتالي فإن النتيجة المحتملة هو تحسن أداء تلك المؤسسات، وحتى تتحقق هاته الفرضية فإنه يشترط ان يكون متغير التركيز لع معامل موجب ومعنوي في المعادلة الخاصة بالأداء؛

- فرضية القوة السوقية ال RMP ( Relative Market Power ): تفترض هذه الفرضية أيضا وجود أثر مباشر وموجب لهيكل الصناعة على أداء المؤسسات، غير أن هذا التأثير يكون من خلال الحصة السوقية للمؤسسات، حتى تتحقق هاته الفرضية فإن يشترط أن يكون لمتغير الحصة السوقية في المعادلة الخاصة بالأداء معامل موجب ومعنوي؛

## 2. فرضيات الكفاءة: وتضم ما يلي:

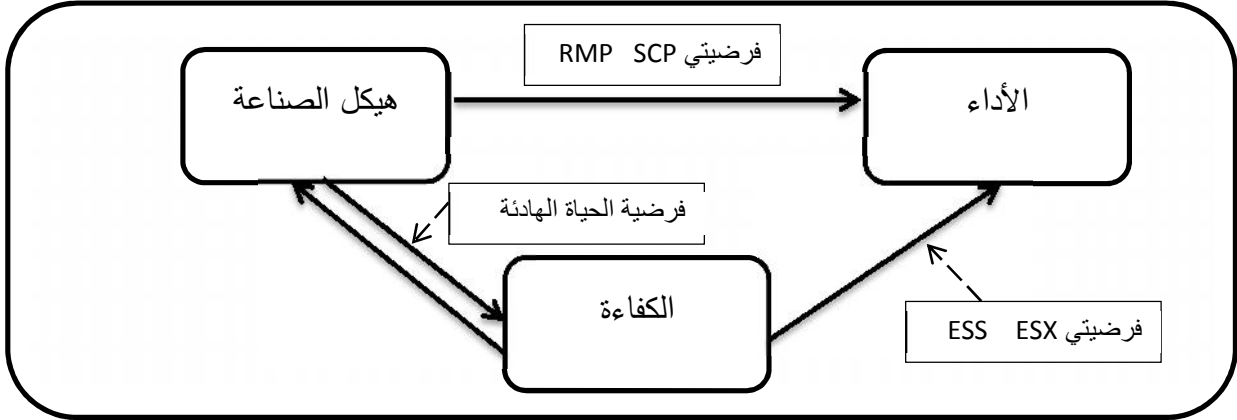
- فرضية الكفاءة X ( ESX ): والتي تفترض كون الكفاءة X ( وهي الكفاءة الناتجة عن توفر إدارة وتكنولوجيا جيدة) هي الوسيط بين كل من هيكل الصناعة والأداء، وبالتالي عدم وجود علاقة مباشرة بينهما، حيث تشترط هاته الفرضية أن يكون لمتغير الكفاءة X معامل موجب ومعنوي في معادلة الأداء، وكذلك معامل موجب ومعنوي في المعادلة الخاصة بتركيز الصناعة أو المعادلة الخاصة بالحصة السوقية للمؤسسات؛

- فرضية كفاءة الحجم ( ESS ): فهي تفترض كون كفاءة الحجم هي الوسيط ما بين هيكل الصناعة وأداء المؤسسات العاملة بها. حيث تشترط هاته الفرضية أن يكون لمتغير الكفاءة الحجم موجب ومعنوي في معادلة الأداء، وكذلك معامل موجب ومعنوي في المعادلة الخاصة بتركيز الصناعة أو المعادلة الخاصة بالحصة السوقية للمؤسسات.

وعليه فقد حاول من Berger الاجابة على الفرضيات السابقة من خلال اعتماد نموذج واحد فقط، يضم هذا النموذج جملة من المعادلات المتعلقة بكل فرضية من الفرضيات السابقة، والشكل التالي يوضح شكل العلاقة التي حاول نموذج Berger تفسيره:



شكل رقم (5.2): العلاقة بين المتغيرات في نموذج Berger



المصدر: من إعداد الباحث

ويتكون نموذج Berger عموماً من معادلة رئيسية وأربع معادلات أخرى ثانوية، حيث يحاول من خلال المعادلة الرئيسية قياس أثر كل من متغيرات الهيكل والكفاءة ومتغيرات أخرى خارجية على الأداء، وعلى أساس إشارة كل متغير يتم قبول أو رفض إحدى الفرضيات السابقة، وتأخذ هذه المعادلة الشكل التالي:

$$\pi_{it} = f_1(\text{conc}_t, MS_{it}, XEFF_{it}, SEFF_{it}, Z_{it}) + \varepsilon_{it} \quad \dots(5.1)$$

$\pi_{it}$ : تعبر عن مقياس للأداء مثل ( ROE و ROA و NIM )؛

$\text{conc}_t$ : تعبر عن مقياس لقياس التركيز داخل الصناعة في الزمن  $t$ ؛

$MS_{it}$ : تعبر عن الحصة السوقية للمؤسسة  $i$  في الزمن  $t$ ؛

$X - EFF_{it}$ : هو مقياس للكفاءة  $X$  للمؤسسة  $i$  في الزمن  $t$ ؛

$S - EFF_{it}$ : هو مقياس للكفاءة  $S$  للمؤسسة  $i$  في الزمن  $t$ ؛

$Z_{it}$ : يشير إلى مجموعة المتغيرات الخارجية عن النموذج والتي لها القدرة على تفسير ربحية المؤسسة  $i$  في

الزمن  $t$ ؛

$\varepsilon_{it}$ : يشير إلى معيار الخطأ العشوائي للنموذج.

ويتم التأكد من مدى تحقق الفرضيات السابقة من خلال قيم المعاملات، ومن جهة أخرى إذا حصل أحد متغيرات الكفاءة على معامل موجب ومعنوي، فإنه من أجل تحقق إحدى فرضيات الكفاءة يشترط تحقق شرط إضافي يمكن التعبير عنه في المعادلتين التاليتين:

$$conc_t = f_2(X - EFF_{it}, S - EFF_{it}, Z_{it}) + \varepsilon_{it} \quad \dots(5.2)$$

$$MS_{it} = f_3(X - EFF_{it}, S - EFF_{it}, Z_{it}) + \varepsilon_{it} \quad \dots(5.3)$$

وبالتالي فإنه يشترط في هاتين المعادلتين وجود علاقة موجبة ومعنوية بين كل متغير من متغيرات الهيكل (تركيز الصناعة والحصة السوقية للمؤسسات) ومتغيرات الكفاءة السابق ذكرها، حيث أن المبدأ الذي تنطلق منه فرضيات الكفاءة هو أن الكفاءة الجيدة تسمح للمؤسسات من تدعيم حصصها السوقية وبالتالي زيادة التركيز داخل الصناعة، مما يمكن أن يساهم في زيادة ربحية المؤسسات ذات الكفاءة المرتفعة.

ومن أجل اختبار فرضية الحياة الهادئة لـ Hicks (1935)، قام Berger بإدراج معادلتين إضافيتين داخل النموذج، حيث تنص فرضية الحياة الهادئة أن المؤسسات التي تتمتع بقوة سوقية كبيرة نتيجة امتلاكها لحصة سوقية كبيرة من جهة وكذلك بسبب تميز الصناعة التي تنشط بها بتركيز مرتفع، فإن هذه الظروف تجعل تلك المؤسسات تحس بأمان اتجاه المنافسة الأجنبية، أي أن تنشط في ظروف هادئة، مما يقلل لديها الحافز على تحسين كفاءتها، مما قد يؤثر على حجم ربحيتها، ولإختبار هذه الفرضية فقد تم دراسة علاقة مؤشري الكفاءة بخصائص التركيز والحصة السوقية للمؤسسات، وفي حالة كون أثر التركيز والحصة السوقية ذو معامل سالب ومعنوي فإن هذا يدل على تحقق الفرضية السابقة، أما إذا كان المعامل موجب ومعنوي فإن هذا يدل على أن الخصائص الهيكلية بإمكانها المساهمة في تحسين كفاءة المؤسسات الناشطة بها وبالتالي عدم تحقق الفرضية السابقة، ومن أجل دراسة هذه العلاقة الأخيرة فقد قام Berger بالاستعانة بالمعادلتين التاليتين:

$$X - EFF_{it} = f_4(Conc_t, MS_{it}, Z_{it}) + \varepsilon_{it} \quad \dots(5.4)$$

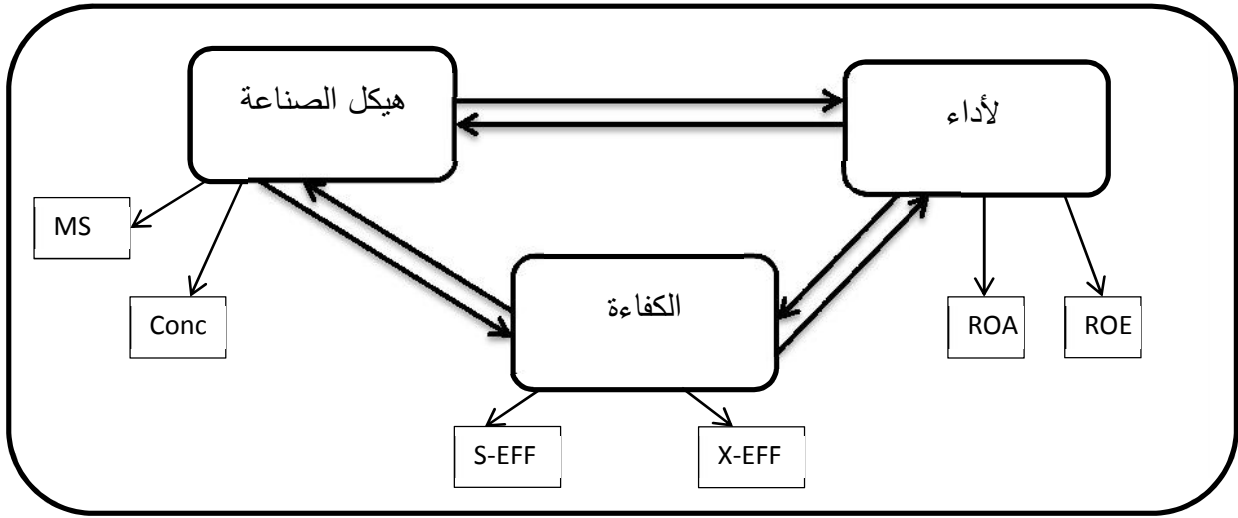
$$S - EFF_{it} = f_5(Conc_t, MS_{it}, Z_{it}) + \varepsilon_{it} \quad \dots(5.5)$$

### ثالثا: التعديلات المقدمة على نموذج Berger

على الرغم من جودة النموذج في تفسير العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، إلا أنه عند التركيز على المعادلات المكونة للنموذج، نجد أن النموذج يركز على أثر خصائص الهيكل والكفاءة على الأداء، حيث نلاحظ

أن المعادلة الأولى تدرس أثر التركيز والحصة السوقية ومؤشري الكفاءة على الأداء، بينما في المعادلات الأخرى لا نجد أي أثر للأداء على تلك الخصائص، وبما أن دراستنا هذه تبحث في طبيعة العلاقة التي تربط بين هيكل الصناعة والأداء، والتي تعني دراسة الأثر المتبادل بين المتغيرين وليس أثر الهيكل على الأداء فقط، فقد قمنا بإدخال بعض التعديلات على معادلات نموذج Berger، من خلال ادخال مؤشر الأداء في المعادلات (5.2)، (5.3، 5.4، 5.5) وهذا من أجل دراسة الأثر الممكن للأداء على تلك المتغيرات، وبالتالي فإن طبيعة العلاقات التي سنحاول دراستها من خلال هذا النموذج يمكن التعبير عنها في الشكل التالي:

الشكل رقم (5.3): العلاقات المدروسة في نموذج الدراسة



المصدر (بتصرف من الباحث): Allen N. Berger, *The Profit-Structure Relationship in Banking--Tests of Market-Power and Efficient-Structure Hypotheses*; Journal of Money, Credit and Banking, Vol 27, No 2, May 1995. pp 404-431

وبالتالي فإنه إلى جانب الفرضيات الخمسة السابقة، فإننا نحاول من خلال هذا النموذج إضافة فرضية إضافية، تنص على أن الأداء يؤثر مباشرة على هيكل الصناعة، حيث أن الربحية المرتفعة للمؤسسات الناشطة داخل الصناعة بإمكانها المساهمة في توفير فرصة لتلك المؤسسات من أجل توسيع نشاطها، وبالتالي إمكانية تحسين حصتها السوقية، مما سيؤثر على حجم التركيز داخل الصناعة، أما في حالة تحقيق إحدى المؤسسات لنتائج سيئة خلال فترات طويلة فإن هذا بإمكانه المساهمة في تراجع حجم نشاط تلك المؤسسات، وبالتالي ترك المجال أمام مؤسسات أخرى لاحتلال جزء من حصتها السوقية، وبالتالي إمكانية تغيير التركيز داخل الصناعة.

وفي سبيل تقدير معالم النموذج، قمنا بإدخال متغيرات أخرى خارجية بإمكانها التأثير على العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، وتشمل تلك المتغيرات كل من:

- $BO$  ( *Bank ownership* ): ملكية البنك سيتم التعبير عن متغير ملكية البنك بمتغير صوري (*Dummy variable*) يأخذ قيمة واحد في حالة كون البنك حكومي، والقيمة صفر في حالة كون البنك خاص؛
- *Inter*: سعر الفائدة الحقيقي؛
- $\pi_{it-1}$ : يقيس هذا المؤشر عن قيمة الأداء خلال السنة الماضية؛
- *GDPP*: معدل الناتج الاجمالي الخام لكل نسمة؛
- *Inf*: وتقيس معدل التضخم السنوي للبلاد.

ويمكن كتابة النموذج المعتمد في هاته الدراسة على الشكل التالي:

$$\pi_{it} = \beta_0 + \beta_1 Conc_t + \beta_2 MS_{it} + \beta_3 XEFF_{it} + \beta_4 SEFF_{it} + \beta_5 BO_i + \varepsilon_{it} \quad \dots(5.6)$$

$$Conc_t = \gamma_0 + \gamma_1 \pi_{it-1} + \gamma_2 XEFF_{it} + \gamma_3 SEFF_{it} + \gamma_4 inter_i + \gamma_5 GDPP_t + \varepsilon_{it} \quad \dots(5.7)$$

$$MS_{it} = \mu_0 + \mu_1 \pi_{it-1} + \mu_2 XEFF_{it} + \mu_3 SEFF_{it} + \mu_4 BO_i + \varepsilon_{it} \quad \dots(5.8)$$

$$XEFF_{it} = \theta_0 + \theta_1 \pi_{it-1} + \theta_2 Conc_t + \theta_3 MS_{it} + \theta_4 BO_i + \varepsilon_{it} \quad \dots(5.9)$$

$$SEFF_{it} = \varphi_0 + \varphi_1 \pi_{it-1} + \varphi_2 Conc_t + \varphi_3 MS_{it} + \varphi_4 Inf_t + \varphi_5 GDPP_t + \varepsilon_{it} \quad \dots(5.10)$$

المطلب الثاني: نموذج المعادلات الآتية وكيفية استخدامه في تقدير نموذج الدراسة

أولاً: مفهوم نموذج المعادلات الآتية

تتميز معادلات الانحدار البسيط والمتعدد بوجود علاقات خطية بين المتغيرات المكونة له، حيث تكون تلك العلاقات في اتجاه واحد، أي علاقات سببية في اتجاه واحد يؤثر فيه المتغير المستقل على المتغير التابع، غير أن الواقع الاقتصادي اثبت وجود نوع آخر من العلاقات السببية في اتجاهين، حيث يكون فيه المتغير التابع يؤثر في المستقل والمتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع في نفس الوقت، وبالتالي فإن معادلات الانحدار

السابقة تصبح غير قادرة على تفسير هذا النوع من العلاقات، نتيجة وجود ارتباط بين أحد أو مجموعة من المتغيرات الموجودة في النموذج وأخطاء التقدير في النموذج.

ولهذا فقد تم اعتماد نوع جديد من معادلات الانحدار تعرف بنموذج المعادلات الآتية، تتميز هذه المعادلات بكونها نوع من نماذج المعادلات الهيكلية تحتوي على مجموعة من المعادلات تحاول تفسير العلاقة بين مجموعة من المتغيرات، حيث تكون العلاقة بين بعض تلك المتغيرات علاقة سببية في اتجاهين، تعرف أيضا هذه العلاقات بعلاقات التغذية العكسية، ويمكن تمثيل نموذج المعادلات الآتية على الشكل التالي:

$$Y_{1t} = \beta_0 + \beta_1 Y_{2t} + \beta_2 X_{1t} + \beta_3 X_{2t} + \varepsilon_t$$

حيث نلاحظ أن المتغير  $Y_{1t}$  يتأثر بكل من  $X_{1t}$  و  $X_{2t}$  و  $Y_{2t}$ ؛ حتى يكون لدينا نموذج معادلات آتية فإنه يشترط أن يكون ل  $Y_{1t}$  أثر على الأقل على أحد المتغيرات المستقلة  $X_{1t}$  و  $X_{2t}$  و  $Y_{2t}$ ؛ وبإضافة معادلة جديدة إلى المعادلة السابقة يصبح لدينا نموذج معادلات آتية، كما يلي:

$$Y_{1t} = \beta_0 + \beta_1 Y_{2t} + \beta_2 X_{1t} + \beta_3 X_{2t} + \varepsilon_t$$

$$Y_{2t} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{1t} + \alpha_2 X_{1t} + \alpha_3 X_{2t} + \varepsilon_t$$

نميز في النموذج السابق نوعين من المتغيرات هما:

- متغيرات خارجية Exogenous variables : ويطلق عليها أيضا المتغيرات المحددة مسبقا، تتمثل عادة في المتغيرات المستقلة التي تتحدد قيمها خارج النموذج وكذلك خارج الزمن  $t$  للنموذج، وتتمثل في المتغيرات التالية:  $X_{1t}$ ;  $X_{2t}$ ، ولهذا يمكن أن تضم المتغيرات الخارجية بعض قيم المتغيرات الداخلية خلال فترات سابقة مثل قيمتها خلال السنة الماضية؛
- متغيرات داخلية Endogenous variables : وهي المتغيرات التي تكون تابعة لمتغيرات أخرى وتتحدد قيمها من إحدى معادلات نموذج المعادلات الآتية، وتتمثل في المتغيرات التالية:  $Y_{1t}$ ;  $Y_{2t}$ .

والمعادلتين السابقتين يطلق عليهما معادلات سلوكية أو معادلات هيكلية، لأنها تحاول وصف سلوك أحد المتغيرات الداخلية.

ثانيا: الشكل العام لنموذج المعادلات الآتية

يمكن كتابة الشكل العام لنموذج المعادلات الآتية على شكل خطي أو شكل مصفوفي وذلك على النحو التالي<sup>1</sup>:

1. الشكل الخطي لنموذج المعادلات الآتية: يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$\beta_{11}y_{1t} + \beta_{12}y_{2t} + \dots + \beta_{1g}y_{gt} + c_{11}x_{1t} + c_{12}x_{2t} + \dots + c_{1k}x_{kt} = \varepsilon_{1t}$$

$$\beta_{21}y_{1t} + \beta_{22}y_{2t} + \dots + \beta_{2g}y_{gt} + c_{21}x_{1t} + c_{22}x_{2t} + \dots + c_{2k}x_{kt} = \varepsilon_{2t}$$

...

$$\beta_{g1}y_{1t} + \beta_{g2}y_{2t} + \dots + \beta_{gg}y_{gt} + c_{g1}x_{1t} + c_{g2}x_{2t} + \dots + c_{gk}x_{kt} = \varepsilon_{gt}$$

2. الشكل المصفوفي للنموذج:

$$\begin{matrix} B & Y & + & C & X & = & \varepsilon \\ (g,g) & (g,1) & & (g,k) & (k,1) & & (g,1) \end{matrix}$$

B: تمثل مصفوفة معاملات المتغيرات الداخلية وتحتوي على (g,g) معامل؛

Y: مصفوفة المتغيرات الداخلية وتحتوي على (g,1) متغير؛

C: مصفوفة معاملات المتغيرات الخارجية وتحتوي على (g,k) معامل؛

X: مصفوفة المتغيرات الخارجية وتحتوي على (k,1) متغير؛

$\varepsilon_i$ : مصفوفة أخطاء التقدير وتحتوي على (g,1) عنصر.

3. الشكل المختصر لنموذج المعادلات الآتية:

يقصد بالشكل المختزل لنموذج المعادلات الآتية، هو تحويل ذلك النموذج من شكله العام، إلى شكل

جديد تكون فيه كل المعادلات عبارة عن معادلة انحدار متعددة لأحد المتغيرات الداخلية كمتغير تابع والمتغيرات

<sup>1</sup> Régis Bourbonnais. **Econométrie**. 9e édition, Dunod, Paris, France, 2015. P 220.

المستقلة الخاصة به تكون كلها متغيرات خارجية، وبالتالي فإن الشكل المختصر للشكل المصفوفي السابق يكون كالتالي<sup>1</sup>:  $Y = \Pi X + v$  حيث أن:  $\Pi = -B^{-1}C$  و  $v = B^{-1}\varepsilon$

### ثالثا: مشكلة التحديد في نماذج المعادلات الآتية ( Identification problem )

يكون نموذج المعادلات الآتية قابلا للحل باستخدام التقنيات الاحصائية المعروفة عندما يكون تام أو زائد تحديداً، وبالتالي فإن مشكلة التحديد تتمثل في الكشف عن مدى كفاية المعادلات المكونة لنموذج المعادلات الآتية لحل وتقدير معاملات المتغيرات الداخلية والخارجية المجهولة، ويرتبط مستوى التحديد في نموذج المعادلات الآتية بمستوى التحديد للمعادلات المكونة للنموذج، حيث يمكن أن يكون نموذج المعادلات الآتية على أحد الاشكال التالية<sup>2</sup>:

- نموذج ناقص تحديداً (sous-identifiable): نقول عن نموذج معادلات آتية أنه ناقص تحديداً إذا كانت على الأقل احدى المعادلات المكونة لهذا النموذج ناقصة تحديداً، وهذا يعني أن عدد المعادلات المكونة للنموذج غير كاف لتقدير كل المعالم المجهولة في النموذج، وبالتالي فإن النموذج غير قابل للتقدير ويحتاج إلى إعادة صياغته بشكل آخر؛
- نموذج تام التحديد (juste identifier): يكون نموذج معادلات آتية تام التحديد إذا كانت كل المعادلات المكونة له تامة التحديد؛
- نموذج معادلات آتية زائد تحديداً (sur-identifier): يكون نموذج المعادلات الآتية زائد التحديد، إذا كانت المعادلات المكونة له أما تامة أو زائدة التحديد.

ويتضح مما سبق ارتباط مستوى التحديد للنموذج بمستوى تحديد المعادلات المكونة له، ومن أجل اختبار مستوى تحديد المعادلات المكونة له، فإننا نقوم بتحليل مدى تحقق كل من شرط الترتيب باعتباره شرطاً أساسياً وشرط الرتبة باعتباره شرطاً كافياً.

<sup>1</sup> Éric DOR, *Économétrie* ; Collection Synthex, PEARSON Education, France, 2009. P 130.

<sup>2</sup> Régis Bourbonnais. Op cit, p 222.

1. شرط الترتيب order condition:

يتم التحقق من شرط الترتيب لإحدى المعادلات من خلال مقارنة عدد المتغيرات الداخلية والخارجية غير الموجودة (المستبعدة من) داخل تلك المعادلة مع عدد المتغيرات الداخلية (الذي يكون مساوياً لعدد المعادلات) المكونة للنموذج مطروح منها العدد واحد، فإذا كان لدينا أحد نماذج المعادلات الآتية يتكون من  $g$  متغير داخلي و  $k$  متغير خارجي، من أجل اختبار شرط الرتبة لإحدى المعادلات التي تحتوي على  $\hat{g}$  من المتغيرات الداخلية و  $\hat{k}$  من المتغيرات الخارجية فإننا نقوم بمقارنة المجموعة التالية  $(g - \hat{g} + k - \hat{k})$  مع  $(g - 1)$  وبالتالي فإننا نكون في صدد إحدى الحالات التالية<sup>1</sup>:

- $(g - 1) < (g - \hat{g} + k - \hat{k})$  في هذه الحالة نقول إن المعادلة ناقصة تحديد؛
- $(g - 1) = (g - \hat{g} + k - \hat{k})$  في هذه الحالة نقول إن المعادلة تامة التحديد؛
- $(g - 1) > (g - \hat{g} + k - \hat{k})$  في هذه الحالة نقول إن المعادلة زائدة تحديد.

2. شرط الرتبة Rank condition:

من أجل اختبار شرط الرتبة لإحدى المعادلات، فإننا ننتقل من الشكل المصفوفي لنموذج المعادلات الآتية والذي تم كتابته على الشكل التالي:

$$\begin{array}{ccccccccc} B & & Y & + & C & & X & = & \varepsilon \\ (g,g) & & (g,1) & & (g,k) & & (k,1) & & (g,1) \end{array}$$

حيث نقوم بنقل كل المتغيرات الداخلية والخارجية إلى الجانب الأيسر من المعادلات الآتية بينما يحتوي الجانب الأيمن لها على معاملات الخطأ فقط؛ بعد هذا نقوم بتشكيل جدول لمعاملات المتغيرات في كل معادلة من معادلات النموذج، حيث يحتوي كل عمود من أعمدة الجدول على معاملات أحد المتغيرات الداخلية أو الخارجية<sup>2</sup>.

بعد تشكيل الجدول نقوم بتشكيل مصفوفة  $A_i$  خاصة بكل معادلة من معادلات النموذج، وذلك من خلال اختيار أعمدة الجدول التي تحتوي على قيم معدومة في السطر الخاص بالمعادلة محل الاختبار، حيث

<sup>1</sup> idem

<sup>2</sup> William H. Greene, **ECONOMETRIC ANALYSIS**; Fifth Edition, Pearson Education Inc, USA, 2003. P 393.



نختار العمود المعني مع حذف القيمة المعدومة الموجودة في سطر المعادلة محل الاختبار<sup>1</sup>، بعد تشكيل المصفوفة نقوم بحساب رتبة المصفوفة  $rang A_i$  ونقارنها بـ  $(g-1)$  وعلى هذا الأساس نميز الحالات التالية:

•  $rang de A_i < g - 1$  المعادلة تكون ناقصة التحديد؛

•  $rang de A_i = g - 1$  المعادلة تكون تامة التحديد؛

•  $rang de A_i > g - 1$  المعادلة تكون زائدة التحديد.

ولشرح أكثر شرطي الرتبة والترتيب سوف نفرض المثال التالي لجملة معادلات آنية، ونحاول أن نطبق عليه كل من شرط الترتيب والرتبة:

نموذج المعادلات الآنية هو على الشكل التالي:

$$Y_{1t} = \beta_{10} + \beta_{12}Y_{2t} + \beta_{13}Y_{3t} + \gamma_{11}X_{1t} + \varepsilon_{1t} \quad (5.11)$$

$$Y_{2t} = \beta_{20} + \beta_{23}Y_{3t} + \gamma_{21}X_{1t} + \gamma_{22}X_{2t} + \varepsilon_{2t} \quad (5.12)$$

$$Y_{3t} = \beta_{30} + \beta_{31}Y_{1t} + \gamma_{31}X_{1t} + \gamma_{32}X_{2t} + \varepsilon_{3t} \quad (5.13)$$

$$Y_{4t} = \beta_{40} + \beta_{41}Y_{1t} + \beta_{42}Y_{2t} + \gamma_{43}X_{3t} + \varepsilon_{4t} \quad (5.14)$$

أ. شرط الترتيب:

ومن أجل تقييم شرط الترتيب للنموذج ككل سنحاول تقييم شرط الترتيب لكل معادلة من معادلات النموذج، حيث يحتوي النموذج على 4 متغيرات داخلية  $Y_{1t}$ ،  $Y_{2t}$ ،  $Y_{3t}$  و  $Y_{4t}$  و 3 متغيرات خارجية هي:  $X_{1t}$ ،  $X_{2t}$  و  $X_{3t}$ ؛ وبالتالي فإن  $G = 4$  و  $K = 3$

بالنسبة للمعادلة رقم 1 فإن هاته المعادلة تحتوي على  $g = 3$  عدد المتغيرات الداخلية و  $k = 1$  عدد المتغيرات الخارجية، وبتطبيق شرط الترتيب على المعادلة الأولى نجد:

$$(g - g + k - k) = 4 - 3 + 3 - 1 = 3 = (g - 1)$$

وبالتالي فإن المعادلة الأولى تحقق شرط الترتيب وهي تامة التحديد؛

<sup>1</sup> Damodar N. Gujarati & Dawn C. Porter, **Basic Econometrics**; Fifth Edition, McGraw-Hill/Irwin, New York, USA, 2009. P702.

بالنسبة للمعادلة رقم 2 فإن هاته المعادلة تحتوي على  $g = 2$  عدد المتغيرات الداخلية و  $k = 2$  عدد المتغيرات الخارجية، وبتطبيق شرط الترتيب على المعادلة الأولى نجد:

$$(g - g + k - k) = 4 - 2 + 3 - 2 = 3 = (g - 1)$$

وبالتالي فإن المعادلة الثانية تحقق شرط الترتيب وهي تامة التحديد؛

وبتطبيق نفس الطريقة على المعادلتين 3 و 4 نجد أنهما تامتا التحديد أيضا.

ب. شرط الرتبة:

من أجل تحديد شرط الرتبة للنموذج سنحاول تطبيق المراحل السابقة على النموذج ككل كما يلي:

- نقل كل المتغيرات الداخلية والخارجية إلى الجانب الأيسر من النموذج، فيصبح على الشكل التالي:

$$Y_{1t} - \beta_{10} - \beta_{12}Y_{2t} - \beta_{13}Y_{3t} - \gamma_{11}X_{1t} = \varepsilon_{1t} \quad (5.15)$$

$$Y_{2t} - \beta_{20} - \beta_{23}Y_{3t} - \gamma_{21}X_{1t} - \gamma_{22}X_{2t} = \varepsilon_{2t} \quad (5.16)$$

$$Y_{3t} - \beta_{30} - \beta_{31}Y_{1t} - \gamma_{31}X_{1t} - \gamma_{32}X_{2t} = \varepsilon_{3t} \quad (5.17)$$

$$Y_{4t} - \beta_{40} - \beta_{41}Y_{1t} - \beta_{42}Y_{2t} - \gamma_{43}X_{3t} = \varepsilon_{4t} \quad (5.18)$$

- سنحاول الآن تشكيل جدول معاملات النموذج والذي يكون على الشكل التالي:

جدول رقم (5.5): معاملات نموذج المعادلات الآتية للمثال التوضيحي

المتغير	$Y_{1t}$	$Y_{2t}$	$Y_{3t}$	$Y_{4t}$	$X_{1t}$	$X_{2t}$	$X_{3t}$
المعادلة							
1	1	$-\beta_{12}$	$-\beta_{13}$	0	$-\gamma_{11}$	0	0
2	0	1	$-\beta_{23}$	0	$-\gamma_{21}$	$-\gamma_{22}$	0
3	$-\beta_{31}$	0	1	0	$-\gamma_{31}$	$-\gamma_{32}$	0
4	$-\beta_{41}$	$-\beta_{42}$	0	1	0	0	$-\gamma_{43}$

المصدر: من إعداد الباحث

- تشكيل المصفوفات الخاصة بكل معادلة من معادلات النموذج وذلك كما يلي:

من أجل اختبار شرط الرتبة للمعادلة رقم 1 فإننا نختار الاعمدة المقابلة للقيم المعدومة في السطر الأول من الجدول ونعتمد عليها في تشكيل المصفوفة المقابلة للمعادلة رقم 1 من النموذج دون أن ننسى حذف تلك القيم المعدومة الموجودة في السطر الأول، حيث تكون هاته المصفوفة كما يلي:

$$A_1 = \begin{bmatrix} 0 & -\gamma_{22} & 0 \\ 0 & -\gamma_{32} & 0 \\ 1 & 0 & -\gamma_{43} \end{bmatrix}$$

وعليه نلاحظ بأن رتبة هاته المصفوفة هي 2 وهذا بسبب وجود ارتباط خطي بين العمود الأول والثالث، لأن العمود الثالث يساوي حاصل ضرب قيم العمود الأول في القيمة  $(-\gamma_{43})$  وبالتالي:

$$\text{rang de } A_1 = 2 < g - 1$$

إذا المعادلة رقم 1 هي ناقصة التحديد؛

وبنفس الطريقة السابقة فإننا نقوم باختبار شرط الرتبة لبقية معادلات النموذج، وبما أننا توصلنا في مثالنا هذا إلى وجود معادلة واحدة على الأقل ناقصة التحديد فإنه يمكن القول بأن النموذج هو ناقص التحديد.

#### رابعا: أساليب تقدير معالم نموذج المعادلات الآنية

نظرا لما يتميز به هذا النوع من النماذج خاصة ما تعلق بمشكلة الآنية، فإن هذا يجعل من الأساليب البسيطة للتقدير مثل أسلوب المربعات الصغرى العادية غير جيدة في عملية التقدير، والنتائج التي توفرها تعتبر نتائج متحيزة، ولهذا فإن الامر يتطلب استخدام أساليب أخرى لها القدرة على تقدير معالم هذا النوع من النماذج، ومن أهم تلك الأساليب يمكن ذكر الأساليب التالية<sup>1</sup>:

1. أسلوب المربعات الصغرى على مرحلتين 2SLS : يستخدم أسلوب 2SLS لتقدير معالم نماذج المعادلات الآنية سواء كانت تامة أو زائدة التحديد، وكما يتضح من تسميتها فإن هذا الأسلوب يعتمد على تطبيق أسلوب المربعات الصغرى العادية على مرتين، حيث يتم في البداية تقدير معادلات انحدار متعددة لأحد المتغيرات الداخلية كمتغير تابع والمتغيرات الخارجية التابعة له كمتغيرات مستقلة، وهذا بعد تشكيل الشكل المختصر له، وانطلاقا من نتائج هذا الانحدار يتم تقدير معالم نموذج المعادلات الآنية الأول؛

<sup>1</sup> Arthur S. Goldberger, **A course in ECONOMETRICS**. Harvard University Press, London, England, 1991. P 365.

\* two-stage least squares.

2. أسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل  $3SLS^*$ : مثل ما يتضح من العنوان فإن هذا الأسلوب يحتوي على ثلاث مراحل، تتمثل المرحلتين الأوليتين في المرحلتين التابعتين لأسلوب 2SLS السابق، أما المرحلة الثالثة الاضافية فتتمثل في تطبيق أسلوب المربعات الصغرى المعممة لتقدير كل المعاملات الهيكلية للنظام، وذلك باستعمال مصفوفة التباينات-التباينات المشتركة للحد العشوائي للمعادلات الهيكلية<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: تقدير مؤشرات الكفاءة لبنوك عينة الدراسة

نظرا لأهمية عنصر الكفاءة في عملية تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، فإننا سنحاول من خلال هذا المبحث تقدير مؤشرات الكفاءة للبنوك المشكلة لعينة الدراسة خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على أسلوب الحد العشوائي ودالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية.

### المطلب الأول: النموذج المعتمد في تقييم كفاءة البنوك

يمكن الاعتماد على العديد من الأساليب الاحصائية من أجل تقييم كفاءة البنوك التجارية، حيث يميز الباحثون بين نوعين من الأساليب: أساليب معلمية ومن أبرزها أسلوب الحد العشوائي (SFA) ؛ وأساليب غير معلمية وفي مقدمتها أسلوب مغلف البيانات (DEA). سنحاول في هذه الدراسة الاعتماد على أحد الأساليب المعلمية، هو أسلوب الحد العشوائي.

### أولاً: عرض أسلوب الحد العشوائي

شهد أسلوب الـ SFA استخداما واسعا في الدراسات التي أختصت في تقييم الكفاءة في البنوك وهذا منذ ظهورها في أعمال Aigner ، Lovell و Schmidt سنة 1977 وكذلك أعمال Van der Meeusen و Broeck خلال سنة 1977 أيضاً<sup>2</sup>، ومن بين أهم الأسباب التي شجعت على انتشاره، هو قدرة هذا الأسلوب

\* Three stage least squares.

؛ مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

<sup>1</sup> دراسة سلوك المقدرات النماذج الآنية غير الخطية باستعمال تقنيتي المحاكاة و

جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 1998/1997. 25.

<sup>2</sup> WEILL Laurent, **Measuring cost efficiency in European banking: A comparison of frontier techniques**; Journal of Productivity Analysis, vol. 21, no 2, 2004. P 133-152. URL: <http://www.jstor.org/stable/41770151>. consulté le 04/11/2015 à 08 :00.

على التفريق بين مستويات اللاكفاءة والتغيرات العشوائية التي تكون خارجة عن سيطرة المؤسسات، والتي يعبر عنها احصائيا بالأخطاء العشوائية، ولهذا سنحاول في هذه الدراسة الاعتماد على أسلوب الـ SFA من أجل تقييم كفاءة البنوك التابعة لعينة الدراسة.

إن تطبيق أسلوب الـ SFA يعتمد اساسا على شكل دوال الإنتاج والتكاليف لعينة الدراسة، ومن بين أشهر دوال التكاليف المستخدمة في هذا المجال نجد دالة الإنتاج Cobb-Dauglas إلى جانب دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية\*، التي قدمها كل من Christensen, Jorgenson and Lau سنة 1973<sup>1</sup>، والتي شهدت استخداما كبيرا في الدراسات الخاصة بالكفاءة، وتأخذ دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية الشكل العام التالي<sup>2</sup>:

$$\ln TC_{it} = \alpha_0 + \sum_{m=1}^M \beta_m \ln y_{mit} + \sum_{j=1}^J \gamma_j \ln w_{jit} + 0.5 \sum_{m=1}^M \sum_{n=1}^N \beta_{mn} \ln y_{mit} \ln y_{nit} + 0.5 \sum_{j=1}^J \sum_{k=1}^K \gamma_{mn} \ln w_{jit} \ln w_{kit} + \sum_{m=1}^M \sum_{j=1}^J \delta_{mj} \ln y_{mit} \ln w_{jit} + v_{it} + u_{it} \quad (5.19)$$

حيث أن:

- $TC_{it}$ : تمثل التكلفة الاجمالية للمؤسسة i في الزمن t.
- $y_{mit} & y_{nit}$ : تمثل المخرجة m و n للمؤسسة i في الزمن t.
- $w_{jit} & w_{kit}$ : تمثل سعر المدخلة z و k للمؤسسة i في الزمن t.
- $v_{it}$ : تمثل الخطأ العشوائي للمؤسسة i في الزمن t.
- $u_{it}$ : تمثل مقدار اللاكفاءة للمؤسسة i في الزمن t.

وعليه يتضح بأن دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية تسمح بتعدد المدخلات والمخرجات، ولا تضع قيودا على مرونة الاحلال بين مدخلات العملية الإنتاجية ووفرات الحجم والنطاق؛

من أجل عينة تشتمل على مدخلتين و3 مخرجات فإن المعادلة السابقة تصبح من الشكل التالي:

\* Transcendental Logarithmic Production Frontiers

<sup>1</sup> Laurits R. Christensen, Dale W. Jorgenson and Lawrence J. Lau, **Transcendental Logarithmic Production Frontiers**; The Review of Economics and Statistics, Vol. 55, No. 1 (Feb., 1973), pp. 28-45.

URL: <http://www.jstor.org/stable/1927992> . Consulté le 01-11-2015 à 05:57

<sup>2</sup> Harold O. Fried, C. A. Knox Lovell & Shelton S. Schmidt, **The Measurement of productive efficiency and productivity growth**, Oxford University Press Inc, New York, USA, 2008. P 146.

$$\begin{aligned} \ln TC_{it} = & \alpha_0 + \beta_1 \ln y_{1it} + \beta_2 \ln y_{2it} + \beta_3 \ln y_{3it} + \gamma_1 \ln w_{1it} + \gamma_2 \ln w_{2it} + 0.5 \beta_{11} \ln y_{1it} \ln y_{1it} + \\ & \beta_{12} \ln y_{1it} \ln y_{1it} + \beta_{13} \ln y_{1it} \ln y_{3it} + 0.5 \beta_{22} \ln y_{2it} \ln y_{2it} + \beta_{23} \ln y_{2it} \ln y_{3it} + \\ & 0.5 \beta_{33} \ln y_{3it} \ln y_{3it} + 0.5 \gamma_{11} \ln w_{1it} \ln w_{1it} + \gamma_{12} \ln w_{1it} \ln w_{2it} + \gamma_{22} \ln w_{2it} \ln w_{2it} + \\ & \delta_{11} \ln y_{1it} \ln w_{1it} + \delta_{12} \ln y_{1it} \ln w_{2it} + \delta_{21} \ln y_{2it} \ln w_{1it} + \delta_{22} \ln y_{2it} \ln w_{2it} + \delta_{31} \ln y_{3it} \ln w_{1it} + \\ & \delta_{32} \ln y_{3it} \ln w_{2it} + v_{it} + u_{it} \quad (5.20) \end{aligned}$$

والشروط الواجب توفرها في المعادلة السابقة تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- الدالة متزايدة بالنسبة لكل المخرجات، أي أن إجمالي التكاليف يتزايد بتزايد حجم المخرجات، ورياضيا يتم التعبير عن هذا الشرط من خلال وجوب كون المشتقة الأولى لدالة التكاليف بالنسبة لأي مخرجة هي

$$\text{موجبة أي: } \frac{\partial \ln TC_{it}}{\partial \ln y_{mit}} \geq 0$$

- الدالة هي متزايدة بالنسبة لكل المدخلات، أي أن إجمالي التكاليف يتزايد بتزايد حجم المخرجات، ورياضيا يتم التعبير عن هذا الشرط من خلال وجوب كون المشتقة الأولى لدالة التكاليف بالنسبة لأي

$$\text{مخرجة هي موجبة أي: } \frac{\partial \ln TC_{it}}{\partial \ln w_{jit}} \geq 0$$

- الدالة متجانسة من الدرجة الأولى النسبة لكل المدخلات، أي أن مجموع معاملات المدخلات يساوي الواحد؛

- الدالة مقعرة رياضيا.

ويترتب عن الشرط الثالث والخاص بكون الدالة متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة للمدخلات الخصائص التالية:

$$\bullet \gamma_1 + \gamma_2 = 1$$

$$\bullet \gamma_{11} + \gamma_{12} = 0$$

$$\bullet \gamma_{12} + \gamma_{22} = 0$$

$$\bullet \delta_{11} + \delta_{12} = 0$$

$$\bullet \delta_{12} + \delta_{22} = 0$$

$$\bullet \delta_{31} + \delta_{32} = 0$$

<sup>1</sup> Michael Koetter and Aljar Meesters, **Effects of specification choices on efficiency in DEA and SFA**, chapter in: Fotios Pasiouras, **Efficiency and Productivity Growth Modelling in the Financial Services Industry**, John Wiley & Sons, UK, 2013. P 220.

وبالاعتماد على هاته الخصائص يمكن كتابة المعادلة (5.20) على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \ln TC_{it} - \ln w_{2it} \approx & \alpha_0 + \beta_1 \ln y_{1it} + \beta_2 \ln y_{2it} + \beta_3 \ln y_{3it} + \gamma_1 \ln(w_{1it} - \ln w_{2it}) + \\ & 0.5 \beta_{11} (\ln y_{1it})^2 + \beta_{12} \ln y_{1it} \ln y_{2it} + \beta_{13} \ln y_{1it} \ln y_{3it} + 0.5 \beta_{22} (\ln y_{2it})^2 + \beta_{23} \ln y_{2it} \ln y_{3it} + \\ & 0.5 \beta_{33} (\ln y_{3it})^2 + 0.5 \gamma_{11} (\ln w_{1it} - \ln w_{2it})^2 + \delta_{11} \ln y_{1it} (\ln w_{1it} - \ln w_{2it}) + \delta_{21} \ln y_{2it} (\ln w_{1it} - \\ & \ln w_{2it}) + \delta_{31} \ln y_{3it} (\ln w_{1it} - \ln w_{2it}) + v_{it} + u_{it} \quad (5.21) \end{aligned}$$

ومن المعادلة (5.22) يمكننا اشتقاق دالة مساهمة المدخلة  $x_1$  في إجمالي التكاليف للبنوك، وذلك بالاعتماد على قاعدة شيفرد ( Shephard's lemma ) وذلك على الشكل التالي:

$$S_1 = \frac{\partial \ln TC_{it}}{\partial \ln w_{1it}} = \gamma_1 + \gamma_{11} (\ln w_{1it} - \ln w_{2it}) + \delta_{11} \ln y_{1it} + \delta_{21} \ln y_{2it} + \delta_{31} \ln y_{3it} \quad (5.23)$$

ولقياس كفاءة التكاليف فإننا نعتمد على قيمة  $u_{it}$  وذلك حسب نوع أسلوب التقدير المعتمد من أجل تقدير قيم معاملات دالة التكاليف المتسامية، حيث سيتم توضيح أكثر لكيفية تقدير مؤشرات كفاءة التكاليف لاحقا؛

أما كفاءة الحجم فإنه يتم تقديرها انطلاقا اشتقاق دالة إجمالي التكاليف إلى كل المخرجات، حيث أن وفورات الحجم تساوي مقلوب قيمة مرونة التكاليف للمخرجات أي:

حيث أن: SE تمثل وفورات الحجم والتي يتم حسابها وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$SE = \sum_{m=1}^M \frac{\partial \ln TC_{it}}{\partial \ln y_{mit}} \quad (5.24)$$

وعليه يمكن أن نميز بين ثلاث حالات لكفاءة الحجم:

- في حالة  $SE > 1$  فإن وفورات الحجم تكون سالبة لأن الزيادة في التكاليف تكون أكبر من الزيادة في الإنتاج، وبالتالي غلة حجم متناقصة؛
- في حالة  $SE < 1$  فإن وفورات الحجم تكون موجبة لأن الزيادة في التكاليف تكون أقل من الزيادة في الإنتاج، أي غلة حجم متزايدة؛
- في حالة  $SE = 1$  فإن وفورات الحجم تكون ثابتة لأن الزيادة في التكاليف تكون مساوية للزيادة في الإنتاج، أي غلة حجم ثابتة.

<sup>1</sup> الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة طروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2011. 171.

### ثانياً: أساليب تقدير معالم النموذج

إن عملية تقدير معالم دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية تختلف باختلاف الأسلوب المعتمد في عملية التقدير، حيث أن لكل أسلوب خصوصياته في عملية التقدير وكذلك شروط تطبيقه، وفي هذه الدراسة سوف نحاول معالجة بيانات النموذج على أساس أنها بيانات زمنية مقطعية (Panel Data)، تأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في المشاهدات بين كل البنوك المكونة للعينة خلال فترات زمنية مختلفة، حيث يمكن استخدام بيانات البائل ذات الأثر الفردي غير متغير عبر الزمن، أي تلك البيانات التي يختلف فيها الأثر من فرد إلى آخر، غير أنه لا يتغير عبر الزمن، ولتقدير مثل هاته البيانات يمكننا استخدام أسلوب الأثر الثابت وأسلوب الأثر العشوائي<sup>1</sup>، وفيما يلي عرض مختصر للأساليب المعتمدة في عملية التقدير:

1. نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model FE): ينطلق هذا الأسلوب من فكرة أن دوال التكلفة للبنوك تختلف فيما بينها من حيث الأثر الفردي لكل بنك، حيث أن لكل بنك أثر ثابت خاص به لا يتغير عبر الزمن ولا عبر أي ظروف أخرى، وإنما يختلف من بنك إلى آخر فقط، وعليه فإن شكل دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية وفق نموذج الأثر الثابت تكون كما يلي<sup>2</sup>:

$$\ln TC_{it} = \alpha_{0i} + \sum_{m=1}^M \beta_m \ln y_{mit} + \sum_{j=1}^J \gamma_j \ln w_{jit} + 0.5 \sum_{m=1}^M \sum_{n=1}^N \beta_{mn} \ln y_{mit} \ln y_{nit} + 0.5 \sum_{j=1}^J \sum_{k=1}^K \gamma_{mn} \ln w_{jit} \ln w_{kit} + \sum_{m=1}^M \sum_{j=1}^J \delta_{mj} \ln y_{mit} \ln w_{jit} + v_{it} \dots (5.25)$$

حيث أن:  $\alpha_{0i} = \alpha_0 + u_{it}$

وبالتالي فإن الأثر الفردي لكل بنك  $\alpha_{0i}$  يشتمل على جزء ثابت مشترك بين كل البنوك وهو  $\alpha_0$  يساوي المتوسط الحسابي لقيم  $\alpha_{0i}$  المقدرة، وجزء آخر ثابت عبر الزمن يميز كل بنك عن غيره من البنوك وهو  $u_{it}$ ؛ ولتقدير معالم دالة التكاليف وفق هذا النموذج فإنه يمكننا الاعتماد على تقنية المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية<sup>\*</sup> LSDV؛

غير أنه من بين النقص التي يمكن تظهر في نموذج الأثر الثابت نجد الفرضيات التي انطلق منها النموذج، حيث يفترض أن  $u_{it}$  غير مقيدة أي تتغير بحرية، وبالتالي بإمكانها أخذ قيم سالبة، مما يعني قيم

<sup>1</sup> Régis Bourbonnais. **Econométrie**. 9e édition, Dunod, Paris, France, 2015. 355.

<sup>2</sup> Subal C. Kumbhakar & C. A. Knox Lovell, **Stochastic Frontier Analysis**; Cambridge University Press, UK, 2003. p 168.

\* Least Square Dummy Variable



سالبة للكفاءة، ولهذا فقد اقترح بعض الباحثين اضافة شرط اضافي للنموذج يتمثل في كون  $u_{it} \geq 0$ ، ويمكن تحقيق هذا الشرط من خلال جعل قيمة  $\alpha_0$  تساوي ادنى قيمة مقدرة ل  $\alpha_{0i}$  مما يؤدي إلى قيم موجبة ل  $u_{it}$ .

2. نموذج الأثر العشوائي ( Random Effect Model RE ): على عكس النموذج السابق فإن هذا النموذج يعتبر الأثر الفردي لكل بنك هو أثر عشوائي، يمكن أن يتأثر بظروف أخرى غير الظروف المتعلقة بالزمن، مثل بعض الشروط التنظيمية التي تخص بنوك معينة دون غيرها من البنوك، وبالتالي فإن هذا الأثر لا يتغير بتغير الزمن وإنما يتغير فقط بتغير تلك الظروف، على عكس نموذج الأثر الثابت فإن نموذج الأثر العشوائي يفترض أن قيمة الكفاءة  $u_{it}$  أصبحت مقيدة حيث أنها تتغير عشوائيا حول وسط حسابي ثابت هو  $E(u_{it})$ ، وتباين يساوي  $(\delta^2_{u_{it}})$ ، وعليه فإن الدالة ( 5.1 ) يمكن كتابتها على الشكل التالي<sup>1</sup>:

$$\ln TC_{it} = [\alpha_0 + E(u_{it})] + \sum_{m=1}^M \beta_m \ln y_{mit} + \sum_{j=1}^J \gamma_j \ln w_{jit} + 0.5 \sum_{m=1}^M \sum_{n=1}^N \beta_{mn} \ln y_{mit} \ln y_{nit} + 0.5 \sum_{j=1}^J \sum_{k=1}^K \gamma_{mn} \ln w_{jit} \ln w_{kit} + \sum_{m=1}^M \sum_{j=1}^J \delta_{mj} \ln y_{mit} \ln w_{jit} + v_{it} + [u_{it} - E(u_{it})] \dots (5.26)$$

ويمكن كتابة الدالة السابقة حسب الشكل التالي:

$$\ln TC_{it} = \alpha_0^* + \sum_{m=1}^M \beta_m \ln y_{mit} + \sum_{j=1}^J \gamma_j \ln w_{jit} + 0.5 \sum_{m=1}^M \sum_{n=1}^N \beta_{mn} \ln y_{mit} \ln y_{nit} + 0.5 \sum_{j=1}^J \sum_{k=1}^K \gamma_{mn} \ln w_{jit} \ln w_{kit} + \sum_{m=1}^M \sum_{j=1}^J \delta_{mj} \ln y_{mit} \ln w_{jit} + v_{it} + u_{it}^* \dots (5.27)$$

غير أنه ومن أجل تقادي مشكلة كون  $u_{it}^*$  سالبة فإنه يمكن استبدال قيمة  $E(u_{it})$  بقيمة تساوي أدنى قيمة مقدرة ل  $\alpha_{0i}$  مما يؤدي إلى قيم موجبة ل  $u_{it}^*$ ؛ حيث يمكن تقدير معاملات الدالة بالاعتماد على أسلوب المربعات الصغرى المعممة GLS.

### 3. كيفية المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي

ويمكن المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت والأثر المتغير من خلال الاعتماد على اختبار Hausman، حيث يقوم هذا الاختبار أساسا على المفاضلة بين النموذجين من خلال قياس مدى وجود ارتباط بين الأثار الفردية والمتغيرات المفسرة، وهذا من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة كاي مربع X2 الجدولية عند درجة حرية K

<sup>1</sup> idem

مساوية لعدد المتغيرات المفسرة<sup>1</sup>؛ كما يمكن أيضا المفاضلة بين النموذجين من خلال قيمة P-value الموجودة في اختبار Hausman؛

$$\begin{cases} H_0: E(\alpha_i/X_i) = 0 \\ H_1: E(\alpha_i/X_i) \neq 0 \end{cases} \text{ وينطلق اختبار Hausman من الفرضيتين البديلتين التاليتين:}$$

وبالتالي فإن المفاضلة بين الفرضيتين يعتمد على قيمة F وذلك كما يلي:

- إذا كانت قيمة F أقل من القيمة الجدولية ل X2 عند درجة حرية K، أو إذا كانت قيمة P-value أكبر من 5 في المائة فإننا نقبل الفرضية العدمية، والتي تعني أن قيمة الأثر الفردي مستقلة عن المتغيرات المفسرة، وبالتالي فإن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل، وذلك من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS؛
- أما إذا كانت قيمة F أكبر من القيمة الجدولية ل X2 عند درجة حرية K، أو إذا كانت قيمة P-value أقل من 5 في المائة فإننا نرفض الفرضية العدمية وذلك يعني أن قيمة الأثر الفردي مرتبطة بالمتغيرات المفسرة، وبالتالي فإن نموذج الأثر الثابت هو الأفضل، وبالإمكان استعمال أسلوب المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية LSDV؛

## المطلب الثاني: تحليل الخصائص الاحصائية للمتغيرات المستخدمة في تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية

### أولاً: التعريف بالمتغيرات المستعملة في تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية

من أجل تقدير معالم دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية الخاصة ببنوك عينة الدراسة، تم الاعتماد على منهج الوساطة في تحديد مخلات ومخرجات البنوك، حيث يفصل هذا المنهج بين مدخلات البنوك والتي تشمل كل من الودائع، العمل ورأس المال؛ والمخرجات التي تشمل كل من القروض والاستثمارات الأخرى التي تقوم بها البنوك. بناء على ما توفر من بيانات حول عينة الدراسة، فقد تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

<sup>1</sup> بدر اوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانك الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2015. 220.

(1) إجمالي التكاليف TC: وتشمل جميع التكاليف التي تحملها البنك خلال السنة؛

(2) المخرجات: وتضم المتغيرات التالية:

- إجمالي القروض Y1: وتضم مجموعة القروض بمختلف أنواعها سواء كانت موجهة للأفراد أو للمؤسسات وتضم القروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل؛
  - الاستثمارات الأخرى Y2: وتضم مجموعة الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل التي تقوم بها البنوك مثل عمليات الخصم والتأجير التمويلي وغيرها من الاستثمارات التي يمكن أن تشتمل على فوائد؛
  - الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد Y3: وهي الإيرادات التي تحصل عليها البنوك من خلال تقديم خدمات لا ترتبط أساسا بالفوائد، مثل: الاستشارات والعمليات خارج الميزانية؛
- (3) المدخلات: وتضم المتغيرين التاليين:

- إجمالي الودائع X1: وتضم مختلف الودائع التي توفرها البنوك لمتعاملها وبمختلف آجال التحصيل؛
  - الأصول الثابتة X2: وهي مجموعة الأصول الثابتة التي تعتمد عليها البنوك عند تقديم خدماتها؛
- (4) أسعار المدخلات: ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:
- أسعار الودائع W2: ويتم حسابها من خلال قسمة إجمالي الفوائد المدفوعة على إجمالي الودائع؛
  - أسعار الأصول الثابتة W1: يتم الحصول عليها من خلال قسمة التكاليف الأخرى\* على إجمالي الأصول الثابتة.

والجدول التالي يمثل عرض للخائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (5.6): تطور المتوسط الحسابي لمتغيرات دالة التكاليف المتسامية

المتغير	عدد المشاهدات	الانحراف المعياري	قيمة	قيمة
TC	168	8399128	41785000	54400.00
Y1	168	271104113.16	1831665600	166723.88
Y2	168	329598194.31	1764867100	25610.42
Y3	168	6271321.66	36202100	622321
W1	168	2.680925	21.82901	8.70E-05
W2	168	1.796858	18.99998	0.045488

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8 والمعطيات الواردة في الملحق 08.

## ثانيا: الدراسة الاحصائية لمتغيرات الدراسة

(1) دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة: يوضح الجدول التالي مؤشرات الارتباط بين المتغيرات المكونة لدالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية؛

جدول رقم (5.7): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	TC	Y1	Y2	Y3	W1	W2
TC	1.000000					
Y1	0.869314	1.000000				
Y2	0.699428	0.497546	1.000000			
Y3	0.783667	0.610069	0.713511	1.000000		
W1	0.027194	0.276724	-0.059907	-0.056903	1.000000	
W2	-0.132757	-0.133713	-0.103899	-0.101162	-0.068855	1.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 8 Eviews.

ونلاحظ من خلال الجدول وجود علاقة ارتباط قوية نسبيا بين كل من Y2 و Y3 حيث يقدر معامل الارتباط ب 71.35 في المائة بينما كانت علاقة الارتباط متوسطة بين كل من Y1 و Y3.

## (2) دراسة استقرارية السلسلة الزمنية:

تعتبر عملية دراسة استقرارية السلاسل الزمنية بالنسبة لمتغيرات الدراسة أمرا مهما، من أجل تحديد سلوك تلك المتغيرات، حيث أن عملية التقدير باستخدام متغيرات غير مستقرة يمكن أن تؤدي إلى نتائج مضللة، ويمكن دراسة الاستقرارية من خلال الاعتماد على الاختبارات التالية:

أ. اختبار ديكي فولر الصاعد Augmented Dickey-Fuller ADF: يعتبر هذا الاختبار اساس الاختبارات الأخرى اللاحقة، ويعد النسخة الجديدة من اختبار DF الذي كان يستخدم فقط في حالة كون  $u_{i,t}$  مستقلة، وحتى يمكن استخدام الاختبار في كل الحالات فقد قام الباحثان Dickey-Fuller بتطوير اختبارهما الجديد والمعروف باختبار ديكي فولر الصاعد، ويعتمد هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم  $H_0$ : التي تفترض وجود جذر الوحدة لبيانات البائل؛
- الفرضية البديلة  $H_1$ : تفترض استقرار السلاسل الزمنية المكونة لبيانات البائل.

ولاختبار صحة الفرضيتين البديلتين، اعتمد Duckey-Fuller على النماذج الثلاثة التالية<sup>1</sup>:

$$\Delta y_{i,t} = \rho y_{i,t-1} + \sum_{l=1}^{\rho_i} \theta_{i,l} \Delta y_{i,t-l} + u_{i,t} \quad (5.28)$$

$$\Delta y_{i,t} = \rho y_{i,t-1} + \sum_{l=1}^{\rho_i} \theta_{i,l} \Delta y_{i,t-l} + \alpha_i + u_{i,t} \quad (5.29)$$

$$\Delta y_{i,t} = \rho y_{i,t-1} + \sum_{l=1}^{\rho_i} \theta_{i,l} \Delta y_{i,t-l} + \beta_{it} + \alpha_i + u_{i,t} \quad (5.30)$$

حيث يتم اختبار مدى تحقق احدى الفرضيتين في كل نموذج من النماذج الثلاثة السابقة، من خلال مقارنة قيمة الاحصائية t-student لذلك النموذج مع قيمتها في الجدول الذي قام بمحاكاته الباحثان لكل نموذج من النماذج السابق، وإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية فإن هذا يدل على تحقق الفرضية العدمية، وبالتالي وجود جذر الوحدة في السلسلة، وفي حالة كون القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية فإن هذا يدل على تحقق الفرضية البديلة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية المدروسة.

ب. اختبار (Levin, Lin & Chu 2002 (LLC) : حاول الباحثون من خلال هذا الاختبار اختبار صحة أحدى الفرضيتين البديلتين التاليتين<sup>2</sup>:

- فرضية العدم H0: التي تفترض وجود جذر الوحدة لبيانات البانل؛
- الفرضية البديلة H1: تفترض استقرار السلاسل الزمنية المكونة لبيانات البانل.

ولاختبار صحة الفرضيتين البديلتين، انطلق الباحثون من اختبار Duckey-Fuller وحاولوا تطبيقه من خلال الاعتماد على النماذج الثلاثة لـ Duckey-Fuller

ولتقدير معالم النماذج السابقة فقد اعتمد LLC على منهجية تتم وفق المراحل الثلاث التالية<sup>3</sup>:

- المرحلة 1: يتم خلال هاته المرحلة تقدير قيمة درجة التأخير  $\rho$  لكل فرد داخل العينة من خلال البحث قيمة لها، يتم ذلك من خلال اعطاء قيم ل  $\rho$  اختبار معنويتها وفق اختبار t student بعد القيام بتحديد قيمة  $\rho$  الكبرى، يمكن القيام بعمليات الانحدار التالية:

<sup>1</sup> Damodar N. Gujarati & Dawn C. Porter, **Basic Econometrics**; 5th Edition, McGraw-Hill/Irwin, New York, USA, 2009. P757.

<sup>2</sup> Alain Pirotte, **Econométrie des données de panel : théorie et applications** ; Ed ECONOMICA, Paris, France, 2011. P 214.

<sup>3</sup> Badi H. Baltagi, **Econometric Analysis of Panel Data**; 3<sup>rd</sup> edition, John Wiley & Sons Ltd, UK, 2005. P 240.

$$\Delta y_{i,t} = \sum_{l=1}^{\rho_i} \theta^1_{i,l} \Delta y_{i,t-l} + c_i + e_{i,t} \quad (5.31)$$

$$\Delta y_{i,t-1} = \sum_{l=1}^{\rho_i} \theta^2_{i,l} \Delta y_{i,t-l} + b_i + v_{i,t} \quad (5.32)$$

بالاعتماد على نتائج الانحدار في المعادلتين (5.12) و (5.13) فإنه يمكننا التوصل إلى قيمة  $\hat{v}_{i,t}$  و  $\hat{e}_{i,t}$  المقدر؛ وبقسمة هاته القيم على الانحراف المعياري للبقاوي الخاصة بالمعادلة (5.10) فإننا نحصل على القيم

$$\tilde{e}_{i,t} = \frac{\hat{e}_{i,t}}{\hat{\sigma}_{ui}} \quad \tilde{v}_{i,t-1} = \frac{\hat{v}_{i,t}}{\hat{\sigma}_{ui}} \quad \text{المعيارية التالية:}$$

• المرحلة 2: حساب  $\hat{S}$  نسبة الانحراف المعياري للمدى الطويل على الانحراف المعياري للمدى القصير، ويتم حساب الانحراف المعياري للمدى الطويل حسب فرضية العدم وفق المعادلة التالية:

$$\hat{\sigma}_{yi}^2 = \frac{1}{T-1} \sum_{t=2}^T \Delta y_{i,t}^2 + \sum_{L=1}^{\bar{K}} w_{\bar{K}L} \left[ \frac{1}{T-1} \sum_{t=2+L}^T \Delta y_{i,t} y_{i,t-L} \right] \quad (5.33)$$

؛le retard de troncature :  $\bar{K}$

$$w_{\bar{K}L} = 1 - (L/(\bar{K} + 1))$$

وبالتالي فإن النسبة  $\hat{S}$  يمكن حسابها وفق المعادلة التالية:

$$\hat{S}_i = \frac{\hat{\sigma}_{yi}}{\hat{\sigma}_{ui}} \quad (5.34)$$

• المرحلة 3: في هذه المرحلة يتم حساب قيمة  $\rho$  للنموذج، ومقدار احصائية t student لها وذلك كما يلي:

يتم تقدير قيمة  $\rho$  (والتي افترضها الباحثون على ها متساوية فراد العينة)

$$\tilde{e}_{i,t} = \rho \tilde{v}_{i,t-1} + \tilde{u}_{i,t} \quad \text{تالي:}$$

حيث أنه إذا كانت قيمة  $\rho = 0$  فإننا نقبل فرضية العدم، وبالتالي وجود جذر الوحدة في بيانات البانل محل

$\rho < 0$  إننا نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة، مما يعني استقرار السلاسل الزمنية المكونة لبيانات البانل.

بينما يتم الحصول على احصائية t student المحسوبة وفق العلاقة التالية:

$$t_{\rho} = \frac{\hat{\rho}}{\hat{\sigma}_{\hat{\rho}}}$$

ومن خلال مقارنة قيم  $t$  مع قيمها في الجدول المقترح من قبل Duckey-Fuller وإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم، أي أن السلاسل تكون غير مستقرة.

ج. اختبار Im, Pesaran & Shin (IPS) 2003: من بين الانتقادات التي وجهت إلى اختبار LLC نجد افتراضه أن درجة التأخير  $\rho$  هي ثابتة عند كل المفردات المكونة للعينة، ومن هنا جاء اختبار IPS الذي يقوم على أساس أن كل مفردة لها درجة التأخير الخاصة بها، حيث يعتمد هذا الاختبار أيضا على الفرضيات التالية:

- فرضية العدم  $H_0$ : التي تفترض وجود جذر الوحدة لبيانات البائل أي  $\rho_i = 0$ ؛
- الفرضية البديلة  $H_1$ : تفترض استقرار السلاسل الزمنية المكونة لبيانات البائل، غير أن هذه الفرضية لا تشترط كون قيم  $\rho$  لكل افراد العينة سالبة، وانما يمكن أن تكون معدومة بالنسبة لبعض الافراد وليس كلهم وبالتالي فإن هذه الفرضية يمكن التعبير عنها وفق الشكل التالي<sup>1</sup>:

$$H_1: \begin{cases} \rho_i < 0 & \text{for } i = 1, 2, \dots, N_1 \\ \rho_i = 0 & \text{for } i = N_1 + 1, \dots, N \end{cases} \quad / 1 \leq N_1 \leq N$$

ويتم تقدير القيمة  $\rho$  لكل فرد من خلال الاعتماد على النموذج المقترح من قبل Duckey-Fuller، أي أن كل فرد تكون له قيمة  $\rho$  خاصة به؛

ويستند الاختبار إلى قيمة  $t$  student للمعاملات  $\rho$  التي تم تقديرها وذلك على النحو التالي<sup>2</sup>:

$$\bar{t} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N t_{\rho i}$$

أي أنها تمثل المتوسط الحسابي لقيم  $t$  الخاصة بكل  $\rho$  فردية.

<sup>1</sup> Ibid, p 242.

<sup>2</sup> idem

د. نتائج اختبارات الوحدة لمتغيرات الدراسة:

يشمل الجدول التالي ملخص لقيم اختبار جذر الوحدة لمتغيرات دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية

جدول رقم (8.5): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية

المتغير	نوع الاختبار	عند المستوى: I(0) (Level)	عند التفاضل الأول: I(1) (1st difference)
TC	LLC	5.24864- (0,0000)	/
	IPS	3.42127- (0,0003)	/
	ADF	50.6592 (0,0012)	/
Y1	LLC	7.63540- (0.0000)	/
	IPS	4.79455- (0.0000)	/
	ADF	62.2146 (0.0000)	/
Y2	LLC	8.83276- (0.0000)	/
	IPS	5.99964- (0.0000)	/
	ADF	76.2411 (0.0000)	/
Y3	LLC	7.56475- (0.0000)	/
	IPS	4.82778- (0.0000)	/



	(0.0000)		
/	64.9296	ADF	
	(0.0000)		
/	5393.74-	LLC	W1
	(0.0000)		
/	1874.91-	IPS	
	(0.0000)		
/	124.445	ADF	
	(0.0000)		
/	7.78676-	LLC	W2
	(0.0000)		
/	4.60082-	IPS	
	(0.0000)		
/	69.3231	ADF	
	(0.0000)		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 8 Eviews.

يتضح من الجدول السابق أن قيم الاختبارات الثلاث تشير إلى أن كل متغيرات الدراسة هي مستقرة (أي أنها متكاملة عند المستوى 0)، مما يعني إمكانية استخدام السلاسل الزمنية على شكلها الأصلي في عملية النمذجة من دون وجود أي احتمال للوقوع في الانحدار الزائف، ودون الحاجة إلى أخذ الفروق من أي درجة، كما لا يتطلب الأمر أيضا استخدام تقنية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

### (3) المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي:

يظهر الجدول التالي نتائج اختبار Hausman، وذلك كما يلي:

## جدول رقم (5.9): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	29.386597	13	0.0058
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 8 Eviews.

وبما أن قيمة P-value للإختبار مساوية لـ 0.0058 أي أقل من 0.05 فإن هذا يدل على أن نموذج الأثر الثابت هو الأحسن من حيث الاستخدام في عملية التقدير؛

المطلب الثالث: تقدير مؤشرات كفاءة الحجم والكفاءة التشغيليةأولاً: تقدير معاملات دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية واختبارها احصائياً

بعد تحديد نموذج الدراسة والمتمثل في دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية وكيفية استخدامها في تقدير الكفاءة الخاصة بالبنوك، وتحديد المتغيرات المعتمدة في الدراسة، نحاول الآن العمل على تقدير معاملات دالة التكاليف المتسامية باستخدام نموذج الأثر الثابت، ويوضح الجدول التالي نتائج عملية تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية باستخدام نموذج الأثر الثابت، إلى جانب قيمة احصائية t وقيمة P-value لكل معامل من معاملات النموذج.

جدول رقم (10.5): نتائج عملية تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية باستخدام نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: LTC_LW2 Method: Panel Least Squares Date: 01/23/16 Time: 19:05 Sample: 2003 2014 Periods included: 12 Cross-sections included: 14 Total panel (balanced) observations: 168				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.073125	4.851975	0.427274	0.6698
LY1	1.831944	0.576747	3.176340	0.0018
LY2	0.840404	0.458094	1.834566	0.0687
LY3	-2.716573	0.520150	-5.222674	0.0000
LW12	-1.344209	0.319895	-4.202034	0.0000
Q11	-0.052377	0.024202	-2.164194	0.0321
Q12	-0.090483	0.027734	-3.262516	0.0014
Q13	0.165403	0.028741	5.754873	0.0000
Q22	0.051742	0.012223	4.233003	0.0000
Q23	-0.027589	0.010080	-2.736993	0.0070
Q33	-2.31E-05	0.004214	-0.005471	0.9956
K12	-0.052584	0.008615	-6.103438	0.0000
K112	0.029910	0.023174	1.290692	0.1989
K212	0.062018	0.020217	3.067537	0.0026
K312	-0.013333	0.010894	-1.223880	0.2231
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.959391	Mean dependent var	15.27277	
Adjusted R-squared	0.951559	S.D. dependent var	1.944265	
S.E. of regression	0.427918	Akaike info criterion	1.291242	
Sum squared resid	25.63595	Schwarz criterion	1.811903	
Log likelihood	-80.46433	Hannan-Quinn criter.	1.502552	
F-statistic	122.5005	Durbin-Watson stat	1.262497	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

ويتضح من الجدول أن قيمة Prob(F-statistic) أقل من 0,01، وبالتالي فإن هذا يدل على أن النموذج معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد تساوي 0,959391، أي أن 95,93 في المائة من التغير في لوغاريتم التكلفة الكلية تم تفسيره من قبل النموذج، مما يدل على جودة النموذج في عملية التقدير وبالتالي فإنه بالإمكان الاعتماد عليه في تقدير مؤشرات الكفاءة الخاصة ببنوك العينة خلال فترة الدراسة.

ثانياً: تقدير كفاءة الحجم

من خلال الاعتماد على نتائج عملية تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المسامية، يمكننا التوصل إلى تحديد مؤشرات كفاءة الحجم للبنوك وهذا من خلال استخدام المعادلة (5.24)، حيث نتج عن عملية اشتقاق دالة التكاليف الكلية الدالة التالية:

$$SE = \sum_{m=1}^M \frac{\partial \ln TC_{it}}{\partial \ln y_{mit}} = \beta_1 + \beta_2 + \beta_3 + \beta_{11} \ln y_{1it} + \beta_{12} (\ln y_{1it} + \ln y_{2it}) + \beta_{13} (\ln y_{1it} + \ln y_{3it}) + \beta_{22} \ln y_{2it} + \beta_{23} (\ln y_{2it} + \ln y_{3it}) + \beta_{33} \ln y_{3it} + (\delta_{11} + \delta_{21} + \delta_{31})(\ln w_{1it} - \ln w_{2it}) \dots (5.35)$$

وبالاعتماد على المعاملات المقدرة في الجدول (5.10)، فإن وفورات الحجم مبينة في الجدول التالي:

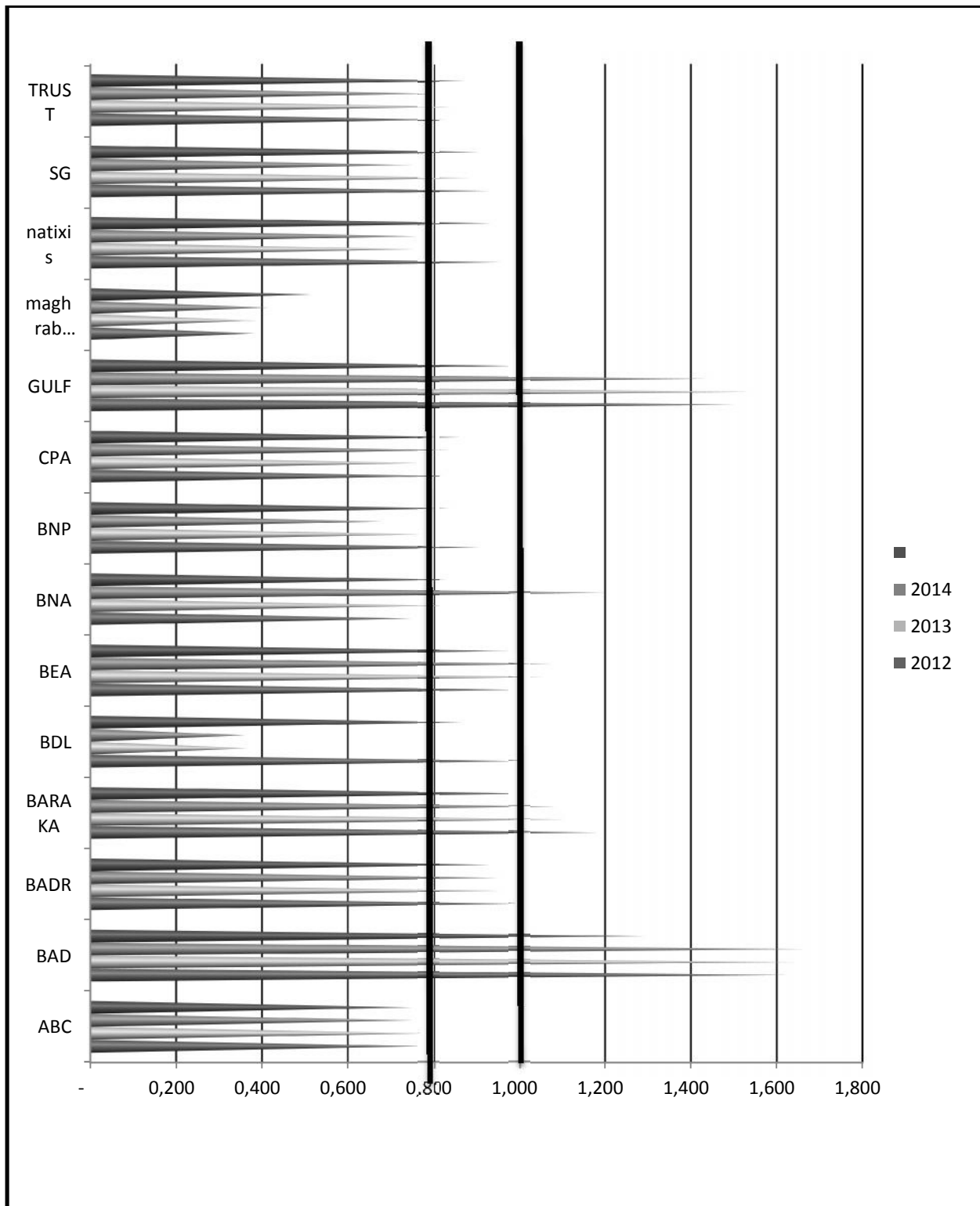
جدول رقم (5.11): مؤشرات كفاءة الحجم لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2014/2003.

	ABC	BAD	BADR	BARAKA	BDL	BEA	BNA	BNP	CPA	GULF	maghrab bank	natixis	SG	TRUST
2003	0,730	1,265	0,781	0,655	0,889	1,023	1,137	0,704	0,678	0,011	0,580	0,711	0,882	0,750
2004	0,737	1,276	1,040	0,741	0,950	0,992	0,342	0,693	0,917	0,011	0,569	0,706	0,806	0,704
2005	0,757	1,256	1,039	0,762	0,883	0,863	0,195	0,796	0,890	0,661	0,612	0,716	0,807	0,810
2006	0,813	1,335	0,831	0,999	0,973	0,982	1,043	0,770	0,840	0,821	0,602	1,027	0,882	0,893
2007	0,796	1,289	0,841	1,093	1,110	0,905	1,096	0,902	0,922	0,896	0,637	0,971	0,933	0,840
2008	0,688	1,340	0,963	1,173	0,928	0,905	0,196	0,969	0,973	1,008	0,619	1,153	1,069	1,038
2009	0,630	1,000	0,956	1,161	1,003	1,032	1,092	1,007	0,958	1,191	0,547	1,092	0,947	1,013
2010	0,771	1,000	0,897	1,178	0,966	0,951	1,066	0,946	0,957	1,317	0,414	1,170	0,992	0,954
2011	0,774	0,810	0,945	1,187	0,968	0,980	1,024	0,910	0,778	1,448	0,422	1,199	0,985	1,038
2012	0,777	1,626	0,997	1,184	1,015	0,993	0,748	0,907	0,822	1,503	0,383	0,955	0,929	0,828
2013	0,781	1,647	0,957	1,106	0,367	1,056	0,812	0,771	0,766	1,538	0,388	0,756	0,882	0,843
2014	0,753	1,664	0,950	1,085	0,361	1,074	1,203	0,681	0,837	1,441	0,416	0,764	0,750	0,787
	0,751	1,292	0,933	1,027	0,868	0,980	0,830	0,838	0,861	0,987	0,516	0,935	0,905	0,875

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8 وبرنامج MS Excel 2010.

ويتضح من الجدول السابق أن أغلب البنوك المشكلة لعينة الدراسة تتمتع بوفورات حجم موجبة، وهذا يدل على بعد حجم الإنتاج الخاص بها عن المستوى الأمثل له، مما جعلها التكلفة المتوسطة لمخرجاتها مرتفعة عن مستواها الأمثل، والشكل التالي يبين قيمة وفورات الحجم الخاصة ببنوك عينة الدراسة خلال كل من سنة 2012، 2013، 2014 ومتوسط قيمتها خلال الفترة 2014/2003.

شكل رقم (4.5): تطور وفرات الحجم الخاصة ببنوك عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث من خلال الاعتماد على بيانات الجدول رقم وباستخدام برنامج Excel.

ثالثا: تقدير الكفاءة التشغيلية

من خلال الاعتماد على نموذج الأثر الفردي الثابت لبيانات البانك، والتي تفترض أن كفاءة كل بنك تكون ثابتة خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تطبيق أسلوب المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية LSDV، حيث تم استخراج قيمة الأثر الثابت لكل بنك ممثلا في العمود U، وذلك من خلال طرح قيم الأثر الثابت  $a_0$  (والتي تمثل ادنى أثر ثابت لمجموعة البنوك  $(a_0 = \text{Min}(a_{i0}))$  من الأثر الثابت  $a_{i0}$  لكل بنك أي  $(u = a_{i0} - a_0)$ ، وتم طرح ادنى قيمة لـ  $a_{i0}$  من بقية القيم بدلا من طرح المتوسط الحسابي لها من أجل تفادي وجود قيم سالبة لـ U، حيث اخذت  $a_0$  القيمة 1,557465 وهي تمثل قيمة  $a_{i0}$  المقابلة للبنك الخارجي للجزائر؛ ويمكن تلخيص مؤشرات الكفاءة التشغيلية لبنوك عينة الدراسة في الجدول التالي:

جدول رقم (5.12): قيم الكفاءة التشغيلية لبنوك عينة الدراسة

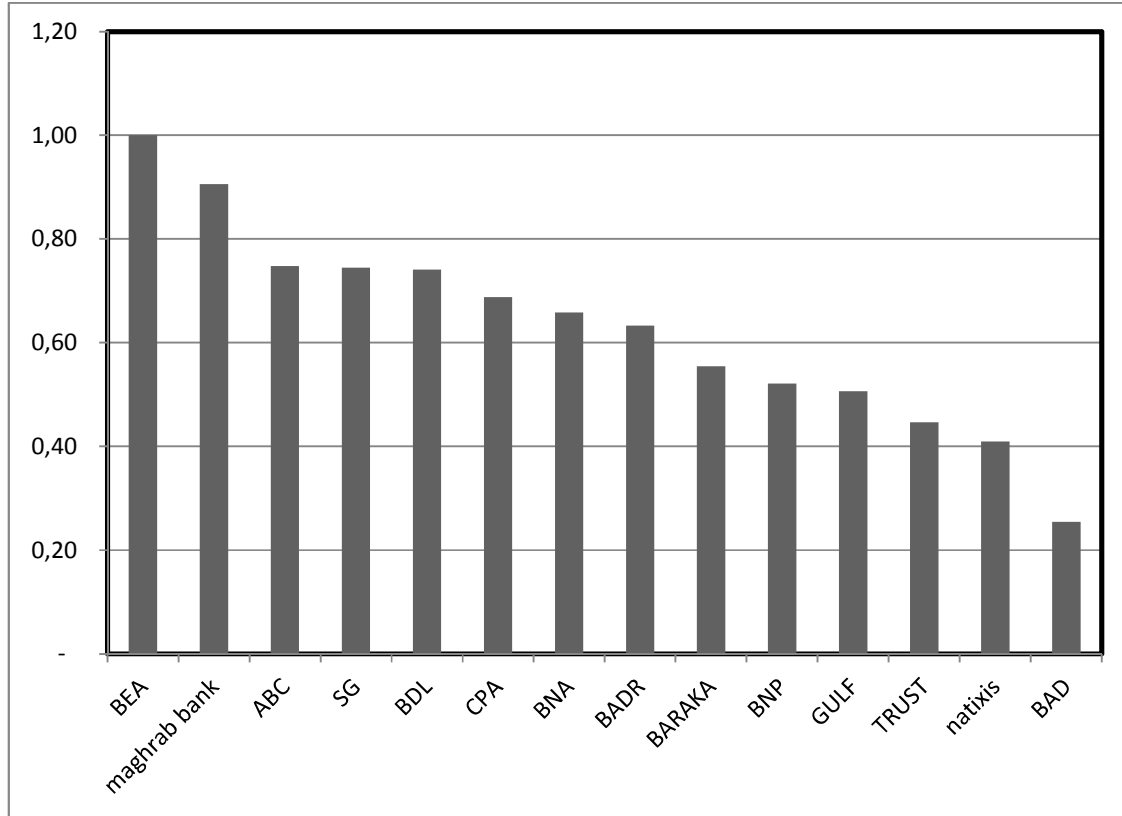
	البنك	$a_{i0}$	$U = a_{i0} - a_0$	التشغيلية Eff= exp (-u)	الترتيب من حيث	متوسط الكفاءة حسب الملكية
البنوك العمومية	BADR	2,01448	0,457015	0,63	8	0,66
	BDL	1,857762	0,300297	0,74	5	
	BEA	1,557465	0	1	1	
	BNA	1,975555	0,41809	0,66	7	
	CPA	1,931355	0,37389	0,69	6	
	BAD	2,92427	1,366805	0,25	14	
البنوك الخاصة	ABC	1,847876	0,290411	0,75	3	0,60
	BARAKA	2,146812	0,589347	0,55	9	
	BNP	2,208659	0,651194	0,52	10	
	GULF	2,237494	0,680029	0,51	11	
	maghrab bank	1,656266	0,098801	0,91	2	
	natixis	2,450115	0,89265	0,41	13	
	SG	1,851469	0,294004	0,75	4	
	TRUST	2,364172	0,806707	0,45	12	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 8 Eviews.

ويتضح من الجدول السابق أن مؤشرات الكفاءة التشغيلية لبنوك عينة الدراسة كانت في الغالب منخفضة وتحت حد 80 في المائة، وهذا يعني أن تلك البنوك تتحمل تكاليف اضافية تفوق الـ 20 في المائة من المستوى الأمثل لتكاليفها، ويوضح العمود السابع من الجدول أن متوسط الكفاءة التشغيلية للبنوك العمومية كان

أكبر منه بالنسبة للبنوك الخاصة، حيث نجد أن أحسن البنوك كفاءة كان بنك الخارجي للجزائر؛ والشكل التالي يبين مستويات الكفاءة التشغيلية لكل بنك

شكل رقم (5.5): مستويات الكفاءة التشغيلية لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2003/2014



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

حيث يتضح من الشكل أن 12 من 14 بنك مكونة لعينة الدراسة لها كفاءة تشغيلية أدنى من 80 في المائة، وأن مستويات الكفاءة لتلك البنوك كانت متقاربة فيما بينها.

### المبحث الرابع: تقدير معالم نموذج الدراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل العلاقة التي تربط الخصائص الهيكلية للصناعة المصرفية في الجزائر بأداء البنوك العاملة بها، حيث سنحاول تقدير معالم نموذج المعادلات الانية التي تربط بين المتغيرات، ومن ثم نقوم بتحليل النتائج التي تضمنها النموذج.

**المطلب الأول: تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية للنموذج****أولاً: المتغيرات الداخلية**

يقصد بالمتغيرات الداخلية تلك المتغيرات التي يتم تحديدها داخل النموذج، حيث انها تكون متغيرات تابعة في احدى المعادلات المكونة للنموذج، وبالرجوع إلى نموذج الدراسة الذي تم التطرق إليه في المبحث الثاني من هذا الفصل، فإن المتغيرات الداخلية المكونة لهذه الدراسة تتمثل في:

1. الأداء: سنحاول الاعتماد على نوعين من مؤشرات الأداء وهما:

أ. العائد على الموجودات ROAA: وهو يمثل نسبة النتيجة الصافية إلى متوسط إجمالي الموجودات\*؛

ب. العائد على حقوق الملكية ROAE: ويمثل نسبة النتيجة الصافية إلى متوسط إجمالي حقوق الملكية\*.

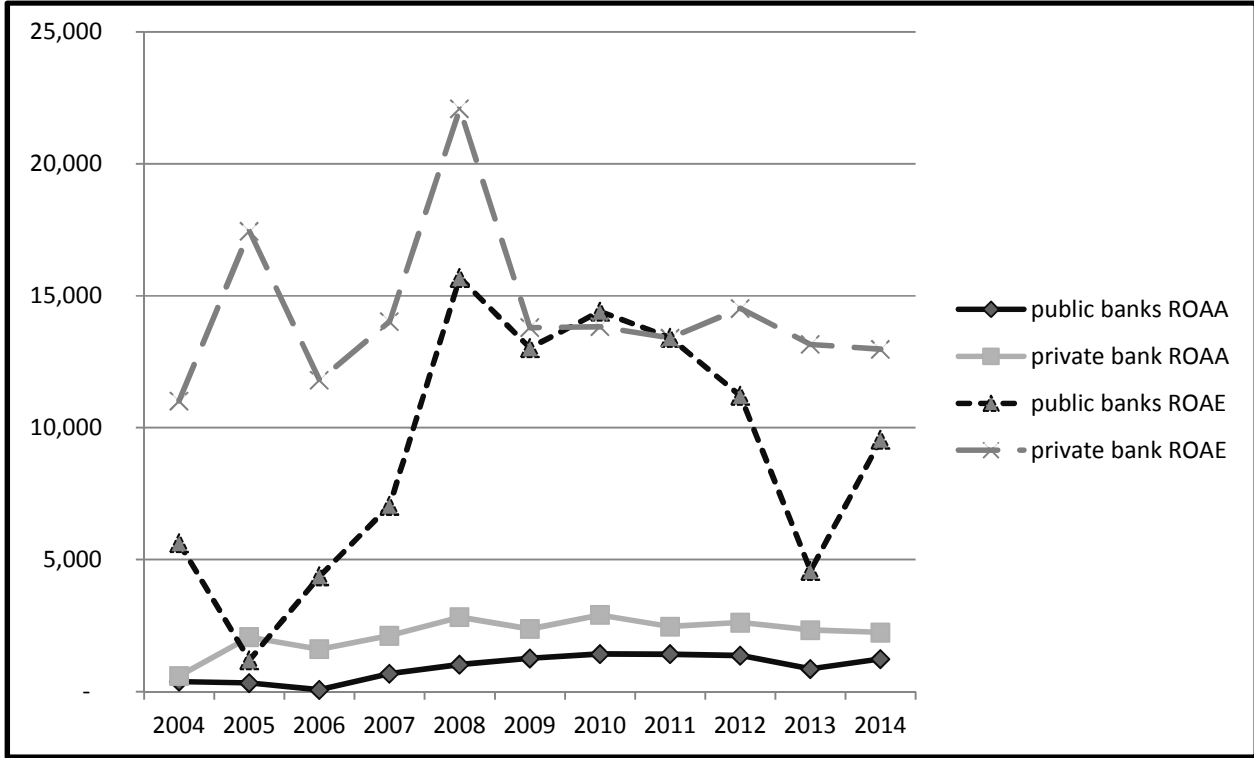
ولقد تم الاعتماد على المؤشرين السابقين لعدة أسباب تتمثل أهمها في اعتماد عدد كبير من الدراسات السابقة في هذا المجال على هذين المؤشرين، وكذلك بسبب سهولة حسابهما وتوفر المعلومات الخاصة بهما، ويحتوي الملحق رقم ( 05 ) قيم مؤشرات الأداء لكل بنك من بنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2014/2004؛ البيانات الموجودة في الملحق السابق يمكن توضيحها في الشكل التالي:

\* يمثل المتوسط الحسابي لقيمة إ

\* يمثل المتوسط الحسابي لقيمة إجمالي حقوق الملكية في بداية ونهاية السنة.



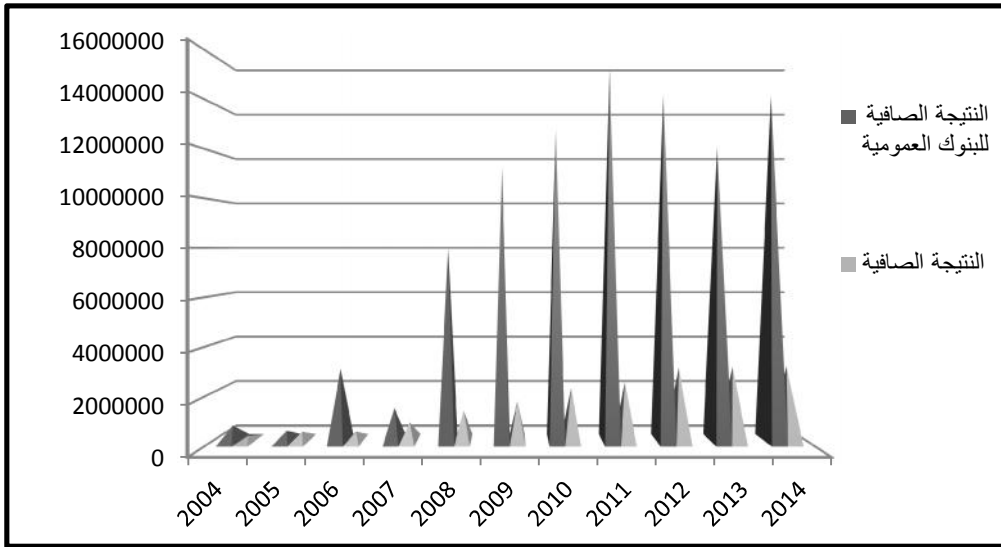
شكل رقم (5.6): متوسط قيم الأداء للبنوك الخاصة والبنوك العمومية خلال الفترة 2004/2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم 05

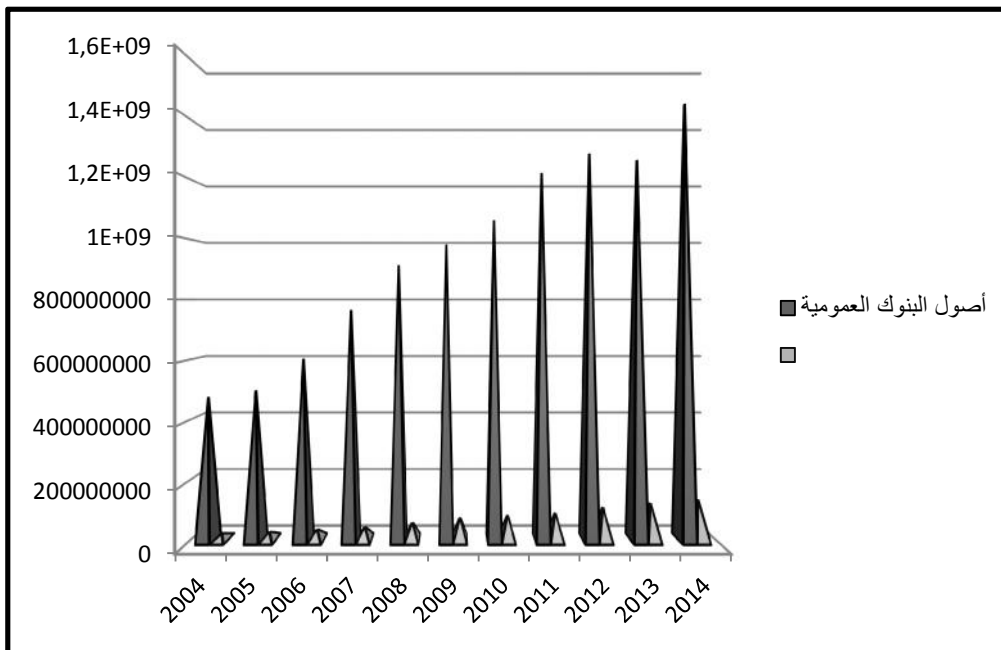
يتضح من الجدول والشكل السابقين أن مؤشرات الأداء للبنوك الخاصة كانت دائما أحسن من مؤشرات الأداء للبنوك العمومية، ويرجع الفضل في ذلك إلى صغر حجم أصول البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية، مما يجعل قيمة مقام معدل العائد للبنوك الخاصة أصغر منه بالنسبة للبنوك العمومية، بالرغم من كون مؤشرات النتيجة الصافية للبنوك العمومية أحسن من النتيجة الصافية للبنوك الخاصة، ومن أجل إعطاء صورة واضحة عن الفارق في إجمالي الأصول والنتيجة الصافية بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة يمكننا الاعتماد على الشكلين التاليين.

الشكل رقم (7.5): تطور قيمة النتيجة الصافية لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2004/2014



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الموجودة في الملحق

الشكل رقم (8.5): تطور قيمة اجمالي الاصول لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2004/2014



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الموجودة في الملحق رقم 06

نلاحظ من خلال الشكلين السابقين قيمة الفارق بين متوسط إجمالي أصول البنوك العمومية والبنوك الخاصة، حيث يمكن أن يصل حجم الفارق خلال سنة 2004 إلى 26 ضعف (أي أن متوسط إجمالي أصول البنوك العمومية يساوي 26 ضعف إجمالي أصول البنوك الخاصة).

ومن جهة أخرى يوضح الشكل (5-6) الفارق الموجود في صافي النتيجة المحققة من قبل البنوك العمومية والذي تراوح بين 8 و4 اضعاف النتيجة المحققة من قبل البنوك الخاصة، وبناء على ما سبق يمكن تفسير كون معدلات العائد للبنوك الخاصة أكبر منها في البنوك العمومية، إلى الحجم الكبير لإجمالي أصول هاته الأخيرة، والتي تشكل المقام الخاص بمعدل العائد على الأصول، ونفس التفسير يمكن تقديمه لمعدل العائد على حقوق الملكية.

2. الحصة السوقية MS: لقد تم تقدير الحصة السوقية للبنوك المكونة لعينة الدراسة على أساس قيمة القروض المقدمة من قبل تلك البنوك، حيث تم تقسيم قيمة القروض لكل بنك على مجموعة القروض المقدمة من بنوك العينة خلال تلك الفترة، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$MS_{it} = \frac{TL_{it}}{\sum TL_{it}} \text{ حيث أن } TL \text{ تمثل إجمالي القروض للبنك } i \text{ في الزمن } t$$

3. تركيز الصناعة Conc: من أجل حساب تركيز الصناعة تم الاعتماد على مؤشر نسبة التركيز لأكبر 5 بنوك في عينة الدراسة على أساس حجم القروض الممنوحة خلال كل سنة، حيث تم حساب نسبة التركيز من خلال حساب الحصص السوقية للبنوك المكونة لعينة الدراسة خلال كل سنة، ثم نحسب نسبة التركيز من خلال جمع الحصص السوقية لأكبر 5 بنوك خلال تلك السنة من حيث الحصة السوقية لها، أي:

$$CR5_t = \sum_{i=1}^5 MSG_t \text{ حيث أن } MSG_t \text{ تعني الحصة السوقية لكل بنك من البنوك الخمسة خلال تلك السنة.}$$

وتم الاعتماد على هذا المؤشر لأنه لا يتأثر بالقيم الصغيرة، حيث يعبر على مدى قدرة الخمس بنوك الكبرى على السيطرة على إجمالي القروض الممنوحة خلال تلك الفترة، كما أن عدد كبير من الدراسات السابقة اعتمدت على هذا المؤشر نظرا لسهولة حسابه من جهة، ولقلة البيانات اللازمة لتقديره خاصة في ظل عدم توفر البيانات

الخاصة ببعض البنوك الأخرى داخل الصناعة، كما أن النتائج التي تم التوصل إليها تتوافق مع ما تم التوصل إليها في دراسات سابقة<sup>1</sup>، والجدول التالي يبين توزيع الحصص السوقية ومؤشرات التركيز لعينة الدراسة:

الجدول رقم (5-13): تطور الحصص السوقية والتركيز للبنوك المكونة لعينة الدراسة خلال الفترة 2014/2004.

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
BAD	0,081	0,070	0,058	0,069	0,068	0,114	0,149	0,152	0,140	0,155	0,152
BDL	0,047	0,063	0,068	0,063	0,057	0,053	0,058	0,059	0,073	0,007	0,011
BEA	0,203	0,194	0,180	0,175	0,197	0,171	0,164	0,169	0,148	0,169	0,162
BADR	0,218	0,236	0,195	0,176	0,142	0,123	0,096	0,110	0,106	0,112	0,086
BNA	0,308	0,251	0,287	0,297	0,292	0,317	0,281	0,269	0,290	0,295	0,338
CPA	0,105	0,117	0,112	0,104	0,112	0,106	0,127	0,130	0,138	0,147	0,139
ABC	0,004	0,006	0,006	0,008	0,006	0,006	0,006	0,005	0,005	0,006	0,006
BNP	0,005	0,013	0,018	0,024	0,026	0,023	0,026	0,024	0,021	0,025	0,021
BARAKA	0,017	0,024	0,024	0,025	0,026	0,024	0,021	0,017	0,015	0,014	0,014
GULF	0,000	0,002	0,005	0,006	0,009	0,009	0,010	0,013	0,017	0,018	0,019
maghrab bank	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,000	0,001	0,001	0,000	0,001	0,001
natixis	0,003	0,004	0,011	0,012	0,014	0,012	0,014	0,012	0,013	0,013	0,012
SG	0,007	0,015	0,028	0,036	0,044	0,035	0,039	0,033	0,026	0,025	0,022
TRUST	0,002	0,003	0,006	0,004	0,006	0,007	0,007	0,005	0,005	0,006	0,006
CR 5	0,915	0,869	0,842	0,820	0,812	0,831	0,816	0,830	0,822	0,878	0,878
CR 5 (collusion)	0,994	0,989	0,982	0,980	0,978	0,977	0,975	0,977	0,973	0,967	0,965
HHI	0,204	0,180	0,175	0,172	0,169	0,175	0,160	0,159	0,163	0,176	0,192
HHI (collusion)	0,925	0,869	0,813	0,782	0,758	0,785	0,767	0,792	0,802	0,785	0,792

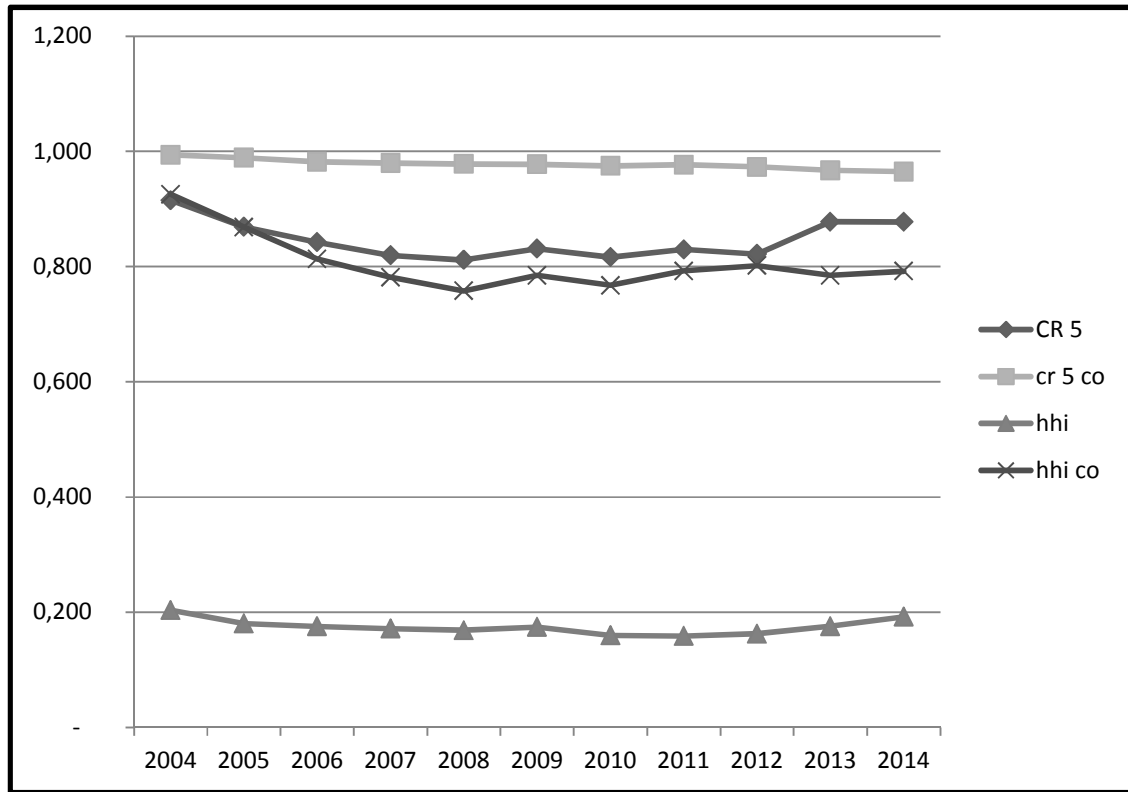
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج MS Excel.

ويتضح من السطر الأخير للجدول السابق مدى تركيز عملية منح القروض في الصناعة المصرفية في الجزائر، حيث نلاحظ أن أكبر 5 بنوك (وهي في الغالب بنوك حكومية) تسيطر على أكثر من 80 في المائة من

<sup>1</sup> World Economic Forum, *The Africa Competitiveness Report 2009*, Geneva, 2009. P 71

القروض الممنوحة خلال الفترة 2014/2004، مما يعطي في بداية الأمر صورة لاحتكار القلة داخل الصناعة، غير أن هذه الصورة ليست مطلقة، وإنما يجب معرفة كيف استغلت تلك البنوك الحصة السوقية الخاصة بها، أي هل كان سلوكها سلوكا احتكاريا أو سلوكا تنافسيا؟، والشكل التالي يبين تطور التركيز داخل الصناعة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (5 9): تطور التركيز داخل الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2014/2004.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5 13) وبرنامج MS Excel.

ويتضح من الشكل أن التركيز داخل عينة الدراسة خلال الفترة 2014/2004 ظل فوق مستوى 80 في المائة، بالرغم من أنه شهد انخفاضا خلال الفترة 2008/2004، نتيجة دخول بنوك أجنبية خاصة إلى الجزائر، هاته البنوك في الغالب لديها خبرة سابقة في مجال الصيرفة، وبالتالي فإن هذا مكنها من منافسة البنوك العمومية في بعض الفئات السوقية، مما أدى إلى تراجع الحصة السوقية للبنوك العمومية، غير أنه منذ سنة 2008 إلى غاية 2014 تحولت نسبة التركيز إلى الزيادة، خاصة في ظل تزامن ذلك مع انفجار الأزمة المالية العالمية، وما ترتب عليها من خسائر، لعل هذا كان من بين أسباب تراجع حصة البنوك الخاصة في إجمالي

القروض بالجزائر؛ وعند التعبير عن التركيز باستخدام مؤشر هيرشمان هيرفندال، نجد أن قيم التركيز كانت محصورة بين 0,20 و 0,159، مما يعني أن وجود تركيز متوسط وأحيانا مرتفع في الصناعة المصرفية الجزائرية، كما أن تطور التركيز وفق مؤشر هيرشمان هيرفندال، كان يشبه تطور التركيز باستخدام مؤشر CR5.

4. الكفاءة: لقد تم استخدام مؤشر الكفاءة من أجل اختبار مدى كون العلاقة بين مؤشرات هيكل الصناعة والأداء علاقة مباشرة أو غير مباشرة تعتمد على الكفاءة كوسيط، وحسب ما تم التطرق إليه في المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تم الاعتماد على نوعين من مؤشرات الكفاءة وهما كفاءة الحجم S-Efficiency والكفاءة التشغيلية X-Efficiency والقيم الخاصة بها موجودة في الجدولين (5.11) و(5.12).

#### ثانيا: المتغيرات الخارجية

يقصد بها مجموعة المتغيرات المستقلة التي تتحدد قيمها خارج النموذج، أي أن قيمتها لا تتأثر بقيم المتغيرات الأخرى داخل النموذج، ونظرا لتعدد المتغيرات التي بإمكانها التأثير على المتغيرات الداخلية للنموذج، فقد حاولنا استخدام أهم المتغيرات الخارجية المستخدمة في الأبحاث الاقتصادية المشابهة لدراستنا، ومن ثم حاولنا اختيار المتغيرات المستقلة الخاصة بكل معادلة من معادلات النموذج، معتمدين في ذلك على مؤشرات التكامل المشترك بين تلك المتغيرات الداخلية والخارجية، و فيما يلي وصف للمتغيرات الخارجية المعتمدة في الدراسة:

1. سعر الفائدة الحقيقي: يعبر سعر الفائدة الحقيقي على الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم الحالي أو المتوقع، أي أنه هو سعر الفائدة الاسمي الذي يأخذ بعين الاعتبار الفرق بين القوة الشرائية للنقود المقرضة والنقود المعاد سدادها، ويتم الاعتماد على هذا المؤشر من أجل قياس الحجم الحقيقي للفوائد التي تحصل عليها البنوك<sup>1</sup>؛

2. نصيب الفرد الواحد من الناتج الداخلي الخام: يعبر عن إجمالي الناتج الداخلي الخام مقسوم على عدد السكان خلال تلك السنة، وبالتالي فإنه يعكس القدرة الشرائية المتوسطة داخل البلد وكذلك مستوى المعيشة في البلد، حيث أنه بإمكانه التأثير على مستوى الادخار وكذلك حجم الطلب على النقود في البلد؛

1955 الدراسات الانسانية، جامعة 20

<http://www.univ-skikda.dz/index.php/ar/06> :

06، سكيكدة، الجزائر، نوفمبر 2010. 195

عليه يوم 2015/12/24 12:28

3. معدل التضخم: يعبر هذا المتغير عن التطور في المستوى العام للأسعار داخل البلد في تلك السنة، وبالتالي فإنه بإمكانه التأثير على حجم الطلب على القروض من خلال الحاجة إليها من قبل المقترضين من جهة، ومن جهة أخرى فإن التضخم يعتبر من بين أهم المتغيرات الكلية التي تركز عليها السياسة النقدية للبلاد، وفي حالة بلوغه مستويات معينة فإن هذا سيدفع السلطات النقدية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية والتي من بينها التأثير على سعر الفائدة الاسمي، وبالتالي التأثير على حجم القروض الممنوحة، ولقد تم الحصول على المؤشرات الخاصة بالتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة من البيانات الصادرة عن البنك العالمي؛

والجدول التالي يبين تطور المتغيرات الكلية الخاصة بالاقتصاد الجزائري المستخدمة في الدراسة.

**جدول رقم (5.14): تطور المتغيرات الكلية الخاصة بالاقتصاد الجزائري المستخدمة في الدراسة**

نسب الفرد من الدخل الإجمالي GDPP (الوحدة دولار أمريكي)	INF	سعر الفائدة الحقيقي inter	
2912	12,247	-3,78	2004
3039	16,125	-7,00	2005
3041	10,546	-2,30	2006
3092	6,395	1,51	2007
3098	15,762	-6,71	2008
3091	-11,161	21,57	2009
3144	16,12	-6,99	2010
3172	17,785	-8,31	2011
3215	6,627	2,25	2012
3244	2,427	5,44	2013
3316	-0,673	8,73	2014

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصاء وبيانات البنك العالمي

4. ملكية البنك (Bank ownership BO): هذا المتغير هو متغير صوري ( Dummy variable )

حيث يعبر عن أن البنك هو بنك عمومي أو بنك خاص حيث يؤخذ القيمة واحد إذا كان البنك عموميا والقيمة صفر بالنسبة لبقية البنوك، وتم استخدام هذا المتغير من أجل توضيح مدى وجود اختلاف في

كيفية استجابة المتغيرات الداخلية على مستوى البنوك العمومية والخاصة؛

5. قيمة الأداء خلال السنة t-1 ( $\pi_{t-1}$ ): يعبر هذا المؤشر عن قيمة المؤشر المعبر عن الأداء خلال السنة السابقة للسنة t، سواء تعلق الأمر بالعائد على الموجودات أو العائد على حقوق الملكية، وتم استخدام هذا المتغير من أجل دراسة مدى وجود أثر للأداء على المتغيرات الداخلية الأخرى.

### ثالثا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

من أجل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية سوف نحاول الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة الثلاث التي اعتمدنا عليها في المبحث الثالث من هذا الفصل، ويتعلق الأمر باختبار IPS، LLC، واختبار ADF، والجدول التالي يبين نتائج تلك الاختبار بالنسبة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

#### جدول رقم (5.15): اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة

المتغير	نوع الاختبار	عند المستوى: I(0) (Level)	عند التفاضل الأول: I(1) (1st difference)
ROA	LLC	-13.0611 (0,0000)	/
	IPS	-6.10461 (0,0000)	/
	ADF	82.8805 (0,0012)	/
ROE	LLC	-7.36281 (0.0000)	/
	IPS	-5.36476 (0.0000)	/
	ADF	81.0189 (0.0000)	/
MS	LLC	-2.72758	/



	(0.0032)		
/	1.00952-	IPS	
	(0.1564)		
/	47.2978	ADF	
	(0.0233)		
/	4.63413-	LLC	<b>Conc</b>
	(0.0000)		
/	3.79255-	IPS	
	(0.0001)		
/	59.0206	ADF	
	(0.0012)		
/	7.26239-	LLC	<b>SEFF</b>
	(0.0000)		
/	4.02556-	IPS	
	(0.0000)		
/	68.3052	ADF	
	(0.0000)		
	12.7191-	LLC	<b>Inter</b>
	(0.0000)		
	7.15702-	IPS	
	(0.0000)		
	98.9167	ADF	
	(0.0000)		
20.5397-	1.71226-	LLC	<b>GDPP</b>
(0.0000)	(0.0434)		
14.4228-	1.87286	IPS	
(0.0000)	(0.9695)		
192.782	10.4035	ADF	

(0.0000)	(0.9997)		
/	12.1202-	LLC	INF
	(0.0000)		
/	6.78299-	IPS	
	(0.0000)		
/	94.1013	ADF	
	(0.0000)		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

ويتضح من خلال الجدول السابق أن أغلب المتغيرات المعتمدة في الدراسة هي متغيرات مستقرة عند المستوى 0، أما المتغير GDPP فهو مستقر عند مستوى التفاضل الأول 1.

### المطلب الثاني: اختبار التحديد لنموذج الدراسة

سنحاول خلال هذا المطلب اختبار شرطي الرتبة والترتيب لنموذج الدراسة، وهذا من أجل اختبار مدى إمكانية تقدير معالم النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

#### أولاً: اختبار شرط الترتيب

إن عملية اختبار شرط الترتيب للنموذج تعتمد على اختبار شرط الترتيب لكل معادلة من معادلات النموذج، وذلك على النحو التالي:

وفق ما تم التطرق إليه في المبحث الثاني من هذا الفصل، فإن نموذج الدراسة يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$\pi_{it} = \beta_0 + \beta_1 Conc_t + \beta_2 MS_{it} + \beta_3 XEFF_{it} + \beta_4 SEFF_{it} + \beta_5 BO_i + \varepsilon_{it} \quad \dots(5.6)$$

$$Conc_t = \gamma_0 + \gamma_1 \pi_{it-1} + \gamma_2 XEFF_{it} + \gamma_3 SEFF_{it} + \gamma_4 inter_t + \gamma_5 GDPP_t + \varepsilon_{it} \quad \dots(5.7)$$

$$MS_{it} = \mu_0 + \mu_1 \pi_{it-1} + \mu_2 XEFF_{it} + \mu_3 SEFF_{it} + \mu_4 BO_i + \varepsilon_{it} \quad \dots(5.8)$$

$$XEFF_{it} = \theta_0 + \theta_1 \pi_{it-1} + \theta_2 Conc_t + \theta_3 MS_{it} + \theta_4 BO_i + \varepsilon_{it} \quad \dots(5.9)$$

$$SEFF_{it} = \varphi_0 + \varphi_1 \pi_{it-1} + \varphi_2 Conc_t + \varphi_3 MS_{it} + \varphi_4 Inf_t + \varphi_5 GDPP_t + \varepsilon_{it} \quad (5.10)$$

ويتضح أن النموذج يتكون من خمسة متغيرات داخلية هي:  $\pi_{it}; Conc_t; MS_{it}; XEFF_{it}; SEFF_{it}$

وبالتالي فإن  $G = 5$ ؛

يشتمل النموذج أيضا على ستة متغيرات خارجية هي:  $BO_i; Inf_t; \pi_{it-1}; GDPP_t; inter$  والقيمة الثابتة  $c$

وبالتالي فإن  $K = 6$ ؛

ومن أجل اختبار شرط الترتيب لكل معادلة فإننا نقوم بحساب عدد المتغيرات الداخلية  $\hat{g}$  والمتغيرات الخارجية  $\hat{k}$  الموجودة بها ثم نقوم باختبار شرط الترتيب الذي يكون على الشكل التالي:  $G - \hat{g} + K - \hat{k} \geq G - 1$

1. اختبار شرط الترتيب للمعادلة (5.6) من نموذج الدراسة:

في هذه المعادلة لدينا  $\hat{g} = 5, \hat{k} = 2$  وبالتالي فإن:

$$G - \hat{g} + K - \hat{k} = 5 - 5 + 6 - 2 = 4 = G - 1$$

2. اختبار شرط الترتيب للمعادلة (5.7) من نموذج الدراسة:

في هذه المعادلة لدينا  $\hat{g} = 3, \hat{k} = 4$  وبالتالي فإن:

$$G - \hat{g} + K - \hat{k} = 5 - 3 + 6 - 4 = 4 = G - 1$$

3. اختبار شرط الترتيب للمعادلة (5.8) من نموذج الدراسة:

في هذه المعادلة لدينا  $\hat{g} = 3, \hat{k} = 3$  وبالتالي فإن:

$$G - \hat{g} + K - \hat{k} = 5 - 3 + 6 - 3 = 5 > G - 1$$

4. اختبار شرط الترتيب للمعادلة (5.9) من نموذج الدراسة:

في هذه المعادلة لدينا  $\hat{g} = 3, \hat{k} = 3$  وبالتالي فإن:

$$G - \hat{g} + K - \hat{k} = 5 - 3 + 6 - 3 = 5 > G - 1$$

5. اختبار شرط الترتيب للمعادلة (5.10) من نموذج الدراسة:

في هذه المعادلة لدينا  $g = 3$  و  $k = 4$  وبالتالي فإن:

$$G - g + K - k = 5 - 3 + 6 - 4 = 4 = G - 1$$

وبما أن المعادلات الخمسة المكونة لنموذج الدراسة كانت تامة وزائدة التحديد فإنه يمكننا القول إن النموذج هو زائد تحديد.

### ثانيا: شرط الرتبة للنموذج

من أجل اختبار شرط الرتبة للنموذج سنحاول في البداية نقل كل المتغيرات الداخلية والخارجية

لنموذج إلى الجانب الأيسر من المعادلات، وبالتالي فإن النموذج يصبح على الشكل التالي:

$$\pi_{it} - \beta_0 - \beta_1 Conc_t - \beta_2 MS_{it} - \beta_3 XEFF_{it} - \beta_4 SEFF_{it} - \beta_5 BO_i = \varepsilon_{it} \quad \dots(5.36)$$

$$Conc_t - \gamma_0 - \gamma_1 \pi_{it-1} - \gamma_2 XEFF_{it} - \gamma_3 SEFF_{it} - \gamma_4 inter_t - \gamma_5 GDPP_t = \varepsilon_{it} \quad \dots(5.37)$$

$$MS_{it} - \mu_0 - \mu_1 \pi_{it-1} - \mu_2 XEFF_{it} - \mu_3 SEFF_{it} - \mu_4 BO_i = \varepsilon_{it} \quad \dots(5.38)$$

$$XEFF_{it} - \theta_0 - \theta_1 \pi_{it-1} - \theta_2 Conc_t - \theta_3 MS_{it} - \theta_4 BO_i = \varepsilon_{it} \quad \dots(5.39)$$

$$SEFF_{it} - \varphi_0 - \varphi_1 \pi_{it-1} - \varphi_2 Conc_t - \varphi_3 MS_{it} - \varphi_4 Inf_t - \varphi_5 GDPP_t = \varepsilon_{it} \quad (5.40)$$

وبعد تعديل شكل النموذج سنحاول الآن تشكيل الجدول الخاص بمعاملات النموذج والذي يكون على الشكل التالي:

جدول رقم (5.16) : معاملات نموذج المعادلات الآتية محل الدراسة

المعادلة	$\pi_{it}$	$Conc_t$	$MS_{it}$	$XEFF_{it}$	$SEFF_{it}$	$Inf_t$	$BO_i$	$GDPP_t$	$\pi_{it-1}$	$inter_t$
1	1	$-\beta_1$	$-\beta_2$	$-\beta_3$	$-\beta_4$	0	$-\beta_5$	0	0	0
2	0	1	0	$-\gamma_2$	$-\gamma_3$	0	0	$-\gamma_5$	$-\gamma_1$	$-\gamma_4$
3	0	0	1	$-\mu_2$	$-\mu_3$	0	$-\mu_4$	0	$-\mu_1$	0
4	0	$-\theta_2$	$-\theta_3$	1	0	$-\theta_4$	$-\theta_5$	0	$-\theta_1$	0
5	0	$-\varphi_2$	$-\varphi_3$	0	1	$-\varphi_4$	0	$-\varphi_5$	$-\varphi_1$	0

المصدر: من اعداد الباحث

وبعد تشكيل الجدول يمكننا الآن القيام باختبار شرط الرتبة لكل معادلة من معادلات النموذج كما يلي:

- اختبار شرط الرتبة للمعادلة رقم 1:

عند اختيار أعمدة الجدول التي تحتوي على قيم معدومة في السطر الأول، وحذف تلك القيم المعدومة فإننا نحصل على المصفوفة التالية:

$$A_1 = \begin{bmatrix} 0 & -\gamma_5 & -\gamma_1 & -\gamma_4 \\ 0 & 0 & -\mu_1 & 0 \\ 0 & 0 & -\theta_1 & 0 \\ -\varphi_4 & -\varphi_5 & -\varphi_1 & 0 \end{bmatrix}$$

وعليه نلاحظ بأن رتبة هاته المصفوفة هي 4 وبالتالي فإن:

$$\text{rang de } A_1 = 4 = g - 1$$

- اختبار شرط الرتبة للمعادلة رقم 2:

عند اختيار أعمدة الجدول التي تحتوي على قيم معدومة في السطر الثاني، وحذف تلك القيم المعدومة فإننا نحصل على المصفوفة التالية:

$$A_2 = \begin{bmatrix} 1 & -\beta_2 & 0 & -\beta_5 \\ 0 & 1 & 0 & -\mu_4 \\ 0 & -\theta_3 & 0 & -\theta_4 \\ 0 & -\varphi_3 & -\varphi_4 & 0 \end{bmatrix}$$

وعليه نلاحظ بأن رتبة هاته المصفوفة هي 4 وبالتالي فإن:

$$\text{rang de } A_2 = 4 = g - 1$$

- اختبار شرط الرتبة للمعادلة رقم 3:

عند اختيار أعمدة الجدول التي تحتوي على قيم معدومة في السطر الثالث، وحذف تلك القيم المعدومة فإننا نحصل على المصفوفة التالية:

$$A_3 = \begin{bmatrix} 1 & -\beta_1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & -\gamma_5 & -\gamma_4 \\ 0 & -\theta_2 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & -\varphi_2 & -\varphi_4 & -\varphi_5 & 0 \end{bmatrix}$$

وعليه نلاحظ بأن رتبة هاته المصفوفة هي 4، حيث أن رتبة المصفوفة تساوي اقل قيمة بين عدد الأعمدة وعدد الاسطر، وبما أنه لدينا 5 أعمدة و 4 اسطر فإن رتبة المصفوفة هي 4، وبالتالي فإن:

$$\text{rang de } A_3 = 4 = g - 1$$

إذا المعادلة رقم 3 هي تامة التحديد؛

• اختبار شرط الرتبة للمعادلة رقم 4:

عند اختيار أعمدة الجدول التي تحتوي على قيم معدومة في السطر الرابع، وحذف تلك القيم المعدومة فإننا نحصل على المصفوفة التالية:

$$A_4 = \begin{bmatrix} 1 & -\beta_4 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & -\gamma_3 & 0 & -\gamma_5 & -\gamma_4 \\ 0 & -\mu_3 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & -\varphi_4 & -\varphi_5 & 0 \end{bmatrix}$$

وعليه نلاحظ بأن رتبة هاته المصفوفة هي 4، حيث أنه لدينا 5 أعمدة و 4 أسطر فإن رتبة المصفوفة هي 4، وبالتالي فإن:

$$\text{rang de } A_4 = 4 = g - 1$$

إذا المعادلة رقم 4 هي تامة التحديد؛

• اختبار شرط الرتبة للمعادلة رقم 5:

عند اختيار أعمدة الجدول التي تحتوي على قيم معدومة في السطر الخامس، وحذف تلك القيم المعدومة فإننا نحصل على المصفوفة التالية:

$$A_5 = \begin{bmatrix} 1 & -\beta_3 & -\beta_5 & 0 \\ 0 & -\gamma_2 & 0 & -\gamma_4 \\ 0 & -\mu_2 & -\mu_4 & 0 \\ 0 & 1 & -\theta_4 & 0 \end{bmatrix}$$

وعليه نلاحظ بأن رتبة هاته المصفوفة هي 4 وبالتالي فإن:

$\text{rang de } A_5 = 4 = g - 1$  إذا المعادلة رقم 5 هي تامة التحديد؛

- وبما أن كل معادلات النموذج هي تامة التحديد، فإنه يمكن القول بأن نموذج المعادلات الآتية المعتمد في الدراسة هو نموذج تام التحديد، وبالرغم من أن شرط الترتيب يشير إلى أن النموذج زائد التحديد غير أن شرط الرتبة يعتبر شرطا كافيا، وبالتالي فإننا نستخلص بأن النموذج هو تام التحديد.

### المطلب الثالث: تقدير النموذج واختباره احصائيا

سنحاول خلال هذا المطلب تقدير معالم نموذج الدراسة الذي تم التطرق اليه من قبل، ومن ثم سنحاول اختبار هذا النموذج احصائيا.

#### أولا: المفاضلة بين طرق تقدير نموذج الدراسة

بما أن نموذج المعادلات الآتية المستخدم في الدراسة هو تام التحديد، وبالتالي فإنه بالإمكان القيام بتقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين *(two stage least square (TSLS)*، وحتى تكون هذه الطريقة مفيدة فإنه يجب أن تكون المتغيرات الداخلية هي داخلية فعليا، أي أن قيمتها تتحدد داخل النموذج وليس خارجه، وعلى هذا الأساس سنحاول تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقتين، ومن ثم سنحاول المفاضلة بينهما على أساس قيمة *R-squared* وخطا التقدير للمعادلات المكونة للنموذج، كما أنه تم التعبير عن الأداء باستخدام مؤشر العائد على الموجودات، والطرق المستخدمة في عملية التقدير هي:

- الطريقة الأولى: تقدير معالم النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية؛
- الطريقة الثانية: تقدير معالم النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين واعتبار المتغيرات الداخلية كلها على أنها متغيرات أساسية ما عدا متغير الأداء.

وخصائص التقدير لكل طريقة من الطرق السابقة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (17.5): مقارنة بين خصائص تقدير نموذج الدراسة وفق الطرق المعتمدة في التقدير

المعادلة	الطريقة الثانية		الطريقة الأولى	
المعادلة (1)	0.401451	R-squared	0.370223	R-squared
	0.379117	Adjusted R-squared	0.348947	Adjusted R-squared
	1.331805	S.E. of regression	1.452528	S.E. of regression
	1.543132	Durbin-Watson stat	1.610485	Durbin-Watson stat
المعادلة (2)	0.308819	R-squared	0.308819	R-squared
	0.283029	Adjusted R-squared	0.283029	Adjusted R-squared
	0.018862	S.E. of regression	0.018862	S.E. of regression
	1.297807	Durbin-Watson stat	1.297807	Durbin-Watson stat
المعادلة (3)	0.632909	R-squared	0.632909	R-squared
	0.622032	Adjusted R-squared	0.622032	Adjusted R-squared
	0.052585	S.E. of regression	0.052585	S.E. of regression
	0.098573	Durbin-Watson stat	0.098573	Durbin-Watson stat
المعادلة (4)	0.033632	R-squared	0.033632	R-squared
	0.004999	Adjusted R-squared	0.004999	Adjusted R-squared
	0.191507	S.E. of regression	0.191507	S.E. of regression
	0.002052	Durbin-Watson stat	0.002052	Durbin-Watson stat
المعادلة (5)	0.046603	R-squared	0.046603	R-squared
	0.011028	Adjusted R-squared	0.011028	Adjusted R-squared
	0.255044	S.E. of regression	0.255044	S.E. of regression
	0.585842	Durbin-Watson stat	0.585842	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews8*.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن الطريقة الثانية تعطي أفضل قيمة لمعامل التحديد، وخطأ التقدير بالنسبة للمعادلات الخمسة المكونة للنموذج، ولهذا سنحاول الاعتماد عليها في تقدير معالم نموذج الدراسة، وتحليل العلاقة بين المتغيرات،

### ثانياً: تقدير معالم نموذج الدراسة باستخدام أسلوب المربعات الصغرى على مرحلتين

سنحاول في هذا العنصر استخدام الطريقة الثانية من الطرق السابقة للتقدير، حيث سنستخدم فيها أسلوب المربعات الصغرى على مرحلتين، مع اعتبار كل المتغيرات الداخلية على أنها أساسية ماعدا متغير الأداء، هذا الأخير سوف نعبر عنه باستخدام معدل العائد على الموجودات في الجانب الأيسر للجدول، ثم باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية في الجانب الأيمن له، والجدول التالي يبين نتائج التقدير لمعاملات نموذج الدراسة.



جدول رقم (18.5): نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة

Estimation Method: Two-Stage Least Squares Date: 01/24/16 Time: 09:27 Sample: 2004 2014 Included observations: 154 Total system (balanced) observations 770							
Dependent variable $\pi$ : ROA				Dependent variable $\pi$ : ROE			
Equation1: $\pi = C(1) + C(2)*CONC + C(3)*MS + C(4)*XEFF + C(5)*SEFF + C(6)*BO$							
Instruments: $C \pi (-1) GDPPI NF BO INTER XEFF MS CONC SEFF$							
	Coefficient	t-Statistic	Prob		Coefficient.	t-Statistic	Prob
C(1)	3.586734	0.808578	0.4190	C(1)	-0.664805	-0.011121	0.9911
C(2)	-2.422764	-0.473954	0.6357	C(2)	-11.21374	-0.162786	0.8707
C(3)	<b>5.617367</b>	2.620968	0.0090	C(3)	<b>84.34325</b>	2.920250	0.0036
C(4)	0.315881	0.457763	0.6473	C(4)	19.43462	2.089939	0.0370
C(5)	0.822373	1.598162	0.1105	C(5)	13.37204	1.928371	0.0542
C(6)	<b>-2.856655</b>	-7.750853	0.0000	C(6)	<b>-21.95057</b>	-4.419553	0.0000
R-squared	<b>0.401451</b>	Mean dependent var	1.697714	R-squared	0.149530	Mean dependent var	11.21279
Adjusted R-squared	0.379117	S.D. dependent var	1.690192	Adjusted R-squared	0.117796	S.D. dependent var	19.10801
S.E. of regression	1.331805	Sum squared resid	237.6765	S.E. of regression	17.94733	Sum squared resid	43162.32
Durbin-Watson stat	1.543132			Durbin-Watson stat	2.260347		
Equation2: $CONC = C(7) + C(8)*\pi (-1) + C(9)*XEFF + C(10)*SEFF + C(11)*INTER + C(12)*GDPPI$							
Instruments: $C \pi (-1) GDPPI NF BO INTER XEFF MS CONC SEFF$							
	Coefficient.	t-Statistic	Prob		Coefficient.	t-Statistic	Prob
C(7)	<b>0.480989</b>	7.844871	0.0000	C(7)	<b>0.490156</b>	8.038295	0.0000
C(8)	-0.000946	-1.072114	0.2841	C(8)	5.21E-06	0.061672	0.9508
C(9)	-0.012136	-1.287154	0.1985	C(9)	-0.011588	-1.219785	0.2230
C(10)	<b>-0.015210</b>	-2.152288	0.0317	C(10)	<b>-0.015511</b>	-2.184179	0.0293
C(11)	<b>0.000491</b>	2.629261	0.0088	C(11)	<b>0.000476</b>	2.521451	0.0119
C(12)	<b>0.000121</b>	6.209788	0.0000	C(12)	<b>0.000117</b>	6.090265	0.0000
R-squared	0.308819	Mean dependent var	0.837219	R-squared	0.302910	Mean dependent var	0.837219
Adjusted R-squared	0.283029	S.D. dependent var	0.022276	Adjusted R-squared	0.276900	S.D. dependent var	0.022276
S.E. of regression	0.018862	Sum squared resid	0.047675	S.E. of regression	0.018943	Sum squared resid	0.048083
Durbin-Watson stat	1.297807			Durbin-Watson stat	1.265242		
Equation3: $MS = C(13) + C(14)*\pi (-1) + C(15)*XEFF + C(16)*SEFF + C(17)*BO$							

<b>Instruments: C π (-1) GDP INF BO INTER XEFF MS CONC SEFF</b>							
	Coefficient.	t-Statistic	Prob		Coefficient.	t-Statistic	Prob
C(13)	-0.024500	-0.806462	0.4203	C(13)	-0.016508	-0.551247	0.5816
C(14)	<b>0.006132</b>	2.155718	0.0315	C(14)	<b>0.000694</b>	2.923781	0.0036
C(15)	0.032025	1.182389	0.2375	C(15)	0.023870	0.884217	0.3769
C(16)	0.004610	0.224690	0.8223	C(16)	0.006091	0.304560	0.7608
C(17)	<b>0.144647</b>	13.16368	0.0000	C(17)	<b>0.139474</b>	14.63769	0.0000
R-squared	0.632909	Mean dependent var	0.071536	R-squared	0.642886	Mean dependent var	0.071536
Adjusted R-squared	0.622032	S.D. dependent var	0.085533	Adjusted R-squared	0.632305	S.D. dependent var	0.085533
S.E. of regression	0.052585	Sum squared resid	0.373298	S.E. of regression	0.051865	Sum squared resid	0.363152
Durbin-Watson stat	0.098573			Durbin-Watson stat	0.164271		
<b>Equation4: XEFF = C(19)+ C(20)* π (-1) +C(21)*CONC + C(22)*MS + C(23)* BO</b>							
<b>Instruments: C π (-1) GDP INF BO INTER XEFF MS CONC SEFF</b>							
	Coefficient.	t-Statistic	Prob		Coefficient.	t-Statistic	Prob
C(19)	0.728731	1.193116	0.2332	C(19)	0.748049	1.230417	0.2190
C(20)	-0.003537	-0.341603	0.7328	C(20)	0.001079	1.211400	0.2262
C(21)	-0.144333	-0.197786	0.8433	C(21)	-0.194560	-0.267849	0.7889
C(22)	0.383949	1.232000	0.2184	C(22)	0.265267	0.841297	0.4005
C(23)	-0.000772	-0.012955	0.9897	C(23)	0.031633	0.567183	0.5708
R-squared	0.033632	Mean dependent var	0.629486	R-squared	0.043197	Mean dependent var	0.629486
Adjusted R-squared	0.004999	S.D. dependent var	0.191988	Adjusted R-squared	0.014848	S.D. dependent var	0.191988
S.E. of regression	0.191507	Sum squared resid	4.951122	S.E. of regression	0.190557	Sum squared resid	4.902114
Durbin-Watson stat	0.002052			Durbin-Watson stat	0.024807		
<b>Equation5: SEFF = C(25)+ C(26)* π (-1) +C(27)*CONC + C(28)*MS + C(29) *INF + C(30)*GDP</b>							
<b>Instruments: C π (-1) GDP INF BO INTER XEFF MS CONC SEFF</b>							
	Coefficient.	t-Statistic	Prob		Coefficient.	t-Statistic	Prob
C(25)	1.646670	1.639371	0.1016	C(25)	1.576410	1.565225	0.1180
C(26)	0.013852	1.104824	0.2696	C(26)	9.37E-05	0.082529	0.9343
C(27)	-2.003416	-1.732326	0.0837	C(27)	-2.129460	-1.842066	0.0659
C(28)	0.380573	1.431107	0.1529	C(28)	0.290310	1.142337	0.2537
C(29)	-0.002044	-0.771030	0.4410	C(29)	-0.002263	-0.846533	0.3976
C(30)	0.000294	0.991491	0.3218	C(30)	0.000359	1.229816	0.2192
R-squared	0.046603	Mean dependent var	0.927753	R-squared	0.037967	Mean dependent var	0.927753

Adjusted R-squared	0.011028	S.D. dependent var	0.256462	Adjusted R-squared	0.002070	S.D. dependent var	0.256462
S.E. of regression	0.255044	Sum squared resid	8.716363	S.E. of regression	0.256197	Sum squared resid	8.795316
Durbin-Watson stat	0.585842			Durbin-Watson stat	0.575658		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews8*.

### ثالثا: تحليل النموذج اقتصاديا

#### 1. تحليل نتائج نموذج الإنحدار

يتضح من الجدول الخاص بالمعادلة رقم 1 أن النموذج قام بتفسير 40.14 في المائة من التغير في مؤشر الأداء، عند التعبير عنه باستخدام معدل العائد على الموجودات؛ و14.95 في المائة من التغير في العائد على حقوق الملكية، كما أن العلاقة التي تربط المتغير التابع في هذه المعادلة بالمتغيرات المفسرة له كانت نفسها، حيث لاحظنا وجود **علاقة معنوية** بين مؤشر الأداء وكل من متغير الحصة السوقية وملكية البنك، مما يدل على قدرة هاته المتغيرات على التأثير على مؤشر الأداء للبنك، حيث يمكن ملاحظة أن العلاقة بين مؤشر الأداء والحصة السوقية للبنك هي **علاقة طردية** مما يعني أنه كلما زادت الحصة السوقية للبنك كلما تحسن مؤشر الأداء له.

أما ما يخص العلاقة بين مؤشر الأداء ومتغير ملكية البنك فهي **علاقة عكسية**، مما يدل على أن البنوك الخاصة كانت تتمتع بأداء أحسن من البنوك العمومية، وهذا بالرغم من انخفاض مقدار الأرباح التي حققتها، غير أنه عند ترجيح تلك الأرباح بحجم الموجودات وحقوق الملكية، نجد أن البنوك الخاصة تصبح أحسن مردودية من البنوك العمومية، هاته الأخيرة التي تقوم باستثمارات كبيرة من حيث الموجودات وحقوق الملكية.

ويتضح من خلال نتائج المعادلة الأولى **تحقق فرضية RMP**، التي تعني أنه كلما زادت الحصة السوقية للبنوك كلما ساهم هذا في تحسين مؤشرات الأداء لديها.

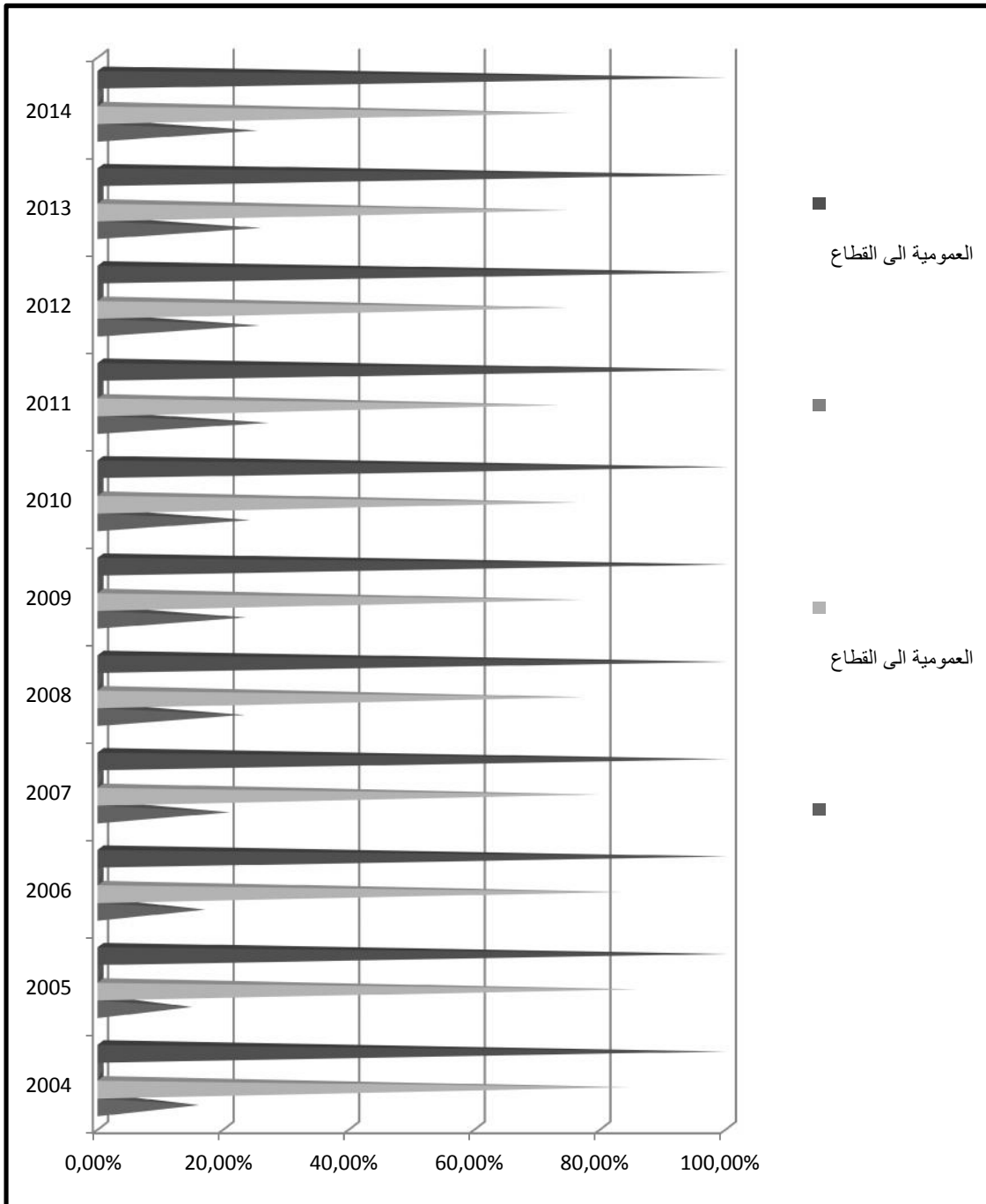
وبالنسبة للمعادلة رقم 2، نجد بأن المعادلة تفسر 30.88 في المائة فقط من التغير في تركيز الصناعة، هذا الأخير كانت له **علاقة معنوية وضعيفة** فقط مع ثلاث متغيرات هي كفاءة الحجم، معدل الفائدة الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام؛ ونلاحظ من خلال نتائج الجدول وجود **علاقة ضعيفة وعكسية**

بين تركيز الصناعة (مقاسا بنصيب البنوك الخمسة الكبرى في الصناعة) وكفاءة الحجم مما يدل على أن التغير في تركيز الصناعة، لم يكن سببه الرئيسي كفاءة الحجم التي تتمتع بها البنوك الكبيرة في الجزائر، وإنما يمكن أن يعود إلى عوامل أخرى في مقدمتها الاتفاقيات المبرمة بين العديد من المؤسسات الوطنية الحكومية والاقتصادية الناشطة في قطاعات استراتيجية مثل الطاقة والمناجم والنقل والفلاحة وكذلك القطاع العسكري، هاته الاتفاقيات التي جعلت البنوك الحكومية تحتل حصص سوقية معتبرة بموجب قرارات سياسية، غالبا ما تهمل الجانب الاقتصادي، أي لا تكون على أساس كون تلك البنوك تقدم العرض الأحسن في السوق، والدليل على هذا هو أن أغلب المتعاملين الذين استفادوا من قروض البنوك العمومية، هم عبارة عن مؤسسات عمومية، حيث يوضح الملحق رقم (07) الحصص السوقية للبنوك العمومية والخاصة في سوق القروض المصرفية الموجهة للقطاعين العام والخاص.

ولتوضيح أكثر للبيانات الواردة في الملحق، يمكن تقديم الشكل التالي، والذي يبين حصص البنوك

العمومية والخاصة من القروض الممنوحة خلال الفترة 2004/2014.

شكل رقم (5.10): حصص البنوك العمومية والخاصة في القروض الممنوحة خلال الفترة 2004/2014.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الملحق رقم 07

يوضح الشكل السابق مدى سيطرة البنوك العمومية على القروض الممنوحة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث تبين النتائج أن البنوك العمومية تسيطر بنسب كبيرة على القروض الممنوحة إلى القطاع العام، حيث يمكن أن تصل حصتها إلى 100 في المائة من القروض الممنوحة له، ونظرا لكون هاته القروض في أغلبها قروض مبنية على قرارات سياسة مركزية، وبالتالي فإن نسب الفائدة المعتمدة فيها تكون غير خاضعة لمبدأ المنافسة، وإنما تكون على أساس الحفاظ على مصالح الاطراف المتعاقدة، أي أنه بالرغم من قدرة البنوك الخاصة على عرض أسعار فائدة منافسة لأسعار الفائدة المقدمة من قبل البنوك العمومية، غير أن مؤسسات القطاع العام تتجه إلى التعامل مع البنوك العمومية.

ومن جهة أخرى تساهم القدرة التمويلية للبنوك العمومية في جلب عملاء المؤسسات العمومية، خاصة في حالة المشاريع الضخمة والتي تحتاج إلى تمويل كبير ولمدة زمنية طويلة، مما يجعل البنوك الخاصة غير قادرة على المغامرة في مثل هاته القروض، خاصة في حالة وجود مخاطر مرتبطة بذلك المشروع الاستثماري، مما يبقي المجال أمام البنوك العمومية في الحصول على هذا التمويل.

وفيما يخص المعادلة الثالثة فهي تحاول تفسير الحصص السوقية الحالية للبنوك عبر مجموعة من المتغيرات المفسرة، حيث استطاعت المعادلة من تفسير 63.29 في المائة من التغير في الحصص السوقية للبنوك، هاته الاخيرة كانت لديها علاقات معنوية مع متغيرين مفسرين فقط وهما: مؤشر الأداء للسنة (  $t-1$  ) وملكية البنك؛ وبالنسبة لمؤشر الأداء للسنة (  $t-1$  ) فإنه كان يؤثر طرديا على الحصة السوقية ولكن بشكل ضعيف حيث أنه عند حدوث زيادة ب واحد في المائة في مؤشر الأداء فإن هذا سيؤدي إلى زيادة تقدر ب 0.008 في المائة في الحصة السوقية للبنك، وبالتالي فإن الأثر يعد ضعيف جدا.

يسمح الجدول السابق أيضا بتوضيح وجود علاقة طردية بين ملكية البنك والحصة السوقية الخاصة به، ويرجع السبب في ذلك إلى التحليل الذي تم تقديمه حول التركيز، وعلاقته بالاتفاقيات المبرمة بين البنوك والمؤسسات الاستراتيجية الوطنية، حيث لاحظنا أن البنوك العمومية كانت لديها الافضلية في السوق من خلال تلك الاتفاقيات، وبالتالي فإن هذا مكنها من احتلال حصص سوقية معتبرة، حيث نجد أن متغير ملكية البنك لديه قدرة أكبر على تفسير التغير في الحصة السوقية مقارنة ببقية المتغيرات المفسرة الأخرى.

حاولت المعادلة الرابعة تحليل التغير في الكفاءة  $X$  للبنوك، وتوصلت نتائج الجدول إلى تفسير 3.36 في المائة من التغير بها، ويوضح الجدول أن الكفاءة  $X$  ليس لديها علاقة معنوية مع أي متغير من المتغيرات المفسرة.

توضح النتائج الخاصة بالمعادلة الخامسة من نموذج الدراسة أن كفاءة الحجم ليس لها علاقة معنوية مع أي متغير من المتغيرات المفسرة، حاله في ذلك حال الكفاءة  $X$ ، مما يدل على كفاءة البنوك تعد متغيرات خارجية تتحدها قيمها خارج نموذج الدراسة.

## 2. اختبار مؤشر لرنر (Lerner Index) في الصناعة المصرفية في الجزائر:

من أجل اختبار العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في الصناعة المصرفية، سنحاول في هذا العنصر تطبيق مؤشر Lerner الخاص بالصناعات ذات هيكل احتكار قلة، و حسبه فان العلاقة بين نسبة الهامش سعر-تكلفة

$$\frac{P - \bar{C}}{P} = \frac{HHI}{\eta} \quad \text{حدية في الصناعة ذات هيكل احتكار قلة هي على الشكل التالي}^1$$

في الص  
 تمثل سعر المنتج  
 $P$   
 $\bar{C}$ : متوسط التكلفة الحدية للصناعة؛  
 $\frac{P - \bar{C}}{P}$ : نسبة الهامش سعر-تكلفة حدية؛  
 مؤشر التركيز لهيرشمان هيرفندال؛  
 $HHI$   
 $\eta$ : مرونة الطلب السعرية؛

ولتحليل العلاقة بين هامش التكلفة و مؤشر هيرشمان هيرفندال، سنحاول الاعتماد على النموذج التالي:

$$\frac{P - \bar{C}}{P} = f(HHI) \quad \text{حيث سنقوم بتشكيل معادلة انحدار بسيط بين مقدار هامش التكلفة في الصناعة}$$

المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010/2004، ومؤشر هيرشمان هيرفندال لها، وذلك وفق الشكل التالي:

$$\frac{P - \bar{C}}{P} = \alpha HHI + \beta \quad \text{حيث أن } \alpha \text{ تمثل مقلوب مرونة الطلب في الصناعة، والتي نفترض أنها ثابتة خلال}$$

فترة الدراسة، كما سنعمد في عملية التقدير على فئتين من البنوك: البنوك العمومية و البنوك الخاصة، والبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة مبينة في الجدول التالي:

<sup>1</sup> Lynne Pepall, Dan Richards & George Norman, op cit, p 56.

جدول رقم (5.19) : البيانات الخاصة بمتغيرات مؤشر لرنر في الصناعة المصرفية الجزائرية

نسبة هامش التكلفة في البنوك العمومية %	نسبة هامش التكلفة %	HHI المصرفية في الجزائر	
7,46	39,74	0,2086	2004
10,7	50,88	0,2009	2005
25,11	43,71	0,1988	2006
33,39	45,83	0,2231	2007
40,07	42,31	0,2487	2008
47,99	44,02	0,2315	2009
54,45	48,48	0,1908	2010

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2006، 2009 و 2010.

نلاحظ من خلال الجدول السابق التقارب في قيم الهامش بين البنوك العمومية والخاصة، مما يدل على عدم وجود سلطة للبنوك العمومية داخل الصناعة المصرفية في الجزائر، بالرغم من قيم التركيز المرتفعة نسبيا، ومن أجل دراسة أثر التركيز على قيم الهامش، سنحاول الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية، و النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5.20): نتائج تقدير مؤشر لرنر للصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010/2004.

المتغير	المتغير التابع هامش التكلفة للبنوك الخاصة			المتغير التابع هامش التكلفة للبنوك العمومية		
	المعامل	t-student	p-value	المعامل	t-student	p-value
HHi	-83.06136	0.3036	-1.146139	222.9985	0.5779	0.594803
الحد الثابت	62.82305	0.0101	4.023020	-16.55185	0.8457	-0.204886
R square	0.208063			0.066082		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

ينتضح من الجدول التالي أن مؤشر التركيز ليس له أثر معنوي على قيمة الهامش سواء في البنوك العمومية أو الخاصة، حيث أن قيمة P-value كانت أكبر من 0,05 مما يعني أن الأثر هو غير معنوي، مما يدعم النتائج المتحصل عليها من تطبيق نموذج Berger في الصناعة المصرفية في الجزائر.



خلاصة

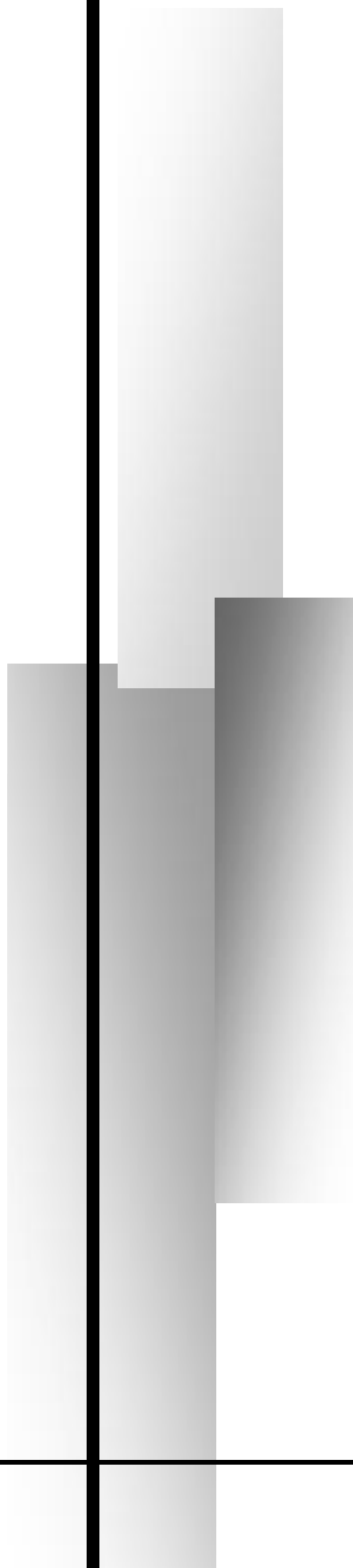
تضمن هذا الفصل عملية تحليل العلاقة التي تربط بين هيكل الصناعة والأداء في الصناعة المصرفية في الجزائر، حيث تم في البداية تقدير مؤشرات الكفاءة الخاصة بعينة مكونة من 13 بنك، ومؤسسة مالية واحدة تنشط في الجزائر خلال الفترة 2004/2014، والنتيجة التي تم التوصل في هذا الشأن، هو أن العديد من تلك البنوك المدروسة كانت تتمتع بوفورات حجم موجبة، مما يعني إمكانية تحسين مستوى تكاليفها من خلال زيادة حجم الإنتاج، أما بخصوص الكفاءة التشغيلية فقد تم التوصل إلى أن البنوك العمومية كانت أحسن بقليل من البنوك الخاصة من حيث الكفاءة التشغيلية.

تم الاعتماد على نموذج Berger من أجل تحليل العلاقة هيكل صناعة-أداء، عبر استخدام نموذج المعادلات الآنية واسلوب المربعات الصغرى على مرحلتين؛ حيث تم التوصل إلى وجود علاقة موجبة معنوية ومباشرة بين الحصة السوقية للبنوك ومعدلات العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات، كما تم التوصل إلى أن تلك العلاقة السابقة هي علاقة متبادلة، على اعتبار أن الحصة السوقية كان لها أثر موجب ومعنوي على مؤشرات الأداء، إلى جانب كون هاته الأخيرة لها أثر موجب ومعنوي على الحصة السوقية.

بينت نتائج الدراسة عدم تحقق أي من الفرضيات الأخرى لنموذج Berger ما عدا فرضية القوة

السوقية RMP.

# الخاتمة



يعتبر الاقتصاد الصناعي احد فروع العلوم الاقتصادية التي حاولت تحليل سلوك الاسواق والصناعات، في سبيل تحديد طبيعة ذلك السلوك، وكيفية توجيهه من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية، حيث تم النظر الى الاقتصاد الصناعي على انه القطب الثالث من اقطاب التحليل الاقتصادي، الى جانب كل من الاقتصاد الجزئي الذي يهتم بتحليل سلوك الافراد الاقتصاديين، والاقتصاد الكلي الذي يهتم بتحليل التوازنات الكلية للأمم، تمحور اهتمام الاقتصاد الصناعي على التحليل البيئي الوسيط بين التحليل الجزئي والكلي.

اعتمد التحليل الاقتصادي الصناعي على استخدام اداة رئيسية مميزة له تعرف بنموذج الهيكل-السلوك-الأداء، هاته الاداة التي تشتمل على ثلاث عناصر اساسية داخل الصناعة، وهي: هيكل الصناعة، سلوك المنشآت العاملة داخل الصناعة وأداء تلك المنشآت، وبالتالي اداء الصناعة ككل؛ حيث تستند عملية التحليل على تحليل سلوك كل عنصر من تلك العناصر، ومن ثم محاولة تحليل العلاقة التي يمكن ان تربط بين تلك العناصر الثلاثة، وعليه فان التحليل قام اساسا على الواقع الاقتصادي لتلك العلاقة، وليس مجرد الاكتفاء بالربط النظري فقط.

ونظرا لتشعب العلاقة بين تلك العناصر وتعقدها، فقد حاول الباحثون في ميدان الاقتصاد الصناعي تجزئة عملية تحليل تلك العلاقة الاجمالية، الى علاقات فرعية يمكن ان تجمع بين عنصرين فقط من العناصر الثلاثة السابقة، وذلك على امل ان يتم في المستقبل التوصل الى تحليل تلك العلاقة الاجمالية، انطلاقا من النتائج الخاصة بتلك العلاقات الفرعية.

تمحور موضوع بحثنا هذا حول تحليل احدى تلك العلاقات الفرعية لنموذج ال SCP، وتعلق الامر بتحليل العلاقة بين هيكل الصناعة وأداء المؤسسات العاملة بها، اين حاولنا معالجة الموضوع في خمسة فصول: أربعة منها نظرية وفصل خامس عبارة عن دراسة قياسية للعلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في الصناعة المصرفية في الجزائر، حيث تركزت الدراسة الميدانية على تطبيق احد النماذج الاساسية المستخدمة في تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، ويتعلق الامر بنموذج Berger الذي طوره سنة 1995، حيث قمنا في البداية بتقييم كفاءة عينة من البنوك خلال الفترة 2003/2014 باستخدام اسلوب ال SFA، ومن ثم استخدام مؤشرات الكفاءة في تقدير معالم نموذج berger على عينة من البنوك الناشطة في الصناعة المصرفية الجزائرية خلال الفترة 2004/2014. وتوصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

## أولاً: نتائج الدراسة ومناقشة الفرضيات

### 1. نتائج الدراسة النظرية:

- تتحدد ملامح هيكل الصناعة بالاعتماد على اربعة مؤشرات اساسية هي: تركيز الصناعة، عوائق الدخول، تمييز المنتجات ودرجة التكامل العمودي بين المؤسسات العاملة داخل الصناعة، غير ان اهمية كل مؤشر منها في تحديد هيكل الصناعة يمكن ان يختلف من صناعة الى اخرى؛
- يسمح تركيز الصناعة بإعطاء صورة اولية عن الهيكل السائد داخل الصناعة، حيث انه يوفر معلومات عن مدى سيطرة فئة صغيرة من المؤسسات على جزء كبير من المبيعات داخل الصناعة، غير ان هاتاه المعلومات لا تعد كافية من اجل اعطاء الهيكل الحقيقي للصناعة بدقة، على اعتبار ان هناك عوامل اخرى بإمكانها المساهمة الى جانب التركيز في تحديد معالم هيكل الصناعة، كما ان الاقتصاد الصناعي الحديث اضاف الى العوامل السابقة عنصر السلوك، وهو ما نجده مثلاً في نظرية الاسواق التنافسية؛
- يمتلك عنصر التركيز قدرة كبيرة على تفسير العديد من السلوكيات الخاصة بالمؤسسات خاصة ما تعلق منها بالإعلان والبحث والتطوير والتسعير وغيرها من السلوكيات الاستراتيجية، الى جانب قدرته على تفسير الاداء الخاص بها، ولهذا فقد شهد هذا المؤشر استخداماً كبيراً في الدراسات الميدانية التي حاولت تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، حيث ان اغلب تلك الدراسات اكدت باستخدام مؤشر التركيز في التعبير عن هيكل الصناعة؛
- ان اختيار مؤشر التركيز الاحسن لتقييم التركيز داخل صناعة ما يرتبط بالهدف من عملية القياس؛
- يتأثر تركيز الصناعة بالعديد من العوامل، حيث يتأثر التركيز ببعض العوامل الهيكلية مثل حجم السوق، وكذلك هيكل الطلب داخل السوق الخاص بتلك الصناعة، كما يتأثر ايضا بنمط نمو المنشآت العاملة في الصناعة، طول دورة حياة المنشآت داخل الصناعة وتنظيم التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع المنتجة من قبل الصناعة؛
- تشكل اقتصاديات السلم والنطاق في الكثير من الحالات عوائق لدخول منافسين جدد الى الصناعة، حيث ان اقتصاديات السلم داخل الصناعة لها اثر على حجم الانتاج الامثل، وبالتالي فان ذلك له اثر على حجم الاستثمار اللازم لبلوغ مستوى تكاليف المنشآت الموجودة داخل الصناعة.

- تساهم السياسات الصناعية التي يتم تبنيها على مستوى الدول، في حماية بعض الصناعات من دخول منشآت جديدة لها، وبالتالي حمايتها من المنافسة المحتملة؛
- البعد الجغرافي لمواقع انتاج وتوزيع المنتجات عن مواقع استهلاك تلك المنتجات يلعب دورا مهما في تمييز المنتجات داخل الصناعة؛
- تعمل عوائق الدخول الى الصناعة كحواجز امام دخول متعاملين جدد الى داخل الصناعة، سواء كانت تلك العوائق ناتجة عن خصائص تلك الصناعة، او انها كانت نتيجة بعض الاستراتيجيات التي قامت بتبنيها المؤسسات الموجودة داخل الصناعة؛
- تسعى المؤسسات الى التكامل العمودي من اجل تحقيق جملة من الاهداف، في مقدمتها العمل على الحفاظ على حصتها السوقية، وزيادة سيطرتها على السوق.
- يتأثر أداء المنظمة بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية لها، حيث تشتمل العوامل الداخلية في العوامل التقنية والموارد المستخدمة من قبلها، بينما تشتمل العوامل الخارجية على ما يعرف بمجموعة PESTEL، والتي هي اختصار للعوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئية والقانونية للمنظمة، حيث تعتبر المنظمة على انها جزء من هاته البيئة الكلية تأثر فيها وتتأثر بها؛
- تتطلب نجاح عملية تقييم الأداء ضرورة توفر مجموعة من المتطلبات في مقدمتها نجد وضوح اهداف المؤسسة وقابليتها للتنفيذ، الى جانب توفر المؤسسة على نظام جيد للمعلومات ومدى التنسيق بين مختلف الجهات المسؤولة على تقييم اداء المؤسسة؛
- شهد مفهوم الصناعة تحولا في مضمونه، حيث انتقل من فكرة كونه يعبر عن ذلك القطاع الثانوي التحويلي الى الشكل الجديد له، والذي يعبر على انه مجموعة من المؤسسات التي تنتج منتجات قابلة للإحلال فيما بينها، تلبي نفس الرغبة وتسوق في نفس السوق؛ وبالتالي فان مفهومها اصبح قريبا من مفهوم القطاع والسوق؛
- بالرغم من التشابه بين التحليل الاقتصادي الجزئي والصناعي، غير ان الباحثين في مجال الاقتصاد الصناعي يرون ان هذا الاخير يتميز عن التحليل الجزئي في مجموعة من الصفات، تضم كل من جودة المعلومات، عقلانية الافراد الاقتصاديين، خصائص السوق، حجم المنشآت، دالة الانتاج، سلوك المنشآت وتنظيم السوق؛

- يركز التحليل الاقتصادي الصناعي في عملية التحليل على نموذج الهيكل-السلوك-الأداء (المعروف بنموذج SCP)، حيث يتم تحليل خصائص كل عنصر من العناصر الثلاثة المكونة له من جهة، ومن جهة أخرى يتم تحليل العلاقة التي تربط بين تلك العناصر؛
- قدمت نظرية الاسواق التنافسية نظرة جديدة لهيكل الصناعة، حيث بينت بأن تركيز الصناعة والخصائص الهيكلية الأخرى ليست وحدها قادرة على التعبير عن الهيكل الحقيقي للصناعة، وإنما سلوك المنشآت داخل الصناعة بإمكانه أيضاً تحديد معالم هيكل الصناعة، حيث أنه في حالة كون مؤسسة واحدة داخل الصناعة فإن هذا يعني وجود تركيز كبير داخل الصناعة، غير أنه في حالة وجود منافسة محتملة، وقيام المؤسسة بانتهاج سلوك مشابه لسلوك المؤسسات العاملة في هيكل المنافسة التامة، من حيث حجم الانتاج ومستوى الاسعار والارباح المحققة، فإن هذا يجعل من هيكل الصناعة قريب من هيكل المنافسة التامة؛
- تتفق اغلب الدراسات التي قامت بتحليل العلاقة بين التركيز والربحية، على ان هاته العلاقة هي علاقة موجبة وغير خطية، اي ان التركيز بإمكانه المساهمة في تحسين أداء الصناعة ولكن بشكل غير خطي؛
- عند ادراج متغير الحصة السوقية كمتغير مفسر لأداء الصناعة الى جانب التركيز، فإن اثر التركيز على الاداء يصبح ضعيفا مقارنة بالأثر الموجب للحصة السوقية على الأداء؛
- تأثر عوائق الدخول بقسط كبير على أداء الصناعة، حيث ان اثرها على الاداء كان دائما اكبر من اثر التركيز على الاداء، كما ان عوائق الدخول بإمكانها المساهمة في تعزيز العلاقة بين تركيز الصناعة وأدائها، حيث ان العديد من الدراسات الميدانية التي درست اثر كل من التركيز وعوائق الدخول على أداء الصناعة، توصلت الى ان اثر عوائق الدخول على الاداء كان اكبر من اثر التركيز، وان اثر التركيز في وجود عوائق للدخول كان اكبر من اثره في حالة عدم وجودها؛
- تأثر خصائص التجارة الخارجية من حيث حجم الصادرات والواردات على طبيعة العلاقة بين تركيز الصناعة وأدائها، حيث توصلت بعض الدراسات الى انه عنده ادراج حجم الواردات كمتغير مفسر للأداء، فإن العلاقة بين التركيز والأداء أصبحت غير معنوية، في حين توصلت دراسات أخرى الى ان تلك العلاقة كانت موجبة ومعنوية؛
- عرفت الصناعة المصرفية على المستوى العالمي العديد من التطورات بفعل العولمة المالية، حيث ساهمت هاته الأخيرة في زيادة المنافسة داخل الصناعة المصرفية، عبر نزع الحدود على الاسواق

المحلية، وبالتالي فان الاسواق المحلية لتلك الدول شهدت ظهور منافسين اجنبيين، وهذا من شأنه التأثير على سلوك البنوك المحلية، والى جانب هذا فان الصناعة المصرفية عرفت ظهور منافسين غير مصرفيين، وهم عبارة عن مؤسسات مالية وغير مالية تقدم منتجات وخدمات مشابهة لخدمات البنوك، وتسوق في نفس السوق الذي تنشط فيه تلك البنوك؛

- خصوصيات العملية الانتاجية في البنوك جعل من عملية تقييم الكفاءة الخاصة بها امرا صعبا، حيث انه من الصعب تحديد مدخلات ومخرجات البنوك، نتيجة وجود العديد من المقاربات المفسرة لها، مما نتج عنه صعوبة تقييم مستوى التكاليف الخاصة بها؛
- تخضع الصناعة المصرفية في مختلف دول العالم الى نوعين من التنظيم، تنظيم محلي يكون في الغالب تحت اشراف البنوك المركزية، وتنظيم على المستوى الدولي يكون مدعوما من قبل قرارات لجنة بازل.

## 2. نتائج الدراسة الميدانية

- نسب تركيز القروض والودائع كانت مرتفعة خلال الفترة 2004/2014، حيث كانت الحصة السوقية للبنوك العمومية دائما اكبر من 80 في المائة، كما أن مؤشر هيرفندال هيرشمان لتركيز الصناعة المصرفية في الجزائر، كان في الغالب قريبا من 0,2، وقيمة مؤشر CR5 كان فوق 0,8، مما يدل على بقاء سيطرة الدولة على جزء كبير من السوق المصرفية في الجزائر، أي وجود تركيز مرتفع داخل الصناعة المصرفية في الجزائر، وهذا يثبت تحقق الفرضية الأولى؛
- أغلب معاملات القطاع الحكومي كانت مع البنوك العمومية، وبالتالي فان هذا ما يمكن ان يفسر التركيز المرتفع في القطاع المصرفي في الجزائر، هاته المعاملات كانت في الغالب بناء على قرارات مركزية ولا تخضع لمبدأ المنافسة، اي انها لم تكن بناء على كون العروض المقدمة من قبل البنوك الحكومية احسن من عروض البنوك الخاصة، وهذا ما يمكن ان يؤثر على المستوى الحقيقي للتحريير المصرفي في الجزائر؛
- لقد كان لأزمتي بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري خلال سنة 2003 اثر على تراجع الثقة في البنوك الخاصة الجزائرية، وهذا ما ادى الى انسحاب هاته الاخيرة من السوق المصرفي الجزائري، خاصة بعد تشديد الرقابة عليها من قبل البنك المركزي الجزائري؛

- مؤشرات معدل العائد على متوسط اجمالي الاصول، ومعدل العائد على متوسط اجمالي حقوق الملكية كانت في البنوك الخاصة احسن من البنوك العمومية، وهذا ما جعل البنوك الخاصة وفق هذا المؤشر احسن أداء من البنوك العمومية، والسبب في ذلك يمكن رده الى الحجم الكبير لإجمالي الاصول واجمالي حقوق الملكية في البنوك العمومية، وبالتالي فان هذا يعبر عن ضعف في استخدام اصول البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة؛
- تتمتع اغلب البنوك المكونة لعينة الدراسة بوفورات حجم موجبة ما عدا كل بنك AGB، بنك BAD وبنك البركة، مما يعني ان هاته البنوك بإمكانها العمل على تحسين تكاليفها المتوسطة، حيث ان وفورات الحجم لها كانت اقل من 80%، اي ان 20% من التكاليف لتلك البنوك هي فائضة، مما يعني ان تلك البنوك كانت قادرة على توفير 20% من تكاليفها اذا قامت بالإنتاج وفق الشكل الامثل، كما يعني هذا ايضا ان تلك البنوك بإمكانها تحسين تكاليفها المتوسطة من خلال زيادة حجم الانتاج، والاستفادة من اقتصاديات السلم؛
- الكفاءة التشغيلية للبنوك العمومية احسن من الكفاءة التشغيلية للبنوك الخاصة، حيث ان متوسط الكفاءة التشغيلية للبنوك العمومية كان 0.66 مقابل 0.6 في البنوك الخاصة، ويمكن رد هذا الى حجم المخرجات للبنوك العمومية، والذي مكنها من تغطية تكاليفها، على اعتبار ان معاملات البنوك العمومية خاصة مع القطاع العام، سمح لها بتحصيل هوامش ربحية كبيرة؛
- يعتبر بنك الخارجي للجزائر البنك الاكثر كفاءة مقارنة بالبنوك الموجودة في عينة الدراسة، حيث ابدى هذا البنك تحكما افضل في التكاليف مقارنة بالبنوك الاخرى، كما ان كفاءة الحجم لهذا البنك كانت قريبة من الواحد، مما يدل على ان حجم التكاليف مقارنة بالمخرجات يعتبر جيدا، وليس من صالح البنك التوسع اكثر في الانتاج، لأن هذا من شأنه زيادة التكاليف المتوسطة للبنك، ولهذا نجد هذا البنك يعتمد كثيرا على استراتيجية التركيز، حيث يركز نشاطه على المؤسسات العاملة في القطاعات الاستراتيجية مثل قطاع المحروقات والمناجم والدفاع الوطني، وبالتالي فانه يحاول تلبية رغبات عملائه بأقل التكاليف، ولهذا نجد ان عدد وكالات هذا البنك هو اقل من عدد وكالات بنوك عمومية اخرى، غير ان توزيع وكالاته عادة ما يكون بالقرب من عملاءه الاستراتيجيين، بل احيانا يقوم البنك بإنشاء مكاتب له داخل المباني الخاصة بعملائه ليكون قريبا منهم، وبأوقات عمل تتناسب وظروفهم؛



- تقارب مستوى الكفاءة في البنوك الناشطة في الجزائر، حيث ان 11 من 14 بنك في عينة الدراسة كفاءتها كانت محصورة بين 0.75 و0.41، مما يدل على تقارب مستوى الكفاءة بينها؛
- تركيز الصناعة ليس له أثر على ربحية البنوك العاملة في الصناعة المصرفية في الجزائر، كما أن الربحية أيضا ليس لها اثر معنوي على تركيز الصناعة، مما ينفي فرضية وجود علاقة موجبة، معنوية ومتبادلة تربط بين المتغيرين، وهذا **ينفي تحقق الفرضية الثانية؛**
- الحصة السوقية للبنوك لها اثر موجب ومعنوي على مؤشرات ادائها، حيث انه كلما زادت الحصة للبنك فان هذا يكون نتيجة زيادة القروض الممنوحة، وبالتالي فان هذا يعني زيادة في الارباح الناتجة عن تلك القروض، مما يؤدي الى تحسين مؤشرات اداء تلك البنوك؛
- يؤثر اداء البنوك خلال السنة السابقة على الحصة السوقية للبنك في السنة التي تليها، ويمكن رد هذا الى ان النتائج المحققة من قبل البنوك توفر قدرة اضافية على التوسع في نشاطها من جهة، ومن جهة اخرى فان اي تحسن في النتائج المحققة يعطي البنوك ثقة اضافية من قبل عملائهم، مما يسمح للبنوك من استقطاب المزيد من العملاء، وهذا **يثبت تحقق الفرضية الثالثة،** والتي تنص على أن الحصة السوقية للبنوك العاملة في الجزائر تربطها علاقة موجبة، معنوية ومتبادلة بربحيتهما؛
- ترتبط معدلات العائد على اجمالي الاصول، والعائد على حقوق الملكية سلبا مع ملكية البنك، وهذا يعني ان أداء البنوك الخاصة في عينة الدراسة، كان احسن من اداء البنوك العمومية؛
- الكفاءة التشغيلية للبنوك لا تؤثر على ربحية تلك البنوك، مما يستبعد وجود علاقة موجبة، معنوية ومتبادلة بينهما، وبالتالي فان هذا **ينفي تحقق الفرضية الرابعة؛**
- كفاءة الحجم للبنوك لا تؤثر على ربحية تلك البنوك، مما يستبعد وجود علاقة موجبة، معنوية ومتبادلة بينهما، وبالتالي فان هذا **ينفي تحقق الفرضية الخامسة؛**
- الكفاءة التشغيلية للبنوك لا تؤثر على تركيز الصناعة المصرفية، ولا على الحصة السوقية للبنوك العاملة بها، كما ان كل من التركيز والحصة السوقية للبنوك لا تؤثر على الكفاءة التشغيلية لتلك البنوك، وبالتالي فان هذا ينفي وجود علاقة عكسية، معنوية ومتبادلة تربط الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في الجزائر بهيكل الصناعة، مما يعني **عدم تحقق الفرضية السادسة؛**
- كفاءة الحجم للبنوك تؤثر على تركيز الصناعة المصرفية، ولكنها لا على الحصة السوقية للبنوك العاملة بها، كما ان كل من التركيز والحصة السوقية للبنوك لا تؤثر على كفاءة الحجم لتلك البنوك،

وبالتالي فان هذا ينفي وجود علاقة عكسية، معنوية ومتبادلة تربط كفاءة الحجم للبنوك العاملة في

الجزائر بهيكل الصناعة، مما يعني عدم تحقق الفرضية السابعة؛

- يؤثر متغير نصيب الفرد من الناتج الداخلى الخام ايجابيا على تركيز الصناعة، ويمكن رد هذا الى ان اغلب القطاعات التي استفادت من التحسن في الناتج الداخلى الخام هي قطاعات عمومية، وبالتالي فان هذا التحسن ستستفيد منه البنوك العمومية بشكل اكبر من البنوك الخاصة، وعليه فان هذا سيزيد من الحصة السوقية لتلك البنوك العمومية، وبالتالي زيادة التركيز داخل الصناعة؛
- يربط هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر علاقة موجبة، معنوية ومباشرة بأداء البنوك العاملة بها، هذه العلاقة ممثلة أساسا بوجود علاقة موجبة ومباشرة بين الحصة السوقية للبنوك وربحياتها.

### ثانيا: الاقتراحات

على ضوء النتائج التي تم التوصل اليها، يمكن ان نقدم الى ادارات البنوك العاملة في الجزائر من جهة، والى السلطات النقدية المشرفة على نشاط البنوك في الجزائر وعلى رأسها البنك المركزي الجزائري، جملة التوصيات التالية:

- تشجيع المنافسة داخل الصناعة المصرفية في الجزائر، من خلال العمل على توفير أكبر قدر ممكن من شروط المنافسة التامة، على اعتبار ان تشجيع سيطرة البنوك العمومية على الصناعة المصرفية في الجزائر سيبقي على ضعف استخدام موارد تلك البنوك العمومية، حيث ان مؤشرات ROAA و ROAE للبنوك العمومية كانت منخفضة، وبالتالي فان هذا يعني ان تلك البنوك العمومية بإمكانها تحقيق عوائد اكبر من تلك الاصول المستخدمة؛
- العمل على تطوير الكفاءة التشغيلية للبنوك، حيث لاحظنا ان مصدر اليرادات المرتفعة للبنوك العمومية كان نتيجة الحصة السوقية الكبيرة لها، وليس بناء على كفاءتها في تقديم منتجات بتكاليف منخفضة، وبالتالي فان هذا لم يخلق لديها الحافز على تطوير كفاءتها، والدليل على هذا ان كفاءة البنوك في الجزائر ليس لديها اي علاقة بخصائص تركيز الصناعة المصرفية؛

- تطوير التكنولوجيا المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية، خاصة ما تعلق بالبنية التحتية، حيث ان التكنولوجيا الجيدة بإمكانها العمل على تحسين هيكل تكاليف البنوك، وبالتالي فان هذا قد يسمح لها من تحسين وفورات الحجم للبنوك، وبالتالي فان هذا سيفتح المجال امام البنوك على توسيع حجم نشاطها، عبر تقديم حجم اكبر من المنتجات من وجهة، ومن جهة اخرى عبر تنويع سلة المنتجات التي تقدمها تلك البنوك؛
- تشجيع عمليات الاندماج بين البنوك العاملة في الجزائر، خاصة بين البنوك صغيرة الحجم، على اعتبار ان اكبر حاجز حال دون تطور نشاط تلك البنوك، هو تدني حجم اصول تلك البنوك، وبالتالي فان هذا يفوت عنها فرصة المشاركة في تمويل المشاريع الكبيرة ذات العوائد المرتفعة؛
- تشجيع الصيرفة الاسلامية التي تعد ضعيفة مقارنة بالمنتجات التقليدية للبنوك، وبالتالي فان هذا يعني سوء ملائمة منتجات البنوك لعملاء داخل دولة مسلمة، مما يؤثر على جودة تلك المنتجات من جهة، ومن جهة اخرى سيحرم تلك البنوك من الاجزاء السوقية التي لا تتعامل بالربا؛
- العمل على تطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر، من اجل تحسين تنافسية البنوك المحلية في مواجهة اي منافسة اجنبية محتملة، وتوفير الارضية القانونية التي تسمح بحسن تطبيق الصيرفة الالكترونية وحماية المتعاملين بها؛
- توفير قاعدة بيانات خاصة بالنظام المصرفي، الى جانب حث البنوك على عرض بياناتها المالية، من اجل تدعيم شفافية تلك البنوك من جهة، ومن جهة اخرى من اجل توفير المعلومات التي يحتاجها الباحثون من اجل دراسة اداء الصناعة المصرفية في الجزائر؛
- تشجيع التعاون بين عناصر القطاع المصرفي في الجزائر، ومراكز البحث التي تعمل في المجال الاقتصادي بصفة عامة والاقتصاد المصرفي بصفة خاصة، على اعتبار ان الكثير من الطلبة والباحثين في المجال المصرفي يشكون من ضعف التعاون من قبل الوكالات المصرفية، الى جانب تخوف موظفي تلك الوكالات من توفير ادنى حد من المعلومات اللازمة لإعداد الابحاث.

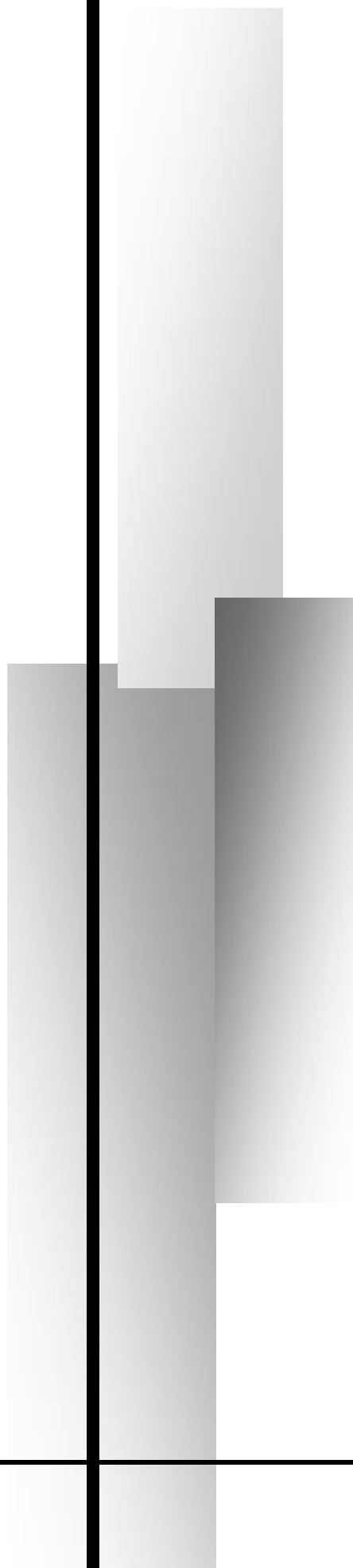
### ثالثاً: أفاق البحث

تطرقنا في هذه الدراسة الى علاقة هيكل الصناعة المصرفية بأدائها، على اعتبار ان هذه العلاقة جزء من العلاقة التي تربط بين عناصر نموذج ال SCP، وعليه فان النتائج التي توصلنا اليها مازالت بحاجة الى نتائج دراسات اخرى من اجل تدعيمها، والمساهمة معها في التوصل الى التعبير عن العلاقة الاجمالية بين عناصر ال SCP، الى جانب امكانية تطبيق هاته الدراسة في صناعات اخرى غير الصناعة المصرفية، ولهذا فانه من بين المواضيع التي يمكن ان تشكل دراسات مستقبلية، يمكن ذكر الدراسات التالية:

- تحليل علاقة هيكل الصناعة المصرفية بالسلوك الاستراتيجي للبنوك العاملة بها؛
- تحليل علاقة السلوك الاستراتيجي بأداء الصناعة المصرفية؛
- اثر هيكل الصناعة على الحجم الأمثل للإعلان؛
- اثر هيكل الصناعة على الحجم الأمثل لتكاليف البحث والتطوير؛
- تحليل العلاقة بين هيكل صناعة الخدمات الفندقية على اداء الفنادق العاملة بها.

قائمة

المراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. آل شبيب دريد كامل ، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
2. بامخرمة احمد سعيد ، اقتصاديات الصناعة، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، 1994.
3. البكري ثامر ياسر ، استراتيجيات التسويق، الطبعة الأولى، جهينة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
4. الجنيبي منير و الجنيبي ممدوح ، البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
5. حاكم محسن محمد و حمد عبد الحسين راضي ، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري، الأردن، 2013.
6. الحداد وسيم محمد وآخرون، الخدمات المصرفية الالكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012.
7. الحسيني فلاح حسن والدوري مؤيد عبد الرحمان ، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
8. الحسيني فلاح حسن و الدوري مؤيد عبد الرحمان ، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الاردن، 2006 .
9. حماد طارق عبد العال ، ادارة المخاطر، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر. 2007.
10. الخضير محسن أحمد ، العولمة الاجتياحية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.
11. خطيب شذا جمال ، العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لراس المال، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
12. الدوري زكريا مطلق ، الادارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.
13. الزبيدي حمزة محمود ، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
14. الزبيدي حمزة محمود ، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

15. سحنون محمد، محاضرات في التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2001.
16. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
17. الشمري صادق راشد ، استراتيجيات ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة العربية، دار اليازوري، الأردن، 2013.
18. شيحة مصطفى رشدي ، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
19. الصرن رعد حسن ، عولمة جودة الخدمات المصرفية، دار التواصل العربي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2007.
20. الصيرفي محمد ، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار وفاء لندنيا للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2007.
21. طاقة محمد ، مآزق العولمة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
22. طایل مصطفى كمال السيد ، الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2014.
23. الطائي حميد والعلاق بشير ، تسويق الخدمات: مدخل استراتيجي، وظيفي وتطبيقي، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
24. عبد الله خالد أمين و الطراد اسماعيل ابراهيم ، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
25. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.
26. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
27. العززي شهاب أحمد سعيد ، إدارة البنوك الاسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2012.
28. عليان ربحي مصطفى و غنيم عثمان محمد ، أساليب البحث العلمي: النظرية و التطبيق؛ الطبعة الخامسة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.
29. الغالبي طاهر محسن منصور وادريس وائل محمد صبحي ، دراسات في الاستراتيجية و بطاقة التقييم المتوازن، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
30. الفلاحى حسين علي ابراهيم ، العولمة الجديدة: أبعادها انعكاساتها، الطبعة الاولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

31. قادري محمد الطاهر، جعيد البشير وكاكي عبد الكريم، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014.
32. القرشي مدحت كاظم ، الإقتصاد الصناعي؛ الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001.
33. الكرخي مجيد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
34. كلارك روجر، اقتصاديات الصناعة، تعريب فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994.
35. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
36. اللوزي سليمان ويوحنا عبد آل آدم، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
37. المسافر محمود خالد، العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، العراق، 2002.
38. مصطفى أحمد سيد ، تحديات العولمة والادارة الاستراتيجية: مهارات التفكير الاستراتيجي، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008.
39. معلا ناجي ، الاصول العلمية للتسويق المصرفي، الطبعة الثالثة، بدون دار النشر، 2007.
40. الهيتي عبد الرزاق رحيم جدي ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق؛ الطبعة الأولى، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

## II. المذكرات و الأطروحات:

41. بدرابي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانك؛ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014.
42. بلجيلالي فتيحة، استخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات DEA لمحاولة قياس الكفاءة النسبية للبنوك المغربية: دراسة قياسية 2012، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014.
43. بلحارث ليندة ، نظام الرقابة على الصرف في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، بدون سنة النشر.



44. بن خالد نوال ، فعالية نموذج الصيرفة الشاملة ودوره في تطور أداء البنوك: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2015.
45. بوخلالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية بعد 1990: دراسة حالة عينة من البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2005/2006.
46. بورقية شوقي ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2011.
47. بوسته زهر الدين، الرقابة على البنوك الخاصة، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2007/2008.
48. بولحية الطيب ، تسويق خدمات البنوك الاسلامية في ظل العولمة المالية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر. السنة الجامعية 2013/2014.
49. أبو جزر حمد أحمد حمد ، مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن (BSC) كأداة لتقويم أداء البنك الاسلامي الفلسطيني: دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2012.
50. حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2011. ص ص 245,246.
51. حمدوش عائشة، دراسة سلوك المقدرات النماذج الآنية غير الخطية باستعمال تقنيتي المحاكاة و مونت كارلو، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 1997/1998.
52. راشدي سماح، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2011.
53. الرفاتي عادل جواد ، مدى قدرة المنظمات الأهلية الصحية على تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (BSC) كأداة لتقويم الأداء التمويلي، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2011.
54. زقير عادل ، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة: دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2008/2009.

55. زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2005/2004.
56. سلام عبد الرزاق ، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011.
57. طرشي محمد، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2013/2012.
58. طيبي حمزة ، تفعيل الرقابة على اعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية 2013/2012.
59. عثمان محمد داود، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's-q، أطروحة دكتوراه فلسفة تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
60. قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005.
61. أبو قمر محمد أحمد محمد ، تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2009.
62. قندوز عبد الكريم، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف-، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011.
63. محجوب آسيا، البنوك التجارية و المنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة: حالة البنوك الجزائرية؛ مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2011/2010.
64. معراج هواري ، تأثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
65. موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية - دراسة حالة بنك الجزائر-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2005/2004.
66. يحيوي نعيمة ، أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة قطاع صناعة الحليب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008.

III. المجلات و الملتقيات:

67. بحوصي مجدوب و بن عبد العزيز سفيان ، واقع وآفاق البنوك الالكترونية: مع الاشارة الى مستقبلها في الجزائر، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2013.
- URL : <http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/53727>. Consulté le 21/06/2015 à 16:21
68. بن ختو فريد و قرشي محمد الجموعي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 12، 2013.
69. حسين رحيم و معراج هواري ، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، المنعقد يومي: 14-15 ديسمبر 2004.
70. الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث ، عدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009.
71. زلوم نضال عمر ، الإفصاح عن الالتزام بتطبيق القواعد الإرشادية الخاصة بحوكمة الشركات وأثرها في قيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات الخدمية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2013.
72. شلالي عبد القادر و قاشي علال، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية؛ مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة آكلي امحمد أولحاج بالبويرة، الجزائر، أيام: 26-27/11/2013.
73. مزهودة عبد المليك، مفهوم الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أبريل 2001.
74. نواري علاوة ، أضرار التعامل بسعر الفائدة على مؤشرات التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، مجلة البحوث و الدراسات الانسانية، جامعة 20 أوت 1955، العدد 06، سكيكدة، الجزائر، نوفمبر 2010. ص 195. متوفرة على الرابط التالي: <http://www.univ-skikda.dz/index.php/ar/06> تم الاطلاع عليه يوم 24/12/2015 على الساعة 12:28.

.IV. القوانين و المراسيم

75. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 29 صفر عام 1386هـ الموافق لـ 13 جوان 1966 والمتضمن أحداث وإنشاء BNA وتحديد قانونه الأساسي. الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 14 جوان 1962،
76. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 66-336 المؤرخ في 17 رمضان 1386هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 1966 والمتضمن أحداث القرض الشعبي الجزائري. الجريدة الرسمية، العدد 110، الجزائر، 1966.
77. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 11، الجزائر، 1982.
78. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 85-85 الصادر في 30 أبريل 1985 يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 19، الجزائر، 1985.
79. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 4 ذي الحجة 1421 الموافق 27 فبراير 2001، المعدل و المتمم للقانون رقم 10/90 و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 14، الجزائر، 2001.
80. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق 26 غشت 2003، و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الجزائر، 2003.
81. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق 26 غشت 2010، المعدل و المتمم للأمر 11/03 و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الجزائر، 2010.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

.I. الكتب:

1. Angelier J p, **Economie industrielle**, office des publications universitaires, alger, 1993.
2. Armstrong, M, **Recent developments in the economics of price discrimination**. In: Blundell, R. and Newey, W.K. and Persson, T., **Advances in Economics and**

- Econometrics: Theory and Applications**, Ninth World Congress, volume II, Cambridge University Press, UK, 2006.
3. Armstrong Michel, **Performance Management: Key strategies and practical guidelines**, 2nd edition, Kogan Page Limited, London, UK, 2000.
  4. Baltagi Badi H., **Econometric Analysis of Panel Data**, 3rd edition, John Wiley & Sons Ltd, UK, 2005.
  5. Banks Erik & Dunn Richard, **Practical Risk Management: An Executive Guide to Avoiding Surprises and Losses**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2003.
  6. Barthwal R.R., **Industrial economics: An introductory text book**, 2nd edition, New Age International publisher, New Delhi, India, 2004.
  7. Bellehumeur André, **l'organisation industrielle au CANADA**, Gaëtan Morin Editeur, CANADA, 1994.
  8. Bonnefous Chatal et Courtois Alain (sous la direction de), **Indicateurs de performance**, Hermès Science Publication, Paris, 2001.
  9. Boonstra Wim AND Groeneveld Johannes M., **Competition in a highly concentrated banking sector: theoretical, empirical and practical considerations for the Netherlands**, chapter in: Balling Morten, Lierman Frank, Mullineux Andy, **Competition and Profitability in European Financial Services**, First published, Routledge, USA, 2006.
  10. Bourbonnais Régis. **Econométrie**. 9e édition , Dunod, Paris, France, 2015.
  11. Cabral L., **introduction to industrial organization**, MIT Press, USA, 2000.
  12. Carlsson Bo, **Industrial dynamics ( technological, organizational and structural changes in industries and firmes)**, Kluwer academic publishers, USA, 1989.
  13. Carlton Dennis W.& Perloff Jeffrey M., **économie industrielle**, 2ème édition, traduit par Fabrice Mazerolle, De Boeck, Paris, 2008.
  14. Carton Robert B. and Hofer Charles W, **Measuring Organizational Performance: Metrics for entrepreneurship and strategic management research**, Edward Elgar Publishing, Northampton, MA, USA, 2006.

15. CHERNOBAI ANNA S. & RACHEV SVETLOZAR T. & FABOZZI FRANK J., **Operational Risk: A Guide to Basel II Capital Requirements, Models, and Analysis**, John Wiley & Sons Inc, USA, 2007.
16. Chevalier J. M. (sous la direction de), **L'économie industrielle des stratégies d'entreprise**, 2ème édition, Montchrestien, Paris, 2000.
17. Chong Yen Yee, **Investment risk management**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2004.
18. Chorafas Dimitris N., **Basel III, the Devil and Global Banking**, First published, PALGRAVE MACMILLAN, UK, 2012.
19. Chorafas Dimitris N., **Operational Risk Control with Basel II: Basic principles and capital requirements**, First published, Elsevier Butterworth-Heinemann, UK, 2004.
20. Chuch J & Ware R, **Industrial Organization: A Strategic Approach**, McGraw-Hill, USA, 2000.
21. Clarkson Kenneth w. and Miller Roger LeRoy, **Industrial Organization: Theory, Evidence and Public Policy**, McGraw-Hill, USA, 1982.
22. Coelli Timothy and al, **AN INTRODUCTION TO EFFICIENCY AND PRODUCTIVITY ANALYSIS**, Second Edition, Springer Science Business Media, Inc, USA, 2005.
23. Cooper William W., Seiford Lawrence M. and Zhu Joe, **Handbook on Data Envelopment Analysis**, Kluwer series, Kluwer Academic Publishers, USA, 2004.
24. COOPER WILLIAM W., SEIFORD LAWRENCE M. and TONE KAORU, **DATA ENVELOPMENT ANALYSIS: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software**, Kluwer Academic Publishers, USA, 2002.
25. Crew Michael and Parker David, **International handbook on economic regulation**, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2006.
26. Crouhy M., Galai D. & Mark R., **risk management**; McGraw hill, USA, 2001.

27. CULP CHRISTOPHER L., **the ART of risk management**, John Wiley & Sons, Inc, USA, 2002.
28. Dooren W. Van & others, **Performance management in the public sector**, 1st edition, Routledge, USA, 2010.
29. DOR Éric, **Économétrie**, Collection Synthex, PEARSON Education, France, 2009.
30. Dowd Kevin, **An Introduction to Market Risk Measurement**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2002.
31. dowd Kevin, **the experience of free banking**, 1st published, Routledge, USA, 1992.
32. EATON B. CURTIS and LIPSEY RICHARD G., **Product Differentiation**, chapter in: Richard Schmalensee and Robert Willig, **The Handbook of Industrial Organization**, Vol 1, Elsevier, UK, 1989.
33. Fabozzi Frank J. and Peterson Pamela P., **Financial Management and Analysis**, second edition, John Wiley & Sons Inc, USA, 2003.
34. Ferguson Paul R & Ferguson Glenys J, **Industrial economics: issues and perspectives**, 2nd edition, New York University Press, USA, 1994.
35. Freixas Xavier & Rochet Jean-Charles, **Microeconomics of banking**, 1st edition, Massachusetts Institute of technology, USA, 1997.
36. Fried Harold O., Lovell C. A. Knox & Schmidt Shelton S., **The Measurement of productive efficiency and productivity growth**, Oxford University Press Inc, New York, USA, 2008.
37. George Kenneth D., Joll Caroline & Lynk E. L., **Industrial Organization: Competition, Growth and Structural Change**; Fourth edition, Routledge, USA. 1992.
38. Geroski Paul, Gilbert Richard J., Jacquemin Alexis, **Barriers to entry and strategic competition**, Harwood Fundamentals of Pure and Applied Economics, 1990; reprinted By Routledge, London, 2001.
39. Glader Marcus, **Innovation Markets and Competition Analysis: EU Competition Law and US Antitrust Law**, Edward Elgar, USA, 2006.

40. Goddard John A., Molyneux Philip & Wilson John O. S., **European Banking: Efficiency, Technology and Growth**, John Wiley & Sons, USA, 2001.
41. Goldberger Arthur S., **A course in ECONOMETRICS**. Harvard University Press, London, England, 1991.
42. Grant James. L., **Foundations of economic value added**, 2nd Edition, John Wiley & Sons, USA, 2003.
43. Greene William H., **ECONOMETRIC ANALYSIS**; Fifth Edition, Pearson Education Inc, USA, 2003.
44. GREGORIOU GREG N., **THE VaR IMPLEMENTATION HANDBOOK**, The McGraw-Hill Companies, USA, 2009.
45. Gujarati Damodar N. & Porter Dawn C., **Basic Econometrics** ; Fifth Edition, McGraw-Hill/Irwin, New York, USA, 2009.
46. Gujarati Damodar N. & Dawn C. Porter, **Basic Econometrics** ; 5th Edition, McGraw-Hill/Irwin, New York, USA, 2009.
47. Hay, Donald A., and Morris Derek J. **Industrial economics and organization: theory and evidence**. Oxford University Press, UK, 1991.
48. Hendrickson Jill M., **Regulation and Instability in U.S. Commercial Banking: A History of Crises**, First published, PALGRAVE MACMILLAN, UK, 2011.
49. Hill Charles W, Jones Gareth R., **Strategic Management: An Integrated Approach**, eighth edition, Houghton Mifflin Company, USA, 2008.
50. Hult Henrik and Lindskog Filip, **Mathematical Modeling and Statistical Methods for Risk Management**, lecture note. 2007.
51. Information Resource Management Association, **Banking, and Accounting: Concepts, Methodologies, tools and Applications**, IGI Global, USA, 2015.
52. Iqbal Munawar and Molyneux Philip, **Thirty years of Islamic banking: history, performance and prospects**; 1st published, Palgrave Macmillan, New York, 2006.
53. Jong H. de & Shepherd W, **Pioneers of industrial organization**, Edward Elgar Publishing, USA, 2007.



54. Kabir Hassan and Mervyn K. Lewis, **Handbook of Islamic Banking**, Edward Elgar Publishing, UK, 2007.
55. Kaplan Roberts S. and Norton David P, **The balanced scorecard: Translating strategy into action**, Harvard Business School Press, Boston, Massachusetts, 1996.
56. Koetter Michael and Meesters Aljar, **Effects of specification choices on efficiency in DEA and SFA**, chapter in: Fotios Pasiouras, **Efficiency and Productivity Growth Modelling in the Financial Services Industry**, John Wiley & Sons, UK, 2013.
57. Koller Roland H, **Predatory pricing in a market economy**, first publication, Arno Press Inc, USA, 1978.
58. Kumar Sunil and Gulati Rachita, **Deregulation and Efficiency of Indian Banks**, Springer, India, 2014.
59. KUMBHAKAR SUBAL C. and LOVELL C. A. KNOX, **Stochastic Frontier Analysis**, 1st paperback edition, CAMBREDGE University Press, UK, 2003.
60. Levet L., **L'Économie Industrielle en évolution les faits face aux théories**, ed. ECONOMICA, Paris. 2004.
61. Lipczynski John & others, **Industrial organization: competition, strategy, policy**, seconde edition, Pearson Education Limited, England, 2005.
62. Machiraju H. R., **Modern Commercial Banking**, second edition, New Age International Ltd, New Delhi, India, 2008.
63. Martin Stephen, **Advanced Industrial Economics**, 1st published, Blackwell Publishers, USA, 1993.
64. Matthews Kent and Thompson John, **The Economics of banking**, John Wiley & Sons, England, 2005.
65. Meyer Donald J, **The economics of risk**, W.E. Upjohn Institute for Employment Research, USA, 2003.
66. Montoussi M. & Waquet I, **Microéconomie**, édition Bréal, paris, France, 2008.
67. Morvan Yves, **Fondement d'économie industrielle**, 2ème édition, édition economica, paris, 1991.

68. Muraleedharan D., **Modern Banking: theory and practice**, second edition, PHI Learning Private Limited, Delhi, 2014.
69. Needham Douglas, **The economics of industrial structure conduct and performance**, ST. Martin's Press Inc., USA, 1978.
70. Nguyen Godefroy Dang, **Économie industrielle appliquée**, édition Vuibert, Paris, 1995.
71. Niven Paul R., **Balanced Score Card: step-by-step for government and non-profit agencies**, 2nd edition, John Wiley and Sons Inc, USA, 2008.
72. OZDEMIR BOGIE and MIU PETER, **Basel II Implementation: a guide to developing and validating a compliant, internal Risk System**, McGraw-Hill, USA, 2009.
73. Pepall Lynne, Richards Dan & Norman George, **Industrial Organization: Contemporary theory and Empirical Applications**, Fourth Edition, Black Well Publishing, USA, 2008.
74. PERRY MARTIN K., **Vertical Integration: Determinants and Effects**, chapter in: Richard Schmalensee and Robert Willig, **The Handbook of Industrial Organization**, Vol 1, Elsevier, UK, 1989.
75. Pirotte Alain, **Econométrie des données de panel : théorie et applications** ; Ed ECONOMICA, Paris, France, 2011.
76. Rajesh R. & Sivagnanasithi T, **Banking theory: Law & Practice**; McGraw-Hill, New Delhi, 2009.
77. Ramanathan R., **An Introduction to Data Envelopment Analysis: A Tool for Performance Measurement**, 1st edition, Sage Publications, INDIA, 2003.
78. Ray Subhash C., **Data Envelopment Analysis: Theory and Techniques for Economics and Operations Research**, 1st edition, Cambridge University Press, UK, 2004.

- 79.Samsonowa Tatjana, **Industrial research performance management: Key performance indicators in the ICT industry**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany, 2012.
- 80.Sawyer Malcolm C., **The Economics of Industries and Firms: theories, evidence and policy**, SECOND EDITION, Routledge, UK, 1985.
- 81.SCHMALENSEE RICHARD, **Inter-Industry Studies of Structure and Performance**, chapter in: Schmalensee Richard and Willig Robert, **The Handbook of Industrial Organization**, Vol 2, Elsevier, UK, 1989.
- 82.Scialom Laurence, **Economie bancaire** ; Quatrième édition, Editions La Découverte, Paris, 2013.
- 83.Sechrest Larry J, **free banking theory history and a laissez-faire model**, 1st publishing, library of congress cataloguing, USA, 1993.
- 84.SIKLOS PIERRE L., BOHL MARTIN T. & WOHAR MARK E, **Challenges in Central Banking**, 1st published, Cambridge University Press, UK, 2010.
- 85.Smith Ralph F., **Business process management and the balanced scorecard: Using processes as strategic drivers**, John Wiley and Sons Inc, USA,2007.
- 86.Smith Roy C. and Walter Ingo, **GLOBAL BANKING**, Second Edition, Oxford University Press, USA, 2003.
- 87.Tarondeau J c, **stratégie industrielle**, 2ème édition, édition vuibert, paris, 1998.
- 88.Tarullo Daniel K., **Banking in basel: The Future of International Financial Regulation**, Peterson Institute for International Economics, Washington, 2008.
- 89.Tirole Jean, **The theory of industrial organization**, seventh printing, The MIT Press, England, 1994.
- 90.Tirole Jean, **The theory of industrial organization**. MIT press, USA, 1988.
- 91.Tremblay Victor J. & Tremblay Carol Horton, **New Perspectives on Industrial Organization: With Contributions from Behavioral Economics and Game Theory**, Springer Science Business Media, USA, 2012.

92. Venardos Angelo M., **Islamic banking & Finance in South-East Asia: its development & future**, 2nd Edition, World Scientific Publishing, Singapore, 2006.
93. Voyer Pierre, **tableau de bord de gestion et indicateurs de performance**, 2ème édition, presses de l'université Québec, CANADA, 2006.
94. Waterson Michael, **Economic theory of the industry**, First published, Cambridge University Press, UK, 1984.
95. Weiss Leonard W., Audretsch David B., Yamawaki Hideki, **Structure, conduct and performance**, Harvester Wheatsheaf, USA, 1991.
96. West Jeremy, **Barriers to Entry**, The Competition Committee, OECD, October 2005.
97. Wong Jim and al, **Competition in Hong Kong's Banking Sector: A Panzar-Rosse Assessment**, chapter in: Hans Genberg and Cho-Hoi Hui, **The Banking Sector in Hong Kong: Competition, Efficiency, Performance and Risk**, Palgrave Macmillan, UK, 2008.

## .II المذكرات و الأطروحات

98. MOKHEFI Amine, **LES RISQUES BANCAIRES FACE A LA GLOBALISATION : CAS DE L'ALGERIE**, Thèse de doctorat en Economie internationale, université Abou Bakr Belkaid Tlemcen, Algérie, année universitaire 2012/2013.
99. Allalen Keltoum, **Essai d'analyse de l'impact de la régulation bancaire sur la stabilité financière**, mémoire de magister en sciences économiques, Université de Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, Algérie.

- 100.ADDISON, E. K. Y. **Managing the Constraints to Development Financing: Is Universal Banking the Solution?** ; The Fourth ISSER-Merchant Bank Annual Economic Lecture, Bank of Ghana, Ghana, 2003. URL: <http://www.bog.gov.gh/privatecontent/Research/Research%20Papers/universal-banking-2003new.pdf>. Consulté le 15/06/2015 à 23:35.
- 101.Aguirre Maria.S. and Lee Thomas K., **A Reevaluation of the Market Structure Performance Relationship for Banks under Different Regimes**; Asociación Argentina de Economía Política XXXVI Annual meeting, Buenos Aire. 2001. P19. [http://www.aaep.org.ar/anales/works/works2001/aguirre\\_lee.pdf](http://www.aaep.org.ar/anales/works/works2001/aguirre_lee.pdf). Consulté le 25/02/2015 à 22:32.
- 102.ALEXANDER DONALD L, **Diversification and market performance**, Review of Industrial Organization, Vol 3, No 1, 1986.
- 103.Athanasoglou Panayiotis P., Georgiou Evangelia A. & Staikouras Christos C., **Assessing output and productivity growth in the banking industry**, The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol 49, N°4, 2009. Pp 1317-1340.
- 104.EL ATTAR Abdelilah et ATMANI Mohammed Amine, **L'impact des accords de Bâle III sur les Banques Islamiques**, Dossier Spécial, Dossiers de Recherches en Economie et Gestion, Université Mohammed Premier, MAROC, Juin 2013. P26. Url: <http://www.redoreg.com/Tcomplet/ATTAR.pdf> . Consulté le 25/02/2015. À 15:30.
- 105.Baker Samuel H., Risk, **Leverage and Profitability: An Industry Analysis**, The Review of Economics and Statistics, Vol 55, No 4, Nov 1973.
- 106.Baumol J., Panzar J.C & Willig R.D, **Contestable Markets: An Uprising in the Theory of Industry Structure: Reply**, The American Economic Review, vol 73, N° 3, June 1983.
107. Baumol J., **Contestable Markets: An uprising in the theory of industry structure**, the American Economic Review, Vol 72, N° 1, March 1982.

108. Ben Khediri Karim, Lanouar Charfeddine, and Ben Youssef Salah, **Islamic versus conventional banks in the GCC countries: A comparative study using classification techniques**, Research in International Business and Finance, Volume 33, January 2015.
109. Berger Allen N., **The Profit-Structure Relationship in Banking: Tests of Market-Power and Efficient-Structure Hypotheses** ; Journal of Money, Credit and Banking, Vol 27, No 2, May 1995.
110. Berger Allen N. & Humphrey David B, **Measurement and Efficiency Issues in Commercial Banking**, University of Chicago Press, USA, January 1992. Pp 245-300, URL: <http://www.nber.org/chapters/c7237> . consulté le 02/08/2015 à 14:00.
111. Berry-Stölzle, T. R., Weiss M. A., and Wende S. **Market structure, efficiency, and performance in the European property-liability insurance industry**. working paper, Temple University, Philadelphia, PA, USA, 2011.
112. Bianchi Patrizio, **Bain and the origins of industrial economics**, The European Review of Industrial Economics and Policy, Number 7, décembre 2013. Url: <http://revel.unice.fr/eriep/index.html?id=3608>. Consulté le 24/02/2015 à 08:58.
113. Bikker J. A & Haaf K, **Competition, concentration and their relationship: An empirical analysis of the banking industry**, Journal of Banking and Finance, vol 26, 2002.
114. Bikker Jacob A and Haaf Katharina, **Measures of competition and concentration in the banking industry: a review of the literature**, Economic & Financial Modelling, Vol 9, N° 2, 2002.
115. Bikker, J.A., S. Shaffer and L. Spierdijk. **Assessing competition with Panzar-Rosse model: the role of scale, costs and equilibrium**. DNB Working Paper, N° 225, oct 2009. p 6.
116. Blees Jasper, Jeroen Ron Kemp & Maas Marco Mosselman, **Barriers to Entry Differences in barriers to entry for SMEs and large enterprises**, Research Report H200301, Scientific Analysis of Entrepreneurship and SMEs, the Netherlands'

Ministry of Economic Affairs, May 2003. Url: <http://ondernemerschap.panteia.nl/pdf-ez/h200301.pdf> . Consulté le 29/02/2016. À 21:02.

117. Bradburd Ralph M. and Caves Richard E., **A Closer Look at the Effect of Market Growth on Industries' Profits**, The Review of Economics and Statistics, Vol 64, No 4, Nov 1982.
118. BRESNAHAN, Timothy F.; SCHMALENSEE, Richard, **The empirical renaissance in industrial economics: an overview**; The Journal of Industrial Economics, Volume XXXV, 1987.
119. Carlsson Bo, **The Measurement of Efficiency in Production: An Application to Swedish Manufacturing Industries 1968**, The Swedish Journal of Economics, Vol 74, No 4, Dec 1972.
120. Carter John R., **In Search of Synergy: A Structure-Performance Test**, The Review of Economics and Statistics, Vol 59, No 3, Aug 1977.
121. Caves R. E and Porter M. E, **The dynamics of changing seller concentration**, The Journal of Industrial Economics, Vol 29, No 1, Sep 1980.
122. Choi Byeongyong Paul and Weiss Mary A, **An Empirical Investigation of Market Structure, Efficiency, and Performance in Property-Liability Insurance**, The Journal of Risk and Insurance, Vol 72, No 4, Dec 2005.
123. Chou Tein-chen, **Concentration, Profitability and Trade in a Simultaneous Equation Analysis: The Case of Taiwan**, The Journal of Industrial Economics, Vol 34, No 4, June 1986.
124. Christensen Laurits R., Jorgenson Dale W. and Lau Lawrence J., **Transcendental Logarithmic Production Frontiers**; The Review of Economics and Statistics, Vol 55, No 1, Feb 1973.
125. Clark J. M., **Toward a Concept of Workable Competition**, The American Economic Review, Vol 30, No 2, Part 1, Jun 1940.

126. Clarke Roger, Davies Stephen and Waterson Michael, **The Profitability-Concentration Relation: Market Power or Efficiency?**, The Journal of Industrial Economics, Vol 32, No 4, Jun 1984.
127. COCCORESE PAOLO and PELLECCIA ALFONSO, **Testing the 'Quiet Life' Hypothesis in the Italian Banking Industry**, Economic Notes by Banca Monte dei Paschi di Siena SpA, vol 39, no 3, 2010.
128. Collins Norman R. and Preston Lee E., **Price-Cost Margins and Industry Structure**, The Review of Economics and Statistics, Vol 51, No 3, Aug 1969.
129. CURRY B and GEORGE K. D, **Industrial concentration: A Survey**, The journal of industrial economics, Vol 31, N° 3, March 1983.
130. Davies S.W. and Morris C., **A new index of vertical integration: Some estimates for UK manufacturing**, International Journal of Industrial Organization, N° 13, 1995.
131. Demsetz Harold, **Barriers to Entry**, The American Economic Review, Vol 72, No 1, Mar 1982.
132. Demsetz Harold, **Industry Structure, Market Rivalry, and Public Policy**, Journal of Law and Economics, Vol 16, No1, Apr 1973.
133. Desai Mihir A. and Ferri Fabrizio, **understanding Economic Value Added**, Harvard Business School, July 2006.
134. Dos Santos Ferreira, Rodolphe, and Thisse Jacques-François, **Horizontal and vertical differentiation: The Launhardt model**, International Journal of Industrial Organization, vol 14, N° 4, 1996.
135. Eckard E. Woodrow, **A Note on the Empirical Measurement of Vertical Integration**, The Journal of Industrial Economics, Vol 28, No 1 , Sep 1979.
136. Esposito Louis and Esposito Frances Ferguson, **Foreign Competition and Domestic Industry Profitability**, The Review of Economics and Statistics, Vol 53, No 4, Nov 1971.



137. Farrell M. J., **The Measurement of Productive Efficiency**, Journal of the Royal Statistical Society, Vol 120, No 3, 1957.
138. Fisher Franklin M., **Diagnosing monopoly**, working paper department of economics, N° 226, Massachusetts institute of technology, USA, oct 1978.
139. Forsund Finn R. and Hjalmarsson lennart, **On the measurement of productive efficiency**, The Swedish Journal of Economics, Vol 76, No 2, Jun 1974.
140. FRAME W. SCOTT and KAMERSCHEN DAVID R., **The Profit-Structure Relationship in Legally Protected Banking Markets Using Efficiency Measures**, Review of Industrial Organization, Vol 12, No 1, Special Issue: Industrial Organization, Topics in Banking, February 1997.
141. Frantz Roger S., **On the Existence of X-Efficiency**, Journal of Post Keynesian Economics, Vol 2, No 4, summer 1980.
142. Friedland Thomas S., **Advertising and Concentration**, The Journal of Industrial Economics, Vol 26, No 2, dec 1977.
143. Fu X., and Heffernan S., **The Effects of Reform on China's Bank Structure and Performance**, Journal of Banking and Finance, vol.33, no.1, January 2009.
144. Gabszewicz Jean J. and Wauthy Xavier Y, **Nesting horizontal and vertical differentiation**, Regional Science and Urban Economics, vol 42, N°6, 2012.
145. Gale Bradley T., **Market Share and Rate of Return**, The Review of Economics and Statistics, Vol 54, No 4, Nov 1972.
146. Goldberg Lawrence G., Rai a Anoop, **The structure-performance relationship for European banking**, Journal of Banking & Finance, Volume 20, Issue 4, May 1996.
147. Greene William L. and al, **Predatory pricing**, American Bar Association. Section of Antitrust Law, Monograph N° 22, USA, 1996. P 3.
148. Guth L. A , Schwartz R. A & White comb D. K, **Bayer concentration ratios**, the journal of industrial Economics, vol 25, N° 4, jun 1977.
149. Horvath Janos, **Suggestion for a Comprehensive Measure of Concentration**, Southern Economic Journal, Vol 36, No 4, Apr 1970.

- 150.Hurdle Gloria J., Leverage, Risk, **Market Structure and Profitability**, The Review of Economics and Statistics, Vol56, No 4, Nov 1974.
- 151.Hymer Stephen and Pashigian Peter, **Turnover of Firms As a Measure of Market Behaviour**, The Review of Economics and Statistics, Vol 44, No 1, Feb1962.
- 152.Johnson Ronald N. and Parkman Allen, **Spatial Monopoly, Non-Zero Profits and Entry Deterrence: The Case of Cement**; The Review of Economics and Statistics, Vol 65, No 3, Aug 1983.
- 153.Kamerschen, David R, **Market growth and industry concentration**, Journal of the American Statistical Association vol 63, N°321, 1968.
- 154.Karray Sameh Charfeddine & Chichti Jamel eddine, **BANK SIZE AND EFFICIENCY IN DEVELOPING COUNTRIES: INTERMEDIATION APPROACH VERSUS VALUE ADDED APPROACH AND IMPACT OF NON-TRADITIONAL ACTIVITIES**; Asian Economic and Financial Review, vol 3, N° 5, 2013.
- 155.Koetter, Michael and Vins, Oliver: **The quiet life hypothesis in banking: Evidence from German savings banks**, Working paper series, Johann-Wolfgang-Goethe-Universität Frankfurt am Main, Fachbereich Wirtschaftswissenschaften Finance & accounting, No 190. 2008.  
URL:<https://www.econstor.eu/dspace/bitstream/10419/36642/1/587861053.pdf>.  
Consulté le 15/02/2015 à 10:54.
- 156.Kwoka John E, **The Effect of Market Share Distribution on Industry Performance**, The Review of Economics and Statistics, Vol 61, No 1, Feb 1979.
- 157.Kwoka John E, **The Effect of Market Growth and Contraction on Industry Price-Cost Margins**, Eastern Economic Journal, Vol 16, No 3, Jul- Sep 1990.
- 158.Lancaster Kelvin, **Socially Optimal Product Differentiation**, The American Economic Review, Vol. 65, No 4, Sep., 1975.
- 159.Laurent WEILL, **Measuring cost efficiency in European banking: A comparison of frontier techniques**, Journal of Productivity Analysis, vol. 21, no 2, 2004.

160. Leask Graham and Parker David, **Strategic Groups, Competitive Groups and Performance within the U.K. Pharmaceutical Industry: Improving Our Understanding of the Competitive Process**, Strategic Management Journal, Vol 28, No 7, Jul 2007.
161. Leibenstein Harvey, **Allocative Efficiency vs. "X-Efficiency"**, The American Economic Review, Vol 56, No 3, Jun 1966.
162. Levy David, **Specifying the dynamics of industry concentration**, The Journal of Industrial Economics, Vol 34, No 1, Sep 1985.
163. Lorenz M. O, **Methods of measuring the concentration of wealth**, Publications of the American Statistical Association, Vol 9, N° 70, June 1905.
164. Lustgarten Steven H, **The Impact of Buyer Concentration in Manufacturing Industries**, The Review of Economics and Statistics, Vol 57, No 2, May 1975.
165. Mann H. Michael, **Seller Concentration, Barriers to Entry, and Rates of Return in Thirty Industries 1950-1960**, The Review of Economics and Statistics, Vol 48, No 3, Aug 1966.
166. Manyika James and others, **Global flows in a digital age: How trade, finance, people, and data connect the world economy**, McKinsey Global Institute, April 2014. Disponible sur le lien : [http://www.mckinsey.com/insights/globalization/global\\_flows\\_in\\_a\\_digital\\_age](http://www.mckinsey.com/insights/globalization/global_flows_in_a_digital_age). Consulté le 27/05/2015. A 10 :30.
167. Mason Edward S, **Price and production policies of large-scale enterprise**, The American Economic Review, vol 29, N° 1, Supplement Papers and Proceedings of the Fifty-first Annual Meeting of the American Economic Association, 1939.
168. Maudos Joaquin, **Market structure and performance in Spanish banking using a direct measure of efficiency**, Applied Financial Economics, Taylor & Francis Journals, vol 8, N°2, 1998. pp 191-200.
169. McAfee R. Preston, Mialon Hugo M., Williams Michael A., **What Is a Barrier to Entry?**, The American Economic Review, Vol 94, No 2, 2004.

170. McLaren Josie, **Implementing the EVA business philosophy: Management Accounting Evidence from New Zealand**, first published, research report, The Chartered Institute Of Management Accountants, LONDON, 2005.
171. Melo Jaime de and Urata Shujiro, **The influence of increased foreign competition on industrial concentration and profitability**, International Journal of Industrial Organization, Volume 4, Issue 3, September 1986.
172. Mensi Sami and ZOUARI Abderrazak, **Banking industry market structure and efficiency: The revisited model to intermediary hypothesis**, International journal of Economics and Finance, Vol 2, No 4, November 2010.
173. Miller Douglas J., **Technological Diversity, Related Diversification, and Firm Performance**, Strategic Management Journal, Vol 27, No 7, Jul 2006.
174. Mills David E, **Buyer Power and Industry Structure**, Review of Industrial Organization, Vol 36, No 3, 2010.
175. El Moussaoui Hicham, **À l'origine des dysfonctionnements du secteur bancaire algérien**, journal Libre Afrique, London, le 7 février 2008. URL: <http://www.libreafrique.org/node/343>. Consulté le 01/03/2015. A 07 :15.
176. Al-Muharrami S., and Matthews K., **Market power versus efficient-structure in Arab GCC banking**, Applied Financial Economics, vol 19, N°18, oct 2009. URL: <http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09603100902845478#.VO7LxC6z151> . Consulté 25/02/2015 à 22:32.
177. Müller Jürgen, **The Impact of Mergers on Concentration: A Study of Eleven West German Industries**, The Journal of Industrial Economics, Vol 25, No 2, dec 1976.
178. Neumann Manfred et al, **Profitability, Risk and Market Structure in West German Industries**, The Journal of Industrial Economics, Vol 27, No 3, Mar 1979.
179. Newman Howard H., **Strategic Groups and the Structure-Performance Relationship**, the Review of Economics and Statistics, Vol 60, No 3, Aug 1978.

180. Pagoulatos Emilio and Sorensen Robert, **Foreign trade, concentration and profitability in open economies**, European Economic Review, Volume 8, Issue 3, October 1976.
181. Peltzman Sam, **The Gains and Losses From Industrial Concentration**, NBER Working Papers 0163, National Bureau of Economic Research, Inc. 1977. URL: <http://www.nber.org/papers/w0163.pdf>. Consulté le 15/02/2015 à 11:34.
182. Punt L.W. and M.C.J. van Rooij, **The profit-structure relationship, efficiency and mergers in the European banking industry: an empirical assessment**; Econometric Research and Special Studies Department, Research Memorandum WO&E no. 604, December 1999. P32. URL: [http://www.dnb.nl/binaries/wo0604\\_tcm46-145922.pdf](http://www.dnb.nl/binaries/wo0604_tcm46-145922.pdf). Consulté le 25/02/2015 à 21:08.
183. Ricardo Sellers-Rubio, Francisco J. M´as-Ruiz, **Efficiency vs . market power in retailing : Analysis of supermarket chains**; Journal of Retailing and Consumer Services, Vol 16, 2009.
184. RIVERS PATRICK ASUBONTTENG, GLOVER SAUNDRA H. and MUNCHUS GEORGE, **Diversification strategy and performance: implication for health services research**, Journal of Health and Human Services Administration, Vol 21, No 3, WINTER 1999.
185. Rosmana Romzie, Abd Wahabb Norazlina and Zainol Zairy, **Efficiency of Islamic banks during the financial crisis: An analysis of Middle Eastern and Asian countries**; Special Issue on Islamic Banking and Finance, Pacific-Basin Finance Journal, Volume 28, June 2014.
186. Salop, Steven C, **Monopolistic competition with outside goods**, The Bell Journal of Economics, vol 10, N° 1, 1979.
187. Shepherd William G., **The Elements of Market Structure**, The Review of Economics and Statistics, Vol 54, No 1, Feb 1972.

188. Shepherd W., **Mainstream industrial organization and « new » schools**, Revue économique, N°3, Mai 1990.
189. Shil Nikhil Chandra, **Performance Measures: An application of economic value added**, International Journal of Business and Management, Vol 04, N° 03, March 2009.
190. Singal Rahul, **FUTURE PROSPECTS WITH UNIVERSAL BANKING IN INDIA**; International Journal of Latest Trends in Engineering and Technology, Vol. 1 Issue 1 May 2012.
191. Symeonidis George, **Price Competition and Market Structure: The Impact of Cartel Policy on Concentration in the UK**, The Journal of Industrial Economics, Vol 48, No 1, Mar 2000.
192. Tahir Izah Mohd and Haron Sudin, **Technical efficiency of the Malaysian commercial banks: a stochastic frontier approach**, Banks and Bank Systems, Volume 3, Issue 4, 2008.
193. Tregenna Fiona, **The fat years: the structure and profitability of the US banking sector in the pre-crisis period**, Cambridge Journal of Economics, Volume 33, Issue 04, July 2009.
194. Utton M. A., **Domestic Concentration and International Trade**, Oxford Economic Papers, Vol 34, N° 3, Nov 1982.
195. Wheelock David C. & Wilson Paul W., **Evaluating the efficiency of commercial bank: Does our view of what banks do matter?**, Federal Reserve Bank of St Louis, Vol 77, Jul/Aug 1995.
196. Williams D.M. Lloyd- and Phil Molyneux, **Market structure and performance in Spanish banking**, Journal of Banking and Finance, Vol 18, 1994.
197. Williams Jonathan, **Efficiency and market power in Latin American banking**, Journal of Financial Stability Volume 8, Issue 4, December 2012.
198. Yongge Niu, Dong Lily C. and Chen Rong, **Market entry barriers in China**, Journal of Business Research, vol 65, no1, 2012.

199. Banque d'Algérie, **RAPPORT 2006 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Algérie, Juin 2007. [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport\\_ba/rapport\\_06.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba/rapport_06.pdf). Consulté le 26/11/2015. À10:35.
200. Banque d'Algérie, **RAPPORT 2007 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Algérie, Juillet 2008. [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_07/rapport\\_07.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf). Consulté le 26/11/2015. À10:35.
201. Banque d'Algérie, **RAPPORT 2008 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Algérie, Juin 2009. <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba08/rapport2008.pdf>. Consulté le 26/11/2015. À10:35.
202. Banque d'Algérie, **RAPPORT 2009 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Algérie, Juillet 2010. [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_2009/rapportactivite\\_09.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_2009/rapportactivite_09.pdf). Consulté le 26/11/2015. À10:35.
203. Banque d'Algérie, **RAPPORT 2010 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Algérie, Juillet 2011. [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_2010/rapportdactivit%C3%A9\\_2010.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_2010/rapportdactivit%C3%A9_2010.pdf). Consulté le 26/11/2015. À10:35.
204. Banque d'Algérie, **RAPPORT 2011 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Algérie, Mai 2012. [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_2011/rapportactivit%C3%A9\\_2011.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_2011/rapportactivit%C3%A9_2011.pdf). Consulté le 26/11/2015. À10:35.
205. Banque d'Algérie, **RAPPORT 2012 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Algérie, Juillet 2013. <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2012/rapportdactivite2012.pdf>. Consulté le 26/11/2015. À10:35.

206. Banque d'Algérie, **RAPPORT 2013 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Algérie, Octobre 2014. Url: <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2013/rapportdactivite2013.pdf>. Consulté le 26/11/2015. À10:35.
207. Banque d'Algérie, **RAPPORT 2014 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Algérie, Juillet 2015. Url: [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba\\_2014/rapportannuel\\_ba2014.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2014/rapportannuel_ba2014.pdf). Consulté le 26/11/2015. À10:35.
208. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework Comprehensive Version**, Bank for International Settlements, Basel, June 2006 .
209. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Bâle 3 : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, document révisé, Banque Des Règlements Internationaux, Bâle, Suisse, juin 2011.
210. OXFORD ENGLISH DICTIONARY, performance, <http://oxforddictionaries.com/definition/performance> consulté le 18/06/2012 à 11:40
211. U.S. Department of Justice and the Federal Trade Commission, **Horizontal Merger Guidelines**, USA, August 19, 2010. Url: <http://www.justice.gov/atr/horizontal-merger-guidelines-08192010#5c>. consulté le 25/02/2015. A 10 :50.
212. World Economic Forum, **The Africa Competitiveness Report 2009**, Geneva, 2009.

.v مواقع الأنترنت:

213. [www.fni.dz](http://www.fni.dz)

214. <https://bankscope.bvdinfo.com>



الملاحق

الملحق رقم 01: بعض التعاريف الخاصة بمصطلح الأداء.

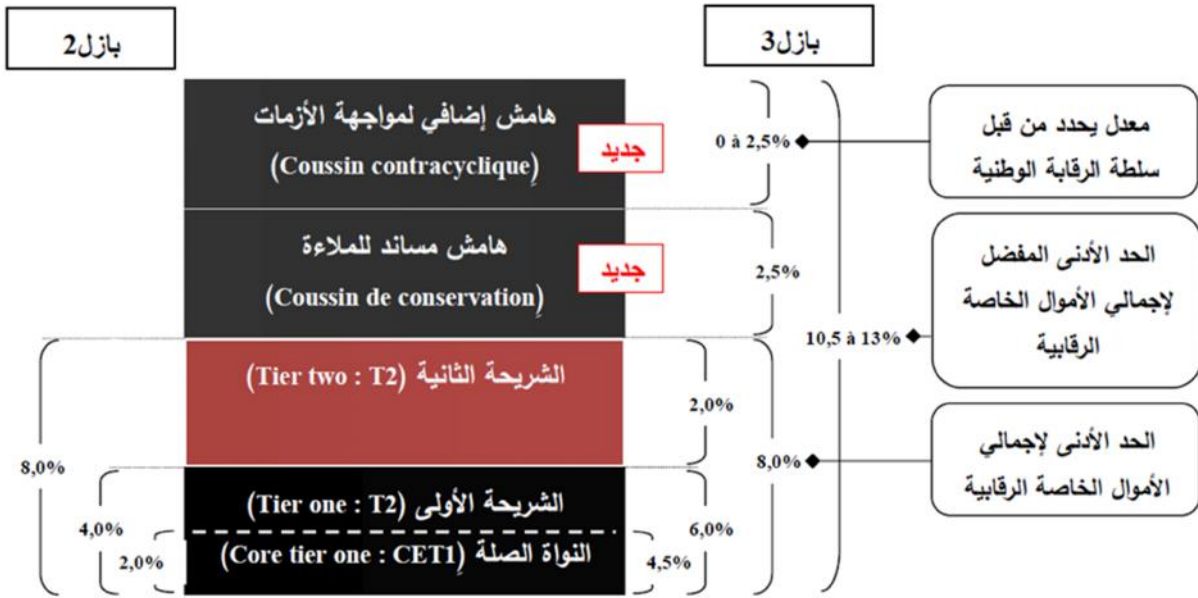
صاحب التعريف	التعريف
A. Kherakhem	" تأدية عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول الى الأهداف المسطرة" <sup>1</sup>
Miller and Bromiley	" محصلة قدرة المنظمة في استغلال مواردها و توجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة" <sup>2</sup>
P.Drucker	" قدرة المؤسسة على البقاء و الاستمرارية محققة التوازن بين رضا المساهمين و العمال" <sup>3</sup>
D. Kaisergruber et J. handriou	"اصدار حكم على الشرعية الاجتماعية لنشاط معين"
Robins and Weirsema	" قدرة المنظمة على تحقيق اهدافها طويلة الأمد" <sup>4</sup>
ISO-14031	" النتائج التي تتحصل عليها المنظمة من خلال تعاملها مع البيئة" <sup>5</sup>
Venkatraman and Ramanujam	الأداء هو الاختبار الزمني (time test) لأي استراتيجية
Lebas	الأداء يتمثل في حسن نشر و ادارة مكونات نموذج السببية التي تؤدي الى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الوقت المناسب، ضمن قيود خاصة بالمنشأة و بالوضع الراهن لها. Performance is about deploying and managing well the components of the causal model that leads to the timely attainment of stated objectives within constraints specific to the firm and to the situation
Neely et al	هو كفاءة و فعالية نشاط هادف

<sup>1</sup>الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء  
<sup>2</sup>طاهر محسن منصور الغالبي و وائل محمد صبحي ادريس، الاستراتيجية: منظور منهجي متكامل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، 2010/2009 .218  
<sup>3</sup>الداوي الشيخ، نفس المرجع و الصفحة. 477 .2007  
<sup>4</sup>طاهر محسن منصور الغالبي و وائل محمد صبحي ادريس، نفس المرجع و الصفحة.  
<sup>5</sup>رحيم حسين و رشيد مناصرية، أثر تطبيق ادارة الجودة الشاملة و نظم ادارة البيئة الايزو 14000 على تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية  
 مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات. نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 23 2011 .619

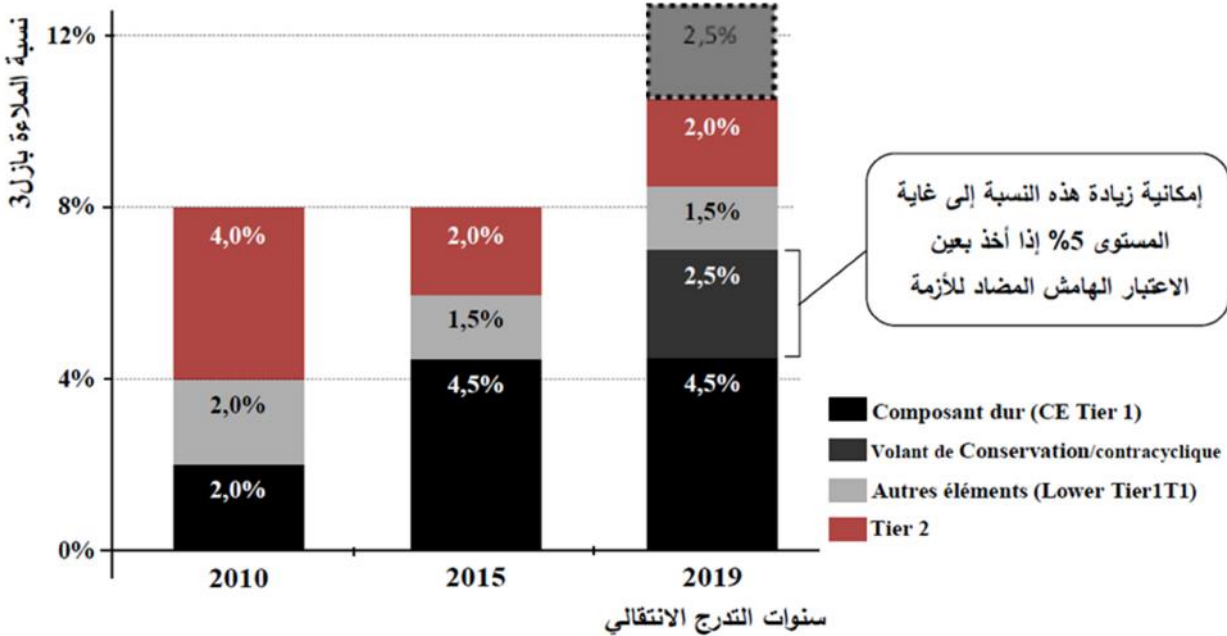
<p>هو علاقة متبادلة معقدة بين سبعة معايير للأداء هي: الفعالية، الكفاءة، الجودة، الانتاجية، جودة الحياة العملية qualite of work life، الابداع، الريحية</p>	<p><b>Rolstadas</b></p>
<p>مستوى تحقيق هدف ما ( اي الى اي درجة تم تحقيق ذلك الهدف)</p>	<p><b>Dwight</b></p>
<p>يصف مصطلح " الأداء " عن مقدار المساهمة في تحقيق أهداف المنظمة، و هذا فيما يخص أفراد و جماعات العمال داخل المنظمة، و كذلك عناصر اخرى من خارج المنظمة مثل الموردين و الهيآت العامة و غيرها.</p>	<p><b>Hoffmann</b></p>
<p>نحن نعتقد انه اصبح بالإمكان احلال الأداء محل الانتاجية، و أن الاداء قد حظى بقبول عام من اجل استخدامه لتغطية مجموعة واسعة من جوانب نشاط المنظمة، و هذا انطلاقا من المفهوم التقليدي للإنتاجية وصولا الى القدرة على الابتكار و جذب أفضل الموظفين و الحفاظ على بيئة سليمة أو القيام بالأعمال بطريقة أخلاقية</p>	<p><b>Andersen and Fagerhaug</b></p>
<p>يفهم الأداء على أنه قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف المتوقعة و بالتالي فهو يتأثر بالنتائج المحققة في أوسع معانيها و كذلك بخصائص الأهداف المخططة.</p>	<p><b>Grüning</b></p>
<p>مصطلح الأداء يصف مساهمة أنظمة معينة ( وحدات تنظيمية عند مستويات مختلفة، موظفين و عمليات) في بلوغ و تحقيق أهداف المنشأة.</p>	<p><b>Hauber</b></p>
<p>يمكن فهم الأداء على انه مدى رضا اصحاب المصلحة stakeholder في المنظمة.</p>	<p><b>Wettstein</b></p>
<p>الأداء هو مستوى الانجاز الذي حققه فرد، فريق، منظمة أو عملية ما.</p>	<p><b>EFQM</b></p>
<p>يشير الأداء الى درجة تحقيق الأهداف المتعلقة بخصائص المنظمة المهمة من وجهة نظر اصحاب المصلحة، و لذلك فان الأداء يتحدد أساسا من خلال مجموعة من المعايير المتعددة الأبعاد، و يتمثل مصدر الأداء في نشاطات الفاعلين في ميدان الاعمال.</p>	<p><b>Krause</b></p>

المصدر ( بتصرف من الباحث ) : Tatjana Samsonowa, Industrial research performance management : Key : performance indicators in the ICT industry ; Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany, 2012. P

الملحق رقم 02: معايير بازل 03.



سياق التقدم للالتزام بالحدود الدنيا للملاءة حسب بازل 3



المصدر (بتصرف من الباحث): حمزة طيبي، تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل؛

أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية 2013/2012. ص 164.

2014/2000

السنة	حصة البنوك العمومية من حجم الودائع %	حصة البنوك العمومية من حجم القروض %	حصة البنوك الخاصة من حجم الودائع %	حصة البنوك الخاصة من حجم القروض %
2000	94.79	97.34	5.21	2.66
2001	92.25	95.85	7.75	4.15
2002	87.48	85.68	12.52	14.32
2003	94.37	92.73	5.63	7.27
2004	93.5	92.91	6.5	7.09
2005	93.31	92.58	6.69	7.42
2006	92.92	90.67	7.08	9.33
2007	93.07	88.55	9.63	11.45
2008	92.23	87.49	7.77	12.51
2009	90.0	87.9	10.0	12.1
2010	89.8	86.8	10.2	13.2
2011	89.1	85.7	10.9	14.3
2012	87.1	86.7	12.9	13.3
2013	86.6	86.5	13.4	13.5
2014	87.7	87.8	12.3	12.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير بنك الجزائر للسنوات 2009، 2011، 2013 و 2014.



ملحق رقم 05: متوسط قيم الاداء للبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2014/2004

السنة	ROAA %		ROAE %	
	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
2004	0,378	0,595	5,627	11,013
2005	0,330	2,066	1,187	17,446
2006	0,070	1,611	4,368	11,795
2007	0,683	2,121	7,048	14,024
2008	1,025	2,824	15,673	22,080
2009	1,258	2,375	13,022	13,790
2010	1,423	2,910	14,400	13,826
2011	1,422	2,466	13,407	13,400
2012	1,367	2,620	11,208	14,516
2013	0,860	2,334	4,575	13,156
2014	1,235	2,240	9,543	12,971

المصدر: بناء على التقارير الخاصة بقاعدة البيانات banscope

ملحق رقم 06: تطور قيمة النتيجة الصافية و اجمالي الاصول لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة

\*2014/2004

السنة	النتيجة الصافية		اجمالي الاصول	
	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
2004	612633,3333	174118,1111	474759883,3	17991698,88
2005	394606	345301,1111	497093114	24217611
2006	2966312,333	352714,8889	602120794,8	33011263,13
2007	1334697,167	746276,3333	765722963,2	41220817,38
2008	7988726,833	1225192,111	914006063,7	56111815,88
2009	11373837,83	1628002,222	982832905,8	73068420,38
2010	12922518,67	2177413	1064057786	81308487,38
2011	15512783,83	2410165,444	1221386827	88564232,38
2012	14381876,83	3023571,556	1286432442	107322872
2013	12315158	3049703,222	1264773665	121912550,9
2014	14327298,33	3076292,111	1452428760	133589176,6

المصدر: bankscope



**الملحق رقم 07: توزيع القروض الممنوحة من قبل البنوك الجزائرية حسب القطاع خلال الفترة**

**2014/2004**

لبنوك العمومية		لبنوك العمومية		لبنوك العمومية		لبنوك العمومية		
	القيمة		القيمة		القيمة		القيمة	
99,69%	856,976	0,31%	2,681	84,27%	568,605	15,73%	106,126	2004
99,90%	881,602	0,10%	0,877	85,37%	765,316	14,63%	131,121	2005
99,87%	847,305	0,13%	1,103	83,29%	879,275	16,71%	176,419	2006
99,80%	987,3	0,20%	2	79,38%	964	20,62%	250,4	2007
99,84%	1 200,30	0,16%	1,9	76,97%	1 086,70	23,03%	325,2	2008
99,93%	1 484,90	0,07%	1	76,73%	1 227,10	23,27%	372,1	2009
99,99%	1 461,30	0,01%	0,1	76,14%	1 374,50	23,86%	430,8	2010
100,00%	1 742,30	0,00%	0	73,23%	1 451,70	26,77%	530,7	2011
100,00%	2 040,70	0,00%	0	74,63%	1 675,40	25,37%	569,5	2012
100,00%	2 434,30	0,00%	0	74,38%	2 023,20	25,62%	697	2013
99,72%	3 373,40	0,28%	9,5	74,96%	2 338,70	25,04%	781,3	2014

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2006، 2010 و 2014.































ملحق رقم 04: اجمالي القروض الممنوحة من قبل بنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2003/2014. ( الوحدة ألف دج )

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	البنك
30599800	28253200	20047400	16318600	17177200	15057000	11572600	12833300	7342800	6449100	4762600	4762600	ABC
826584097	688430949	550277800	509621600	394571700	287509300	132080800	104669400	71681800	81289400	103669900	107354000	BAD
466628015	498460200	415708200	367435200	254170300	309244500	277123100	266960900	239792518	273834200	277162900	202267200	BADR
78247000	62640000	57891000	58584000	55689000	59461000	51610000	37698000	29719000	27413000	21388000	21921000	BARAKA
61753623	31096212	284175041	197877830	153848835	134846040	111096777	95438840	83773446	72482956	59362000	46363000	BDL
877652600	751291700	580656900	564666800	434608300	432454300	384510300	266306000	221412000	224970000	258555200	258555200	BEA
1831665600	1315847600	1134166000	900469000	747180400	799698200	569395200	451043100	353344000	290999000	392322700	275414300	BNA
115293300	110043100	81580200	79542600	70002500	57216800	50112900	36409700	22710700	15183300	6136000	1663400	BNP
756500000	656600000	538900000	436000000	336900000	267700000	217400000	157900000	137700000	135100000	133700000	118100000	CPA
101162200	81240900	64949400	44622400	26412200	22568500	17503900	8880800	5801200	2615400	195300	195300	GULF
5107217	2868193	1515188	2076337	2997748	1105510	868428	1871240	640424	1357528	943982	943982	Maghrab bank
62576821,5	57878000	49796500	41015300	36715600	31098400	26413700	18882700	13657500	4691300	3627700	1848700	natixis
117035200	112917800	102966500	111745700	104829900	87117500	85445900	55035300	33897000	17607800	8959300	7790500	SG
30560529	26666381	18826501	18318826	19804396	17536804	11607659	5760738	7240255	3454595	1929134	1929134	TRUST
5361,366	4424,23423	3901,45663	3348,29419	2654,90808	2522,61385	1946,74126	1519,69002	1228,71264	1157,44	1272,71	1049,10	مجموع قروض عينة الدراسة (مليار دج)
6502,9	5154,5	4285,6	3724,7	3266,7	3085,1	2614,1	2203,7	1904,1	1778,9	1534,4	1379,5	مجموع قروض كل البنوك الجزائرية (مليار دج)
82,45%	85,83%	91,04%	89,89%	81,27%	81,77%	74,47%	68,96%	64,53%	65,07%	82,95%	76,05%	نسبة قروض العينة الى اجمالي القروض



**الملحق رقم 08: البيانات الخاصة بمتغيرات دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2014/2003**

البيانات الخاصة بالبنك الخارجي للجزائر BEA										
السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الأخرى Y2	الايرادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الاصول الثابتة W2	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف اخرى	الأصول الثابتة X2
2003	6 141 160	361 807 604	537 061 976	11 835 649	0,020	0,786	1 004 718 600	14 562 551	3 012 367	5 360 746
2004	4 388 600	258 555 200	383 795 600	8 458 000	0,014	0,562	717 992 700	10 406 700	2 152 700	3 830 900
2005	4 874 000	224 970 000	599 411 000	7 242 000	0,005	0,468	880 926 000	4 109 000	2 490 000	5 317 000
2006	5 987 000	221 412 000	1 029 297 000	18 739 000	0,005	0,390	1 298 874 000	6 859 000	2 654 000	6 801 000
2007	8 610 000	266 306 000	1 496 188 000	908 000	0,004	0,233	1 934 092 000	7 405 000	5 353 000	22 951 000
2008	6 846 200	384 510 300	1 752 715 800	8 431 700	0,005	0,163	2 138 818 900	9 672 900	3 647 000	22 337 100
2009	21 532 400	432 454 300	1 401 138 900	36 202 100	0,007	0,820	1 735 279 900	12 295 800	17 750 400	21 648 100
2010	10 411 800	434 608 300	1 697 865 500	18 036 500	0,006	0,498	2 018 159 200	12 411 700	10 411 800	20 907 500
2011	14 385 100	564 666 800	1 764 867 100	25 691 800	0,007	0,733	2 198 064 100	14 685 600	14 385 100	19 626 700
2012	18 449 800	580 656 900	1 354 728 100	26 392 200	0,008	0,964	1 861 843 900	14 757 100	18 449 800	19 148 700
2013	17 369 000	751 291 700	851 352 100	28 238 300	0,009	0,929	1 680 611 300	15 919 100	17 369 000	18 695 800
2014	13 096 400	877 652 600	1 086 636 500	33 283 700	0,008	0,724	2 097 021 900	17 029 500	13 096 400	18 090 200

البيانات الخاصة بالبنك الوطني الجزائري BNA

السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الأخرى 2Y	الايادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الاصول الثابتة W2	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف اخرى	الأصول الثابتة X2
2003	553 000	275 414 300	162 930 800	4 211 000	0,023	0,089	407 718 800	9 538 000	553 000	6 235 700
2004	6 117 300	392 322 700	101 725 700	37 600	0,016	0,611	455 801 100	7 106 600	3 314 900	5 429 100
2005	5 739 000	290 999 000	50 110 000	10 807	0,010	0,480	458 515 000	4 590 000	2 956 000	6 152 000
2006	5 898 000	353 344 000	128 587 000	7 825 080	0,009	0,423	560 648 000	4 895 000	3 120 000	7 383 000
2007	6 274 200	451 043 100	194 857 300	8 459 216	0,007	0,158	737 671 300	5 429 700	3 389 100	21 402 300
2008	7 700 400	569 395 200	295 619 500	14 500	0,009	0,185	914 567 600	7 872 100	3 898 200	21 104 300
2009	9 718 900	799 698 200	207 740 900	12 894 400	0,009	0,446	925 048 200	7 893 900	9 718 900	21 768 700
2010	10 919 900	747 180 400	377 790 900	14 722 800	0,009	0,485	1 028 853 100	9 145 700	10 919 900	22 494 600
2011	13 790 900	900 469 000	415 950 600	13 648 300	0,008	0,608	1 227 749 200	9 423 700	13 790 900	22 677 500
2012	15 540 500	1 134 166 000	528 432 900	1 905 500	0,009	0,674	1 436 040 400	13 145 000	15 540 500	23 070 600
2013	15 593 600	1 315 847 600	418 144 500	2 250 900	0,012	0,683	1 532 231 600	18 889 200	15 593 600	22 825 600
2014	17 196 200	1 831 665 600	317 215 300	33 283 700	0,013	0,775	1 905 335 100	24 588 800	17 196 200	22 190 100

البيانات الخاصة بالقرض الشعبي الجزائري CPA

السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الأخرى Y2	الايادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الاصول الثابتة W2	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف اخرى	الأصول الثابتة X2
2003	2 900 000	118100000	167100000	500000	0,023	0,537	327900000	7400000	2900000	5400000
2004	4 900 000	133700000	169700000	3500000	0,017	0,600	350300000	6000000	2700000	4500000
2005	6 200 000	135100000	189400000	4100000	0,013	0,755	366200000	4600000	3700000	4900000
2006	6 800 000	137700000	247500000	4300000	0,009	0,846	407800000	3500000	4400000	5200000
2007	8 700 000	157900000	255500000	4600000	0,008	0,297	439900000	3300000	6200000	20900000
2008	7 900 000	217400000	351200000	6900000	0,007	0,246	590100000	4100000	5100000	20700000
2009	8 600 000	267700000	368400000	7100000	0,006	0,272	656100000	3900000	5500000	20200000
2010	8 500 000	336900000	273300000	7500000	0,007	0,472	688400000	4600000	8500000	18000000
2011	9 700 000	436000000	335500000	2400000	0,007	0,561	808800000	5400000	9700000	17300000
2012	11 600 000	538900000	342300000	3700000	0,006	0,695	958500000	6200000	11600000	16700000
2013	12 600 000	656600000	403100000	2700000	0,007	0,778	1144500000	7700000	12600000	16200000
2014	14 200 000	756500000	399700000	4600000	0,007	0,893	1313900000	9300000	14200000	15900000

## البيانات الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الأخرى 2Y	الايادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الاصول الثابتة W2	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف اخرى	الأصول الثابتة X2
2003	6 464 600	202267200	206368000	1003600	0,0276	0,5838	440701900	12165200	2902000	4970900
2004	6 623 700	277162900	40339600	2515200	0,0232	0,3969	470385800	10893300	2576700	6492400
2005	6 544 150	273834200	39855125,3	2484992,69	0,0229	0,3921	464736512	10762472	2545754	6414426
2006	8 175 158	239792518	127946698	1322375,47	0,0084	0,2417	464320142	4332706	3940269	14645833
2007	9 101 400	266960900	142443000	1472200	0,0093	0,2690	516927400	4823600	4386700	16305200
2008	9 394 900	277123100	305580900	4916700	0,0092	0,2451	646465700	5952400	3796700	15491700
2009	10 922 200	309244500	280426100	4798000	0,0093	0,2905	706400500	6596000	4325400	14889200
2010	13 849 700	254170300	383088500	7885700	0,0087	1,0006	697030900	6074100	13849700	13840900
2011	16 455 800	367435200	387891800	12049500	0,0087	1,2493	807289300	7048700	16455800	13172000
2012	18 677 400	415708200	351327700	10063300	0,0084	0,5123	866269300	7298300	7263300	14178700
2013	19 427 600	498460200	380724300	12361500	0,0094	1,3410	1006429700	9420200	19427600	14487700
2014	18 186 933	466628015	356410852	11572081,8	0,0088	1,2553	942158057	8818616	18186933	13562500

البيانات الخاصة بالصندوق الوطني للاستثمار ( FNI ( BAD

السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الأخرى 2Y	الايادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الاصول الثابتة W2	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف اخرى	الأصول الثابتة X2
2003	261 200	107 354 000	6 192 526	673 077	0,186	0,067	26 735 200	4 976 200	82 500	1 237 400
2004	284 100	103 669 900	6 735 439	732 087	0,136	0,045	26 851 800	3 648 600	85 900	1 888 400
2005	284 800	81 289 400	6 752 035	733 891	0,129	0,052	27 292 800	3 518 000	89 100	1 711 400
2006	313 000	71 681 800	7 420 600	806 558	0,458	0,071	4 484 200	2 055 300	93 300	1 312 800
2007	359 600	104 669 400	7 822 000	926 640	0,169	0,064	10 474 500	1 774 700	125 600	1 975 000
2008	386 400	132 080 800	14 611 566	995 700	0,435	0,061	8 693 000	3 783 200	130 100	2 121 300
2009	435 300	287 509 300	16 460 700	- 341 700	0,018	0,590	285 354 600	5 036 000	435 300	737 200
2010	432 000	394 571 700	13 941 500	2 201 400	0,010	0,586	398 023 500	3 832 500	432 000	736 700
2011	617 800	509 621 600	19 600 600	3 500	14,589	0,100	395 400	5 768 400	617 800	6 166 100
2012	824 900	550 277 800	16 975 700	1 431 100	14,532	0,136	395 400	5 746 000	824 900	6 079 300
2013	1 032 000	688 430 949	21 237 632	1 790 393	18,181	0,170	494 669	7 188 595	1 032 000	7 605 574
2014	1 239 100	826 584 097	25 499 563	2 149 686	21,829	0,204	593 939	8 631 190	1 239 100	9 131 847

## البيانات الخاصة ببنك التنمية المحلية BDL

السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الأخرى 2Y	الايادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الاصول الثابتة W2	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف اخرى	الأصول الثابتة X2
2003	3 193 000	46 363 000	65 664 000	1 617 000	0,031	0,662	121 306 000	3 749 000	1 576 000	2 379 000
2004	6 094 000	59 362 000	75 772 000	5 124 000	0,022	1,534	134 523 000	2 925 000	4 158 000	2 710 000
2005	8 844 006	72 482 956	91 827 266	3 751 000	0,021	1,804	143 532 071	3 016 000	6 186 039	3 428 144
2006	9 569 406	83 773 446	78 849 222	7 513 000	0,017	1,828	164 962 487	2 735 000	6 606 762	3 613 739
2007	7 246 911	95 438 840	116 113 676	7 521 000	0,025	0,369	189 847 830	4 818 000	4 241 016	11 496 263
2008	6 399 577	111 096 777	139 543 681	2 750 000	0,012	0,278	215 334 050	2 673 000	3 089 485	11 127 062
2009	11 903 317	134 846 040	160 507 142	8 599 000	0,013	0,753	254 606 988	3 197 000	8 224 827	10 920 024
2010	6 878 535	153 848 835	145 589 694	3 143 000	0,033	0,604	148 446 190	4 853 000	6 350 598	10 518 907
2011	8 687 233	197 877 830	159 738 702	3 966 000	0,013	0,365	309 958 122	4 182 000	3 818 361	10 463 142
2012	9 513 535	284 175 041	79 539 818	4 170 000	0,012	0,399	326 121 389	4 010 000	4 018 267	10 058 599
2013	1 287 095	31 096 212	15 754 041	564 163	0,002	12,750	43 902 806	539 830	656 418	51 484
2014	1 550 358	61 753 623	24 901 761	679 557	0,002	19,000	74 293 683	913 518	782 039	41 160

## البيانات الخاصة ببنك ب.ن.ب باريباس BNP Paribas

السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الأخرى 2Y	الايادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الاصول الثابتة W2	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف اخرى	الأصول الثابتة X2
2003	210 700	1 663 400	3 099 600	479 400	0,008	1,092	5 244 700	42 500	138 900	127 200
2004	387 100	6 136 000	6 987 600	880 000	0,004	1,471	11 791 200	52 700	245 000	166 500
2005	753 700	15 183 300	5 734 700	1 296 100	0,004	0,961	19 708 900	70 700	490 000	510 000
2006	1 383 100	22 710 700	11 749 000	1 632 000	0,003	1,077	30 423 900	95 600	979 200	909 200
2007	2 236 800	36 409 700	14 367 500	2 683 900	0,006	0,939	44 709 800	283 600	1 633 400	1 738 800
2008	3 343 300	50 112 900	37 921 100	3 741 300	0,014	0,782	84 873 700	1 218 300	2 272 100	2 905 900
2009	3 769 200	57 216 800	55 160 100	3 959 100	0,025	0,710	106 414 000	2 669 100	2 294 900	3 234 100
2010	4 599 700	70 002 500	59 665 900	5 604 900	0,008	0,883	122 711 100	972 400	3 033 100	3 434 500
2011	5 196 800	79 542 600	57 035 500	6 025 600	0,005	1,008	133 406 800	625 000	3 252 900	3 228 500
2012	5 497 300	81 580 200	60 419 900	6 675 800	0,003	0,902	156 429 100	544 800	3 382 500	3 750 000
2013	5 636 600	110 043 100	67 334 000	3 064 500	0,003	1,146	192 440 100	598 200	5 636 600	4 917 400
2014	6 001 800	115 293 300	87 774 400	1 867 500	0,002	0,836	206 123 800	435 400	6 001 800	7 177 500

البيانات الخاصة ببنك سوسيتي جنرال Société Générale

السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الأخرى 2Y	الايادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الاصول الثابتة W2	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف اخرى	الأصول الثابتة X2
2003	177 200	7 790 500	1 433 600	263 800	0,019	0,276	13 468 200	254 300	47 500	172 200
2004	707 700	8 959 300	1 905 600	459 200	0,029	2,388	15 957 500	458 000	524 500	219 600
2005	1 257 800	17 607 800	6 125 500	729 400	0,024	2,019	27 505 300	660 800	943 400	467 200
2006	2 446 900	33 897 000	6 219 400	1 115 600	0,020	1,672	47 323 800	970 100	1 845 100	1 103 400
2007	4 034 700	55 035 300	6 526 200	1 488 000	0,025	1,911	62 034 400	1 528 400	2 943 900	1 540 100
2008	5 763 400	85 445 900	5 749 000	3 421 600	0,031	2,352	75 846 600	2 368 700	4 257 500	1 809 900
2009	5 032 800	87 117 500	14 880 000	4 011 500	0,007	1,413	106 960 200	712 800	3 311 500	2 344 200
2010	5 941 400	104 829 900	11 594 100	5 049 500	0,008	1,936	109 606 000	910 500	3 895 900	2 012 400
2011	6 633 700	111 745 700	13 415 200	6 190 200	0,007	2,375	124 037 900	908 000	4 393 200	1 849 400
2012	6 422 700	102 966 500	39 726 200	7 539 700	0,006	2,211	153 540 500	926 500	3 840 800	1 737 200
2013	6 724 600	112 917 800	33 069 600	6 356 100	0,004	2,431	175 939 700	724 800	3 932 200	1 617 300
2014	4 685 800	117 035 200	38 964 900	2 434 700	0,006	3,065	194 401 700	1 142 100	4 685 800	1 529 000



## البيانات الخاصة ببنك البركة الجزائري

السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الأخرى 2Y	الايادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الاصول الثابتة W2	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف اخرى	الأصول الثابتة X2
2003	542 000	21 921 000	949 000	37 000	0,036	0,584	18 213 000	658 000	302 000	517 000
2004	<b>581 000</b>	<b>21 388 000</b>	<b>1 346 000</b>	<b>63 000</b>	<b>0,040</b>	0,409	20 991 000	849 000	311 000	760 000
2005	679 000	27 413 000	1 354 000	70 000	0,049	0,483	21 915 000	1 064 000	357 000	739 000
2006	<b>1 118 000</b>	<b>29 719 000</b>	<b>1 583 000</b>	<b>485 000</b>	<b>0,045</b>	0,591	27 618 000	1 255 000	611 000	1 033 000
2007	1 190 000	37 698 000	878 000	1 000 000	0,026	0,632	44 600 000	1 138 000	633 000	1 001 000
2008	<b>1 564 000</b>	<b>51 610 000</b>	<b>1 562 000</b>	<b>1 624 000</b>	<b>0,028</b>	0,386	55 202 000	1 528 000	821 000	2 126 000
2009	2 094 000	59 461 000	975 000	1 335 000	0,025	0,446	76 554 000	1 905 000	990 000	2 219 000
2010	<b>1 751 000</b>	<b>55 689 000</b>	<b>388 000</b>	<b>1 821 000</b>	<b>0,014</b>	0,755	89 978 000	1 277 000	1 751 000	2 320 000
2011	2 133 000	58 584 000	459 000	2 159 000	0,015	0,866	103 299 000	1 582 000	2 133 000	2 464 000
2012	<b>2 406 000</b>	<b>57 891 000</b>	<b>883 000</b>	<b>2 764 000</b>	<b>0,018</b>	0,948	86 397 000	1 578 000	2 406 000	2 538 000
2013	2 723 000	62 640 000	1 185 000	1 776 000	0,019	0,963	93 549 000	1 746 000	2 723 000	2 829 000
2014	<b>2 730 000</b>	<b>78 247 000</b>	<b>4 053 000</b>	<b>2 537 000</b>	<b>0,020</b>	0,950	97 827 000	1 950 000	2 730 000	2 875 000

## البيانات الخاصة ببنك الخليج الجزائر

السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الأخرى 2Y	الايادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الاصول الثابتة W2	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف اخرى	الأصول الثابتة X2
2003	166 184	166 724	25 610	5 549	0,000	1,334	3 888 767	13 567	96 533	72 352
2004	194 667	195 300	30 000	6 500	0,000	1,334	981 000	100	101 000	75 700
2005	137 700	2 615 400	130 400	169 500	0,002	1,334	3 556 300	7 600	46 800	35 077
2006	197 800	5 801 200	245 300	414 600	0,005	1,334	7 129 000	33 000	141 800	106 280
2007	694 250	8 880 800	509 100	523 600	0,010	1,027	11 372 500	114 450	511 450	498 000
2008	759 400	17 503 900	1 083 800	1 321 700	0,009	0,752	13 038 100	123 700	524 000	696 800
2009	1 682 100	22 568 500	202 800	2 160 400	0,013	1,049	22 891 300	293 500	1 333 200	1 271 400
2010	1 643 500	26 412 200	118 600	3 073 300	0,013	0,636	32 952 100	421 900	1 643 500	2 583 200
2011	2 018 400	44 622 400	36 900	4 226 100	0,014	0,713	43 961 800	610 000	2 018 400	2 830 000
2012	2 931 100	64 949 400	34 100	6 149 800	0,012	0,697	65 595 100	781 900	2 931 100	4 205 100
2013	3 580 400	81 240 900	40 100	5 939 500	0,011	0,346	99 963 800	1 051 900	2 393 100	6 915 700
2014	4 491 200	101 162 200	99 400	4 378 100	0,009	0,298	132 109 300	1 200 500	2 929 500	9 820 100

## البيانات الخاصة ببنك نتكسيس Natixis

السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الأخرى 2Y	الايادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الاصول الثابتة W2	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف اخرى	الأصول الثابتة X2
2003	200 300	1 848 700	2 926 300	159 300	0,016	0,304	4 520 500	71 000	150 000	492 900
2004	293 900	3 627 700	6 598 700	275 900	0,011	0,359	10 614 000	115 400	183 000	509 900
2005	413 300	4 691 300	10 251 700	387 987	0,011	0,428	14 201 400	154 404	413 300	966 300
2006	752 500	13 657 500	875 500	706 413	0,020	0,469	20 516 600	412 200	752 500	1 603 200
2007	1 113 500	18 882 700	3 746 300	1 045 303	0,019	0,575	30 081 700	567 700	1 113 500	1 937 400
2008	1 426 600	26 413 700	575 100	1 339 227	0,021	0,525	35 075 300	745 800	1 426 600	2 715 000
2009	1 942 600	31 098 400	309 300	1 294 500	0,008	0,710	25 543 900	201 200	1 942 600	2 734 600
2010	2 248 700	36 715 600	190 400	1 880 200	0,008	0,789	27 990 600	217 400	2 248 700	2 849 900
2011	2 526 100	41 015 300	121 700	2 318 300	0,006	0,966	37 101 200	234 700	2 526 100	2 615 500
2012	2 748 900	49 796 500	6 103 400	2 943 500	0,006	1,167	53 706 200	315 500	2 748 900	2 355 900
2013	3 044 900	57 878 000	19 496 400	1 321 900	0,006	1,460	72 356 300	438 700	3 044 900	2 086 100
2014	3 292 100	62 576 822	21 079 214	1 429 218	0,006	1,460	91 006 400	551 777	2 651 096	1 816 300

## البيانات الخاصة بالمؤسسة المصرفية العربية ABC

السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الأخرى 2Y	الايرادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الاصول الثابتة W2	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف اخرى	الأصول الثابتة X2
2003	98 967	4 429 874	5 611 243	309 178	0,004	0,144	17 323 000	83 633	98 967	555 633
2004	106 400	4 762 600	6 032 700	332 400	0,004	0,154	16 773 700	71 700	106 400	688 900
2005	102 300	6 449 100	10 600 900	597 000	0,003	0,172	17 962 600	58 600	102 300	595 200
2006	88 200	7 342 800	13 537 500	756 100	0,007	0,230	17 232 700	120 600	88 200	382 800
2007	102 400	12 833 300	13 675 400	660 200	0,003	0,123	23 715 100	77 400	102 400	835 600
2008	966 200	11 572 600	11 150 000	573 300	0,005	0,685	19 307 000	98 900	569 400	831 700
2009	826 875	15 057 000	21 150 800	490 631	0,005	0,685	25 113 500	128 644	585 762	855 600
2010	990 800	17 177 200	16 727 500	1 050 500	0,005	0,487	24 516 700	110 800	463 900	953 400
2011	1 248 100	16 318 600	17 667 800	1 204 600	0,005	0,615	25 119 500	125 600	607 800	988 100
2012	1 513 300	20 047 400	19 451 700	1 574 400	0,004	0,822	28 595 100	125 600	743 800	904 900
2013	1 587 900	28 253 200	14 356 000	1 353 500	0,004	0,730	30 940 500	117 300	790 500	1 082 700
2014	1 686 300	30 599 800	14 475 700	1 185 500	0,005	1,056	30 966 400	146 900	853 300	808 200

البيانات الخاصة بترست بنك TRUST Bank

السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الأخرى 2Y	الايادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الاصول الثابتة W2	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف اخرى	الأصول الثابتة X2
2003	156 215	3 119 400	196 806	143 329	0,004	0,422	5 142 900	25 788	97 572	146 888
2004	96 608	1 929 134	121 711	88 639	0,004	0,422	3 186 923	12 017	67 893	160 983
2005	117 036	3 454 595	244 385	201 687	0,007	0,574	4 950 092	35 205	78 936	137 459
2006	255 000	7 240 255	285 191	665 502	0,004	1,026	7 291 684	30 141	145 887	142 222
2007	307 254	5 760 738	883 924	590 057	0,005	0,657	4 575 375	21 055	167 357	254 726
2008	466 180	11 607 659	66 018	639 892	0,004	0,590	5 154 929	21 120	222 860	377 713
2009	755 146	17 536 804	955 156	1 589 856	0,004	0,430	13 334 711	49 770	438 904	1 020 154
2010	881 290	19 804 396	2 937 300	2 351 275	0,004	0,807	14 464 919	60 434	881 290	1 092 589
2011	1 074 999	18 318 826	2 934 889	2 149 834	0,007	0,404	12 426 707	89 703	1 074 999	2 662 515
2012	1 121 582	18 826 501	2 922 296	761 716	0,002	0,265	14 724 747	29 424	1 121 582	4 224 475
2013	1 283 260	26 666 381	2 957 241	645 006	0,003	0,291	18 521 677	60 139	1 283 260	4 409 424
2014	1 279 797	30 560 529	3 581 185	493 204	0,004	0,372	21 620 362	80 253	1 279 797	3 436 036

البيانات الخاصة ببنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة

السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الأخرى 2Y	الايرادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الاصول الثابتة W2	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف اخرى	الأصول الثابتة X2
2003	164 040	1 066 260	14 624 166	262 464	0,013	0,687	9 115 592	257 192	89 258	110 996
2004	145 228	943 982	12 947 076	232 365	0,013	0,687	8 575 713	108 921	79 875	116 182
2005	176 112	1 357 528	12 947 076	212 802	0,029	0,867	9 150 474	264 168	95 394	110 070
2006	170 780	640 424	12 947 076	192 127	0,041	0,867	9 620 589	398 486	92 506	106 737
2007	153 709	1 871 240	12 947 076	167 075	0,049	0,857	8 039 649	394 297	80 196	93 562
2008	156 602	868 428	12 947 076	249 139	0,031	0,917	9 381 867	291 849	78 301	85 419
2009	181 827	1 105 510	12 947 076	421 839	0,005	1,000	9 884 129	50 912	87 277	87 277
2010	187 359	2 997 748	12 947 076	389 707	0,002	2,273	11 878 576	22 483	187 359	82 438
2011	197 746	2 076 337	12 947 076	425 915	0,003	2,600	14 039 993	38 028	197 746	76 056
2012	195 256	1 515 188	12 947 076	421 753	0,002	2,778	15 120 644	31 241	195 256	70 292
2013	203 196	2 868 193	12 947 076	523 621	0,001	3,250	16 763 690	23 446	203 196	62 522
2014	237 341	5 107 217	12 947 076	615 327	0,002	3,857	17 290 697	26 371	237 341	61 533